قدوم مملكة

تنامي النزعة القومية المسيحية في الولايات المتحدة

ميشيل غولدبيرغ



نقله إلى العربية

عبد اللطيف موسى أبو البصل

العبيكان
Obeikan

قدوم مملكة

تنامي النزعة القومية المسيحية

في الولايات المتحدة

ميشيل غولدبيرغ

قدوم مملكة

تنامي النزعة القومية المسيحية في الولايات المتحدة

نقله إلى العربية

عبد اللطيف موسى أبو البصل

العبيكان
Obeikan

Original Title

KINGDOM COMING

The Rise of Christian Nationalism

MICHELLE GOLDBERG

ISBN-13: 978-0-393-06094-2

ISBN-10: 0-393-06094-2

Published by: W.W.Norton & Company, Inc. 500 Fifth Avenue, New York, N.Y. 10110 (U.S.A.)

ISBN 1 - 824 - 54 - 9960 -978

الطبعة العربية الأولى 1430هـ - 2009م

الناشر العبيكان للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574/2937581، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

ح مكتبة العبيكان، 1430هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

غولدبيرغ، ميشيل

قدوم مملكة./ ميشيل غولدبيرغ. الرياض 1430هـ

304ص؛ 17×24سم

ردمك: 1 - 824 - 54 - 9960 - 978

1 - الولايات المتحدة - الأحزاب السياسية   2- الولايات المتحدة - الأحوال السياسية

أ. العنوان

ديوي 329.973   1430 / 5896

ردمك: 1 - 824 - 54 - 9960 - 978   رقم الإيداع: 5896 / 1430

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018/4654424 - فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرياض 11595

تقدير وعرفان

تولـدت فكـرة هذا الكتـاب في أحد مقاهي بروكلـين في صيف عـام 2004. وكنت وقتئـذ أتحـدث إلى لاري وايزمـان الذي لا يعـرف الكَلل ولا الملل، والـذي أصبح فيما بعـد وكيلي للنشـر. كان حديثنا يدور حـول موضوع مختلف كلياً. قبـل أن يتحوّل نحو الثقافـة الموازية: التي تضم مزيجاً من القومية المتشددة وعقيدة نهاية العالم - وباتت تحتـل مكاناً بارزاً في معظم أرجاء أمريكة. وعلـى مر الأيام، وفي أثناء عملي في موقع صالـون الإعلامي، بدأ يتكون لدي شعور بأن الخـلاف بين الليبراليين والمحافظين لم يعـد يقتصـر على منظومـة القيم المتباينة بـين الفريقين، بل أصبـح كل فريق منهما يعيش في عالم مختلف من الحقائق، والتاريخ، والمفاهيم المتناقضة والمتضاربة. وكلما استحضـرت هذه الحقائق، ازدادت قريحتي نشـاطاً للكتابة عن هذا الموضـوع، حتى أشار علي لاري بأن هذا هو موضوع الكتاب الذي ينبغي عليَّ أن أكتبه. وقد فعلت، وما كان هذا الكتاب ليخرج إلى الوجود لولاه.

لقد أتيحت لي فرصـة الولوج في ثقافة اليمين المحافظ وسياسـته، بفضل زملائي الإعلاميـين في موقع صـالون، الذين يجودون على المراسـلين والصـحافيين العاملين تحتهـم بالحرية النـادرة في تتبع ما يثير فضـولهم، وإلى حيث يأخذهـم اهتمامهم. لذلك، فإنني أغتنم هذه الفرصـة للتعبير عن شكري للسيدة جوان وولش على قبولها بالمخاطرة حين قررت توظيفي في الموقع قبل أربع سنوات. ولولا فرص العمل الصحافي النفيسة التي أتاحتها لي، لما استطعت تطوير الأفكار التي أثمرت هذا الكتاب.

هناك عدد كبير من الأشـخاص الذين سـاعدوني في هذا البحث. وأخص بالذكر منهم تشيب بيرليت من جمعية الأبحاث السياسية، والسيدة تشيب مصدر غزير لأي شخص يدرس اليمين، وقد قدمت لي النصح، والمراجع المبوبة، إضافة إلى وجبة عشاء

أعدتها بنفسها في منزلها. كما أنني مدينة لكل من: آل روس من معهد الدراسات الديمقراطية؛ ودان كوين من شبكة تكساس للحرية؛ وآدريان فيريلي من المجلس الأمريكي للمعلومات والتربية الجنسية؛ وروب بوسطن من الاتحاد الأمريكي من أجل الفصل بين الكنيسة والدولة. كما قدّم لي الأب دان ويلكي، راعي الكنيسة المعمدانية الأولى في أونالاسكا، فرصة الاطلاع على كم كبير من الملفات، وذكرني بأن القومية المسيحية والديانة المسيحية شيئان مختلفان. لقد تعلمت الكثير عن اليمين الديني من العمل الطليعي لفريدريك كلاركسون وسارة دايموند، اللذين سبقا زمانهما، فاستحقا الاعتراف لهما بالفضل على قدرتهما العجيبة في التنبؤ بالمستقبل.

وقامت صديقتي المخلصة كيمي فيلدمان بقراءة فصول هذا الكتاب، حال فراغي منها، ولم تبخل علي بمقترحاتها النفيسة وتشجيعها المتواصل. ولمحرري الرائع مورغان فان فورست أعظم الفضل في إنقاذ هذا المشروع، وإنقاذ أعصابي أيضاً، وتحديداً في بعض المراحل الخطرة، وجعله أكثر سلاسة مما سيكون عليه لولا تدخله. كما أعبر عن أبلغ الشكر للسيد ترينت ديفي الذي تولى تدقيق هذا الكتاب، وحال دون وقوعي في عدد من الأخطاء القاتلة.

وكبقية الأشياء التي لها قيمة في حياتي، لم يكن هذا الكتاب ليخرج إلى الوجود لولا دعم زوجي ماثيو إبكار. وتبقى مصادفة لقائنا قبل عقد من الزمان - في إحدى المقاهي أيضاً، حيث كنت سأتجه في درب آخر - هي المعجزة الوحيدة التي أؤمن بها.

المحتويات

المقدمة:

الاستيلاء على الأرض 9

الفصل الأول:

هذه أمة مسيحية 37

الفصل الثاني:

بروتوكولات حكماء سان فرانسيسكو: الاستغلال
السياسي للخوف من ذوي الميول الجنسية المثلية 71

الفصل الثالث:

رب المختبر: التصميم الذكي والحرب على التنوير 111

الفصل لرابع:

الأرباح السهلة والوفيرة للمؤسسات الدينية 145

الفصل الخامس:

الإيدز ليس هو العدو: الخطيئة، والخلاص،و صناعة العفاف 181

الفصل السادس:

لا إنسان، لا مشكلة: الحرب على المحاكم 209

النتيجة:

المنفى في أرض يسوع 243

الخاتمة:

التضامن 279

الهوامش 285

الاستيلاء على الأرض

يطلـق مايكل فيريس، مؤسـس ورئيس كليـة باترك هنري الإنجيليـة، على حملته لتحويل الطلبة المسـيحيين الذين يتلقون تعليمهم في المنازل إلى كوادر سياسـية: جيل يشـوع[*]. ولهذا الاسـم معانٍ إنجيلية وحربيـة محددة. إذ كان يشـوع - بناءً على ما ورد في الكتاب المقدس - قائداً عسـكرياً تحت قيادة النبي موسـى، ثم أصـبح خليفة له وقائداً لشـعب إسـرائيل: في حين تمكن موسـى من إخراج شـعبه من مصـر، فإن يشـوع هو الذي قادهم إلى الأرض المقدسـة. أما جيل يشـوع الذي يطمح فيريس إلى تكوينه، فإنه يضـطلع بمهمة أقل دموية، إلا أنها مع ذلك مشـبعة بحلم العهد القديم، المتمثل بالمنفى الذي يعقبه الفتح والنصر. والأرض المقدسة هي أمريكة كما يتصورها فيريس. والعدو هو أمريكة بحالها اليوم.

كان فيريس - وهو ناشـط قديم في اليمين المسـيحي، وأحد أبرز الروّاد المناصرين لتعليم الأبناء في بيوتهم بديلاً عن التحاقهم بالمدارس الحكومية - يخطب في جمهور المشـاركين في المؤتمر المسـيحي السـنوي للآباء والأمهات الذين يعلمـون أبناءهم في منازلهم، والمنعقد في مدينة كولورادو عام 2005م. واحتشد آلاف من الآباء والأمهات على مدى ثلاثة أيام في مركز المعرض التجاري لمدينة دنفر -وهو صالة عرض ضخمة وقاعة مؤتمرات- للاستماع إلى المحاضرات، والمشاركة في ورشات عمل تحت عناوين مثـل: (مقاومـة الثقافة الفاسـدة عن طريق تنشـئة جيل يتقن التواصـل المسـيحي، واسـتعادة القيـم الأمريكية). ويعج موقف السـيارات في المركز بالسـيارات الكبيرة رباعية الدفع، التي تحمل صور بوش وتشيني، وشعار سمكة يسوع، وأوشحة مغناطيسية مكتوب عليها «ادعموا جنودنا في الخارج». وكان في داخل المركز مجموعة من النسـاء يرتدين ملصقات مكتوب عليها: «أنا متزوجة من أفضل مدير مدرسة في العالم».

(*) Generation Joshua.

ويطلـق فيريس على هـؤلاء الآباء والأمهـات، ومن شـابههم في الولايات المتحدة، وصف: (جيل موسى): لأنهم نجحوا في قيادة أبنائهم من عبودية المدارس الحكومية التـي لا تعرف الرب. بيد أن الإقامة الدائمة في المنفى، بعيداً عن الثقافة السـائدة في أمريكة، لم يكن في يوم من الأيام هو الهدف النهائي. وكما ذكر فيريس في كتابه الذي يحمل عنوان جيل يشوع، فإن حركة تعليم الأبناء في المنازل «سوف تحقق نجاحها حين ينخرط أبناؤنا - جيل يشوع - بكل تفان وإخلاص في معركة الاستيلاء على الأرض».

ويعترف فيريس بأن تلك المهمة سـتكون مهمة صعبة وجسيمة. «هذه الأرض هي أرض تلفاز الموسـيقى، وإباحية الإنترنت، والإجهاض، والشذوذ الجنسي، والجشع، والأثـرة في تحقيـق الـذات». ويلاحـظ فيريـس أن (العمالقة) هم الذيـن يقودون ويوجهون أمريكة: «العمالقة الذين يعملون في حقول القانون، والحكومة، والصحافة، والتاريخ. وعلينا أن ننظر نظرة فاحصـة وعميقـة إلى المعاهد والجامعات النخبوية في وطننـا. إن أعداء الحرية يهيمنون على هذه المؤسسـات، وبالنتيجة يهيمنون على ثقافة أمتنا»[1].

إن ما يريده فيريس هو ثورة ثقافية. فهو يحاول تدريب جيل من القادة المحصنين من تأثير العلمانية: ليكتسـبوا قوة سياسـية كي تتمكن المسـيحية - كما يتصورونها - من احتواء كل شيء: الترفيه، والقانون، والحكومة، والتعليم. وقد يبدو هذا الأمر ضرباً من الخيال، إلا أنه يجدر بنا أن نمعن النظر في كل ما استطاع فيريس تحقيقه حتى الآن.

يبلغ فيريس - ذو القامة القصـيرة والمظهر الحسـن - من العمر خمسـين عاماً، ولكنـه يبدو أصـغر سـناً من ذلك بكثـير. وهو من أتبـاع تم ليهي، صـاحب الروايات الإنجيلية الشـهيرة، التي تدور أحداثها حول نهاية الزمان، والعودة الثانية للمسـيح، وعنوانها المتخلف عن الركب. كان فيريس يشـغل منصب مستشار أول لمنظمة النساء المهتمات من أجل أمريكة - وهي المنظمة التي أسسـتها بفرلي زوجة تم ليهي - وذلك قبل أن يتفرغ تفرغاً كاملاً لمناصـرة قضـية تعليم الأبناء في المنازل عام 1983، حين أسـس جمعية الدفاع القانوني للتعليم في المنـازل. وكان فيريس وزوجته فيكي قد بدأا

عام 1982 بتدريس ابنهما الأول - من أصل عشرة أولاد لهما - في المنزل. ولم يكن أحد وقتها يفعل ذلك: لأن الامتناع عن إرسال الأولاد إلى المدارس والاكتفاء بتدريسهم في المنزل، كان يعد عملاً مخالفاً للقانون في معظم الولايات الأمريكية. أما الآن، وبفضل جهود فيريس، فقد أصبح تعليم الأولاد في المنزل حقاً يقره القانون في جميع الولايات الأمريكية، وأصبحت ممارسته شعاراً على صدق الانتماء بين المسيحيين المحافظين. ويوجد في الولايات المتحدة اليوم ما يقارب 1,1 إلى 2,1 مليون من الطلاب الذين يتلقون تعليمهم في منازل ذويهم، وتنتمي غالبيتهم إلى الطوائف الإنجيلية(2).

وقد بدأ بالفعل تأثير هؤلاء الفتية الذين تدربوا ليكونوا فرسان الثقافة المسيحية يحدث أثره. وتوجه كلية باترك هنري التي أنشأها فيريس في منطقة ريفية من ولاية فيرجينيا، برامجها تحديداً نحو أبناء الطائفة الإنجيلية الذين تلقوا تعليمهم في المنزل. وبدأت هذه الكلية باستقبال الطلاب عام 2000، وتقبل أقل من مئة طالب في العام. ومع ذلك، فقد كان 7 % من المقبولين للتدريب في وظائف البيت الأبيض في ربيع عام 2004 من خريجي تلك الكلية. كما قبل اثنان وعشرون من أعضاء الكونغرس تدريب واحد أو أكثر من خريجي كلية باترك هنري ضمن مجموع الموظفين العاملين لديهم. ويعمل أحد خريجي هذه الكلية ضمن فريق موظفي كارل رووف بدوام كامل(3).

وعن طريق منظمة (جيل يشوع) التي انطلقت عام 2004 لدفع الناشئة إلى الانخراط في العملية السياسية، أصبح هؤلاء الفتية عساكر يعملون لمصلحة الحزب الجمهوري، قبل أن يبلغوا السن القانوني لممارسة الحق بالتصويت في الانتخابات. وتحملت حملة جيل يشوع في سنتها الأولى مصاريف السفر والإقامة لمئات من طلبة المنازل الذين تطوعوا للعمل في الحملات الانتخابية لمرشحي الجناح اليميني المتطرف في مختلف أرجاء البلاد، وكافأت العناصر الأكثر فاعلية ونشاطاً بمنح دراسية في كلية باترك هنري. كما أرسلت فرقاً منهم للعمل في حملة بوش الانتخابية في الولايات ذات الأصوات الترجيحية، وبعثت بمجموعات أخرى من الطلاب للمساعدة في حملات الجمهوريين لعضوية مجلس الشيوخ، من أمثال توم كوبورن في ولاية أوكلاهوما (بطالب

كوبورن بفرض عقوبة الإعدام على كل من يمارس عمليات الإجهاض). وجم ديمنت (الذي صرح بأنه يرغب في منع الشواذ جنسياً والنساء الحوامل غير المتزوجات من التدريس في المدارس الحكومية). وفاز كل من ديمنت وكوبورن في سباقهما الانتخابي، وكذلك جميع المرشحين الذين دعمهم جيل يشوع.

يرأس منظمة جيل يشوع شخص يسمى ند رايون، وهو كاتب خطابات سابق لدى جورج دبليو بوش، وابن النائب في الكونغرس عن ولاية كانزاس جم رايون. وند رايون - الذي يبلغ من العمر الآن ثلاثين عاماً، ويلبس النظارات، ويصفف شعره الداكن إلى الخلف - هو نفسه أحد الذين تلقوا تعليمهم في المنزل. ويعرف الإنجيل تمام المعرفة كما هو شأن فيريس، ويعي آليات عمل السياسة في العاصمة واشنطن. وكما أوضح لأولياء أمور الطلاب الذين اختاروا تعليم أبنائهم في المنزل - حين تحدث في اليوم الأول من مؤتمر دنفر - بأن إحدى مسؤولياته هي تدريب الطلبة الذين يتعلمون في منازلهم، وتهيئتهم على ردم الهوّة بين هذين العالمين.

وبمقتضى فلسفة منظمة جيل يشوع، تحمل المسيحية الحل لكل نزاع عام أو خاص. وفي ضوء عدم تقبل الشعب الأمريكي لهذه الحقيقة، فإن الأفكار المسيحية بحاجة إلى إعادة صياغة بمفردات غير دينية. ويقوم رايون بتدريس آلاف من أتباعه هذا الأسلوب الخطابي المؤلف من مرحلتين: الأولى: هي المحادثة والحلقات الدراسية التي تُقام عبر الإنترنت، والثانية: هي نوادي الكتب.

ويوضح رايون هذه المسألة بقوله: «كثيراً ما تسمع المسيحيين يقولون في المناقشات العامة: (الإنجيل يقول كذا وكذا)، أو أن (الرب يقول بأن هذا العمل خطأ). وهذا صحيح. فـ(الرب) لا يقبل زواج الشواذ جنسياً من بعضهم بعضاً، و(الرب) يرى أن (الإنجيل يحمي الحياة). إلا أنك حين تنخرط في نقاش عام، فإنه ينبغي أن تستخدم مصطلحات وحقائق يقبلها الطرف الآخر، وتعدّ معقولة في نظره. وما أسعى إلى تحقيقه مع الناشئة من الشباب: هو أن نأخذ الإنجيل والدستور الأمريكي، وننظر إلى واقعنا الراهن. ونسأل أنفسنا: ما هو قول الإنجيل فيما يحدث؟ ولنكوّن نظرة عالمية راسخة متينة مستمدة من الإنجيل، ثم نتعلم كيفية توصيلها إلى الآخرين بعبارات مستساغة ومقبولة لديهم».

ويتنبأ فيريس و رايون بمشاهدة حكومة مؤلفة من أشخاص يفكرون بهذه الطريقة. ويقول رايون في هذا الصدد: «سيتبوأ جيل المتعلمين في منازلهم أعلى مستويات القيادة والسلطة في البلاد في العقود القادمة، وعلى نحو غير عادي». وأضاف: «لقد بدأنا نشاهدهم ينتشرون في العاصمة، حيث يعملون في ملاك موظفي الكونغرس». وأشار رايون إلى أن أخته التي تلقت تعليمها في المنزل كذلك، تعمل في مكتب الإعانات الاجتماعية والدينية في البيت الأبيض، الذي يتولى تصريف مئات الملايين من دولارات الخزينة العامة إلى الجمعيات الخيرية الدينية.

ويوضح رايون قائلاً: «ثمة نظرتان متضادتان للعالم اليوم نلحظ أثرهما على نحو خاص في واشنطن العاصمة. الأولى هي النظرة اليهودية - المسيحية؛ وهذه تبدأ من (الرب) الخالق، وهي تحمي الحياة، وتهتم بالزواج الطبيعي، رجل واحد وامرأة واحدة»، بحسب قوله. «وهناك في المقابل، النظرة العلمانية الإنسانوية، التي تبدأ بالإنسان بوصفه مركز كل شيء، وليس فيها معايير مطلقة، فالأخلاق نسبية، وكل شيء مباح ما دام متعلقاً بالجنس».

وبحسب رأي رايون، فإن كل ما تفعله الحكومة لا بد أن ينبثق عن واحد من هذين النظامين. وأضاف قائلاً: «إذا نظرت إلى مختلف القوانين التي تؤثر في حياتنا؛ كقوانين الضرائب، والضمان الاجتماعي، وقضايا الحياة، فإن بإمكانك أن تردّ أصل هذه القوانين والسياسات المختلفة كلها إلى واحدة من هاتين النظرتين العالميتين».

وتأسيساً على ذلك، فإن كل قضية سياسية، وكل جانب من جوانب الخلاف في الحياة الوطنية هي - حقاً - صراع بين الخير والشر.



وبعد أن فرغ رايون من إلقاء كلمته، خرج معظم الجمهور إلى قاعة العرض الكبيرة لشراء مستلزمات التدريس. وكانت القاعة الشاسعة كلها ـ 32 ألف قدم مربع ـ تضيق بأكشاك البيع التي تعرض مناهج الكتب المدرسية المسيحية، وأفلام الفيديو، والألعاب التعليمية للطلاب من مختلف الفئات العمرية. وكان هناك أكوام من كتب التلوين

المستقاة من الإنجيل، وأكوام من كتب العلوم المؤسسة على أصل الخلق، وأعداد لا تحصى من قصص المغامرات حول المبشرين البواسل، ومن الكتب الإرشادية الخاصة بتنشئة بنات عفيفات مطيعات، وأبناء ناشطين أكفاء، إضافة إلى المجلدات الضخمة في التاريخ وتفسيرات الكتاب المقدس.

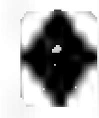
وتكاد تجد في كل مكان جميع الأشياء والأدوات ذات العلاقة بالحروب الثقافية. إحدى طاولات العرض كانت تبيع كتاباً عنوانه (عن الباندا والإنسان): وهو كتاب أحياء مناهض للنشوء والارتقاء، تقرر تدريسه في المدرسة الثانوية في مدينة دوفر في ولاية بنسيلفينيا عام 2004، وكانت تلك الخطوة محل اهتمام إعلامي عالمي. وعرض عدد من الباعة كتاباً جديداً لروي موور، رئيس القضاة السابق في المحكمة العليا في ولاية آلاباما، الذي فقد وظيفته بعد رفضه إزالة نصب يزن 2,5 طن من الرخام نقشت عليه الوصايا العشر من مبنى المحكمة. وعرض بائع آخر كتاب: (كيف تخلع القضاء الإمبريالي)، من تأليف إدوين فايبرا، الذي ذاع صيته السيئ عقب استحسانه وتلميحه إلى أنها طريقة ستالين في التصفية الجماعية هي الأسلوب الأفضل في التعامل مع القضاة الليبراليين.

وبالنتيجة، فإن الكم الهائل من المواد الإعلامية المعروضة في قاعة المؤتمرات في مدينة دنفر تعكس نظرة إلى الواقع تناقض تماماً نظرة العالَم العلماني. فكتب التاريخ فيه تصف ماضياً تأسست فيه أمريكة بوصفها أمة مسيحية، ثم ما لبثت أن خضعت وتلوثت نتيجة طغيان الليبراليين الذين يكرهون الرب، فمسخوا وحرفوا تراث البلاد. ويعرض أحد الأقراص المدمجة محاضرة تمجد التسامح المسيحي الذي أظهره البيوريتانز تجاه الهنود الحمر. وتدعي أشرطة الفيديو العلمية أن طليعة الباحثين تطعن بنظرية النشوء والارتقاء، وبعض تلك الأشرطة قدمت أدلة على أن الديناصورات والبشر كانوا يعيشون معاً في جنة عدن. وتوضح كتب علم الفلك أن الكون خلق قبل ستة آلاف سنة، برغم أن الكون يظهر بمظهر القدم، ولهذا السبب تبدو الأشعة الصادرة عن النجوم وكأنها قطعت ملايين السنين حتى تصل الأرض.

وتمتلئ كثير من الكتب بالهوامش التي تشير إلى مراجع معروضة للبيع في أكشاك أخرى، وكل واحد منها يؤكد ما يدعيه الآخر. وفي أثناء تصفحي هذه الكتب واحداً تلو الآخر، شعرت أحياناً وكأنني في رواية من روايات جورج لويس بورغيس، أتنقل عبر واقع موازٍ تكتنفه مكتبة ضخمة من الأكاذيب.

والناس الذين يعيشون في هذا العالم الموازي - في العادة - يطلقون اسم «النظرة العالمية المسيحية». وهذا المصطلح مؤسس على الاعتقاد بأن المسيحية الحقيقية يجب أن تحكم كل جانب من جوانب الحياة العامة والخاصة، وأن الحكومة، والعلوم، والتاريخ، والثقافة، والعلاقات يجب أن تفهم بحسب ما يفرضه (الكتاب المقدس). فهناك مواقف إنجيلية صحيحة تجاه كل القضايا، من زواج الشواذ، إلى معدلات الضريبة. ولا يستطيع أحد أن يعي هذه المواقف. إلا أولئك الذين لديهم النظرة العالمية الصحيحة.

هذه هي المسيحية بوصفها أيديولوجية شاملة. وهذه أيديولوجية يؤمن بها ملايين من الأمريكيين، وبعضهم يتمتع بسلطات قوية. وهي القوة الدافعة وراء كثير من المواجهات عن الدين، والعلوم، والجنس، والتعددية، التي باتت تقسم النسيج الاجتماعي في البلاد. إنها رفض واعٍ للعقلانية المستنيرة، وهي أيديولوجية، يسعى أشخاص مثل رايون و فيريس أن تقود كل قرار يصدر عن الحكومة.



لقد أطلقت على هذه الأيديولوجية السياسية الشمولية مصطلح (القومية المسيحية)، وسأحاول في هذا الكتاب أن أوضح كيف يعمل هذا التيار على إعادة تشكيل أمريكة. وتؤلف حركة تدريس الأبناء في المنازل - بديلاً عن إرسالهم إلى المدارس الحكومية - طليعة القومية المسيحية. إلا أن هذه الأيديولوجية يروج لها عدد لا يحصى من الكنائس، وجماعات الضغط، والساسة، ومكاتب المحاماة، والنقابات المهنية، ونوادي الطلبة، والمنافذ الإعلامية. وترتبط هذه المنظمات بعضها مع بعض برباط وثيق: لتكوّن حركة منتظمة وقادرة على اتخاذ أشكال متنوعة ومتغيرة على

نحو يصعب تصديقه. إنها كأفعوان الملاّح الخرافي ذي الرؤوس المتعددة، فهي أحياناً متناقضة، ولكنها على درجة من الوحدة بحيث يمكن تسميتها باسم واحد.

لقد كانت الولايات المتحدة على مر السنين بلداً يسوده التقى، وتظهر فيه من وقت لآخر فورات من الحمى الروحية، إلا أن القومية المسيحية تختلف اختلافاً نوعياً عن أي انبعاث ديني سابق. وتدعي الحركة القومية المسيحية - مثل الصحوة الأمريكية العظمى في السابق - أن الكتاب المقدس هو الحقيقة الحرفية والمطلقة، ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، حين تستخرج برنامجاً سياسياً من تلك الحقيقة، وتربط ذلك البرنامج بحزب سياسي. إنها حركة تزاوج بين الكتاب المقدس والسياسة، وترى أن التفوّق الذي تتمتع به أمريكة هو تأكيد على صحة الدين المسيحي، وأن الصراعات التي تخوضها أمريكة هي جزء من الصراع بين (الرب) والشيطان، وتضفي هذه الحركة حصانة ربانية على حملاتها الهادفة إلى التجديد الوطني، وتتحدث بابتهاج ونشوة عن فناء ملايين الأمريكيين الذين سيقفون في طريقها.

والحلم المحفز للحركة هو إعادة تأسيس الأمة المسيحية المتصوَّرة. إن القومية المسيحية ترفض فكرة الحياد الديني للحكومة، وتدعي هذه الحركة عبر نظرتها التاريخية التصحيحية أن الآباء المؤسسين لم تكن نيتهم إقامة دولة علمانية، وأن الفصل بين الكنيسة والدولة كان إفكاً افتراه وروّج له اليسار المتآمر. وتجادل الحركة بأن انعدام الدين في الحياة العامة هو نفسه دين آخر - هو العقيدة الخبيثة للعلمانية الإنسانوية -، يلزم بمقتضى الإنصاف والمساواة، أن يكون للكتاب المقدس احترام مماثل للاحترام الذي يلقاه ذلك الدين.

وكما آمل أن أوضح في الفصول القادمة، فإن الهدف الأسمى لقادة الحركة القومية المسيحية ليس الإنصاف والعدالة، بل الهيمنة. إن هذه الحركة مبنية على عقيدة تؤكد على حق اليمين في الحكم. وهذا لا يعني أن غير المؤمنين سيجبرون على تغيير عقيدتهم، ولكن عليهم أن يعرفوا مكانتهم.

وكبقية العقائد الأخرى، يوجد لدى القومية المسيحية رواية خاصة للتاريخ. إنها قصة حول الدولة الربانية، التي باركها (الرب) على تقواها، ولكنها بدأت تنحرف في القرن التاسع عشر، وأخذت تنحدر إلى مستويات سفلى غير متصورة في القرن العشرين. لقد أدت نظرية داروين إلى تلاشي إيمان الناس بكرامة الإنسان وسيادة الرب. وتحولت الجامعات العظيمة - التي كانت ترى في المسيحية مصدراً لكل أقسام المعرفة والعلوم - عن الكتاب المقدس، لتسلك درب الفلسفة العلمانية لأوروبة المنحلة. وهي الفلسفة التي تضع الإنسان في مركز الكون. وجلبت إصلاحات فرانكلين ديلينو روزفلت - المعروفة بالصفقة الجديدة - الاشتراكية إلى أمريكة، وبدأت بعملية أخذت فيها الدولة محل الكنيسة في دور الضامن والمزود للرفاه الاجتماعي.

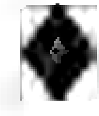
ونشأ جيل جديد من المفكرين والمحامين من الذين أسقطوا من اعتبارهم مركزية (الرب) في الكون، وخاضوا معارك عنيفة ضد التراث المسيحي الأمريكي. وازدرى القضاة الملحدون الربَّ بمنعهم إقامة الصلاة في المدارس الحكومية، ورفعهم الحظر عن منع الحمل، ولعل أكثر الأحكام القضائية ازدراءً للرب، هو إجبارهم الولايات على إباحة الإجهاض بالحكم الصادر عام 1973 في قضية روف ويد.

وبدأ (الرب) الغضبان بنزع نعمته من هذه الأمة. فارتفعت معدلات الجريمة والتنافر. وانقلب الأبناء ضد آبائهم، والزوجات ضد أزواجهن. وعمت الشهوانية والإباحية. وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين، باتت قوى الظلام تهدد بتحويل أمريكة إلى سدوم جديدة. وخرج الشواذ جنسياً، وكل رمز فاسد ومخالف للفطرة، إلى الملأ للمجاهرة بسلوكهم، ونشر الرذيلة والانحراف والأمراض. وبينما هم يرقصون طرباً في الملأ، توارت المسيحية إلى الحيز الشخصي، وهو منفى شجع عليه القساوسة الليبراليون في الكنائس التابعة للاتجاه السائد، الذين أعمتهم دنياهم عن الحقيقة الصافية لكلمة الرب.

لكنّ (الرب) لم ييأس من أمريكة. فحوّل قلوب بعض الناس، وسرعان ما شهدت البلاد نهضة مسيحية عظيمة. فازدهرت كنائس الإنجيليين المحافظين وانتشرت انتشار الفطر. ونزع المؤمنون عن أنفسهم عدم الاكتراث، فنظموا أنفسهم، وانتخبوا رجالاً متدينين.

وعلى الرغم من ذلك، بقي أعداء (الرب) أقوياء، في الخارج وفي الداخل. وفي 11 سبتمبر وجهوا ضربتهم. وقدم الخونة في الداخل المساعدة للإرهابيين، أولاً عن طريق إضعاف البلاد بانحلالهم الأخلاقي، ثم عن طريق الإمعان في ضعضعتها وهي تحت تأثير الضربة. وإذا رغبت أمريكة في التفوق والنصر، فإن عليها أن تنقي نفسها، وتعيد وضع (الرب) في مركز الحياة العامة، وتقضي في النهاية على الليبرالية.

وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر، وضع اثنان فقط من الشخصيات البارزة في البلاد اللوم على البلاد في جلب المصيبة على نفسها. فقد ظهر جيري فالويل في 13 سبتمبر على برنامج نادي 700 وهو البرنامج التلفزيوني التابع للقس بات روبرتسون، وقال: «إنني أؤمن حقاً أن الوثنيين، وأنصار الإجهاض، وأنصار المرأة، والشواذ جنسياً من الرجال والنساء الذين يحاولون جاهدين جعل سلوكهم طريقة بديلة للحياة، والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، وأنصار الطريقة الأمريكية، كل هؤلاء يحاولون علمنة أمريكة. إنني أشير بأصبعي إلى وجوههم وأقول: «لقد ساعدتم في حدوث هذه الكارثة». فرد روبرتسون قائلاً: «أتفق معك تماماً».



لا تمثل الحركة القومية المسيحية غالبية الأمريكيين ـ كما أنها لا تمثل غالبية الإنجيليين ـ إلا أنها تمثل أقلية ذات اعتبار، وتتمتع بجاهزية كبيرة وسريعة في الحركة والنشاط. ويشكل الإنجيليون البيض ربع سكان البلاد تقريباً، بحسب دراسة مسحية قام بها العالم السياسي جون غرين عام 2004. وكشفت تلك الدراسة عن أن 12.6 % من الأمريكيين يصفون أنفسهم بالإنجيليين التقليديين. وهذه المجموعة كما يصفها غرين هي (الأقرب إلى اليمين الديني الذي كثر النقاش عنه قريباً في وسائل الإعلام). ويرى غرين أن هذه المجموعة تميل إلى الحزب الجمهوري بأغلبية ساحقة، وتنزع إلى رفض التعددية. وعلى سبيل المثال، ترفض الغالبية فيها الموقف القائل: إن «الشواذ جنسياً يجب أن يكون لهم الحقوق نفسها التي يتمتع بها بقية الأمريكيين الأسوياء»(4).

أما جورج بارنا، وهو مستطلع آراء إنجيلي معتبر، فيعرف «الإنجيليين» تعريفاً أضيق، وذلك حين يصفهم بأنهم طائفة أصولية متفرعة عن المسيحيين المولودين من جديد*. وبحسب المعايير التي وضعها، فإن 40% من الأمريكيين تقريباً هم من المسيحيين المولودين من جديد، في حين أن 7% فقط يمثلون إنجيليين حقيقيين. ويوجد في تلكما الفئتين تأييد كبير لتعديل الدستور الأمريكي لجعل المسيحية الدين الرسمي للبلاد، ويدعم 66% من الإنجيليين هذه الفكرة، وكذلك 44% من المسيحيين المولودين من جديد.

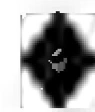
ولا يمكن للأرقام - بالطبع - أن تقدم لنا سوى قيمة تقديرية عن حجم الحركة، أما الأفكار فليست محصورة في شريحة سكانية محددة، كما أن الأيديولوجيات ليست كتلة موحدة، فالناس يأخذون ما يهمهم ويطرحون ما سوى ذلك. وهناك عدد كبير من الكاثوليك، وقلة قليلة من اليهود، وأتباع موون، وغيرهم ممن انخرطوا بعمق في الحركة القومية المسيحية، كما يوجد عدد لا بأس به من المسيحيين ذوي التوجه الأيديولوجي التقليدي، يؤمنون إيماناً عميقاً بالفصل بين الكنيسة والدولة[5].

وحول مركز الحركة، هناك منطقة رمادية من المؤيدين الذين يتعاطفون مع أهداف الحركة، دون أن يعدوا أنفسهم جزءاً منها، وأعداد غفيرة أخرى من الذين يمكن حفزهم بالقضايا المتعلقة بالأسرة، والعقيدة، والعَلَم. وفي استطلاعات الرأي، يعرب أكثر الأمريكيين عن تأييدهم لبعض الاعتراف القانوني بعلاقات الزوجية بين الرجل والرجل، أو بزواج الأنثى بالأنثى، ومع ذلك، فإن الناخبين في كثير من الولايات صوتوا بأغلبية كبيرة لحرمان الأزواج المثليين من الفوائد المالية التي يمنحها القانون للأزواج العاديين، وعادة ما تأتي النتائج على هذه الصورة عقب إطلاق حملات إعلامية دعائية تحذر الناخبين من أن أسرهم وأبناءهم معرضون للخطر من قبل المنحرفين ذوي الأخلاق المنحلّة.

وإذا كان القوميون المسيحيون لا يهيمنون على سكان الولايات المتحدة، فإنهم يهيمنون على الحزب الجمهوري، لأسباب تتصل بحسن تنظيمهم أكثر من اتصالها بكثرة أعدادهم. وورد في دراسة نشرت عام 2002 في مجلة الانتخابات والحملات الانتخابية، أن اليمين المسيحي يتمتع بتأثير قوي في ثماني عشرة ولاية يسيطر عليها

الحزب الجمهوري، وله تأثير متوسط في ست وعشرين ولاية أخرى. وخلص مؤلفا الدراسة إلى أنه «مع أخذ كل شيء بالاعتبار، نجد أن التأثير الملاحظ للمسيحيين المحافظين قد ازداد في الولايات التي يتمتع فيها الحزب الجمهوري بنفوذ كبير منذ عام 1994... إذ كان اليمين المسيحي (يتوسع) في الولايات الجنوبية خاصة، وفي الولايات الواقعة في الغرب ووسط الغرب من البلاد، ومن ثم بات اليمين المسيحي عنصراً مهماً في السياسة في كل مكان تقريباً»[6]. ومن المرجح أن سيطرته توسعت هي الأخرى منذ ذلك الحين.

ومن العوامل التي ساعدت في زيادة تأثير القوميين المسيحيين في الكونغرس - برغم قلة عددهم - سيطرتهم على الفروع المحلية للحزب الجمهوري في الولايات والمحافظات، إضافة إلى ارتفاع نسبة تمثيلهم في مجلس الشيوخ، عن الولايات ذات التعداد السكاني القليل. وفي عام 2004 حصل اثنان وأربعون عضواً في مجلس الشيوخ - من بين أعضائه البالغ عددهم 100 - على تقدير 100 % من منظمة الائتلاف المسيحي، وهذا يعني أن هؤلاء الشيوخ تبنوا موقف الائتلاف في كل القضايا التي تهم الائتلاف. كما حصل أكثر من نصف أعضاء مجلس الشيوخ على تقدير 83 % على الأقل. وكان ذلك قبل انتخابات عام 2004، التي جلبت بدورها مزيداً من مُغالي الجناح اليميني إلى المجلس التشريعي من أمثال كوبورن وديمنت.



لكي نفهم كيف استطاعت حركة القوميين المسيحيين تحقيق هذا القدر الكبير من القوة والنفوذ، فإن من الضروري العودة إلى سجل التاريخ الحديث.

ترجع جذور الحركة القومية المسيحية إلى جملة من السوابق، أبرزها الواعظان الأصوليان المتعاطفان مع النازية: جيرالد بي وينراد، وجيرالد إل كيه سميث، وهما من الخطباء الدهماء في عصر الركود الاقتصادي العظيم في الولايات المتحدة، واشتهرا بمناكفة الشيوعية، والحداثة، والحكومة الكبيرة (وكما في حالة وينراد، مناكفة الداروينية). وكانا يروجان لخطاب إنجيلي يميني يمزج مابين المسيحية والوطنية.

أسس سميث جماعة تسمى: (الحملة الصليبية القومية المسيحية)، وتدعي المجلة التي تصدرها هذه المجموعة - التي عنوانها: (الصليب والعَلَم) - أن «الشخصية المسيحية هي أساس كل ما هو أمريكي»[7].

وللقومية المسيحية اليوم جذور تمتد إلى جمعية جون بيرتش المعادية للشيوعية، وهي جمعية شعبية مهتمة بالمؤامرة، تأسست عام 1958. وكما سأوضح في الفصل السادس، فإن أطروحات القوميين المسيحيين وحججهم وحملاتهم تطابق الدعاية التي تروج لها جمعية جون بيرتش، كما أن قياديي الحركة القومية المسيحية مثل تم ليهي بدؤوا مسيرتهم من جمعية جون بيرتش.

ومع ذلك - وفي ظل تحول القومية المسيحية إلى قوة سياسية حزبية - فإنها تطورت من اليمين المسيحي المعاصر الذي ولد أواخر سبعينيات القرن الماضي، وذلك حين قامت مجموعة من المخططين الإستراتيجيين في الجناح اليميني المحافظ، بمن فيهم بول ويريتش وريتشارد فيغوري، وهاورد فيلبس - وكلهم من أتباع مدرسة باري غولدووتر - بتجنيد قس ممداني غامض يدعى جيري فالويل، والإيعاز له بتشكيل المجموعة التي تسمى: (الغالبية الأخلاقية)، وكانت فكرتهم تقوم على استخدام قضايا اجتماعية مثل الإجهاض كإسفين لإحداث شرخ بين مؤيدي القيم الاجتماعية التقليدية من الشعب الأمريكي، وبين الحزب الديمقراطي، واستغلال طاقة الحركة الإنجيلية لمصلحة الحزب الجمهوري.

ونجحت الخطة، وكتبت سارة دايموند - وهي واحدة من أبرز المتخصصين بدراسة اليمين الأمريكي - في كتاب لها نشر عام 1995 بعنوان: (الطريق إلى الهيمنة)، حركة الجناح اليميني والقوة السياسية في الولايات المتحدة، جاء فيه: «لم يقتصر إسهام المسيحيين الإنجيليين على رفع مجموع الأصوات التي حصل عليها ريغان وحسب، بل إن المنظمات الجديدة المدعومة من اليمين مثل منظمة الصوت المسيحي، ومنظمة الأغلبية الأخلاقية، كان لها أكبر الأثر في إقصاء أعضاء ليبراليين تقليديين من مجلسي الشيوخ والنواب»[8]. ومن بين أبرز أعضاء مجلس الشيوخ الليبراليين التقدميين الذين خسروا مقاعدهم: السيناتور جورج ماكغفرن من ولاية

ساوث داكوتا، والسيناتور فرانك تشيرتش من ولاية أيداهو. وكانت تلك السابقة هي بداية إعادة توازن جديد في وسط أمريكة ما زال الديمقراطيون يعانون من آثاره.

وفي عام 1981، قامت مجموعة من الناشطين اليمينيين من بينهم تم ليهي، وهو عضو أصيل في منظمة الأغلبية الأخلاقية، بتأسيس مجلس السياسة القومية (سي إن بي) ويمثل هذا المجلس رد اليمين المسيحي على مجلس العلاقات الخارجية (سي إف آر)*. ويشكل مجلس السياسة القومية كابوساً على الليبراليين، ويجتمع المجلس سراً ثلاث مرات سنوياً، ويحضره مجموعة من الناشطين الإنجيليين الأقوياء، وساسة من الحزب الجمهوري، ومتبرعون أثرياء، لوضع خطط كفيلة بتوجيه البلاد نحو اليمين. وعلى مدى السنوات الماضية، ضمت عضوية المجلس الشخصيات الآتية: جيمس دوبسون، وبات روبرتسون، ومايكل فيريس، وتوم ديلي زعيم غالبية مجلس النواب السابق، والسيناتور السابق جيمس هيلمز، إلى جانب منظرين مسيحيين مثل آر جي رشدوني. وما زال مجلس السياسة القومية قائماً وقوياً. وما زال بوش يرفض نشر نص الخطاب الذي ألقاه في اجتماع المجلس عام 1999. وفي أثناء رئاسته الحالية، حضر كل من دك تشيني ورمسفيلد اجتماعات لمجلس السياسة القومية[9].

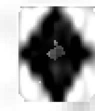
يحتاج اليمين المسيحي دائماً إلى عدوّ. وإبان حكم ريغان، وقف الاتحاد السوفيتي في مكان الشيطان، وهذا هو سبب شعور عدد كبير من الناس بالنشوة لسماع لغة الخطاب الملحمية ونهاية العالم التي كانت تصدر عن الرئيس، ودعمهم المتحمس لسياساته في أمريكة اللاتينية وإفريقية. وقام كل من نجم الإعلام المسيحي بات روبرتسون، وبفرلي ليهي -التي أنشأت منظمة النساء المهتمات من أجل أمريكة-، بجمع التبرعات لمصلحة عصابات الكونترا في نيكاراغوا. وكان روبرتسون مناصراً

* يقع مجلس العلاقات الخارجية في مركز عدد كبير من نظريات المؤامرة التي يروج لها اليمين. وكتب بات روبرتسون في كتابه (النظام العالمي الجديد). ما يأتي: «يمتد خيط واحد من البيت الأبيض، إلى وزارة الخارجية إلى مجلس العلاقات الخارجية إلى اللجنة الثلاثية، إلى الجمعيات السرية، إلى غلاة العصر الجديد (نيو إيج). والهدف هو إقامة نظام عالمي جديد مؤلف من حكومة عالمية واحدة، وقوة شرطة عالمية، ومحاكم ذات تخصص عالمي، ونظام مصرفي عالمي، وعملة عالمية واحدة، ونخبة عالمية تسيطر على ذلك كله».

متحمساً للحاكم الفوغائي المستبد إفرين ريوس مونت. ولحكومة السلفادور التي كانت ترسل فرق الاغتيال لتصفية خصومها السياسيين. واستخدم جيري فالويل موقعه للمجاهرة بدعمه لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقية، عاداً إياه قلعة حصينة في مواجهة الشيوعية[10].

إلا أن حكومة ريفان خيبت آمال اليمين المسيحي على الجبهة الداخلية. ومع أن ريفان وضع عدداً قليلاً من ناشطي الحركة في مناصب مهمة في حكومته، إلا أنه قدم قليلاً من رأس المال السياسي لتتصير البلاد. فضلاً عن ذلك - وحتى مع دعم ريفان - كان مجلس النواب خاضعاً لسيطرة الديمقراطيين. لذلك لم يكن لمبادرات اليمين المسيحي فرصة لرؤية النور.

وبعد إدراك اليمين المسيحي أن كسب البيت الأبيض في صفه لا يكفي لتحقيق أهدافه، فقد توسع في تركيزه على سياسات القاعدة الشعبية (حتى مع تحول جماعة منه إلى الإرهاب الموجه ضد ممارسي الإجهاض). فبدأ الناشطون بالسيطرة على الدوائر الانتخابية للحزب الجمهوري واحدة تلو أخرى، مرشّحين أنصار الحركة في المجالس المحلية ليصبحوا مندوبين في الحزب. وكانت حملة بات روبرتسون عام 1988 للترشيح لمنصب الرئاسة الأمريكية عن الحزب الجمهوري درساً تعلم منه الإنجيليون أصول التنظيم على المستوى المحلي وتفاصيله. وانبثق عن البنية السياسية التحتية لتلك الحملة الائتلاف المسيحي الذي دخل الحلبة السياسية عام 1989.



يعد القس بات روبرتسون -مؤسس الائتلاف المسيحي- عنصراً مهماً في تطوير القومية المسيحية. ويبث روبرتسون -عبر إمبراطوريته الإعلامية المسماة شبكة البث المسيحي- برامج تلفازية وإذاعية بإحدى وسبعين لغة إلى معظم بلاد العالم. وتبدو على روبرتسون ملامح الجد الحنون، إلا أن كتاباته تفصح عن نزعة استبدادية مستحكمة. وتعتمد هذه النزعة على نظريات مؤامرة مهووسة معادية للسامية[11].

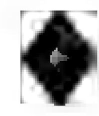
ويتحدث في كتابه المنشـور عام 1991 بعنوان: (النظام العالمي الجديد) عن تآمر التنويريـين واليهود أرباب المصـارف الذين يعملون في الخفاء، ويسـتغلون ويتلاعبون بمجريات الأحداث في العالم لتحقيق مكاسبهم المادية الشخصية. وهاجم روبرتسون (اليهود الليبراليين العلمانيين) على (هجومهم على المسـيحية)، وقارن بين اضطهاد المسيحيين على يد الليبراليين بالحملات الدعائية الإعلامية النازية[12].

ساعد روبرتسـون في وضـع مذهب الهيمنة - وهي الفكرة القائلة: إن (الرب) أعطى المسيحيين الحق بحكم العالم - في مركز نشاط الحركة؛ كي يقرب الإنجيليين إلى العمـل السياسـي. والهيمنة المسـيحية مسـتقاة من مذهب لاهوتـي يطلق على أتباعه اسم «التجديديون المسيحيون» وينادي هذا المذهب بفرض قانون مستمد من شريعة العهد القديم بديلاً عن القانون الوضعي. ومعظم مبادئ العقيدة التجديدية المسـيحية - وهي أصلاً عقيدة كالفينية متشـددة تفرض عقوبة الإعدام على قائمة طويلة من الجرائم الأخلاقية، بما فيها الشـذوذ الجنسـي، والـردة عن الدين - لا تجد سوى قليل من التجاوب خارج نطاق أتباع تلك النِّحلة. وهي عقيدة مثيرة للجدل حتى في أوسـاط المحافظين المسـيحيين. إلا أن مذهب الهيمنة والنظرية السياسـية المنبثقـة عنه كان لهما تأثير واسـع في قطاع عريض مـن الحركات الإنجيلية. ويعود الفضل في ذلك إلى روبرتسون.

وكما لاحظ المؤرخ غاري ويلز، فإن روبرتسـون أعاد تشـكيل أفكار مذهب الهيمنة المسـيحية في كتاباته. وكتب ويلز يقول: «جرت العادة أن يشـعر الإنجيليون المتكسبون بعـدم الارتياح مـن المنافسـة، إلا أن هنـاك جانباً واحـداً في كتاب المملكة السـرية، لروبرتسون، اقتبسه من غيره، وهذا الجانب هو وجهة نظره حول «الهيمنة»... ويركز علمـاء اللاهوت الذين يقولـون بالهيمنة، تركيزاً كبيراً على ما ورد في سـفر التكوين 1:26-27، وفيـه يقـرر (الـرب) لآدم أن تكـون لـه الهيمنة على عـالم الأحياء وعالم الجمادات من المخلوقات. وبسـقوط آدم في الخطيئـة يكون قد تخلى عن هيمنته على تلـك المخلوقـات، إلا أن المخلِّص، الذي يعاد إلى رحمة (الرب) بعد تعميده، يمكنه أن يطالـب مرة أخرى بالحق الذي أعطاه (الـرب) لآدم. وبذلك فإن الورثة الحقيقيين،

وحماة هذا العالم هم المسيحيون الذين باستطاعتهم تسمية هذا الملك، واستعادته بموجب الحق الرباني»[13].

يرى عدد من القوميين المسحيين -ومن بينهم رالف ريد، المدير التنفيذي السابق لمنظمة الائتلاف المسيحي، وصاحب الشخصية التلفازية الجذابة- أن من الحكمة التبرؤ من عقيدة الهيمنة المسيحية. غير أن روبرتسون ليس لديه هذا القدر من الارتياب من تلك العقيدة برغم معارضته بعض جوانبها. وقام باستضافة عدد من قادة تلك الحركة في برنامجه نادي السبع مئة الذي يبث عبر التلفاز. كما أن مؤلفاتهم مدرجة ضمن متطلبات بعض المواد التي تدرس في جامعة ريجنت التي يملكها روبرتسون[14].



لعل الأهم من الدعم الذي يبذله روبرتسون لخطاب الهيمنة، (أو الرفض الذي يبديه ريد لها)، هو الطريقة التي استخدمها الائتلاف المسيحي في وضع ذلك الخطاب موضع التطبيق.

إذ تدعو نظرية الهيمنة المسيحية إلى توظيف إستراتيجية سرية بهدف صبغ السياسة والثقافة بالصبغة المسيحية. وفي مقالة نشرت عام 1981 في مجلة التجديد المسيحي، كتب غاري نورث، وهو واحد من أبرز منظري الحركة، عن الحاجة إلى قيام الناشطين في الحركة باختراق المؤسسات العلمانية؛ بغية «تسهيل عملية تحوّل مقاليد الحكم إلى القيادة المسيحية السياسية ... يجب أن يبدأ المسيحيون بالتنظيم السياسي عبر الهيكل الحزبي القائم في البلاد اليوم، ويجب أن يبدؤوا باختراق التنظيم المؤسسي القائم»[15].

ويتخصص الائتلاف المسيحي بهذا النوع من المواجهة السياسية. وفي حين ركزت منظمة الأغلبية الأخلاقية في نشاطها على توجيه الرسائل المكتوبة إلى الجمهور وتنظيم المسيرات، يقوم الائتلاف المسيحي بتدريب الناشطين والمرشحين السياسيين على المستوى المحلي. فقد رشحوا أنفسهم في انتخابات مجالس المدارس، وتعلموا كيف

يصبحون مندوبين عن الحزب الجمهوري. وتحت تعليمات الائتلاف المسيحي التي توزع على المرشحين من أنصاره، وتشدد على ضرورة كتم أجندتهم الدينية إلى حين فوزهم في الانتخابات. ويمكن للناخبين في الدوائر الانتخابية التعرف على مرشحي الائتلاف المسيحي، عن طريق الأدلة الانتخابية التي توزع في الكنائس المحلية التابعة للائتلاف. إلا أن جمهور الناس - في العادة - في غفلة عن هذا. وقد صرح رالف ريد في مقابلة مع صحيفة نورفلوك فيرجينيا بايلوت نشرت عام 1991، بقوله: «أريد أن أكون بعيداً عن الأنظار.... إنني أصبغ وجهي، وأسافر في الليل. لأن النتيجة لا تتأكد لك إلا عشية يوم الاقتراع».

وقد نجحت القاعدة الشعبية للائتلاف المسيحي في تطبيق هذه الإستراتيجية بكل فاعلية، إلى درجة أن ناشطي اليمين المسيحي بحلول عام 1992 كانوا أكثر تأثيراً في صياغة البيان الانتخابي للحزب الجمهوري من مرشح الحزب آنذاك جورج هيربيرت بوش، وكان نصف الأعضاء المنتدبين لحضور المؤتمر العام للحزب الجمهوري هم من اليمين المسيحي. وقد نجح أتباع اليمين المسيحي في إدراج بند في البيان الانتخابي العام للحزب، يدعو إلى تعديل دستوري لحظر الإجهاض من دون أي استثناء، وذلك على الرغم من معارضة جورج بوش مرشح الحزب للرئاسة آنذاك.

شهد الائتلاف المسيحي تراجعاً كبيراً منذ أواخر التسعينيات. فقد تركه رالف ريد بعد أن أصبح مستشاراً سياسياً عام 1997 (ثم ليصبح مرشحاً لمنصب نائب حاكم ولاية جورجيا). وخسر الائتلاف صفة المنظمة غير الربحية إثر مخالفته تعليمات اللجنة الفدرالية للانتخابات ولوائحها المتعلقة بالأنشطة السياسية الحزبية. وتراجعت التبرعات التي يتلقاها الائتلاف من 26,5 مليون دولار عام 1996 إلى ما يقدر بنحو 3 ملايين دولار عام 2000 وذلك بحسب ما تذكره المنظمة الليبرالية المسماة: (الشعب من أجل الطريقة الأمريكية). وتخلى روبرتسون عن رئاسة الائتلاف عام 2001 قائلاً: إنه يريد أن يوجه مزيداً من الانتباه نحو كنيسته.

وحتى مع الضمور الذي لحق بالائتلاف المسيحي، فإن الحركة القومية المسيحية شهدت توسعاً عريضاً، وترعرعت فيها منظمات أخرى. ومن بين أهم الذين برزوا

في مجال النشاط الحزبي السياسي القس الإنجيلي المتخصص بعلم النفس جيمس دوبسون، الذي يرأس منظمة التركيز على الأسرة. كان دوبسون ناشطاً في الحياة العامة والقضايا التي تهم التيار المحافظ منذ السبعينيات، إلا أن أكثر ما اشتهر به في العقد الأخير هو نصائحه حول تربية الأطفال والحياة الأسرية المسيحية، وهي نصائح نجدها في كتبه التي تلقى رواجاً كبيراً، مثل: (كتاب الجرأة على الانضباط)، وفي برامجه الإذاعية واسعة الانتشار.

دخل دوبسون حقل السياسة عام 1990 بهدف محاربة حقوق ذوي الميول الجنسية المثلية. وكان له نشاط مكثف في دعم حملة التعديل رقم 2، وهي مبادرة طرحت على الاستفتاء الشعبي في مدينة كولارادو، وتهدف إلى إلغاء القوانين التي تحرم التمييز العنصري ضد الشواذ جنسياً. وكما يذكر التقرير الصادر عن المركز القانوني لدعم الفقراء في الجنوب، فإنه «لما بدأ دوبسون بدعم حملة الاستفتاء على التعديل رقم 2، كان القائمون على تلك الحملة يعانون من جمع ما يكفي من التوقيعات لتأمين نصاب طرح المسألة على الاستفتاء في الانتخابات القادمة. وفي ليلة أو ضحاها، شهدت الحملة تدفقاً في المتطوعين والأموال. وفاز التعديل رقم 2 في الاستفتاء بنسبة 53 % مقابل 47 %».

وبحلول عام 2004، كان دوبسون مغتاظاً من شبح زواج المثليين، وغيره من الأخطار التي تهدد الأسرة الأمريكية، إلى الحد الذي دفعه إلى التخلي عن موقفه الحزبي المحايد نهائياً. وبدأ بتأسيس منظمة مستقلة مخصصة للنشاط السياسي، واتخذ لها اسم العمل من أجل التركيز على الأسرة، وسخّر جهوده في حملة إعادة انتخاب بوش.

كان دوبسون على قدر من التأثير يماثل تأثير فالويل أو روبرتسون، إلا أنه لا يمكن القول: إنه حل محل أي منهما. فالحركة القومية المسيحية عملت على تطوير عدد من مراكز القوى، بدلاً من تركيز كل طاقاتها في منظمة وحيدة، وبذلك تُوَفِّر لها

توليفة من التنظيم والانتشــار. وتتبدل مراكز الجذب فيها باستمرار. وتقيم تحالفات جديــدة، وتلغــي أخرى، وليــس فيها قادة لا يمكن الاســتغناء عنهــم. ويمكن لأي رمز من رموز الحركة أو من حلفائها السياســيين أن يســقط غداً، ومع ذلك تبقى الحركة القومية المسيحية قائمة دون أن تصاب بأذى.

وتركز المنظمات المســتقلة المنضوية تحت لواء الحركة على مجموعة من القضايا في آنٍ واحد. وتقوم كلها بدور المحفز والمســاند للحزب الجمهوري، وتمثل حجرة الصــدى للخطاب المحافظ، تتحول فيها الادعاءات العجيبة والمستغربة إلى مراتب الحس السليم والذوق العام في معظم أرجاء البلاد.



دمــج جــورج دبليو بوش القوميــة المســيحية في الحكومة الأمريكيــة على نحو غير مســبوق في التاريخ الأمريكي. ولقيت تعييناته لرمــوز بارزين في الحركة -مثل تكليفه جون أشــكروفت بمنصــب المدعي العام الفــدرالي- اهتماماً كبــيراً. إلا أن التعيينات الأقل أهمية، التي لم تلقَ اهتماماً إعلامياً كانت هي الأخطر. فعناصر الحركة القومية المســيحية يحتلون مناصــب مهمة في أجهــزة الحكومية الفدراليــة، ويتخذون قرارات منذرة بالخطر وفق عقيدتهم الشخصية التي تؤثر على حياتنا العامة. وهذا هو سبب من أســباب الشرخ المخيف بين الدليل العلمي والتاريخ. وبعض البيانات المتشددة التي صدرت عن الحكومة.

ليــس لدينا وســيلة نتعرف بواســطتها على مدى قناعــة بوش بالنظرة المســيحية العالمية، ومع ذلك، فهو يصــرح باســتمرار عن اعتقاده بأن (الرب) هو الذي وضــعه في البيــت الأبيض. وبغض النظر عن معتقداته الشخصــية، فإن معظم أتباع الحركة يعتقــدون بأنه واحد منهــم. وتطري كتب القوميين المســيحيين وأفلامهم ورع الرئيس وتقــواه وتدينه!! وقام ديفيد دبليو بالســينغر، وهو عضــو ســابق في مجلس السياســة القوميــة، بإخــراج وإنتاج فيلم وثائقــي حول حياة بوش: مدته ســبعون دقيقة بعنوان، جــورج دبليو بوش: الإيمان والعقيدة في البيت الأبيض، وقد عرض الفيلم ســيرة حياة

بوش، كما تعرض سير القديسين، بدءاً من تحوله في منتصف عمره من شخص سكير عابث فاجر، إلى قائد مسيحي ورع[16]. (ومن اللحظات الحاسمة في عملية التحول هذه، اللقاء الذي وقع في مدينة مدلاند بولاية تكساس عام 1984 بين بوش وأحد الرحالة الإنجيليين واسمه آرثر بليسيت، وبليسيت هذا، طاف حول العالم مترجلاً وهو يحمل صليباً طوله اثنا عشر قدماً على كتفه، فحقق بذلك هدفين: الأول: دعوة الناس إلى المسيح، والثاني: دخول سجل غينيز للأرقام القياسية تحت عنوان: «أطول رحلة على الأقدام في العالم») . ويعج البيت الأبيض في عهد بوش بالمسيحيين الإنجيليين، وكما يقول مراسل محطة بي بي سي، فإنه «لا أحد في البيت الأبيض يمضي وقتاً في الصلاة أكثر من جورج بوش». وتكثر الاقتباسات الإنجيلية في خطابات الرئيس بوش وبياناته، ويعود الفضل في ذلك إلى أحد كاتبي الخطابات العاملين في البيت الأبيض، واسمه مايكل غيرسون، وهو أحد المدانين في قضية ووترغيت، وأصبح إثر خروجه من السجن من مشاهير الإنجيليين بعد ولادته الجديدة في الدين المسيحي، وتمويله خدمات تبشيرية، ومنح دراسية إنجيلية داخل السجون الأمريكية.

إن من الواضح أن بوش يؤمن بالقوة العجيبة للقاعدة الشعبية المؤمنة والمتفانية، وقد قدم للحركة القومية المسيحية امتيازات حكومية، ووضع تحت تصرفها بلايين الدولارات من الخزينة العامة، وعملت الحركة - بالمقابل - على تأمين إعادة انتخابه، فضلاً عن تعزيز الأغلبية للحزب الجمهوري في الكونغرس.

ومع ذلك، فالقوميون المسيحيون ليسوا راضين ولا قانعين، بل إن من أعجب الأمور عن هذه الحركة - برغم كل ما تمارسه من تأثير - هو تزايد وتيرة عويلها وشكواها من الاضطهاد في الأعوام القليلة الماضية، وزيادة مطالبتها وإصرارها على الهيمنة والسيادة، وجرت العادة عند قادة القوميين المسيحيين وساسة الحزب الجمهوري الذين يدعمونهم، حين يتعلق الأمر بمحاولات الدفاع عن مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة، أن يصوّروا القضية على أنها جزء من «الحرب» على المؤمنين.

في ربيع عام 2005، ظهرت فضيحة في أكاديمية سلاح الجو الواقعة في كولورادو سبرنغز، في الجهة المقابلة للمقر الرئيس لمنظمة التركيز على الأسرة. ويفيد عدد من التقريرات بأن جواً من القومية المسيحية يطغى على الأكاديمية، وهو ما يفضي عادة إلى تفشي التزمُّت الديني في الأكاديمية. وكان يطلب من الطلبة الذين يرفضون الحضور إلى المصلى في أثناء التدريب، السير في طابور إلى ثكناتهم فيما يطلق عليه (هروب الوثنين). وقدّم بعض أعضاء هيئة التدريس أنفسهم بوصفهم من المولودين الجدد في المسيحية، وشجعوا تلاميذهم على البحث عن يسوع. وتوالت تقريرات عدة حول استخدام الطلبة المتقدمين سلطتهم على الطلبة المستجدين في التبشير المسيحي، وتحقير الذين يرفضون الاستجابة؛ ونعت طالب يهودي في الكلية بقاتل المسيح[17].

وكان رد المسيحيين القوميين على هذه الفضيحة لافتاً للنظر. إذ سارع قادة الحركة فوراً بالإعلان بأن الإنجيليين المسيحيين هم الضحية. ولما اقترح النائب الديمقراطي في مجلس النواب ديفيد أوبي، تعديلاً على قانون مخصصات الدفاع؛ يدعو إلى إجراء تحقيق في التمييز الديني الذي يمارس في الأكاديمية، تصدى له جون هوستيتلر العضو الجمهوري الذي أعلن تحت قبة الكونغرس قائلاً: «إن الحرب المديدة على المسيحية في أمريكا تتواصل اليوم على أرض مجلس النواب»، وأضاف: «ويبدو أن الديمقراطيين لا يمكنهم التوقف عن احتقار المسيحيين، ونعتهم بالأشرار».

وبعد أسبوع، استضاف جيمس دوبسون النائب هوستيتلر في برنامجه الإذاعي، وابتدأ دوبسون الحلقة بالإعلان عن أن «القوى الليبرالية في هذا البلد ترغب في سحق حريات المسيحيين الإنجيليين على الصعيد الثقافي، إلا أن جهودهم بدأت تصل إلى أكاديمية سلاح الجو». وأشاد بالنائب هوستيتلر على امتلاكه «الشجاعة للوقوف في وجه هذه الهجمة والتصدي لها».

ثم قال هوستيتلر: «إنني في غاية الامتعاض من تحويل عبارة: (الإنجيليين المسيحيين)، إلى لقب يستخدم للذم والتحقير. ولهذا السبب لم أحتمل البقاء صامتاً في مجلس النواب».

إن ترديد مقولة: إن المسيحيين محاصرون ومستهدفون يخلق شعوراً بالأزمة المستمرة في صفوف القاعدة الشعبية للحركة، ويشيع الحديث بينهم حول الاضطهاد. ولقد سمعت بعض المفوهين، والمؤمنين المهذبين - أي الأشخاص الذين يقولون: إنهم يتطلعون إلى أن يحل التفاهم والاحترام المتبادل، محل الشقاق المرير في أمريكة - يعبرون عن قلقهم من أن الحكومة الأمريكية ربما تقوم في المستقبل القريب باعتقال المسيحيين والقضاء عليهم.

يقول وين ماركيفارد - وهو موظف في الحكومة الفدرالية في وزارة الزراعة، ويبلغ من العمر خمسين عاماً، وينحدر من ولاية نورث داكوتا: «خذ مثلاً: المبشرين المسيحيين: إنهم يقتلون في كل يوم بسبب عقيدتهم. وهم يموتون في سبيل ديانتهم». ويخشى وين من أن الشيء نفسه سيحدث هنا في أمريكة في يوم من الأيام.

ويضيف وين: «أعتقد أن ذلك سيحدث. تلك الأحداث التي نشهدها ولا يسعني الجزم على سبيل اليقين، ولكن حين تدور هذه الأحداث، وتدور في هذا الاتجاه، وما لم يتدخل (الرب) - وسوف يتدخل الرب، لأن هذا مكتوب - فسوف تصل الإنسانية في النهاية إلى تلك النقطة».

وقال: «انظر إلى ما يحدث في كندا. إن القسيس الذي يقرأ من الإنجيل ما يتعلق بالشذوذ الجنسي يمكن أن يعاقب بالحبس. وهذه هي الخطوة الأولى التي تسبق الثانية، ثم الثالثة، ثم التي تعقبها إلى أن تفضي في النهاية إلى ما هو أسوأ».

التقيت ماركينفار وأخاه ديفيد البالغ من العمر 48 عاماً، في أثناء جولة استطلاعية جماعية للتعرف على المباني التي تضم المقر الرئيس لمنظمة التركيز على الأسرة. وكان وين في زيارة أخيه ديفيد الذي يقيم في كولارادو، وكان الاثنان يقضيان يومهما في التجوال حول المدينة. وبعد زيارة موقع التركيز على الأسرة، توجها إلى أكاديمية سلاح الجو.

يعد مقر دوبسون، الذي يقع في مبنى ممتداً من الحجر على أرضية ملونة، مركز جذب للسياح في كولورادو سبرنغز. ولهذا المكان رمز بريدي خاص به، إضافة إلى لافتة كبيرة على جانبي الطريق السريع الذي يمر بالقرب منه. وبحسب ما يذكره الموقع الإلكتروني للمنظمة، فإن المقر استقبل أكثر من مليون زائر منذ افتتاح قاعة الاستقبال عام 1994، ويتألف مركز الاستقبال من مساحة واسعة مفتوحة تزخر بالمعروضات التي تطري وتمتدح دوبسون وأتباعه والحزب الجمهوري. وفي الوقت الذي زرت فيه المركز، شاهدت صورة مؤطرة للرئيس جورج دبليو بوش وإلى جانبه جيمس دوبسون وزوجته شيرلي. وقد علقت الصورة قرب شاشة تلفاز مثبتة على الحائط، وتعرض عرضاً متواصلاً خطاباً للرئيس بوش ألقاه في اليوم الوطني للصلاة. وإلى جانب الصورة علقت لوحة بداخلها رسالة من الرئيس بوش يشكر فيها دوبسون على دعمه لسياسة الحكومة المتعلقة بالخلايا الجذعية، وعلى (الدور القيادي الذي اضطلع به دوبسون في حشد الجهود، وتركيز انتباه الأمة على القيم والأخلاق).

وعلى مقربة من ذلك يقف تمثال لوالد جيمس دوبسون، وهو مبشّر إنجيلي كان كثير الأسفار، ويظهر في التمثال وهو يصلي. وعلى الحائط يوجد معطف قرمزي اللون كان دوبسون يحب أن يلبسه في عيد الميلاد.

كنا خمسة عشر في الرحلة الجماعية الاستطلاعية المجانية، وكان من ضمن المجموعة أسرة تدرس ابنها في المنزل. وكانت الأسرة في إجازة استجمام قبل أن يلتحق الابن بالمعسكر الكشفي. وطلبت منا دليلتنا السياحية الشقراء ذات الجسم الممتلئ أن نعرف بأنفسنا - وكنت ذكرت لها أنني أقوم بالبحث والتقصي لغايات تأليف كتاب - قبل أن تصطحبنا إلى مبنى الإدارة. وأرتنا الحجرات ذات اللون الرمادي المائل إلى الصفرة، التي يستخدمها المرشدون في وضع ردودهم على آلاف الرسائل التي يتلقاها مركز التركيز على الأسرة كل يوم، وشاهدنا قاعة تشايلتريا وهي قاعة مفروشة بسجاد أزرق مخضر، وتجمع بين قاعة صلاة وصالة ضيافة. وفي واحدة من ردهات البناية، أشارت مرشدتنا السياحية إلى الخرائط المعلقة على الحائط، وعليها دبابيس تمثل المناطق التي يمكن فيها سماع بث برامج محطة (التركيز على الأسرة) في ثلاثين دولة.

كما شاهدنا أستديو بث إذاعي محفوفاً بنباتات الزينة ورفوف الكتب. وقد جعل أمام صالة مغلقة لأهداف البث الحي قبالة جمهور من الحضور. وكان هناك أيضاً غرف أصغر حجماً مخصصة للبث عبر الأقمار الصناعية؛ لكي يتمكن دوبسون من الظهور مباشرة على البرامج التلفازية دون الحاجة إلى مغادرة مكانه.

استغرقت الجولة ساعة من الزمن. ولما انتهت الزيارة، اعترضني ديفيد ماركيفارد في مدخل المبنى. وكان ينتابه فضول حول الكتاب الذي أعمل على تأليفه. وبدأنا نتحدث عن الشرخ الثقافي بين الساحل ووسط البلاد، وعن دور المسيحية في الحكومة، وعن الصراع الذي يراه هو وأخوه في الأسر التي تحيط بهما. وتحدث الاثنان حول رغبتهما في رؤية أمريكة وقد اجتمع شملها، وساد الاحترام بين أبنائها برغم الخلافات السياسية والدينية بينهم، وتوقفت مشاعر البغضاء والشقاق التي تفسد الأجواء. واتفقت معهما في هذا الرأي. وعندما وقفنا نتحدث في المبنى شبه الفارغ، بدأت أسائل نفسي إن كنت قد بالغت في تصوير الفجوة بين الواقع الذي أراه والواقع الذي يعيشه أتباع دوبسون.

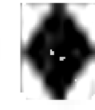
امتدح وين ماركيفارد -وهو جدّ، ويتحدث بصوت منخفض وبلهجة سكان وسط غربي الولايات المتحدة- دوبسون لا بوصفه رجل سياسة، بل بصفته مستشاراً مؤمناً. وقال: «أعتقد أن الناس يبحثون عن إجابات عن كثير من الأسئلة التي تطرحها علينا الحياة ... ونجد في رحلتنا عبر الحياة أن هناك كثيراً من الأمور التي لا نفهمها، ولا تستقيم مع العقل. وهذه الكنيسة، وهذه المنظمة، تساعدان الناس في الوصول إلى الإجابات الشافية. إنهم يتحدثون عن شخص كاد يقدم على الانتحار، أو عن فتاة توشك أن تضع مولوداً ولا تعرف كيف تتصرف».

يعتقد ماركيفارد أن الأمريكيين يعانون من وهن ناتج عن المادية. والسؤال، كما يقول هو: «ما الذي أبتغيه من هذه الحياة؟ هل أريد أن يكون عندي منزلٌ فارهٌ، هل أريد كل هذه الأشياء؟ أم أريد أن يرث أبنائي الحكمة والبصيرة التي عندي، وأن يكونوا قادرين على استخدامها وحدهم عبر تجربتهم في هذه الحياة؟».

ويبدو لي أنه من الأهمية بمكان أن يسأل الناس أنفسهم ذلك السؤال.

غير أن الحل في نظر الأخوين ماركيفارد يكمن في إعادة إحياء العقيدة المسيحية لدى عموم الشعب. وكأن الالتزام بالمسيحية سيبدل القلق وخيبة الأمل في حياة الأمريكيين ثقة وطمأنينة. إنهما يتوقان إلى المجتمع المسيحي، لا بعدّه جزءاً من الثقافة، بل بعدّه الثقافة بعينها.

وذكر ديفيد بنبرة غاضبة محاولات حظر وضع شعارات وصور عيد الميلاد في ساحات المدارس الحكومية. وأضاف وين قائلاً: «إنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أننا سنتحول إلى أقلية في هذا البلد». والضمير (نا) يعود على أتباع الديانة المسيحية، وأضاف: «هناك صراع قائم، وسيبقى هذا الصراع قائماً كما كان في السابق، ولكن علينا -نحن المسيحيين- أن ندرك أن هناك قوة تعمل في هذا العالم -، أن هذا العالم يعمل من أجل تدمير المسيحية. لذلك علينا أن نبقى دائماً في حيطة وحذر».



وعلى الصعيد الشخصي، أرى أن كثيراً من الناس المنخرطين في الحركة القومية المسيحية هم على درجة من عمق التفكير، ومراعاة مشاعر الآخرين، ولين الجانب الذي لمسته لدى وين وديفيد ماركيفارد. وقد أخذني البحث التحضيري للكتاب إلى مختلف أرجاء أمريكا - بدءاً من مناطق الجنوب الخصبة السبخة، إلى الأحياء السكنية المتجانسة حول مدن الوسط الغربي من البلاد، ومن العاصمة واشنطن، إلى أوستن في تكساس، وأكثر من اثنتي عشرة ولاية بين تلك المناطق. وفي كل الأماكن التي زرتها تقريباً، كنت أقابل بالانفتاح وحسن الضيافة، حتى من الذين هم على دراية بعمق الخلاف في وجهات نظرنا. فأنا يهودية علمانية وحضرية. ومن الأسباب التي دفعتني إلى تأليف هذا الكتاب هو خوفي من تنامي المواقف العدائية في أمريكا تجاه القيم العالمية المتحررة من الأحقاد القومية والمحلية، والتي أقدرها كثيراً. وفي أثناء تنقلي في البلاد، وتحدثي إلى الناس بخصوص معتقداتهم، كنت ألتزم الهدوء في معتقداتي، ولكنني كنت أقول الحقيقة حينما أسأل عنها. وبينما حاول عدد كبير من المحافظين المسيحيين إقناعي باتباع ديانتهم، فقد حاول عدد قليل جداً منهم مهاجمتي والإساءة إليّ. ولقد

قابلت الكثير من الناس في أكثر المناطق المحافظة في أمريكة، في الكنائس، والمسيرات، والمؤتمرات، وكانوا في أشد الشوق إلى التحدث والمناقشة في معنى الحياة، وفي فهمنا للأخلاق والواقع. لقد شاهدت الروح الدافعة التي تحفز كثيراً منهم، وتجذبهم إلى الحركة، وشاهدت تشوقهم إلى الوجود، ورغبتهم في تحقيق مكان لهم في العالم.

ويصعب على المرء أحياناً التوفيق بين هذه الطيبة وبين العنف الذي يظهر في خطاب الحركة. ومن السهل الانجراف إلى التفكير بأن كل هذا الكلام عن الحرب، واستعادة الأرض، وإذلال أعداء الرب، وبناء الأمة المسيحية، ما هو إلا من قبيل المبالغة الخطابية عديمة الضرر. ولكن من الخطأ -في نظري- افتراض أن الناس لا يعنون ما يقولون لمجرد أنهم يتصفون بالود واللطف في التعامل.

قبل أن أشرع في تأليف هذا الكتاب، عملت مراسلة صحافية في تغطية أخبار الشرق الأوسط. وهناك أيضاً، كنت ألقى المعاملة الدافئة والضيافة الكريمة. ومن الخطأ الاستنتاج من تلك المعاملة الطيبة أن مشاعر العداء في المنطقة تجاه اليهود والأمريكيين ليست حقيقية ومنذرة بالخطر. ولقد وجدت من تجربتي، أن الناس في الغالب أكثر لطفاً من أيديولوجياتهم، وأنهم دائماً أكثر تعقيداً. ومع ذلك، فإن الكياسة الشخصية يمكن أن تذوب وتتلاشى حين تتحرك الجماهير ضد أعداء صُوِّروا بالأشرار، وبخاصة إذا شعرت هذه الجماعات أنها مهددة بالهجوم.

إن أمريكة مليئة بالناس الطيبين، ولكن هناك شيء داكن طليق. ثمة قلق يطفو بحرية على السطح، وهذا القلق يتحول بسهولة وبشدة إلى رهاب وحقد موجه ضد الأعداء أنفسهم الذين استهدفتهم الحركات الشعبية الاستبدادية، وهم تحديداً: الشواذ جنسياً، والطبقة المتحضرة، والأجانب، والمثقفون، والأقليات الدينية. لقد بدأت (العقلنة) تفقد مكانتها؛ ولم يعد للأدلة التجريبية قوة الحجة؛ لأنها نتاج النظرة العلمانية، أو نظرة النخبة التحررية المتآمرة.

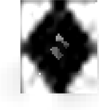
وفي مثل هذه الأجواء توصف معظم المصادر السائدة للمعلومات بأنها مضللة، ويجد عدد كبير من الناس صعوبة كبيرة في فهم الحالة القائمة، وما يحدث حولهم، ويصبح

لدى الشخصيات التي يثق بها المجتمع -رجال الدين، والساسة، ودهماء الإعلاميين من أصحاب البرامج الإذاعية والتلفزيونية الموجهة- قدرة عالية على الإقناع. وتختنق الديمقراطية في مثل هذا المناخ، ويمهد السبيل لشيء آخر: ليحل محلها. وفي هذا السياق كتبت حنّة آريندت في كتابها الرائع المنشور عام 1951 بعنوان: (أصول الأنظمة الاستبدادية) ما نصه: «تقوم الحركات الاستبدادية -قبل أن تقدم على الاستيلاء على السلطة وإقامة عالم وفق مذهبهم- باختلاق عالم متناسق من الأكاذيب، يكون أكثر توافقاً مع احتياجات العقل البشري منه تجاه الحقيقة نفسها.... وتكمن القوة المستجمعة في يد الدعاية الاستبدادية -قبل أن تملك الحركات الاستبدادية السلطة التي تمكنها من عزل المجتمع بستار حديدي لمنع أي شخص من تعكير، ولو بالحد الأدنى من الحقيقة هدوء هذا العالم الخيالي الشديد- في قدرة تلك الحركات على عزل جمهور الناس عن العالم الحقيقي»[18].

لست أجادل هنا أن أمريكة توشك أن تسقط في قبضة الاستبداد الديني، غير أن الحركة القومية المسيحية تشتمل على عناصر شمولية استبدادية، وتتبدى هذه العناصر في هجومها على الأعداء الداخليين الفاسدين، وفي سعيها نحو استبدال تصورها الموازي للحقيقة بتصور المجتمع وفهمه لتلك الحقيقة.

وفي الوقت الذي يستحكم فيه تأثير القومية المسيحية، فإن هذا التأثير يعمل على تغيير البلاد بطريقة مثيرة ومفزعة للغاية، في حين يصرح زعماء الحركة القومية المسيحية بأنهم لا يزالون في البداية، وأن الأمر يعود إلى الشعب الأمريكي في تحديد المدى الذي سيصلون إليه.

هذه أمة مسيحية(*)



أخذ أعضاء فرقة الرقص الحديث، المكونة من فتية يرتدون الملابس السوداء، مواقعهم على خشبة المسرح التابع للكنيسة المعمدانية الأولى الواقعة في ضاحية بلزنت غروف، إحدى ضواحي مدينة بيرمنغهام، كبرى مدن ولاية آلاباما. ووقف اثنان من أعضاء الفرقة يلبسان معطفين أسودين، وشرعا يحركان ساعديهما بطريقة تنم عن التهديد والوعيد. وبينما بدأت وتيرة الموسيقى المسيحية التصويرية ترتفع عبر مكبرات الصوت، خرج فتى يرتدي عباءة القضاة، ويحمل في يديه نسخة من الوصايا العشر المنقوشة على لوح من الكرتون يشبه اللوح الحجري، وكان هذا الفتى يمثل شخصية الرئيس السابق للمحكمة العليا في ولاية آلاباما القاضي روي موور. وفي المشهد، يتعرض القاضي موور إلى الإهانة والإيذاء على يد مجموعة من السفاحين الذين أمطروه بكلام عنيف ومسيء، ودفعوه إلى الجهة الأخرى من المسرح بعد نزع لوحة الوصايا العشر من يديه.

وهناك، تجمع حشد من الراقصين الذين يقلدون الناشطين الليبراليين، ويرفعون لافتات مكتوب عليها: «لا لموور». ثم نهض الفتى موور، وعاد متجهاً بقوة وغضب صوب أعدائه، فاقتحم صفوفهم؛ ليستعيد لوحة الوصايا العشر. إلا أن الراقصين ذوي المعاطف السوداء -وكلاء الإلحاد- سارعوا إلى اللوحة قبل أن يصل إليها، فسلبوها منه، وتركوه طريحاً على خشبة المسرح. وبعد برهة، بدأت فرقة الغناء تنشد مقطوعة حماسية تقول بنغم متأنٍّ: «لقد فعلت كل ما بوسعك، فانهض». ثم أتى راقص آخر يلبس ملابس بيضاء، وساعد شخصية موور في الوقوف على قدميه.

(*) في هذا الكتاب أفكار ومقولات مسيحية لا يقرها الإسلام. (أُبقي عليها دون تصرف من الناشر) (الناشر).

وانتهى العرض المسرحي بتصفيق حاد من جمهور الحضور الذي ضم عدداً كبيراً من قضـاة محاكم ولاية آلاباما وساسـتها، فضلاً عن روي موور نفسه. وهو رجل تبدو عليه هيبة القضـاة، وتلمع في عينيه غضب سـفر اللاويين. لقد أصبح موور بطلاً في عيـون الذين عقـدوا عزمهم على إعادة تشـكيل الولايات المتحـدة، وتحويلها إلى أمة مسـيحية واضـحة. ويقع الحلـم التجديدي في بـؤرة الحروب الثقافية التي يشـهدها مجتمعنا اليوم، مسـتغلاً استغلالاً كارثياً ملحاً الصراع الرمزي حول الوصايا العشر، وهو صراع قد يبدو لمعظم الناس أن نتيجته لا تأثير لها في حياتهم.



عُـزل موور من وظيفـة رئيس المحكمة العليـا في ولاية آلاباما في الثالث عشـر من نوفمبر من عام 2003، إثر رفضه أمراً قضائياً بإزالة نصب يزن 2.5 طن من الرخام نقشـت عليه الوصـايا العشـر، من مبنى المحكمة الواقع في مدينة مونتغمري. وينظر إلى موور في الولايات السـاحلية الليبرالية بوصفه شخصية سخيفة ومضحكة، ويمثل أحدث المفارقات التاريخية في الولايات الجنوبية. فهو الذي أصدر حكماً قضائياً عام 2002 منع به حق حضانة ثلاثة أولاد لأب، ادُعِيَ في القضية بأنه كان يضطهد أولاده، متجاوزاً أمهم السـحاقية. ووصـف في حيثيات حكمه الشـذوذ الجنسـي بأنه سـلوك «بغيض، ومقيت، وغير أخلاقـي، واعتداء علـى الفطرة، وخرق لنواميـس الطبيعة، ونواميـس (الرب) التـي تقوم عليها قوانين هذه الأمة». وأضـاف مُحَاجًا بأن «الدولة تملك قوة السـيف، أي أنها تملك سـلطة منع سـلوك ما بالعقوبة الجسدية، كالحبس وحتى الإعدام. ويجب عليها اسـتخدام تلك السـلطة لمنع إفساد الأطفال، وانجرافهم نحـو هذا النمط مـن الحياة، وعدم تشـجيع نمط حيـاة آثم»[19]. إنه شـخص كتب قصائد تندد بتدريس النشوء والارتقاء، وعارض بنود استفتاء شعبي يهدف إلى إزالة المواد التي تتسامح مع الفصل العنصري، من مواد دستور الولاية.

أما في نظر الحركة القومية المسيحية المتنامية، فإن موور يعدُّ شهيد المبدأ، وضحية الطغيان العلماني: لأنه كان جريئاً في تأكيد حق (الرب).

ويبدو أن موور يعشق هذا الدور. إذ لم تكن المعركة حول الوصايا العشر هي المعركة الأولى التي أفقدته وظيفته. ففي عام 1995، رفع الاتحاد الأمريكي للحقوق المدنية دعوى قضائية ضد موور، حين كان قاضياً في محكمة البداية: لأنه كان يعلق لوحة معدنية في قاعة المحكمة تضم الوصايا العشر، وكان موور يقود هيئة المحلفين في أداء الصلاة. وبحسب ما يتذكر مات لاباش في مقالة إطرائية نشرتها مجلة ويكلي ستاندرد أن «الدراما الطبيعية للنزاع تضاعفت حين أعلن حاكم الولاية فوب جيمس بأنه على استعداد لنشر الحرس الوطني، وشرطة الولاية، وأعضاء فريق أوبرن لكرة القدم من أجل إبقاء لوحة موور معلقة على جدار قاعة المحكمة»[20].

غير أن القضية وصلت إلى نهاية غامضة عام 1998، حين ردت المحكمة العليا في الولاية الدعوى بسبب خلل إجرائي. ومنذ ذلك الحين أصبح موور نجماً ساطعاً. وتمكن الواعظ التلفازي دي جيمس كينيدي: راعي كنيسة كورال ريدج أن يجمع أكثر من 100,000 دولار لصندوق الدفاع عن موور، وتحدث موور في سلسلة من التظاهرات التي احتشد فيها الآلاف من الناس. وساعد صيته اليميني المتشدد في تحقيق فوزه بمنصب كبير قضاة المحكمة العليا في ولاية آلاباما في انتخابات عام 2000.

قام موور بوضع النصب الضخم للوصايا العشر في الأول من أغسطس من عام 2001. ومنذ البداية، استخدم هو وحلفاؤه تلك الحادثة في شحذ همم المخلصين من القوميين المسيحيين. وسمح موور للمصورين التابعين لكنيسة كورال ريدج حصراً بدخول مبنى المحكمة لتصوير عملية وضع النصب في مكانه وتسجيلها. وفي الرابع عشر من أكتوبر، بدأ دي جيمس كينيدي ببيع أشرطة فيديو عن شجاعة موور عبر برنامجه التلفازي، والعملية السرية التي وضع فيها نصب الوصايا العشر في رواق المحكمة.

وازدادت شهرة موور مع اشتعال الأزمة المتعلقة بذلك النصب. وكان يدعو (المؤمنين) المشاركين في التظاهرات التي تقام في مختلف أرجاء البلاد إلى تحقيق غايات عليا هي أشبه بالحكم اللاهوتي. وخاطب حشداً من ثلاثة آلاف من مؤيديه في

ولاية تينسي قائلاً: «إننا - وعلى مدى أربعين عاماً - نعيش في التيه كما حدث لبني إسرائيل... لقد حان الوقت الذي يجب فيه على المسيحيين أن يحددوا موقفهم، في المنزل، وفي المدرسة، وفي طول البلاد وعرضها. إن هذه الأمة لم تتأسس على مبادئ البوذية أو الهندوسية. إن ديننا ليس هو الإسلام، وكتابنا الذي نتبعه ليس هو القرآن، بل هو الإنجيل. إن هذه الأمة أمة مسيحية»[21].

وما إن جاء الوقت الذي أزيح فيه موور عن وظيفة كبير قضاة المحكمة العليا في آلاباما، حتى أشعل حركة شعبية. وكان نصب الوصايا العشر هو الرمز الذي التفت حوله تلك الحركة. وفي الأيام التي سبقت مجيء المسؤولين لقلع الوصايا من مبنى المحكمة، توجه مئات الأشخاص إلى مدينة مونتغمري للاحتجاج قبالة مدخل المحكمة، بل نام بعضهم إزاء مبنى المحكمة، متخيلين أنفسهم أنهم نواة حركة جديدة للحقوق المدنية.

ويعلق توماس بومان -وهو مطرب يغني الأغاني المسيحية الشعبية، وملحن نشيد نار مونتغمري- مبدياً احتفاله بالتظاهرات قبالة مبنى المحكمة قائلاً: «لقد كان في قلوبنا محبة ورجاء ألا يقدم أحد على إزالة أي شيء من النصب، ولكننا شاهدنا مع بقية العالم كيف اقتلعوا ذلك النصب من مكانه، وذهبوا به بعيداً». وعندما قابلت توماس قبل عام في الكنيسة المعمدانية الأولى، وصف المتظاهرين وقتها وصفاً رومانسياً بأنهم (فرسان) يحاربون الدولة الملحدة في سبيل الرب. وفي أثناء اشتعال الأزمة، قال: إنه شعر بنداء الرب، فقاد سيارته مسيرة ست ساعات ونصف من لويسفيل إلى مونتغمري، وهناك التقى آخرين مثله، رأوا أن من واجبهم أن يقفوا في وجه العلمانية.

وقال بومان: «لقد استمر الطرف الآخر -الطرف المعادي للرب، الطرف الذي يقول: إن الإنسان له أن يفعل ما يشاء، طرف القضاء- في الضغط والضغط على مدى الأعوام الأربعين الماضية... وواصلوا دفع الخط إلى الوراء». وأخيراً، يقول بومان: طلب (الرب) من المسيحيين أن يدافعوا عن أنفسهم.

وبعد إزالة الوصايا العشر، أمضى مجموعة من قدامى المحاربين في الجيش من ولاية تكساس، تطلق على نفسها: (قدامى المحاربين للدفاع المحلي) شهوراً يجوبون

البلاد بالنصب الرخامي الذي أصبح يطلق عليه (صخرة روي). عرضوا في أثنائها الصخرة في أكثر من 150 كنيسة ومظاهرة. في عواصم الولايات. وحتى في مصاف السيارات أمام متاجر وول مارت. ووجد موور دعماً قوياً في المجالس التشريعية للولايات وفي الكونغرس الذي سن تشريعات تقلص تقليصاً جوهرياً من قوة المحاكم الفدرالية في فرض الفصل بين الكنيسة والدولة. وقام قاضٍ آخر من ولاية آلاباما وهو القاضي آشلي ماكاثان. بتطريز الوصايا العشر على عباءته التي يلبسها في أثناء المحاكمة. وذلك تضامناً مع زميله موور. وعرضت أدلة تدريس المسيحيين في المنزل ضمن قوائم مبيعاتها. شريط فيديو بعنوان: "رسالة روي موور إلى أمريكة". وحين اقترح موور احتمال ترشيح نفسه لانتخابات حاكم ولاية آلاباما. أظهرت استطلاعات الرأي تقدمه على منافسيه بأكثر من 10 % من الأصوات.

أمة واحدة في ظل يسوع:

لقيت رسالة موور ـ وهي أن القوة الإلزامية لأحكام الكتاب المقدس مقدمة على أحكام القانون الوضعي ومهيمنة عليه -قبولاً متزايداً في البلاد. وكما ذكر البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري في ولاية تكساس لعام 2004. ما نصه: «إن الحزب الجمهوري في ولاية تكساس ليؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أمة مسيحية. وأن الاعتراف الشعبي العام بوجود (الرب) هو حقيقة لا يمكن إنكارها في تاريخنا. لقد قامت أمتنا على المبادئ الجوهرية المسيحية- اليهودية التي جاءت في الكتاب المقدس». وقد أفرز الحزب الجمهوري في ولاية تكساس عدداً كبيراً من رجال الدولة الأقوياء والساسة. من بينهم جورج دبليو بوش، وكارل رووف، وتوم ديلي، وألبيرتو غونزاليس.

إن تحقيق (الأمة المسيحية) هو هدف لليمين المسيحي ولعقيدته الأصولية. وهو السبب وراء محاولة اليمين الإطاحة بمبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة. وهو الفكرة التي تفصل بين اليمين المسيحي وبين أولئك الذين ينظرون إلى أمريكة. بوصفه ثمرة عصر (التنوير) العلماني. إن التطورات القانونية والتشريعية التي رسخت الفصل بين الكنيسة والدولة. والتي تعدُّ في نظر الليبراليين والعلمانيين من مظاهر التقدم:

ابتداءً من عدم مأسسة الدين في أجهزة الدولة، إلى حظر إقامة الصلوات في المدارس الحكوميـة، أو قراءة الكتاب المقدس في صـفوف الدراسـة. هذه الإجـراءات تبدو في نظر اليمين الإنجيلي قمعاً عاتياً للشخصـية المسيحية الأمريكية. إنهم يرون في قوى العلمانية (العدو من الداخل) الذي يلزم دحره كي يتسنى لهم الإعلان أن أمريكة ليس لها ملك سوى يسوع المسيح، كما عبّر عن ذلك وزير العدل السابق جون أشكروفت.

إن الصـراع بين التوجه العلماني الحداثي، وبين السـلطة الدينية هو صراع قديم، وشـهد تفاقماً في حدته على درجات متفاوتة عبر تاريخ البلاد. ونشـهد في هذه الأيام ارتفاعـاً في موجـة الحمـى الدينيـة. فالكنائس ذات التوجه المحافظ المتشـدد تشـهد انتشاراً وإقبالاً شديدين، لدرجة أنها تجد صعوبة في استيعاب المصلين، في حين أخذت الكنائس ذات التوجه المعتدل بالتلاشي من المشهد الأمريكي[22]. وثمة شعور -وإن كان في مراحله الأولى- بوجود أزمة في البلاد، تتبدى مظاهرها بهذا التشـوّق المحموم نحو البعث الوطني المصـحوب برفض التعددية. وفي يناير من عام 2005، قامت مؤسسـة الأجندة العامة -وهي مجموعة بحث قامت قبل مدة قصـيرة بنشـر نتائج ما توصـلت إليه في أحدث دراسـاتها المسحية واستطلاعات الرأي- بدراسـة عنوانها (الدين في الحيـاة العامـة)، مقارنة بما كانـت عليه الحال قبل أربع سـنوات. ووجدت الدراسـة تراجعاً في نسـبة الأمريكيين الذين يعتقدون بأن «السـاسـة المنتخبين شـديدي التدين يلزمهم أحياناً أن يقدموا تنازلات في المجال السياسي، وتراجعاً كبيراً في أعداد الذين يحضرون الصلوات الدينية الأسبوعية»، في حين لم يوافق أكثر الإنجيليين على العبارة التي تقول إنه: «يجب أن يكون لدى الساسـة المتدينين اسـتعداد لتبني «حلول وسطه مع الآخريـن الذين يتبنـون وجهات نظر مختلفة في القضـايا الاجتماعية مثل حقوق ذوي الميول الجنسية المثلية والإجهاض».

وهناك أعداد متزايدة من أتباع اليمين المسيحي المتشدد يتعلمون في كنائسهم، وفي مدارسـهم الخاصـة، وفي بيوتهم، بل وحتى في بعض المدارس الحكومية، أن التعددية الدينية ذاتها ما هي إلا خطة وضـعها الليبراليون الأشـرار بهدف زعزعة أمريكة من الداخل. وسـبق للقس ريك سـكاربورو، وهو من رجال الدين المسـيحي المشهورين في

تكساس، وحليف مقرب من توم ديلي، سبق له أن نشر كتاباً بعنوان: (دفاعاً عن الجمع بين الكنيسة والدولة). ويزعم سكاربورو فيه أن الفصل بين الكنيسة والدولة «كذبة ابتدعها الشيطان ورعتها المحاكم. ومن المؤسف أن يتبناها الشعب الأمريكي، وهي كذبة جلبت لنا الخزي والعار، ودفعت بنا إلى حافة الهاوية»[23].

لذلك فإن الصراع حول الصخرة الرخامية في ولاية آلاباما وغيرها من النصب التي نقشت عليها الوصايا العشر في أرجاء البلاد بدأ يأخذ طابعاً حاداً فيما يشبه حملة صليبية لاستعادة روح أمريكة. وقد ذهب سكاربورو إلى حد وصف موور بأنه ضحية (الصلب). والافتراض هنا أن المحاكم الفدرالية هي التي قامت بصلبه.

وقد ازدادت لغة الخطاب المحمومة حدة بعد صدور حكمين عن المحكمة الفدرالية العليا عام 2005 بخصوص الوصايا العشر. وتناول الحكمان اللذان صدرا بغالبية 5 مقابل 4 مسألة إزالة نصب نقشت عليه الوصايا العشر في باحة مقر حكومة ولاية تكساس في أوستن عاصمة الولاية، شيد عام 1961. والمسألة الأخرى تخص تعليق لوحة ذات إطار، تضم نسخة من الوصايا العشر على جدار مبنى محكمة كنتكي عام 1999. وقضت المحكمة بأن النصب الموجود في تكساس جائز من المنظور القانوني، أما اللوحة المعلقة على جدار محكمة كنتكي فوجودها مخالف للدستور. وقالت المحكمة في تسبيب الحكم الأول: إن النصب يعد جزءاً من التراث التاريخي للدولة. في حين أن وضع الوصايا العشر على جدار المحكمة يعد محاولة للترويج لرسالة دينية.

ولم يأتِ هذان الحكمان بأخبار سارة لطرفي النزاع كليهما، إلا أن القنوط الذي ظهر في أوساط اليمين المسيحي طغى على أي احتجاج صدر عن اليسار. وفي اليوم الذي أعقب صدور الحكم، قام مجلس أبحاث الأسرة الذي يتخذ من واشنطن العاصمة مقراً له، وهو امتداد لمؤسسة التركيز على الأسرة التي يتولاها ابن جيمس دوبسون، قام بإرسال حزمة من الرسائل الإلكترونية يدعو فيها مجموعة من القساوسة إلى المشاركة في (الدعوة لعقد مؤتمر طارئ). وحضر الوُعّاظ من أرجاء البلاد. وخطب فيهم توني بيركنز رئيس مجلس أبحاث الأسرة قائلاً: «لم تعد المسألة مسألة: هل ندخل في الصراع أم لا؛ لأنهم فرضوا

علينا الصراع ...إن هذا الأمر يشكل هجوماً مباشراً على المسيحية في هذا البلد، ويجب علينا أن نرد عليه».



ونظـراً إلى أن هذه الحرب هي حرب عن الرموز، فإنه يسـهل التقليل من أهميتها وعـدم الاكتراث بنتائجهـا. فلماذا القلق عن لوحة يعلقهـا روي موور على الحائط في محكمتـه في الوقت الذي يبدد فيه جورج بوش مدخـرات البلاد، وتتفاقم فيه الحرب في الشـرق الأوسـط؟ ألا تُعدُّ الجوائـز الرمزية التي يقدمهـا الجمهوريون لقاعدتهم الشعبية أمراً تافهاً بالمقارنة مع بلايين الدولارات التي يحصدها عملاؤهم؟

في كتابـه المؤثر (ما شـأن كانزاس؟) يصـف الكاتب توماس فرانك مناوشـات الحرب الثقافية، مثل تلك المتعلقة بلوحة موور، بوصفها جزءاً من تكتيك (الخدعة والفخ) التي توظفها الشـركات اليمينية على عسـاكر المسـيحيين المغفلين. ويقول: «قـد يحسـن القادة التحدث بلغة المسـيح، غـير أن أفعالهم هي أفعال الشـركات، وربمـا تؤدي القيم (دوراً مهماً) في اعتبـار الناخبين، إلا أنها تأتي دائماً في المؤخرة حـين يتعلق الأمـر بالحاجة إلى المال بعـد النجاح في الانتخابات. ويضـيف فرانك: «فالإجهاض لم تخفّ حدته، وتشـريعات دعم الأقليات لم تلغَ، وصـناعة الثقافة لم تجبر على تنظيف أعمالها»[24].

وقـد أصـاب فرانك في كثير مما قاله، إلا أنه هوّن مـن قيمة النجاح الذي حققه القوميون المسـيحيون - وما زالوا يحققونه - في تحويل أمريكة. فزيادة على حرمان ذوي الميول الجنسية المثلية من حقوقهم التي عانوا وناضلوا في سبيل تحقيقها، وسلخ العِلْـم عن سـلطته، تمكن اليمين المسـيحي من تأمين مئات الملايـين من الدولارات من منح الحكومة لمصـلحته، والفضـل في ذلك كله يعود إلى مبادرات جورج بوش في دعم النشاط الاجتماعي للمنظمات الدينية. كما نجح المحافظون الثقافيون في جعل الإجهاض غير متاح في مناطق كثيرة من البلاد، وهم الآن أقرب من أي وقت مضى إلى تحقيـق حلمهـم في منـع الإجهاض منعاً شـاملاً. لقد ملأ جـورج بوش المحاكم الفدرالية والدوائر الحكومية بقضاة وموظفين يشبهون روي موور في تفكيرهم.

ومـا كان لأي من انتصـارات اليمـين المتطـرف أن تتحقق لـولا أيديولوجية الأمة المسـيحية. هناك مجموعة كبيرة من الشـعب الأمريكي باتت مقتنعة بأن الفصل بين الكنيسـة والدولة خرافة، وترى أن وضع الوصايا العشر تأكيد لتلك القناعة. وبإمكان العلمانيين أن يتركوا أنصـار اليمين المسـيحي يرفعون نصبهم ويعلقون لوحاتهم؛ لأن المعركة حول الصـور والرموز الدينية لا تسـاعد إلا في زيـادة التأييد لليمين المتطرف وحشـده. إلا أن التغاضـي عن التعدي على مبدأ الفصـل بين الكنيسة والدولة في كل مـرة يحـدث فيها خرق لهذا المبدأ، يجعل من الصـعب الحفاظ على الحد الذي تقف عنده أجندة القوميين المسيحيين.

وقد سجل التاريخ الأمريكي عدة مناسبات أقحمت فيها إشارات إلى (الرب) فيما قد يبدو أمراً غير ذي بال، في وقت كانت الأمة تمر فيه بأزمات وطنية، لكي تسـتخدم فيما بعد لإسباغ الشرعية على مزيد من إضعاف الفصل بين الكنيسة والدولة. ويكتب المؤرخـان إسـحاق كرامـك وآر لورنس موور في كتابهما المنشـور عـام 1996 بعنوان: (الدسـتور غير الرباني) ما نصـه: «ليس صـحيحاً أن الآباء المؤسسين شيدوا اتحاداً مسـيحياً، ثم أطاح به الليبراليون والعلمانيون. بل العكس هو الصـحيح:... لقد شيّد المؤسسـون هيكلاً دسـتورياً فدرالياً منقطع الصـلة بالرب. ثم تزعزع هذا الأسـاس بدخول (الرب) أول مرة في العملة الأمريكية عام 1863. ومن ثم في خدمة البريد عام 1912. وأخيراً في نص يمين الولاء عام 1954»[25]. وكثيراً ما يستشـهد أنصـار الأمة المسيحية بهذه السوابق للبرهنة على أن أمريكة ليس لها أي تراث علماني حقيقي.

ومـن أهم الأسـئلة المطروحة في الوقت الحاضـر على التقدميين هـو كيف يمكنهم المحافظة على هذا التراث دون اسـتعداء المتدينين من أبناء وطنهم؟. وهذه القضية في غاية الأهمية. فغير المسـيحيين - أو المسيحيين الذين لا ينتمون إلى المذهب الصحيح - لا يمكنهم أن يكونوا مواطنين في البلد الذي يريد القوميون المسيحيون تأسيسه. إن مولد أمة مسـيحية يعني تدمير شـعاع التعددية الذي ألهم الوطنيـين الليبراليين. إن أمريكة ليسـت على وشـك التحول إلى الحكم اللاهوتي بعد، إلا أنها في خطر التحول إلى مكان ليس فيه متسع إلا للمسيحيين المحافظين.

والوصـايا العشـر - في النهاية - ليست قواعد عالمية (مسـكونية) للحياة. وبينما نجد أن بعض هذه الوصـايا مثل وصـية (لا تقتل) تعد جزءاً من أي نظام ديني آخر. إلا أن هناك أربع وصايا أخرى تُعَدُّ تحريماً مذهبياً لعبادة أي آلهة أخرى. وتَعدُّ العمل يوم السبت، والنطق باسـم (الرب) باطلاً. أما الوصـية الثانية (على الأقل بحسـب النسـخة البروتسـتانتية التي تختلـف عن النسـختين العبريـة والكاثوليكية) فتحرم تصوير الأشياء الحية. «لا تضع لك تمثالاً منحوتاً. ولا صورة مما في السماء من فوق، وما في الأرض من تحت، وما في الماء من تحت الأرض. لا تسجد لهن ولا تعبدهن؛ لأني أنا (الرب) إلهك إله غيور. أفتقد ذنوب الآباء في الأبناء في الجيل الثالث والرابع من مبغضي، وأصنع إحساناً إلى ألوف من محبيّ وحافظي وصاياي».

ويوجد تحريم مشابه للصور المنقوشة في الشرع الإسلامي، وطبقته طالبان، وهذا هو سـبب تحريمهم الأفلام، ونسـفهم تمثال بوذا بالديناميـت في مقاطعة باميان. وسـبق لي أن سـألت أحد الأشـخاص المشـاركين في تجمع لتأييد الوصايا العشر في تكسـاس: ما الذي يعنيه فرض الوصـية الثانية في أمريكا؟ هل تعني نهاية السينما؟ فرد علي قائلاً: «هذا سؤال وجيه».



إن معظـم الأمريكيين الإنجيليين لا يريدون تأسـيس حكم مسـيحي على غرار حكم طالبان، بيد أن مفهوم التسامح عندهم يختلف في العادة عن المفهوم العلماني في المساواة التـي يعدها معظم الليبراليين من جوهر التراث الأمريكي. وفي أحسـن الظروف، يميل زعماء اليمين المسـيحي إلى تصـوّر البلاد أمة يملك فيها غير المسيحيين حرية ممارسة شـعائرهم الدينية كما يشـاؤون. إلا أن المسـيحية تبقى هي صـاحبة الامتياز فيها. ففي عام 2000، حين أصبح فينكاتاتشاباثي سامولدارلا أول راهب هندوكي يقود الصلاة في الكونغرس، أصدر مجلس أبحاث الأسرة البيان الغاضب الآتي:

> «مع التسـليم بـأن الولايات المتحدة تأسسـت على مبدأ مقدس يقضـي بحريـة الأديـان للجميع. إلا أن هذه الحرية لم تكن أبداً تعني رفع شـأن

الأديان الأخرى إلى المكانة التي تحتلها المسيحية في تراث هذا البلد ... لقد توقع آباؤنا المؤسسون أن تتلقى المسيحية - وليس أي دين آخر - الدعم من الحكومة، ما دام ذلك الدعم لا يخالف ضمير الشعب ولا حقهم في العبادة. وكان من غير المعقول ألبتة في تصورهم فكرة أن تعامل كل الأديان، بما فيها الوثنية، معاملة مساوية للمسيحية».

والحقيقة أن توماس جفرسون نفسه كان سيجد هذا البيان أمراً لا يمكن تصوره ألبتة. فالتشريع الذي وضعه عام 1786 مؤسساً به الحرية الدينية في ولاية فيرجينيا يُعدُّ - وعلى نطاق واسع - مصدر إلهام مادة التعديل الأول من الدستور الأمريكي. وكتب جفرسون في سيرته الذاتية أن التعديل الذي اقترح على القانون: للنص على أن المسيح يسوع هو مصدر الحرية الدينية لقي «رفضاً من الغالبية العظمى، وهو ما يشكل دليلاً على أنهم قصدوا أن تشمل هذه الحماية اليهودي وغير اليهودي والمسيحي والمسلم، والهندوكي، والكافر في أي طائفة أو مذهب».

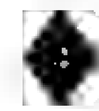
وعلى الرغم من ذلك كله، لا يحتاج مجلس أبحاث الأسرة أن يقلق في أمريكا؛ فليست كل الأديان - بالتأكيد - على قدم المساواة في المعاملة وفي المكانة، والفضل كله في ذلك يعود لمبادرات بوش لدعم النشاط الاجتماعي للمؤسسات الدينية. فالحكومة اليوم تموّل عدداً من مؤسسات الخدمات الاجتماعية التي لا توظف سوى المسيحيين. وفي الولايات المحافظة يقوم المسؤولون الحكوميون بإهانة غير المسيحيين. ففي أثناء الاعتصام الذي أقيم في آلاباما، خطب هانك أروين عضو مجلس شيوخ الولاية قائلاً: «إن الوصايا العشر تذكرنا بوجود الرب، وأن هذا (الرب) حقيقي، وأننا لسنا أمة أو أي نوع من العالم يقوم على علمانية هلامية تقول للشخص: اعتقد ما تشاء... هناك رب، وهذا (الرب) أفصح عن نفسه بوضوح. وأنا أقول لكم: إن اسمه هو (الرب) الإله المذكور في الإنجيل».

هذا الكلام ليس مخصصاً للاستهلاك المحلي، بل إن الرئيس نفسه يتحدث بلغة المسيحية القومية، وإن كانت لغة ألطف من لغة أوروين. ففي يناير من عام 2005،

صرّح بوش لصحيفة واشنطن تايمز أنه مع التسليم بأن الحرية الدينية ضرورية لأمريكة، «إلا أنني، في المقابل، لا أرى كيف يمكن للمرء أن يكون رئيساً - على الأقل من وجهة نظري - دون أن يكون على علاقة مع (الرب)»[26]. إن العلاقة «الشخصية مع الرب» هي بالطبع ركن مركزي في المسيحية الإنجيلية، ولكنها ليست كذلك في كثير من الأديان الأخرى. ولو افترضنا أنه يعني ما قاله، فإن تصريح الرئيس يضمن أن الإنجيليين هم وحدهم المؤهلون لتلك الوظيفة.

ومن سوء الطالع أن أحداً لم يسأل بوش إن كان يشترط وجود متطلبات دينية مشابهة لأي منصب حكومي آخر. ولكن يبدو، بحكم المؤكد، أن المسيحية الإنجيلية تساعد في تأهيل الناس بما يتناسب والمعايير التي وضعتها حكومة بوش. وكما يذكر ديفيد فرم الذي شغل في السابق وظيفة كاتب خطابات بوش، في كتاب له بعنوان: (الرجل المناسب) أن أول ما سمعه في البيت الأبيض هو «لقد افتقدناك في حلقة دراسة الكتاب المقدس»، ويتابع فرم - وهو بالمناسبة يهودي - بعد عدة فقرات، قائلاً: «والشيء اللافت في هذا هو أنه حدث في البيت الأبيض، وأن حضور حلقات دراسة الإنجيل، وإن لم يكن إجبارياً، فإنه لم يكن اختيارياً بالكامل، وهو ما يعدُّ أمراً مزعجاً ومحرجاً بالنسبة لشخص غير مسيحي مثلي»[27].

لقد تحولت حكومتنا إلى ما يشبه أبرشية للمولودين من جديد في الدين المسيحي. وما حقيقة نزوع بوش نحو التحدث بشفرات إنجيلية، واستخدامه جملاً وعبارات يمكن لأي شخص أن يدرك أنها إشارات إلى آيات إنجيلية، إلا مؤشراً على أن المتدينين المقربين لهم مكان الحظوة في أمريكة بوش.



كل ما ذكرناه حتى الآن يمثل انتهاكات بسيطة ومغتفرة. ولكن، مع تأكيد المسيحيين القوميين على حقهم في الحكم، فإن شعوراً بالخوف والترقب يخيم فوق المناطق الأكثر رقياً في البلاد. وهناك إيحاءات من الاستبداد الديني، وبالنظر إلى كونها إيحاءات، فإنه يصعب على المرء مناقشتها دون أن يظهر بمظهر المبالغ بالخوف والعويل.

وقبل أيام قليلة من تنصيب بوش لولاية ثانية، نقلت صحيفة نيويورك تايمز خبراً بعنوان: (تحذير من خبير بانهيار الديمقراطية)، ويدور المقال حول فرتز ستيرن، الذي لجأ إلى الولايات المتحدة فراراً من ألمانية النازية، ويعمل الآن برتبة أستاذ فخري في التاريخ متخصص بدراسة الفاشية في جامعة كولومبيا. ونقلت الصحيفة عبارات من كلمة ألقاها في ألمانية بيّن فيها أوجه الشبه بين النازية واليمين الأمريكي المسيحي، وقال في وصف ألمانية قبل الحرب: «لقد أدرك بعض الناس الخطر الأخلاقي الكامن في خلط الدين بالسياسة، إلا أن معظمهم كانوا منجذبين نحوه. إن شبه التحول الديني الذي طرأ على السياسة هو السبب الرئيس الذي مكّن هتلر من تحقيق نجاحه في المناطق البروتستانتية».

وليس من العجب أن يستشعر ستيرن هذا الخطر. فعندما قرأت كتابه الذي ألفه قبل 45 سنة بعنوان: (سياسات اليأس الثقافي: دراسة في بروز الأيديولوجية الألمانية)، أصابتني رعشة من شدة وقع صدى أفكاره في الوقت الحاضر. فقد جاء في مقدمة كتابه: «لقد قام منظرو الثورة المحافظة بإسقاط رؤية للخلاص الوطني على سخطهم، وعدم رضاهم عن الثقافة الليبرالية، وضياع سلطان العقيدة... وقدموا أنفسهم بوصفهم أبطال القومية، ونعوا على الاشتراكيين ميولهم الدولية، وخنوعهم، وعدم اكتراثهم بالعظمة الوطنية»[28].

ولا تزال الفاشية بعيدة عن أمريكة. غير أن لغتها وجمالياتها تزداد شيوعاً في أوساط المسيحيين القوميين. ويشبّه أستاذ التاريخ روجر غريفين الرؤية الدافعة وراء الحركات الفاشية «بارتقاء المجتمع القومي كارتقاء طائر العنقاء بعد مدة من الركود، وهو الارتقاء الذي يكون سبباً في هلاكه والقضاء عليه»[29]. وقد أصبحت الوصايا العشر رمزاً مؤثراً وفاعلاً في هذا البعث المسيحي الجديد الذي طالما كان اليمين الأمريكي يحلم به.

وصحيح أن شبه الفاشية التي نشأت في مجتمعاتنا، تبدو في الغالب بسيطة وغير مضرة. خذ على سبيل المثال، منظمة قدامى المحاربين الأمريكان للدفاع المحلي: وهي المنظمة التي طافت البلاد بنصب الوصايا العشر. هذه المجموعة تقول: إنها وجدت

لكـي (توقـف الدمار) الذي بسـببه (أعـداء أمريكة في الداخل) ويدخل ضـمن هذا التصنيف (الليبراليون المتحيزون، ووسائل الإعلام الاشتراكية) و(الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية) و(مؤامرة صناعة الأفلام عديمة الأخلاق). ولتحقيق ذلك، تهدف المنظمـة إلى تجنيد المتقاعدين العسـكريين، وتذكّر المتقاعدين العسـكريين جميعهم بالقسـم الذي أخذوه على عاتقهم في الدفاع عن أمريكة ضد كل الأعداء (في الداخل والخارج)، ويذكر الموقع الإلكتروني العائد للمنظمة «في أثناء خدمتك العسكرية، كان واجبك الدفاع عن أمريكة ضد أعداء أجانب، والآن تدعوك منظمة قدامى المحاربين الأمريكان للدفاع المحلي إلى مواصـلة وفائك بذلك العهد، بمسـاعدتنا في الدفاع عن هذه الأمة على الجبهة السياسـية، ضـد الأعداء المحليين الذين لا يقلون خطورة عن الأعداء الخارجيين».

وبحسـب ما يقوله جم كابانيس مؤسـس المنظمة، البالغ من العمر 72 عاماً، وهو مـن قدامى المحاربين في الحرب الكورية؛ فـإن المجموعة لديها 33 فرعاً في مختلف الولايـات الأمريكية. وربما بعض هذه الفروع لا تضـم سـوى رجـل أو رجلين، إلا أن منظمتـه - وحتى عـام 2005 - لم تكن على قدر من الضـخامة، بحيث تمثل خطراً على أي أحد.

ومـع ذلك، فإنه يجـدر التنويه إلى أن آلاف الأمريكيين توافـدوا من أرجاء البلاد للمشـاركة في الاعتصـامات الجماهيرية التي تنظمها المجموعة، والتي يشـارك فيها الرجال بزيٍّ عسـكري، ويتعاهدون على الاسـتيلاء على السـلطة في أمريكة نيابة عن المسـيحية. وفي كثير مـن الأماكن، يعرب رجال الدين المحليون والساسـة عن دعمهم ومسـاندتهم لقضـية المنظمة. وعلى الأقل هناك بعض المشـاركين في هذه المظاهرات يتحدثـون بلهجـة سـاخطة عن (الاسـتبداد اليهـودي) الـذي يمارس علـى الغالبية المسيحية في أمريكة.

وعقب إحدى المسيرات التي نظمت في يناير من عام 2005، قال لي كابانيس: «إن الذين يسـمون أنفسهم باليهود لا يشكلون سوى 2 إلى3 % من السكان، في حين يشكل المسيحيون الغالبية العظمى، ولا نعتقد أن الأقلية تملك حق تدمير قيم الأكثرية».

فسألت كابانيس - وهو رجل نحيل أشيب الشعر، يلبس بذلة وربطة عنق ملونة بألوان العلم الأمريكي الأحمر والأبيض والأزرق. ويضع على رأسه قبعة بيسبول مطرزة عليها شعار الجيش الأمريكي - إن كان يقصد أن اليهود الأمريكيين يملكون سلطات واسعة، فرد قائلاً: «إن الأمر يبدو كذلك. إنهم القوة الدافعة وراء محاولات تقويض كل شيء له علاقة بالمسيحية في النظام. وهذا ما يجعلنا نشعر بالغضب الشديد».

وتدخّل إد هاملتون - الذي جاء من مدينة سان أنتونيو للمشاركة في المسيرة - قائلاً: «إنهم يهود أثرياء، ويشغلون المواقع الحساسة، ويتمتعون بسيطرة كبيرة في القضايا المالية وبعض القضايا السياسية. ويمارسون تأثيراً في الهيكل المالي بما لا يتناسب مع نسبتهم السكانية».

كنا نقف خارج المبنى الحكومي في ولاية تكساس صبيحة يوم مشمس. وتوافد عدة مئات من الناس من مختلف نواحي الولاية للمشاركة في الاعتصام الذي بدأ في الساعة العاشرة صباحاً. وجلس ثلاثة رجال أو أربعة يلبسون الزي العسكري على مقاعدهم في أعلى درجات المبنى بصحبة زوجاتهم. وجلس إلى جانبهم رجل مسنّ يلبس زي العم سام. وعلى رأسه قبعة طويلة مخططة بالأحمر والأبيض والنجوم على شكل العلم الأمريكي. وكان يلبس بدلة زرقاء، ولحية بيضاء مدببة. وحمل أربعة رجال لافتة على شكل نعش طويل مكتوب عليها أسماء القرارات التي صدرت عن المحكمة الفدرالية العليا.

وكان الحشد يعج بالفتية الذين قدموا على متن الحافلات التابعة للكنائس، وكان هناك أيضاً أسر بصحبة أطفالهم الصغار. وسحب رجل ذو لحية بيضاء، يرتدي درعاً جلدياً مثل الذي يلبسه هواة الدراجات النارية، صليباً طوله عشرة أقدام، مصنوعاً من خشب الأرز ومطلياً بألوان الأحمر والأبيض والأزرق، وكانت إحدى النساء ترتدي قميصاً مطبوعاً عليه صورة لنصب مورر للوصايا العشر، بينما حمل آخر لافتة مكتوب عليها:

الحظر للقضاة

وليس للرب

الحكم للرب

ودعا ريك سكاربورو - أحد المتحدثين البارزين - إلى (مليون روي موور) يقفون بحزم، ويرفعون صوتهم، ويرفضون الاستسلام. كان سكاربورو لاعباً سابقاً لكرة القدم الأمريكية في فريق جامعة ستيفن إف أوستن، وهو رجل ثخين، ذو شعر أبيض وحواجب سوداء، وصوت جهوري. وقد برز في السنوات الأخيرة بوصفه واحداً من الناشطين الناجحين في الحركة القومية المسيحية، مستغلاً القضايا المثيرة للجدل في علاقة الدولة بالكنيسة، ليرفع نفسه إلى مستويات رفيعة في الحركة. وفي عام 2002، ترك منصبه في رعاية الكنيسة المعمدانية الأولى في بيرلاند - حيث كان يستنهض ويحض أعضاء كنيسته على التحرك في ضاحية هيوستن، لمحاولة السيطرة على مجلس البلدية ومجلس التعليم - لتأسيس مجموعة يطلق عليها اسم رؤية أمريكا؛ وهي مجموعة وقفت جهودها لتنظيم (القساوسة الوطنيين) في القضايا السياسية. وفي العام نفسه، قام جيري فالويل بتسميته واحداً من القادة الجدد في اليمين المسيحي. إن أبغض شيء إلى سكاربورو هو المحاكم التي قضت على موور، وحتى عام 2005، أصبح سكاربورو من أشد المنددين بالسلطة القضائية الفدرالية.

كان من بين المتحدثين جون إيدزموو، وهو مقدم متقاعد في سلاح الجو، وقد حضر بزي عسكري كامل. وهو أيضاً أستاذ في القانون في كلية توماس غودي للقانون - وهي كلية مسيحية في مونتغمري بولاية آلاباما - وألف عدداً من كتب القومية المسيحية، منها كتاب (المسيحية والدستور: عقيدة آبائنا المؤسسين)، ويجادل فيه بأن مذهب الكالفينية كان مصدر إلهام الوثائق التي تأسست عليها الدولة. وهو من أنصار مذهب كان سائداً بين تحالف الولايات الجنوبية في الحرب الأهلية الأمريكية: يدعى مذهب (التدخل البيني)، وينادي بأن الولايات تملك حق رفض ما تفرضه الحكومة الفدرالية إذا كانت الولايات مقتنعة بأنه مخالف للدستور. وكتب إيدزموو في بيان تحت

عنوان: (دعوة إلى التضامن مع رئيس المحكمة روي موور): جاء فيه: «إن تطبيق هذا المذهب يمكن أن يتم بطريق سلمية، كما لو تم عن طريق إصدار قرار، أو بالاحتجاج أو بسن تشريع، أو ربما يتطوّر في النهاية إلى إلغاء (القانون أو الأمر الفدرالي) ورفضه باستخدام القوة».

وعندما انتهى إلقاء الخطابات، طرحت اللافتة التي تحمل التابوت الأسود على الأرض وانطلق منها أربع حمامات بيضاء وسط هتاف جمهور الحضور وتصفيقهم. وكان نصب موور موضوعاً على ظهر حافلة اصطفت على بعد عدة ياردات من المكان. وكان يرفرف إلى جانبها العلم الأمريكي. وفي الجهة المقابلة كان هناك علم يحمل صورة نسر رهيب جاثم على صليب ملطخ بالدماء.

بروز مذهب الهيمنة المسيحية:

ينتمي روي موور و رك سكاربورو إلى الطائفة المعمدانية، أما دي جيمس كيندي فهو أصولي مسيحي يتبع الطائفة المشيخية، وينتمي جون إيدزموو إلى الطائفة اللوثرية. وهؤلاء جميعهم تأثروا وتشكلوا بأيديولوجية الهيمنة المسيحية التي تؤكد على ضرورة أن يحمل الرجال الربانيون مسؤولية تولي قيادة جوانب المجتمع كلها، تمهيداً للعودة الثانية للمسيح.

وتتفرع أيديولوجية الهيمنة المسيحية عن المذهب التجديدي المسيحي، وهو مذهب أصولي شاع على يد القس آر جي رشدوني وصهره غاري نورث. ولد رشدوني في مدينة نيويورك عام 1916، لأبوين مهاجرين من أرمينيا، فراراً من أعمال (الإبادة التركية)! التي كانت تلاحقهم. ودرس رشودوني في جامعة كاليفورنيا في مدينة بيركلي، ثم أمضى ثمانية أعوام منصّراً في أبرشية تابعة للكنيسة المشيخيّة للهنود الحمر في ولاية نيفادا. وكان كاتباً غزير الإنتاج، إذ ألف عدداً كبيراً من المراجع والكتب التي تدعو إلى القضاء على المدارس الحكومية، وعلى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، واستبدال تشريعات مستمدة من الكتاب المقدس بالقانون الوضعي. ويحمل رشدوني - الذي يبدو مثل العراف بلحيته البيضاء، أو مثل بطريق خرج إلينا من العهد القديم

- رؤية قاسية تناسب مظهره التاريخي المتيق: فقد كان يدعو إلى إنزال عقوبة الإعدام بذوي الميول الجنسية المثلية، وبالذين يتلفظون بعبارات الكفر، وبالنساء المتهتكات* وغيرهم من الآثمين. وكتب يقول: إن الديمقراطية بدعة وهرطقة، وإنها تمثل الحب الأكبر للفاشلين والجبناء في الحياة»[30].

يندرج مذهب التجديد المسيحي ضمن عقيدة ما بعد الألفية، ويعني أن أتباع هذا المذهب يؤمنون بأن العودة الثانية للمسيح لن تتم إلا بعد أن يؤسس المسيحيون حكماً يدوم ألف سنة. وفي حين ينتظر المسيحيون الآخرون عودة المسيح، يريد المجددون بناء مملكة لأنفسهم. وفي المقابل يؤمن معظم أتباع المذهب الإنجيلي في أمريكة بعقيدة ما قبل الألفية. فهم يعتقدون - وبدرجات متفاوتة - أن الوقت الذي يشهد العودة الثانية للمسيح على الأرض، سيعرج بالمسيحيين إلى السماء، تخليصاً لهم من الملحمة التي ستحل بشعوب الأرض من غير المؤمنين. وقد أدى هذا الاعتقاد في السابق إلى انتشار نوع من (اللامبالاة) في صفوف الإنجيليين: فلِمَ القلق إذا كان هذا العالم سينتهي وسنكون في أمان من هذه المجزرة؟».

ومنذ السبعينيات من القرن الماضي - وبتزامن مع بروز اليمين المتدين - تسيّست عقيدة (ما قبل الألفية). «ومن بين الشخصيات البارزة والمهمة في هذه العملية: الكاتب الإنجيلي المؤثر أمريكي الأصل فرانسيس شيفر مؤسس مجموعة لابري: وهي ملتقى مسيحي في جبال الألب، يجتمع فيه المفكرون المسيحيون للمناقشة والبحث. وفي

* من القصص الطريفة والبليغة حول نظرة التجديديين للعدالة، ما ظهر في مجلة ريزن (العقل) التابعة لتيار حرية الإرادة (ليبريتيريان) عام 1998: «للمنغمسين في السريالية (الفوفوائية) في اليمين الأمريكي، يصعب الإتيان بأفضل من النقاش الذي دار قبل عقدين من الزمان في مجلة (بولسي ريفيو): (مراجعة السياسة): التابعة لمؤسسة التراث (هيريتج فاونديشن). وبدأ السجال عندما كتب اثنان من رفاق القس جيري فالويل مقالة تنتقد مذهب التجديد المسيحي، وهي الحركة التي يتزعمها عالم اللاهوت روسوس جون رشدوني، على اتخاذهم مواقف هي في نظر الكاتبين، - وهما من الأصوليين - (مخيفة). ومن أبرز معالم مذهب التجديد المسيحي التي تناولتها المقالة: دعم هذه الفئة سن تشريعات جنائية تفرض عقوبة الإعدام على الشواذ جنسياً وعلى مدمني شرب الخمر. فانبرى القس رشدوني للرد على المقالة بكتابة رسالة إلى محرر المجلة، يحتج فيها على الخطأ الذي وقعت فيه المقالة في نقل وجهات نظر أتباعه، لأن مذهبه لا ينادي بإنزال عقوبة الإعدام بمدمني الخمر».

بداية الستينيات من القرن الماضي، عكف شيفر على قراءة مؤلفات رشدوني، وإقامة الندوات عن أعماله[31]. ثم قام شيفر بكتابة سلسلة من الكتب التي أصبحت ذات تأثير واسع في توضيح الرؤية العالمية للدين المسيحي. وفي كتاب له بعنوان (البيان المسيحي) المنشور عام 1981 وصف شيفر التاريخ المعاصر بأنه صراع بين النظرية المسيحية والنظرية المادية، قائلاً: «إن هاتين النظريتين تقف الواحدة منهما محصلة إجمالية مضادة للأخرى في المحتوى وفي النتائج الطبيعية، بما في ذلك النتائج الاجتماعية، والحكومية، وبخاصة في التشريع»[32].

لم يكن شيفر عالم لاهوت، ولكنه استقى أفكار التجديديين حول كون أمريكة أمة مسيحية في الأصل. وحذر شيفر في البيان المسيحي من لف الدين المسيحي بالعلم الأمريكي. ولكنه أضاف: «لا شيء من هذا - مع ذلك - يغير من حقيقة أن الولايات المتحدة تأسست على إجماع مسيحي، ولا على أننا اليوم يجب أن نفعّل المبادئ المسيحية - اليهودية لكي تحدث أثرها في الحكومة»[33]. لقد كان شيفر من بين أوائل القادة الإنجيليين الذين انخرطوا بشدّة في النضال ضد الإجهاض، وكان يدعو إلى العصيان المدني، وإمكانية استخدام القوة لمنع القيام بعمليات الإجهاض. وكتب بهذا الخصوص يقول: «لقد حان الوقت لندرك بضمير حي أن أي أمر حكومي يصدر مخالفاً لقانون الرب: هو قرار فاقد للشرعية وسالب لها ممن أصدره»[34].

ومن بين الذين تأثروا بكتابات شيفر تأثراً كبيراً: القس تم ليهي الذي قدم عقيدة (ما قبل الألفية) في قالب ورقي مصقول حين جعلها أساساً لسلسة رواياته المثيرة بعنوان: (المتخلف عن الركب)، التي ألفها بالمشاركة مع جيري جينكز. وقامت السلسلة بالمزاوجة بين نظريات شيفر، والنظرة التآمرية للتاريخ والسياسة، مجادلة بأن «معظم الناس اليوم لا يدركون فحوى مذهب الإنسانوية، وكيف أنها تعمل على تدمير ثقافتنا وأسرنا، وبلدنا، بل والعالم بأسره. ويمكن تتبع الشر الموجود في العالم اليوم إلى آثار مذهب الإنسانوية التي تمكنت من السيطرة على حكومتنا، وعلى الأمم المتحدة، وعلى التعليم، والتلفاز، وعلى كل شيء له تأثير في حياتنا».

وكتب ليهي «يجب علينا أن نخلع جميع أتباع مذهب الإنسانوية من مناصبهم الحكومية، وأن نستبدل بهم قادة سياسيين يؤمنون بالأخلاق»[35].

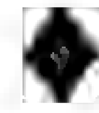
ومع تبني أتباع مذهب ما قبل الألفية هدف الهيمنة المسيحية، فإنهم بذلك يتحالفون مع أنصار إعادة التجديد المسيحي. وفي عام 1984، قام جي غريمستيد - وهو أحد تلاميذ فرانسيس شيفر - بجمع الشخصيات البارزة من مذهب ما بعد الألفية ومذهب ما قبل الألفية، لتكوين منظمة تسمى الائتلاف النهضوي، وذلك لوضع خطة لتسيير الحياة الأمريكية. وكان تم ليهي عضواً أصيلاً في اللجنة التوجيهية لهذا الائتلاف إلى جانب رشدوني، ونورث، ودوين غيش، ودي جيمس كيندي، والقس دونالد ويلدمون من جمعية الأسرة الأمريكية، ذات التأثير الواسع.

وفي المدة الزمنية بين عامي 1984 و 1986، طورت مجموعة الائتلاف النهضوي سبع عشرة وثيقة بخصوص (الرؤية العالمية): وضحت فيها الموقف (المسيحي) من معظم جوانب الحياة. وكما يطلق على الإسلام السياسي وصف (النزعة الإسلامية) (إسلامزم) للتمييز بين المذهب الفاشي السياسي وبين الدين الإسلامي، فإن العقيدة التي وضعت في تلك الوثائق يمكن تسميتها (بالنزعة المسيحية) (كريستشاينزم). وتضمنت تلك الوثائق برنامجاً سياسياً كاملاً، يحتوي على مواقف إنجيلية تجاه مختلف القضايا، مثل الضرائب: «فـ(الرب) يفضل الضرائب الأفقية وليس التصاعدية»، ومثل المدارس العامة «التي ينظر إليها في العادة بعين ساخطة»، ومثل الإعلام والفنون «إننا نستنكر السماح بنشر الصور الخلاعية الإباحية وغيرها من أشكال التجديف بوصفها من قبيل الفن أو (حرية التعبير)».

وفي رسالة وجهت إلى المؤيدين عام 1988، أعلن غريمستيد عن الفراغ من وضع منهاج للثانوية العامة، «اعتمد فيه على وثائق النظرة العالمية التي تبناها الائتلاف النهضوي»، ومنذ ذلك الحين، شهدت البلاد انتشار المدارس والكتب والندوات المخصصة لغرس هذه النظرة العالمية المسيحية الصحيحة، وترسيخها في عقول الطلاب والناشطين في الحركة المسيحية. ويستقبل تشارلز كولسون مئة شخص سنوياً

في معهده (للتدرب على الرؤية العالمية) في دورة تستمر عاماً كاملاً. وتتضمن عقد اجتماعات في واشنطن العاصمة، والمشاركة في حلقات دراسية تعقد عبر الإنترنت، (للتوجيه والإرشاد). إضافة إلى عدة ساعات من الواجبات الدراسية المنزلية كل أسبوع. وبحسب ما يورده الموقع الإلكتروني العائد لكولسون، فإن «البرنامج يركز جل اهتمامه على كيفية التفكير، فهو مصمم لأولئك الذين يعملون في الكنائس، وفي الإعلام، والقانون، والحكومة، والتعليم، الذين يمكنهم تعليم الآخرين كيفية التفكير بالطريقة نفسها».

أما الذين ليس لديهم المقدرة على تخصيص عام كامل للالتحاق ببرنامج كولسون، فإن بإمكانهم حضور واحد أو أكثر من عشرات المؤتمرات، عن الرؤية العالمية التي تعقد في عطلة نهاية الأسبوع في الكنائس في مختلف أنحاء البلاد. ومن بين أشهر المتحدثين في هذه المؤتمرات المؤرخ التصحيحي والقومي المسيحي ديفيد بارتون، وديفيد ليمو (شقيق رش ليمو المولود الجديد في العقيدة المسيحية). والنجم الكوميدي السابق كيرك كامرون. وفي عام 2003، ألقى توم ديلي خطاباً افتتاحياً في مؤتمر الرؤية العالمية في الكنسية التي كان يرعاها سكاربورو في ميرلاند بولاية تكساس. وقال مخاطباً جمهور الحضور: «إن المسيحية هي الديانة الوحيدة التي تقدم نظرية عالمية شاملة تغطي مناحي الحياة والفكر، وجوانب الخلق كافة. المسيحية هي الديانة الوحيدة التي تقدم لك طريقة حياة في مواجهة الوقائع التي نجدها في هذا العالم. وهذا لا نجده إلا في المسيحية وحسب»[36].



حين يتحدث القوميون المسيحيون إلى من هم خارج دائرتهم، تجدهم يقولون: إنهم ببساطة يتصدون للاضطهاد المعادي الموجه على المسيحيين. ويقولون: إن العلمانية هي ذاتها دين، وإنها دين يفرض عليهم ظلماً وعدواناً. ويقولون: إنهم ضحايا الحروب الثقافية. إلا أن مفكري الحركة المسيحية القومية ومنظريها - في حقيقة الأمر - لا يسعون إلى المساواة أصلاً، بل إلى السيطرة والهيمنة. فقد كتب جورج غرانت، المدير

التنفيذي السابق لمنظمة كورال ريدج التابعة للقس دي جيمس كيندي، في كتاب له بعنوان: (تغيير الحارس: المبادئ الإنجيلية للعمل السياسي)، جاء فيه:

يضطلع كل مسيحي بالتزام يوجب عليه تحمل مسؤولية ربانية لاستعادة الأرض باسم يسوع المسيح، لجعل الهيمنة المسيحية سائدة في الهياكل المدنية، وفي كل منحى من مناحي الحياة.

إن ما نسعى إليه هو الهيمنة، وليس أن يكون لنا صوت وحسب.

إن ما نسعى إليه هو الهيمنة، وليس مجرد التأثير وحسب.

إن ما نسعى إليه هو الهيمنة، وليس مجرد المساواة في الفرص وحسب.

إن ما نسعى إليه هو الهيمنة، والهيمنة هي ما نسعى إليه.

فتح العالم وإخضاعه، فهذا هو ما عهد إلينا به المسيح لتحقيقه، يجب علينا الفوز بالعالم بقوة الإنجيل، ويجب ألا نقبل بأي شيء أقل من ذلك.

إذاً، فإن الهدف الجوهري للسياسة المسيحية هو اكتساح الأرض برجالها، وأسرها، ومؤسساتها، وأجهزتها الحكومية، ومحاكمها، وحكوماتها من أجل إقامة مملكة المسيح»[37].



يعد تجمع كورال ريدج، بوصفه إمبراطورية إعلامية متعددة الوسائط، أقوى أجهزة الترويج الإعلامي لعقيدة الهيمنة المسيحية، ومؤسس هذا التجمع هو دي جيمس كيندي، وهو زعيم من زعماء الكنيسة المشيخية الأمريكية، وهي طائفة منشقة انفصلت عن الخط الرئيس للكنيسة المشيخية لأسباب تعود إلى نزاع حول نهجها العقدي التحرري. وتعد الكنيسة المشيخية الأمريكية حاضنة لعدد كبير من المسيحيين التجديديين ذوي التأثير، ويمثل كيندي الجسر الذي يربطهم بالعالم الإنجيلي الواسع.

ومـع أن كينـدي كان من الأعضـاء الأصـليين في منظمة الأغلبيـة الأخلاقية، إلا أنه لا يحظى بشـهرة واسعة كشـهرة بقية المؤسسـين مثل تم ليهي، أو جيري فالويل. ولكنه يتمتع بتأثير مماثل تقريباً لتأثير أقرانه. فهناك ملايين من الأتباع يشـاهدون برنامجـه الأسـبوعي عبر شاشـة التلفـاز، أو عن طريـق المذياع كل أسـبوع. ويحتل برنامجـه التلفازي،الذي عنوانه: (سـاعة كورال ريدج) المرتبـة الثالثة من بين أكثر البرامج المسـيحية انتشاراً في البلاد. وتبثه أكثر من 600 محطة تلفازية، إضافة إلى شـبكة التلفزة الخاصة بالجيش. أما برنامجه الإذاعي الذي عنوانه: (الحقائق التي تغـيّر)، فتنقله أكثر مـن 700 محطة إذاعية. وفي عام 2005، أدرج اسـم كيندي في الصرح الوطني لمشاهير الإعلاميين المسيحيين.

أنشـأ كيندي جماعة ضغط اسمها مركز اسـتعادة أمريكة، إضافة إلى مركز آخر يعمل في العاصـمة، اسـمه: (مركز رجال الدولة المسـيحيين) الذي يتخصص بمهام التبشـير المسيحي في الأجهزة الحكومية في العاصمة واشنطن. وينظم هذا المركز كل شهر اجتماع غداء خاص لأعضاء من الكونفرس وأعوانهم من موظفين ومستشارين، ويتخلل هذه الاجتماعات في العادة كلمات وخطب يلقيها ساسة من الحزب الجمهوري. والى جانب جيمس دوبسـون، يعد كيندي أحد مؤسسـي صـندوق اتحـاد الدفاع، وهو منظمة مسيحية قومية قانونية. كما يدير كيندي مدرسة تسمى أكاديمية ويستمنستر تضـم قرابة 1300 من الطلبة، من مستوى الروضة وحتى الثانوية العامة، إضافة إلى معهد نوكس اللاهوتي. وتقع المدرستان في مدينة فورت لوديرديل بولاية فلوريدا.

وترمـي مشـروعات كيندي إلى تعزيز الحكم المسـيحي على البـلاد، ومن ثم على العالم في النهاية. ويسـتند في تدعيم موقفـه إلى الكتاب المقدس، وتحديداً ما جاء في سـفر التكوين 1:28: «و(الـرب) باركهم، وقال لهم الرب: كونـوا مثمرين، وتكاثروا، واملؤوا الأرض، وأخضـعوها: ولتكن لكم الهيمنة على السـمك في البحر، وعلى الطير في السماء، وفوق كل كائن حي يدب على هذه الأرض».

وكتب كيندي في كتاب نشره عام 1994 بعنوان: (الشخصية والمصير: أمة تبحث عن روحها). جاء فيه: «هل يمكن (للرب) أن يتصد أن يقول للأشرار اليوم: إنه يجب عليكم أن تحكموا العالم؟ لا أعتقد ذلك... إن (الرب) يتحدث إلينا، إلى الذين أعيد خلقهم على صورة (الرب). والذين يتولى (الرب) نفسه إعادة تشكيلهم»[38]. لقد أعطى (الرب) المؤمنين الهيمنة فوق الجميع، ومن واجبهم أن يمارسوا هذه الهيمنة.

وكيندي أشد تطرفاً من أقرانه الأكثر شهرة منه، ولكنه أكثر وعياً، وأبرع أسلوباً منهم. فهو في العادة يرتدي بدلات رمادية أنيقة، وهو بشعره الفضي المصفف، وصوته الجهوري الذي يشبه صوت شخصية السيناتور في أفلام هوليوود، تبدو عليه أبهة رجال الدولة وهيبتهم. تلقى كيندي تعليمه في أكاديمية كولومبيا لعلوم اللاهوت، وفي كلية شيكاغو للدراسات اللاهوتية العليا، وفي جامعة نيويورك، حيث حصل فيها على درجة الدكتوراه، وصقل فيها مخاوفه من المجتمع الحضري العلماني. وتتميز مواعظه بأنها عقلانية أكثر منها عاطفية. ويقدم نظرية محكمة الصياغة للتاريخ والفلسفة لتسويغ أهدافه السياسية في الهيمنة.

يقف مفكرو القومية المسيحية موقفاً معارضاً لعصر التنوير. ويجاهر كيندي بوضوح في معارضته له، وهو ليس من أنصار عصر النهضة - كذلك - بسبب ما تحتويه من فلسفة اليونان والوثنيين. وكيندي ـ مثل غيره من المؤمنين بمذهب الهيمنة المسيحية - من أشد المتحمسين للحكم اللاهوتي الكالفيني الذي عاشته جنيف في القرن السادس عشر. ويذكر في كتابه (الشخصية والمصير)، ما نصه: «ونحن اليوم في المجتمع الغربي، لا نزال نخوض صراعاً بين معتقدات الإصلاح، ومعتقدات النهضة ... وواضح أن حركة التنوير في فرنسة كانت تعبيراً آخر عن النهضة التي أنتجت ثماراً مرّة. ولو كان رواد التنوير يعرفون نموذجهم التاريخي، لتمكنوا من إدراك النتائج القادمة لانجذابهم، وذلك بإلقاء نظرة إلى ثمار الأيديولوجيات العلمانية في العصور السابقة. في اليونان وروما، وكذلك في الحروب المتعاقبة والكوارث والمصائب المتتابعة، ولكان بإمكانهم النظر إلى صورة واضحة للنتائج الوخيمة التي ستفرزها رؤيتهم»[39].

كيف يوفق كيندي بين بغضه للكلاسيكية والتنوير من جهة، وحبه لأمريكة التي هي أبـرز مفخرة لتراث التنوير من جهة أخرى؟ الحل بسـيط: إنكار وجود ذلك التراث. ومـن هنـا تأتي أهمية مقولة: إن أمريكة أمة مسـيحية، وحصـن التجديد المسـيحي، وفي تاريخه التصـحيحي، فإن أسـس هذا البلد ليسـت في الدستور، بل في الحكومات الثيوقراطية التي سادت مقاطعات نيوانغلاند في القرن السادس عشر*.

وهـذا الاعتقاد يسـمح لكيندي بنفـي حقيقة أن الدسـتور يمثل نقطة الانفصـام والتحـول عن نمـط الحكومات الثيوقراطية التي أسسـها أتباع طائفـة البيوريتانز في المسـتعمرات الجديدة، الذين فرضـوا عقوبة الإعدام على التعامل بالسحر، واللواط، والمثليـة الجنسـية، والزنـا، وغيرها من الجرائـم. ويفسـح التاريخ بحسـب الرواية القوميـة المسـيحية لأتبـاع مذهب الهيمنة بعرضـ أجندتهم، وهي أجندة تسـعى إلى إعادة إحياء بعض جوانب مجتمع البيوريتانز على أنها استعادة للمبادئ التي وضعها الآباء المؤسسون، بدلاً عن القول: إنها رفض شامل لها.

صناعة تاريخ:

لم يخـترع كينـدي هذه النظرة التصـحيحية للتاريخ الأمريكي، بل اسـتقاها من مجموعة من الكاتبين في الحركة المسـيحية القومية: الذين نصـبوا أنفسهم مؤرخين لتاريـخ الدولة الأمريكية، وتنتشـر كتاباتهم في صـفوف اليمين المسـيحي على مدى السـنين، ومن أهم هؤلاء المؤرخـين ديفيد بارتون، وهو من الضـيوف المتكررين على برنامج كيندي، وقد عمل بارتون أكثر من غيره على نشـر تاريخ القوميين المسـيحيين وابرازه، وتحظى كتاباته باقتباس متكرر من قبل القادة المحافظين، وكبار شخصيات الحزب الجمهوري (لإثبات) أن الفصل بين الكنيسة والدولة ما هو إلا خرافة مختلقة. وفي فبرايـر من عام 2005، وصـفت مجلة تايمز (ديفيـد بارتون) بأنه واحد من 25 شخصية هم أهم الشخصيات الإنجيلية في البلاد.

---

* وهذه بالطبع هي حجة معظم الذين يقولون: إن أمريكا بدأت أساساً أمة مسيحية، ويذكر كيندي في كتابه (الشخصية والمصير): «إن وثيقة عهد ميفلاور كانت أول مسوّدة لدستور الولايات المتحدة».

تخرج بارتون في جامعة أورال روبرتس، وهو مدرس سابق لمادة الرياضيات، ومؤسس منظمة بناة السور (وول بلدرز) ورئيسها، التي مقرها في ولاية تكساس، وهي منظمة مسخرة لتحويل أمريكة إلى أمة مسيحية. (وهذا الاسم مشتق من فقرة وردت في سفر نحميا من التوراة: تتحدث عن إعادة بناء أسوار القدس). وتناقش كتبه وأفلام الفيديو التي ينتجها أن مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة ما هو إلا أسطورة اختلقها العلمانيون الذين يكرهون الرب. وأن معظم مؤسسي الدولة الأمريكية يشاطرون اليمين المسيحي الحالي في معتقداته، وأنهم كانوا يقصدون جعل المسيحية محوراً مركزياً في عمل الحكومة الأمريكية.

وهذا بالطبع يناقض معظم الأدلة المتوافرة لدينا، فضلاً عن التاريخ المتواتر. وفي حين أن معظم المؤسسين كانوا من أتباع الديانة المسيحية، إلا أن البقية كانوا يؤمنون بوجود إله (إلا أن هذا الإله لا يتدخل في شؤون الخلق). فمثلاً، كان توماس جفرسون معجباً بتعاليم المسيح، بيد أنه كان يرفض ألوهيته، وعودته إلى الحياة بعد الصلب، ومولده من عذراء. ولم يأتِ في الدستور أي ذكر (للرب) أو المسيحية ولو مرة واحدة. وهذه الحقيقة لم تكن خافية على الأجيال السابقة من المحافظين المسيحيين الذين نعوا على الوثيقة المؤسسة للدولة الأمريكية موقفها المعادي للرب*.

ومنذ أواخر الثمانينيات، اتخذ بارتون من إعادة كتابة هذا التاريخ مهنة له. ومن أبرز أعماله كتاب: (أسطورة الفصل بين الكنيسة والدولة). وفيلم فيديو بعنوان: (تراث أمريكة الرباني). وفي هذين العملين، يبحث بارتون جاهداً في المعلومات المتوافرة عن المعتقدات الدينية للآباء المؤسسين، ثم يستنتج منها أنهم أرادوا من

* يقول الأب تيموثي دوايت رئيس كلية ييل عام 1812: «لقد أهانت هذه الأمة العقل ... حين وضعنا دستورنا دون أي اعتراف بـ(الرب): ودون أي اعتراف بنعمه علينا. بوصفنا شعباً يعيش تحت حكمه، أو حتى من خلقه. إن المؤتمر الدستوري الذي انبثق عنه الدستور الأمريكي، لم يكلف نفسه أن يسأل - ولو مرة واحدة ـ توجيهات (الرب). ولا مباركة مداولاتهم. وبذلك نكون قد أسسنا وجودنا القومي في ظل النظام الحالي، بدون (الرب)».
(Quoted in Kramnick and Moore. The Godless Constitution p. 105).

المسيحية أن تكون أساس الحكومة. ولا تقف نظرته التاريخية التصحيحية عند تاريخ تأسيس البلاد، بل تطول التاريخ المعاصر. فعلى سبيل المثال، يقارن بارتون في مقالة بعنوان: (من أقوال الديمقراطيين والمحافظين)، المنشورة على الموقع الإلكتروني لمنظمة وول بلدرز في 28 صفحة، يقارن بين برامج الحزبين على مر السنين، في محاولة لوسم الديمقراطيين المعاصرين بالعنصرية. وتتوقف الدراسة - على نحو موائم - عند عام 1964، وهي السنة التي بدأ فيها الأعضاء الأشد عنصرية وتعصباً في الحزب الديمقراطي هجرتهم الجماعية إلى الحزب الجمهوري. ومع أن بارتون ذكر أن المرشح الديكسيقراطي* ستورم ثورمند تحول فيما بعد إلى الحزب الجمهوري، إلا أنه عزا هذا التحوّل - بغرابة - إلى (التغير المفاجئ في مشاعره تجاه قضايا الحقوق المدنية) كما يفترض، وكأنه يقول: إن ثورمند تخلى عن الديمقراطيين بسبب دعمهم لسياسات الفصل العنصري، وليس لمعارضتهم لها.

وعبر التسعينيات، كانت جميع كنائس اليمين المسيحي ومنظماته بما فيها الائتلاف المسيحي، ومنظمة التركيز على الأسرة، وكورال ريدج، تروج لكتب بارتون وأشرطته. وفي عام 1994، أثنى نيوت غينغريتش - الذي كان وقتها زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس

---

* ديكسيقراط: تطلق هذه التسمية على أعضاء الحزب الديمقراطي من الولايات الجنوبية الذين انشقوا عن الحزب اعتراضاً على برامج الحقوق المدنية التي تبناها الحزب. وكونوا عام 1948 حزباً يدعى (حزب حقوق الولايات) وخاض الانتخابات الرئاسية في ذلك العام، وكان مرشحه للرئاسة السيناتور ستورم ثورمند. وحصل على 39 صوتاً من مجموع أصوات هيئة انتخاب الرئيس، في حين حصل المرشح الديمقراطي هاري ترومان على 303 أصوات، أما الجمهوري توماس ديوي فحصل على 189 صوتاً. ويطلق تعبير ديكسي على الولايات الأمريكية الجنوبية التي تحالفت ضد الشمال في الحرب الأهلية. وبحسب ما تذكر الموسوعة البريطانية، فإن ذيوع هذا الوصف جاء من عنوان أغنية وضعها ولحنها شخص يدعى دانييل ديكاتر إمّيت عام 1859: وكانت ترددها بصوت واحد جحافل جيش التحالف، وكانت بحكم السلام الوطني لهم. أما عن أصل هذه التسمية فتقول أشهر التفسيرات: إن مصرف سيتزن في مدينة نيو أورلين في ولاية لويزيانا التي كانت تقطنها غالبية فرنسية، أصدر ورقة نقدية من فئة 10 دولارات، وطبع على خلف الورقة كلمة (dix ديس) التي تعني عشرة بالفرنسية. ومن هنا جاءت تسمية أرض الديكسي التي أطلقت على ولاية لويزيانا، ومن ثم على بقية الولايات الجنوبية التي شاع فيها استخدام تلك العملة. (عن الموسوعة البريطانية بتصرف). المترجم.

النــواب الأمريكي - على كتاب خرافة الفصــل بين الكنيســة والدولة، لبارتون، واصــفاً إياه بأنه (رائع) و(مفيد للغاية). ويزعم بارتون أنه يلقي ســنوياً أربع مئة محاضــرة في الكنائس، والمؤتمرات، والتجمعات السياسية، وأنه يظهر باستمرار في البرامج الإذاعية والتلفازية التابعة لليمين.

يسعى بارتون منذ عهد قريب إلى استعطاف المحافظين السود، بعد أن كان ينتمي إلى اليمين العنصري المتطرف؛ حيث خاطب في الماضي - على الأقل - تجمعين تابعين لتنظيم يسمى (الهوية المسيحية). (يعتقد تنظيم الهوية المسيحية أن الشعوب الأنجلو سكسونية هم الأبناء الحقيقيون لإسرائيل، في حين أن السود هم (أناس قذرون)، وأن اليهود هم نتاج الشيطان). وقد أطرى بيت بيترز زعيم جماعة تابعة لتنظيم الهوية المسيحية تطلق على نفسها اسم: (الكتاب المقدس من أجل أمريكة) النازيين الجدد، واصــفاً إياهم بأنهم (جيش إنقاذ اليمين). وكما يفعل جم كابانيس، يســتخدم بيترز عبــارة: (الناس الذين يســمون أنفســهم يهوداً)، حين يتحدث عن الشــعب اليهودي، للدلالة على أنهم شــيء مختلف تمام الاختلاف عــن اليهود الحقيقيين. وفي يوليو من عام 1991، ألقى بارتون محاضــرة على مجموعة (الكتاب المقدس من أجل أمريكة) كانوا في خلوة صــيفية. وكان من بين المتحدثين مالكــوم روس، وهو من الذين ينكرون وقــوع المحرقة النازية، وكذلك ريتشــارد كيلي هوســكنز، وهو عنصــري من المؤمنين بأفضــلية الجنســ الأبيضــ. وبعد عدة شــهور، تحدث بارتــون في تجمع آخــر للهوية المســيحية في ولايــة أوريغون[40]. وادعى بعدها أنه لم يكــن يعلم بأنه كان يتحدث إلى جماعة تحرض على الكراهية.

وحالت هذه اللوثة في سجل بارتون دون أدائه دوراً أكبر في الحزب الجمهوري. وفي عام 1997، انتخب نائباً لرئيس الحزب الجمهوري في ولاية تكساس. ومنذ ذلك الوقت أصــبح حلقة وصــل مهمة بين الحزب الجمهوري في واشــنطن، وبين القاعدة الشعبية للقوميين المســيحيين. وفي عام 2002، تلقى القساوســة في مختلف أرجاء البلاد دعوة للاســتماع إلى موجز عن السياسة مع قادة في البيت الأبيض والكونغرس، وكانت هذه الدعــوة مطبوعة على أوراق، مطبوع في بدايتها شــعار رأســها منظمة وول بلدرز. ولم

تذكر الدعوة شيئاً عن موضوع موجز السياسة، واكتفت بالإشارة إلى أن اللقاء سيضم (عدداً من المسؤولين الحكوميين في البيت الأبيض). إضافة إلى توم ديلي، ودك آرمي، وكريس سميث، من مجلس النواب، وسام برونباك، وجيمس إنهوف من مجلس الشيوخ. واختتمت الرسالة بالجملة الآتية: «داعين (الرب) أن ترتكز الحكومة مرة أخرى على كتفيه، وأن نعود مرة أخرى أمة واحدة في ظل (الرب)». وذيلت الرسالة بتوقيع كل من بارتون، وعضو مجلس النواب جي سي واتس.

وفي أثناء حملة إعادة انتخاب بوش رئيساً للبلاد عام 2004، وظّفت اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري بارتون: ليخطب في رجال الدين في مختلف أنحاء البلاد، لحث الناخبين على الخروج للتصويت. وكانت هذه الخطابات محجوبة عن الصحافة، إلا أن أحد المراسلين لدى صحيفة أوريغانيون ذكر أن نحو مئة قسيس حضروا إحدى التجمعات التي عقدت في مدينة يوجين.

وفي الربيع الثاني، وجه زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ بيل فريست دعوة لأعضاء المجلس كلهم، للقيام برحلة استطلاعية في مبنى الكونغرس الأمريكي بقيادة بارتون. ووعدت الدعوة بتقديم (نظرة جديدة) للتراث الديني للبلاد.

التصدي للمحاكم:

في هذه الأثناء، كانت أفكار بارتون تمثل قوة دافعة وراء مساعي أعضاء يمينيين في الكونغرس الأمريكي: ترمي إلى استثناء روي مور ومسؤولين آخرين من أمثاله، من سلطة المحكمة الفدرالية العليا. وفي فبراير من عام 2004، ألقى السيناتور زيل ميلر - وهو ديمقراطي، ومن القوميين المسيحيين من ولاية جورجيا - كلمة في مجلس الشيوخ امتدح فيها عدداً من مشروعات القوانين التي تهدف إلى إضعاف تخصص المحاكم الفدرالية، بما فيها مشروع قانون إصلاح الدستور.

ومشروع القانون هذا قام بصياغته روي مور نفسه بالاشتراك مع إيرب تايتس، وهذا الأخير هو أيضاً من المجددين المسيحيين، وعميد سابق لكلية القانون في جامعة ريجنت، وهي الجامعة الخاصة التي يملكها القس بات روبرتسون. وقدم هذا المشروع

إلى مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس عام 2004. وفي حال إقراره، فإن هذا القانون سينزع عن المحاكم الفدرالية تخصص النظر في القضايا المتعلقة بقيام أي ولاية أو حكومة محلية (بالاعتراف بـ(الرب) بوصفه المصدر الأعلى للقانون، والحرية، والحكومة). في خطوة تعدّ تقليصاً جذرياً لمبدأ الفصل بين الكنيسة، وتقييداً للسلطة القضائية. الهدف منها هو إيجاد وسيلة لإلغاء القرارات القضائية التي أدت إلى إزالة موور من وظيفته.

وقال ميلر في مجلس الشيوخ: «وأنصح بشدّة قراءة كتاب المقصد الأصلي للكاتب ديفيد بارتون ... وهذا الكتاب يبحث بعمق كيف أن الأعضاء الحقيقيين من الكونغرس، الذين صاغوا مسوّدة مادة التعديل الأول على الدستور، كانوا يعتقدون أن قيم الكتاب المقدس ومبادئه موجودة في ثنايا الحياة العامة والمجتمع، وليس في معزل عنها». وفي دعمه لمشروع قانون إصلاح الدستور، قال ميلر: «إنني لا أكتفي بالوقوف إلى جانب الزملاء الذين يؤيدون هذا المشروع، وإلى جانب روي موور رئيس المحكمة العليا في آلاباما وحسب، بل والأهم من ذلك أنني أعبر عن دعمي لمفهوم الآباء المؤسسين للحرية الدينية، (وتصحيح) المسار الخاطئ والمنحرف الذي تقودنا فيه السلطة القضائية في الوقت الحاضر».

قد يبدو من المستغرب أن يحاول الكونغرس تجاوز تخصص المحكمة العليا، دون اللجوء إلى تعديل الدستور، إلا أن هناك بعض المسوغات القانونية لمشروع قانون موور، وهذه المسوغات تستند إلى المادة الثالثة من الدستور، التي تعطي الكونغرس سلطة وضع استثناءات على التخصص الاستثنائي للمحكمة العليا. غير أنه لم يسبق أن استخدمت المادة الثالثة من الدستور للقول: إن المحكمة العليا لا يمكنها فرض تفسيرها لوثيقة الحقوق الأساسية. وهذا بالضبط ما سيحدثه قانون إصلاح الدستور. ذلك أن صياغته توحي بأن مادة التعديل الأول - كما هي مفهومة - لا تنطبق على الولايات. وهذا بدوره يعدّ خروجاً على سابقة قضائية معمول بها منذ أكثر من ستين عاماً، ولكنها في الوقت نفسه حجر أساس ومبدأ جوهري بالنسبة للقوميين المسيحيين. لذلك نجد أن اليمين في السنوات الأخيرة أصبح يظهر اهتماماً محموماً بمبادرات سلخ التخصص

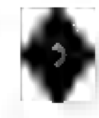
القضــائي، وهناك خطط مشــابهة قيد العمل لنزع تخصص المحاكم من سلطة النظر في القضايا المتعلقة بزواج الشواذ، وإقامة الصلوات في المدارس الحكومية.

واقــترح بعضـ الجمهوريـين أنه يمكن ببســاطة تجاهـل الأحكام القضــائية التي تتعارض مع توجهات اليمين المســيحي. إذ صرح عضــو الكونغرس جون هوستيتلر من ولاية إنديانا في اجتماع للائتلاف المســيحي عام 2004، قائلاً: «حين تصــدر المحاكم أحكاماً غير دســتورية، فيجب ألا تنفذ. ولا تملك المحاكم الفدرالية جيشــاً أو أسطولاً ... يمكــن للمحكمة أن تبــدي رأيها، أن تقرر، وأن تتحدث، وأن تغنــي، أو أن تفعل أي شــيء تشــاء. إننا لا نقول: إنها لا نســتطيع فعل ذلك. كل ما نقوله هو أن المحاكم - في نهاية اليوم - لا تملك أن تفرض رأيها بالقوة»[41].

وتعد لغة هوستيتلر هذه معتدلة إذا ما قورنت بلغة خطاب اليمين، حين ثارت ثائرته عام 2005 بســبب قضية تيري شيافو، وبســبب عرقلة الديمقراطيين إجراءات إقرار تعيين الأشخاص الذين رشحهم بوش لمناصب قضائية. ومنذ ذلك الوقت، بدأ القوميون المســيحيون ينادون بتوجيه تُهَم بالتقصــير الوظيفي بالجملــة إلى كل قاضٍ ليبرالي، بدءاً من أنتونين ســكاليا فما دون. وذهب بعضــهم إلى أبعد من ذلك حين ألمحوا إلى أن القضــاة الليبراليين في البلاد يســتحقون عقاباً عنيفاً. وبفضــل وجود مؤيدين مثل هوستيتلر في مجلس النواب، تمكن مشروع قانون تجديد الدستور من المرور عبر مجلس النواب. إلا أنه لم يبرح مكانه في مجلس الشــيوخ برغم دعم عدد من الشيوخ الأقوياء في المجلس مثل برونباك، و ليندزي غراهام من ولاية ســاوث كارولينا، ووين آلارد من ولاية كالورادو، و ترينت لوت من ولاية ميسيسيبي، وهذا الأخير كان زعيم الغالبية في المجلس. وفي عام 2005، قدم المشروع مرة أخرى للتصويت عليه في المجلسين. ويذكر أن البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري لعام 2004 أقر بصــراحة الفكرة التي بني عليها مشــروع قانون إصلاح الدســتور، حيث قال: «إن كونغرساً جمهورياً -وبالتنسيق مع رئيس جمهوري - ســيعمل على اســتعادة الفصل بين الســلطات، وإعادة الشرعية القانونية إلى الحكومة. وهناك وســائل مختلفة يمكن تحقيق هذا الهدف بواســطتها، مثل اســتخدام المادة 3 من الدستور لتقليص تخصص المحاكم الفدرالية: على سبيل

المثال، في الحالات التي يتعسف فيها القضاة في استخدام سلطاتهم في حظر استخدام عبارة (في ظل الرب)، الواردة في قسم الولاء، أو تحريم عرض الوصايا العشر، وكذلك الإجراءات المحتملة لإبطال مفعول قانون الدفاع عن الزواج».

وعلى الرغم من بُعد احتمال أن يصمد هذا القانون في وجه أي طعن به في المحاكم، ودخولـه حيز النفاذ، فإن قانون إصــلاح الدســتور يبقى مهماً في الكشــف عن موقف اليمين المســيحي من مبدأ الفصــل بين الســلطات، ومــن الوثيقة الأســاســية للحقوق. وتفصح لنا الحملة التي أحاطت بهذا المشروع عن المدى الذي نفذت إليه أفكار بارتون و موور في الحزب الذي يمســك بزمام الســلطة في أمريكة اليوم، وتظهر كذلك مدى تحفّز اليمين، واســتعداده للتخلص من السوابق القضائية، ومن الممارسات الحكومية التي تراكمت عبر عقود من الزمن في سبيل تحقيقهم للأمة المسيحية.



عقــد مــوور - في التظاهــرة التي أقيمــت في آلاباما - مقارنة بين قانون إصــلاح الدســتور، وبين القصــاص الذي يوقعه رب الأســرة بالخادمة التي تسرق من منزله. وقــال: «إن الأمــر مثل: لو كان لديــك خادمة تأتي إلى منزلك؛ لتنظيفه منذ عشــرين عاماً، ثم تكتشف بعدها أنها كانت تسرقك طول تلك المدة كلها. فماذا أنت قائل لها؟ هل ســتكتفي بالقول: كفّي عن أخذ مزيد من الملاعق والأواني. أم أنك ســتطردها من العمــل وتمنعهــا من دخــول منزلك بعد تلك اللحظــة؟ إن هذا ما نحتــاج إلى فعله مع المحاكم! أن نضعهم في التخصص اللائق بهم، وهو تفسير قوانين الدستور».

ثم شــرع يقرأ قصــيدة نظمها في الانحــلال الأخلاقي الأمريكي بيتاً بيتــاً، يدين فيها انغماس الأمة في الملذات، وكفرها بالرب. وقرأ يخاطب أمريكة:

رحيمة بالمجرمين، حتى إنك تحجمين عن إرسال القاتل إلى حتفه

ولكنك جريئة على قتل الطفل قبل خروجه من رحم أمه

لم يبقَ من الأخلاق شيء لديك، ألا تظنين أن (الرب) غاضب عليك؟

فكم ستنتظرين قبل مجيء حكمه؟

ويبدو أن موور يكره الأمة التي يرغب في إنقاذها. ولكنه - طبعاً - يكرهها على حالها التي هي عليها اليوم. فهو في انتظار إعادة بعثها المجيد، في انتظار اليوم الذي تنهض فيه أمريكة من جديد - كالعنقاء - من رماد الليبرالية.

الفصل الثاني

بروتوكولات حكماء سان فرانسيسكو:
التسخير السياسي للخوف من ذوي
الميول الجنسية المثلية



في صبيحة يوم الأحد، وقبل ثلاثة أسابيع من موعد انتخابات عام 2004، أزيح الستار أرجواني اللون عن خشبة المسرح التابع لكنيسة وورلد هارفست الواقعة في مدينة كولومبس بولاية أوهايو، التي تضم 12 ألف عضو، وظهرت جوقة المنشدين على منصة ترتفع عدة أدوار عن الأرض، وكانت تلبس زياً موحداً هو عباءة تجمع بين اللونين الأرجواني والأبيض. وأسفل منهم، وقف صف من منشدي الترانيم الإنجيلية ببدلات سود، وكانوا يؤدون الصلوات مصحوبة بألحان موسيقى الروك. وأسدلت من خلفهم ستارة سوداء فيها ثقوب صغيرة يخرج منها الضوء، وبدت وكأنها سماء مرصعة بالنجوم. وتراشقت أضواء المصابيح الكهربائية الملونة فوق رؤوس المطربين، في حين أظهرت شاشتان كبيرتان لقطات مقربة لآلاف الوجوه المترقبة من الحضور، أعضاء الكنيسة العملاقة، الذين كانوا على وشك سماع أن يسوع يريد منهم إنقاذ الزواج من القوى الجهنمية للشواذ جنسياً في الثاني من نوفمبر.

وظهرت الكلمات التي تغنيها الفرقة على الشاشات التي تعلو المسرح؛ كي يشارك الجمهور في ترديدها مع الفرقة:

أنت إله قوي

أنت إله قوي

إله قوي إله قوي

أنت إله قوي

وكانــت أنغام العزف على البيانو والقيثارة الكهربائية تصــدح في الأجواء. وكانت نشــوة الغناء والطرب تنبعث من صــفوف مقاعد الكنيسة صفاً تلو صف، وكان الناس يتمايلون، وأيديهم مرفوعة إلى السماء، أو متحلقين في حلقات صغيرة. وكانوا يرددون مقاطع الأنشــودة مــرة تلو أخرى، وأحياناً مــع بعض التعديل على الكلمــات: «أنت إله عظيم، أنت إله مقدس». وانتهت الأغنية بالتصــفيق والتشــجيع من الحضــور الذين تزايدت أعدادهم بتوافد المتأخرين إلى قاعة الكنيسة التي تشابه مدرج المسرح.

واعتلى خشــبة المســرح رجل ذو شعر فضــي مُســرَّح إلى الخلف لتقديم القس رود بارســلي - وبارســلي هذا واعظ إنجيلي تلفزيوني، مشهور برفقه للمرضى، وقد تمكن مــن وضــع نفســه في مراتب قــادة الجيل القــادم في اليمــين الإنجيلي كمــا فعل ريك ســكاربورو - وبعــد أن وصــف القس بارســلي (بالرســول) و(الحكيــم الرباني) قال المقدم: «غداً، يكون بارسلي قد أمضى 18 عاماً في نعيم الزواج، إنه لا يكتفي بالدعوة إلى الــزواج، بل يعيشــه حقيقة: الزواج بين رجل واحد وامــرأة واحدة». فارتفع هتاف الجمهور بالاستحسان والتأييد.

ثم تقدم بارســلي - وهو رجل أبيض عريض المنكبين، أسود الشعر، ضيِّق العينين، كبير الشفتين - إلى خشبة المسرح، وأبرز ما جاء في كلمته قوله: «لم تكن الأمة في يوم الأيام أكثر انقســاماً على نفســها من هذا الوقت، ولم تكن الخيارات أوضــح مما هي عليــه الآن... والكل يســأل: لم هذا التقارب الشــديد في النتائــج الانتخابية؟ إن النور يزداد نوراً، وتزداد الظلمة ظلاماً. وهذان المتنافسان (يعني بوش وكيري) ليسا مجرد متنافسين من حزبين مختلفين، إنها منافسة بين النور والظلمات».

وكان لــدى بارســلي المزيد ليقوله عــن الزواج، ولكنــه أرجأ ذلــك إلى أن يتهيأ الجمهــور ويصــبح أكثر اســترخاءً واســتعداداً بتأثــير الموســيقى والحركة. وطلب بارســلي من الجمهور أن يلتفت كل واحد منهم إلى الشــخص الذي بجانبه، ويرفع يده عالياً، ويصــفق بيد زميله قائلاً: ســنتحول إلى الأفضــل! واســتجاب الجمهور لطلبه بكل سرور. ومع ارتفاع وتيرة الموسيقى، طلب بارسلي من الجمهور أن يزيدوا

من حدّة الرقص قائلاً: «أنتم بحاجة إلى التخلي عن أنفسكم! لا تدعوا هذه المقاعد تفصل بينكم!».

وبدأ الناس فور سماعهم كلماته بالرقص في الممرات بين المقاعد.

ثم دعا بارسلي الذين يشعرون بالصداع إلى التقدم أمام خشبة المسرح. ولما توقف عدد من الناس لمشاهدتهم، صاح بهم بارسلي: «لا تتوقفوا عن عبادته. لا تتوقفوا عن عبادته! لا تتحولوا إلى متفرجين!». وبينما استمر آلاف الحضور بالرقص، توجه بارسلي باتجاه الذين اصطفوا تجاهه من الذين يشكون الصداع، وبدأ يضع يده على جباههم قائلاً: «بحق وجود (الرب) بيننا أطرد هذا الصداع. بحق وجود (الرب) بيننا أطرد هذا الصداع. بحق يسوع أطرده. اخرج. اخرج. باسم يسوع. باسم يسوع. ليذهب عنك هذا».

وواصلت جوقة المغنين غناءها، وتابع بارسلي مواعظه وصلواته، واضعاً يده على رؤوس المرضى من رعاياه، ثم أخذ يهذي في أثناء ذلك بكلام غير مفهوم «وهو ما يُعدُّ دليلاً على تأييد (الروح القدس) له» وسقط بعض الناس مغشياً عليهم، ولكن مرشدي الكنيسة الذين يقفون خلفهم كانوا يمسكونهم، ويحولون دون وقوعهم على الأرض. ووقفت امرأة في الممر واضعة يديها فوق رأسها وهي تتنهد وتنظر إلى الأعلى ولها نشيج.

وبعد مرور ساعة ونصف تقريباً على تلك الحال، شرع بارسلي يلقي موعظته في حشد منهوك القوى، مغمور بالنشوة، جاهز للاستماع. وقال بارسلي للحضور: إن المسيحية تتعرض للهجوم والحصار، وإن (أشخاصاً متطفلين) جاؤوا من الخارج إلى أوهايو، «وإنهم يطرقون الباب تلو الباب: كي يستمر قتل الأطفال (إشارة إلى الإجهاض) وتجريد الكنيسة مزيداً من حقوقها الدستورية، عن طريق تشريعات جرائم الكراهية». وقال للحضور: إن زواج المثليين منذر «بإفناء الحضارة».

وبدأ بارسلي يتصبب عرقاً. ثم قال هذه العبارة التي صاحبها عزف مرتعش لآلة الأرغن: «في الثاني من نوفمبر، أرى أناساً يتقدمون كجيش مقدس إلى مراكز

الاقتراع. وأرى الروح القدس يباركم وأنتم تصـوتون للحياة، وأنتم تصوتون للزواج، وأنت تصوتون لمنبر الكنيسة!».



وبعد ثلاثة أسـابيع ونصـف - أي في الثالث من نوفمبر - تجمع رهط أو أكثر من متطوعـي منظمـة تألف الأمريكيين، التـي يقال لها اختصـاراً: (ACT)، وهؤلاء هم الذيـن وصـفهم بارسـلي في موعظتـه (بالمتطفلين) الذيـن جـاؤوا إلى أوهايو لحفز التقدميين على التصـويت، وقفوا مذهولين قبالة شاشـة التلفاز في مقرهم الذي بات فجأة خالياً من الناس. وفي ناحية من نواحي المكان انزوت فتاة شـقراء وأخذت تدمع بهدوء، فقد فاز بوش، وكما حصـل أيضاً، فازت الاستفتاءات المعارضة لزواج المثليين التي تحظر أشـكالاً أخرى من علاقات الشـراكة وغيرها من صور الاعتراف القانوني بارتباط الشـواذ جنسياً. وحصلت استفتاءات مشـابهة على تأييد كاسح في الولايات الإحدى عشـرة التي طرحت فيها هذه الاستفتاءات للتصـويت عليها. وتعززت قبضة اليمين المتشـدد في مجلسـي النواب والشـيوخ مـن الكونغرس. وكان ذلـك كارثة على الديمقراطيين لم تكن في حسبانهم.

كان الانطباع العام لدى المتطوعين الديمقراطيين طيلة معظم شهر أكتوبر انطباعاً متفائلاً ومفعماً بالحيوية. واسـتطاعت منظمة أكت أن تنظم واحدة من أكبر حملات الخروج إلى التصـويت، وأقواها تمويـلاً في تاريخ السياسـة الأمريكية، مجنّدةً آلاف العاملـين والمتطوعين المتحمسـين لحفز الناخبين على التوجه إلى صـناديق الاقتراع، والتصويت في الولايات ذات الأصوات الترجيحية. وبدا وكأنهم أنصار آكت منتشرون في كل مـكان من شـوارع الأحياء السـكنية في أوهايو، إلى جانـب المتطوعين في حملة كيري، وأعضاء النقابات العمالية. ولم يكن للجمهوريين حضور بارز مماثل.

وكتب مات باي في مجلة نيويورك تايمز يصـف الحدث كما عاينه سـتيف بوشارد المديـر التنفيـذي لمنظمة آكت، وزميله تـوم ليندينفيلد، يقول: «إن ما أدهش بوشـارد هو أننا لما ذهبنا إلى محافظة فرانكلين، وهي محافظة شـهدت منافسـة شـديدة بين

الحزبين نظراً لوزنها الترجيحي. لم نشاهد أي لافتة، أو مؤيدين لجورج بوش يطرقون الأبواب، أو يوزعون منشورات الدعاية الانتخابية في مراكز الاقتراع، وهو ما زاد من ثقة ليندينفيلد ... أما بوشارد فقد كان الهدوء أمراً مريباً في نظره. إذ كيف يمكن أن يكون هناك حملة سرية لحفز الناخبين على التصويت؟».

لم تكن الحملة سرية. بل كانت تحدث في الكنائس، وبخاصة الكنائس العملاقة منها، وفي المحافل القومية الدينية حيث يجتمع ملايين الأمريكيين كل أسبوع لسماع المواعظ البهيجة التي تخلط بين المسيحية الإنجيلية والمساعدة الذاتية، والسياسات اليمينية. لقد كانت ألوية بوش مختبئة أمام العيون في وضح النهار في ثقافة موازية، تسود أمريكة أخرى غير التي نعرفها، مخفية عن عيون كثير من الناس الذين يعيشون في المناطق الساحلية. وأمريكة هذه مضطرمة من الخطر القادم من زواج ذوي الميول الجنسية المثلية الذي لا يمكن تحمله.

وكان يوم الثاني من نوفمبر هو البداية فقط. ففي الأشهر التي أعقبته، حاول المشرعون في الولايات تجريد الشواذ من حزمة من أنواع الحماية القانونية القائمة، ومن ضمنها حق المشاركة في التأمين الصحي، وحق تبني الأطفال، وحق الحضانة. وقدم أحد أعضاء المجلس التشريعي في ولاية آلاباما مشروع قانون يحظر على مكتبات المدارس شراء كتب للمؤلفين من الشواذ جنسياً، أو كتب تتضمن شخصيات شاذة. وقال عضو الكونغرس: إن هذا المشروع يعد خطوة ضرورية لحماية أطفال آلاباما من «أجندة الشواذ جنسياً»[42]. وصوّت مفوضو مقاطعة رهيا في ولاية تينسي - وهي المقاطعة التي اشتهرت بكونها المكان الذي وقعت فيه محاكمة سكوبس - بالموافقة على توصية تحث كونغرس الولاية على تجريم العلاقات الجنسية المثلية. وقال المفوض جي سي فيوغيت: «إننا بحاجة إلى إبقائهم (أي الشواذ) بعيداً عن هذا المكان»، واستفسر فيوغيت من مدعي عام المحافظة عن كيفية حظر الشواذ جنسياً من الإقامة في المحافظة حظراً باتاً[43]. (وقد تراجع المفوضون بعد ذلك عن موقفهم هذا، عقب احتجاج صدر على المستوى الوطني).

أصبحت قضية محاربة (الشذوذ الجنسي) عاملاً محفزاً لليمين المسيحي. وتحتاج الحركات الشعبية دائماً إلى عدو، ومن أسباب قوة القوميين المسيحيين أنهم تصالحوا مع عدد كبير من الأعداء القدامى، وبخاصة أتباع المذهب الكاثوليكي، والأمريكيين من أصل أفريقي. فحل الشواذ جنسياً محل الأشرار القدماء.

وفي نظر اليمين، يُعدّ الشواذ جنسياً دليلاً حياً على الفساد والانحلال. وينظر إليهم بوصفهم مقززين ومغوين. وأن مجرد وجودهم يثير في نفوس الأمريكان الأسوياء شعوراً عميقاً بالخوف. وأسقط اليمين معظم المخاوف التي تهدد البلاد - الخوف من التفكك الاجتماعي، وانهيار الأسرة، والتفسخ الاجتماعي، والتقهقر - من الشواذ جنسياً و«أجندتهم» البارزة. وبدأت الكتب وأشرطة الفيديو برصد مؤامرة الشواذ جنسياً للسيطرة والاستيلاء على المدارس الأمريكية وعلى الأطفال الأمريكيين، والكنائس، والحكومة وكشف هذه المؤامرة. ففي كتاب: (أجندة الشواذ جنسياً)، الذي صدر عام 2003، وتم الترويج له على نطاق واسع، يتحدث المؤلفان كريغ أوستن وآلين سيرز (رئيس صندوق اتحاد الدفاع؛ وهذه المنظمة هي الذراع القانونية للحركة القومية المسيحية) بإسهاب عن مؤامرة على المستوى الوطني تحدث تحت غطاء النضال من أجل الحقوق المدنية، وتهدف إلى اختلاس لب الأطفال واسكات الكنسية. وجاء في الكتاب ما نصه: «لقد أفضت الجهود السرية التي يتولاها عدد كبير من الأشخاص إلى إيقاع الفتية والفتيات في الممارسات الجنسية الشاذة. ويتحرك كثير من هؤلاء المغرضين بدوافع بسيطة ووضيعة لا علاقة لها بالأجندة السياسية»، وأضاف المؤلفان: «ذلك أن المجندين الجدد يوفرون لهؤلاء (لحماً طازجاً)، ومصادر جديدة للتمويل، وشركاء جدداً للجنس، وفوائد جديدة»[44].

لقد كان مثل هذا النوع من التشنيع يعد نذيراً بحدوث فظائع لاحقة. وثمة تشابه حتمي بين خطاب النقاء القلق الذي ساد ألمانية في الثلاثينيات، وبين ما نشهده في أمريكة اليوم. وكان أول ما فعله النازيون لدى وصولهم إلى الحكم هو مطاردة الشواذ جنسياً في جزء من حملة عريضة لفرض القيم الأسرية في البلاد. وكما يصوّر ريتشارد جي إيفانز في كتابه: (قدوم الرايخ الثالث) بقوله: «تحرك النازيون بمباركة

المحافظين والكنيسة الكاثوليكية لتدمير كل فرع من فروع الجمعيات والمؤسسات المتصلة بجماعات الضغط والتأثير التي كانت قائمة في ظل نظام حكم وايمار: التي كانت ناشطة في قضايا المطالبة بالحرية الجنسية، وإصلاح القوانين المتصلة بالإجهاض، وإلغاء القوانين التي تجعل من الشذوذ الجنسي جريمة، وتوفير الوسائل والإرشادات الخاصة بمنع الحمل. وشمل القمع كذلك أي شيء آخر اعتقد النازيون أنه يسهم في التراجع المستمر في معدلات مواليد الألمانيين»[45].

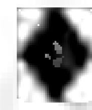
ليست النزعة المحافظة الاجتماعية في ذاتها نزعة فاشية بالطبع. بيد أن الربط بين القمع، والشعبية، والرهاب، والخوف من الانحلال - بوصف كل ذلك مؤامرة كبيرة ضد الأمة - يحمل في طياته أصداءً مروعة. لقد رأى النازيون في حركات التحرر الجنسي جزءاً من مؤامرة يهودية لتدمير الأسرة الألمانية، ومن ثم تدمير ألمانية برمتها. واليوم يعزو اليمين مؤامرات مشابهة إلى الشواذ. وفي مقدمة كتابهما، كتب سيرز وأوستن، «سنعرض الخطوط العريضة لارتباط أجندة الشواذ جنسياً بكل جوانب الحياة، من الإعلام، إلى التعليم، إلى الأسرة، إلى الشركات الأمريكية الكبرى، وإلى الحكومة (هكذا في الأصل). وسنوثق الهجوم الذي يشنّه أنصار الشذوذ الجنسي على الحرية الدينية لكل الأمريكيين»[46]. وتمثل أجندة الشذوذ الجنسي في نظر القوميين المسيحيين خرافة تضاهي خرافة بروتوكولات حكماء صهيون في نظر الأجيال الأولى من الاستبداديين.

وكما ينكر معادو السامية حدوث المحرقة النازية، فإن بعض المسيحيين القوميين يجادلون بأن قصص اضطهاد الشواذ جنسياً على يد النازيين ما هي إلا محض أكاذيب اختلقت لتعزيز أجندة الشذوذ الجنسي، ولإسكات معارضيها. بل وذهب سكوت لايفلي وكيفين إبرامز في قراءتهما التصحيحية للتاريخ، المتضمنة في كتاب لهما بعنوان: (الصليب المعقوف ذي اللون الزهري)، إلى درجة الادعاء بأن النازية كانت أساساً حركة للشذوذ الجنسي، وأن الادعاء بما يخالف ذلك هو ببساطة مؤامرة من الشواذ جنسياً. ولأن الذين يقفون خلف أجندة الشذوذ الجنسي ليس لديهم رحمة ولا شفقة، فإنه يجب التعامل مع هذه الأجندة بلا رحمة ولا شفقة.

ويضيف لايفلي وابرامز القول: إن «شواذ هذا العصر كأسلافهم النازيين: يفتقرون إلى أي مبدأ ... إن الشذوذ الجنسي هو إدمانٌ وحشيٌ ضارٍ. يسعى إلى الانقضاض على الضعفاء والأبرياء، وأخذهم إلى الهاوية معهم. إن أجندة الشواذ خدعة كبيرة، وسلب كاسح للعقل. إن الشواذ من نوع الذين وصفوا في هذا الكتاب ليس لديهم أدنى فكرة عن كيفية التصرف بما يخدم مصلحة بلدهم وأبناء جلدتهم. ولا يفكرون إلا بأنفسهم»[47].

لا يمكن عدُّ لايفلي وأبرامز مجنونين معزولين: فاعتقادهما بأن الشواذ جنسياً هم الذين ارتكبوا المحرقة النازية - بدلاً من القول: إنهم كانوا من ضحاياها - هو اعتقاد شائع بين القوميين المسيحيين. ومن بين الذين أثنوا على كتاب الصليب المعقوف ذي اللون الزهري: ستيف بالدوين الذي يشغل منصب المدير التنفيذي لمجلس السياسية القومية، وهذا المجلس من المنظمات القوية التابعة للجناح اليميني المحافظ في أمريكة. ويعمل لايفي - الذي يرأس المركز القانوني الداعم للأسرة في مدينة ساكرمنتو بولاية كاليفورنيا - بصفة مدير فرع جمعية دونالد ويلدمونتز للأسرة الأمريكية في ولاية كاليفورنيا. وحل غير مرة ضيفاً في برنامج دوبسون الإذاعي، ونادي السبع مئة، وغيرها من البرامج الإعلامية. ويكثر الاستشهاد بكتاباته بخصوص (أجندة الشواذ جنسياً).

وتتكرر هذه الدعاية التي يروج لها هؤلاء الأشخاص بلا نهاية في الكنائس، وفي البرامج الإذاعية والتلفزيونية التابعة لليمين المحافظ، وفي المسيرات، وعلى ألسنة الساسة. وهذا يفسر كيف قرر ملايين الأمريكيين - في وقت الحرب وحالة الشك والريبة التي تحيط باقتصاد البلاد - أنه لم يكن هناك قضية طارئة تواجه الأمة أولى من عدم السماح للشواذ جنسياً بالزواج القانوني فيما بينهم.



إن الدور الذي أدته قضية زواج الشواذ في انتخابات عام 2004 ـ ومازالت تؤديه في السياسات الأمريكية ـ هو دور ما زال مشوشاً بسبب المبالغة الخطابية المتنافسة. وفي

الأيام التي أعقبت اليوم الثاني من نوفمبر، كان الانطباع بأن الانتخابات كانت نصراً مؤزراً لأنصار ثقافة اليمين المحافظ الذين لم يتوانوا للحظة واحدة عن الإعلان عن أنهم الآن باتوا يملكون تفويضاً شعبياً لتطبيق برامجهم. وفي الثالث من نوفمبر كتب ويليام بنيت ـ المدير السابق لمكتب مكافحة المخدرات في عهد رونالد ريغان، والمشهور بالتظاهر بالاستقامة السياسية، وبإدمانه لعب القمار ـ في مجلة ناشونال ريفيو أونلاين: «بعد أن أعاد الرئيس بوش إلى البيت الأبيض مهابته، فإنه الآن يملك تفويضاً من الشعب الأمريكي لوضع سياسة تعمل على تحقيق مجتمع أكثر احتشاماً عن طريق وضع السياسات والقوانين ... ولا تقل أهمية التعيينات القضائية الفدرالية عن أهمية تلك التشريعات والقوانين».

ويشير فرسان الحرب الثقافية إلى نتائج استطلاعات الرأي للمقترعين التي كثر الاستشهاد بها في الأونة الأخيرة والتي تقول: إن 22 % من المقترعين يرون أن «القيم الأخلاقية» هي همهم الأكبر. وهي نسبة تتجاوز نسبة الذين قالوا: إن العراق (15 %) أو الاقتصاد وسوق العمل (20 %) هي القضايا التي تتصدر أولوياتهم. واختار 80 % من المقترعين الذين قالوا: إن «القيم الأخلاقية» هي الأهم في نظرهم، جورج بوش للرئاسة. (وعبارة «القيم الأخلاقية» طبعاً هي كناية عن معارضة زواج الشواذ وحقوق الإجهاض).

وبطريقة ما، تمَّ تضخيم أهمية نتائج هذا الاستطلاع. نعم، لقد أشارت أعداد كبيرة من المقترعين (إلى القيم الأخلاقية) أكثر من أي قضية أخرى مطروحة على التصويت. إلا أن ذلك مرده إلى الأسلوب الذي صيغت به الأسئلة. فقد ذكر 19 % ممن استطلعت آراؤهم أن أهم قضية في الانتخابات هي الإرهاب. أضف هذه النسبة إلى الذين قالوا: إن قضية العراق هي الأهم، فإنك ستجد أن 34 % من المقترعين يرون أن اختيارهم في التصويت كان مبنياً على أساس من السياسة الخارجية.

لم تكن أصوات الناخبين الإنجيليين - بالمقارنة مع مجموع الناخبين في البلاد - هذه المرة أكثر مما كانت عليه عام 2000. ومع ذلك، كان الإنجيليون هم الفئة الأكثر

نشاطاً وتماسكاً في الحملة الانتخابية، متخطين بذلك الجهود غير المسبوقة التي حشدها التقدميون لحفز الناخبين لمصلحة جون كيري. وكما أشار مارفين أولاسكي في مجلة وورلد التابعة للإنجيليين: «لقد فاز الرئيس بوش؛ لأن القضايا الأخلاقية كانت هي الأكثر أهمية في نظر خُمْس المقترعين، وقد فاز الرئيس بذلك الخمس بغالبية 4 إلى 1. وبعبارة أخرى، حصل السيناتور كيري على 56 % من أصوات الأشخاص الذين كان جل اهتمامهم السياسة الخارجية أو القضايا الاقتصادية، وهي القضايا التقليدية في الانتخابات الرئاسية»(48).

ومع أن انتخابات عام 2004 لم تحسم على جبهة الحرب الثقافية وحدها، إلا أنها تكشف لنا عن الحجم المتنامي لحركة القوميين المسيحيين، وقوتهم التي شهدت تزايداً مطرداً في البلاد على مر السنوات الماضية. وتشكل كوادر اليمين المتدين عساكر الحزب الجمهوري، فهم الذين يجمعون القوائم وينظمون جيرانهم ومعارفهم ويحفزونهم للتصويت. وليس كل الذين صوتوا للحزب الجمهوري يعتقدون أن زواج الشواذ ينذر بهلاك الأمة، إلا أن الذين يعتقدون ذلك كانوا عاملاً جوهرياً في فوز بوش، وهم الآن يوجّهون السياسة الاجتماعية في أمريكة.

آلات الكنائس العملاقة:

لم تظهر قوة التأثير الثقافي لليمين المحافظ في أي مكان في البلاد مثلما ظهرت في ولاية أوهايو التي كان لها الوزن المرجح والحاسم في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

علماً بأن ولاية بوش الأولى لم تأتِ بخير على ولاية أوهايو. إذ فقدت الولاية بين عامي 2000 و 2004 ربع مليون وظيفة، لتحتل المرتبة الثانية في المعدلات القياسية لفقدان الوظائف في البلاد. وتحولت مدينة كليفلاند تحت حكم بوش إلى أفقر مدينة كبيرة في أمريكة بحسب تقرير وكالة الإحصاءات الأمريكية. وبدأ الشباب يتركون الولاية زرافات ووحداناً. وكتب برنت لاركن مدير تحرير مجلة كليفلاند بلين ديلر في أغسطس من عام 2004، نادباً (النزيف المتدفق للعقول من أوهايو).

ومن العجيب أن كنائس الإنجيليين شهدت ازدهاراً كبيراً بالرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية في الولاية. ولو سرت بسيارتك على الطريق السريع رقم 75 باتجاه مدينة سينسيناتي، لكان أول ما تلحظه تتابع الصلبان المضاءة بمصابيح (النيون) التي يشع نورها من الكنائس المحاذية للطريق، ويكاد يكون لها تأثير التنويم المغناطيسي على الناظر إليها. وتزدحم محطات الراديو ببرامج المحادثة المسيحية، وموسيقى (البوب) المسيحية، وبرامج الوعظ التي تتحدث عن النبوءات. وعلى مقربة من مدينة مونرو، يقف تمثال للمسيح مصنوع من البلاستيك والألياف الزجاجية، ويرتفع 62 قدماً في السماء. ويظهر مجسم المسيح في هذا النصب رافعاً يديه إلى السماء.

وتشهد الكنائس العملاقة - وهي الكنائس التي تستوعب أكثر من ألفي عضو - انتشاراً وتضاعفاً في أرجاء البلاد كافة. وقد وجد منها نحو 15 فقط عام 1970. أما اليوم فقد وصل تعدادها إلى 880 كنيسة[49] وهي في حالة تزايد مستمر. وهذا النوع من الكنائس لا يمثل سوى نسبة 1 % من مجموع الكنائس في أمريكا، إلا أنها تتزايد باطراد. وبحسب تقديرات جون إن فوغهن، مؤسس مكتب نمو الكنيسة اليوم - وهو مكتب أبحاث واستشارات متخصص بالكنائس - فإن كنيسة عملاقة جديدة تشيد كل يومين[50].

وتقام هذه الكنائس عادة في أطراف المدن في المناطق العمرانية الجديدة، التي تكاد تكون خالية من الأماكن العامة - متنزهات، وساحات عامة، وحدائق عامة، أو حتى أرصفة المشاة في بعض المناطق - وتمثل المناطق العمرانية الجديدة التي تمتد فيها المحلات التجارية الكبيرة المتتابعة إلى ما لا نهاية، وما يصاحبها من انتشار واسع للشعارات والعلامات التجارية المزخرفة بالألوان الزاهية أنقى بيئة للرأسمالية الاستهلاكية. ومع ذلك، فإن التصميم الفظ في بناء مراكز التسوق الشريطية، وتجمعات المكاتب، وإفراطها في التركيز على الجوانب النفعية المجردة عن المشاعر الشخصية، ورفضها الزاهد والمنحرف في تقديم أي تنازل - وإن كان وحيداً - للجانب الجمالي، يذكرنا بالمسخ البشع الذي فرضته الستالينية على الدول الشيوعية. فهذه المباني بتصميمها المبتذل تصل إلى حد العدوانية والإرباك. وقد شعرت أكثر من

مـرة بهلـع الـدوار، في أثناء تنقلي بالسـيارة عبر هـذه المناطق، من بنسـيلفينيا إلى كولورادو؛ لأنني لم أكن أسـتطيع تذكر المكان الذي كنت فيه، بسـبب التشـابه المطبق لهذه الأماكن.

ولأن معظم الضـواحي الجديدة هي مناطق حديثة جداً، فإنه لا أحد من سـكانها نشـأ فيها؛ فكل إنسـان قدم من مكان ما، وهناك أماكن قليلة يمكن للسـكان الالتقاء فيها. وفي مثل هذه الحال، تملأ الكنائس العملاقة الفراغ الروحي والاجتماعي في هذه المناطق؛ لأنها توفر مظلة اجتماعية فورية لهذه الشـرائح المتباعدة من السكان. فإلى جانـب خدمات العبادة، تقيم الكنائس الحفلات وموائد العشـاء، وتقدم الاستشـارة الأسـرية، وتقيم مخيمات صـيفية، وتنظم أيضـاً نوادٍ ومباريات رياضـية، وملاعب رياضـية، وبرامج لإنقاص الـوزن والحمية الغذائية. ويوجد فـرع لمطاعم ماكدونالد داخل كنيسة برينتوودز المعمدانية في هيوستن، وفرع لمقاهي ستاربكس في كنيسة قداس الميثاق في مدينة تاكوما في واشـنطن. وفي العادة يتم تنظيم أعضـاء الكنيسـة ضمن مجموعات صـغيرة يقوم الأعضـاء فيها بمراقبة تقدمهم الروحي ورصده، وتتكون في أثنائها علاقات قريبة فيما بينهم.

وفي حين يبدو مظهر الكنائس العملاقة مثل أي شيء أخر في هذه المناطق الحديثة في أمريكـة - فهـي في العـادة أبنية ضـخمة كالصـناديق الكبيرة، صـممت لتشـابه مراكز التسـوق الكبيرة، أو المباني متعددة الأقسـام، وهي محاطة بمساحات شاسعة من مواقف السـيارات المعبدة بالإسـفلت - فإنها تعد متنفسـاً للطاقـات الثائرة غير العقلانية، وغير المنتجة، وغير المولعة بالاكتسـاب، ولمشاعر الغضب الشديد، والنشوة الروحية التي لا تنسـجم مع حياة الضواحي. إنها أسـواق روحية، والمثل الأعلى لحياة الضـواحي الجديدة، وبلسـم مشاعر السـخط وعدم الرضـا فيها. إنها الأماكن التي تظهر فيها كل تلك الغرائب والعجائب.

وإذا دخلت كنيسـة عملاقة في ذروة صلاة الأحد، فسوف تشاهد سكان الضواحي الوقورين يتمايلون ويرقصـون، في حين يتراشـق وميض الأضـواء السـاطعة المتقطعة في سـماء القاعة، ويتعالى صـوت الترانيم الدينية؛ وأشبه شـيء بهذا المشهد في نظر

العلماني المتمدين هو حالة النشوة والوجد التي تحدث في ذروة حفلات موسيقى الروك الصاخبة، أو في المشاركة الوجدانية التي تحدث في نوادي الرقص الليلي الجماعي التي تستمر حتى الصباح. وفي العادة يطلب الواعظ من المشاركين أن يتبادلوا التحية مع من يجاورنهم في القاعة، فترى المصلين على اختلاف أعراقهم وأعمارهم يبادرون بتبادل البركات بابتسامات مشرقة. ولا تكاد تجد مثل هذا الترحيب - الذي لا يعرف التفرقة العنصرية - في أي مكان آخر في أمريكة.

وقد يبدو هذا المشهد رائعاً وجميلاً للشخص العادي، لكنه مرعب في نظر المتوجسين من القومية المسيحية. ذلك أن الكنائس العملاقة لا تقتصر على أداء دور مركز الأنشطة الاجتماعية والملتقى العام في الضواحي الجديدة وحسب، بل هي في كثير من الحالات آلات سياسية يمينية محكمة التنظيم. ويعمل قادة المجموعات الصغيرة فيها تحت إشراف المسؤولين الأعلى منهم رتبة في الكنيسة وتوجيههم، وهكذا حتى نهاية السلم. والكنائس ذاتها منظمة ومرتبطة ببعضها كالشبكة، وتتلقى - فعلياً - تعليمات وأوامر من واشنطن العاصمة. ويعقد مجلس أبحاث الأسرة في كل شهر اجتماعاً عبر الهاتف يضم القساوسة المتعاطفين. ويقدم رئيس المجموعة: واسمه توني بيركينز، وهو عضو سابق في مجلس نواب ولاية لويزيانا آخر المستجدات عما دار بينه وبين المسؤولين في البيت الأبيض وقيادة الكونغرس، ويوجه الوعاظ والقساوسة إلى القضايا التي ينبغي لفت نظر المؤمنين إليها.

وقد اكتتبت في قائمة الراغبين بتلقي الرسالة الإخبارية الإلكترونية المخصصة للقساوسة. وسرعان ما تلقيت عبر بريدي الإلكتروني، دعوات للمشاركة في هذه الاتصالات. ثم استلمت رقم هاتف مجاني، وكلمة مرور. واتصلت بالرقم ...تبدأ المكالمة بالصلاة، ثم يقدم بيركينز موجزه للمستمعين حول عدد من القضايا، ويتبع ذلك تعليمات ليتم توصيلها إلى رواد الكنيسة. وفي إحدى مكالماته الاعتيادية في شهر إبريل، انصب الحديث بكامله على قضية إعاقة الكونغرس إقرار تعيينات القضاة الفدراليين الذين رشحهم بوش لتلك المناصب. وذكر بيركينز أن «الرسالة هي: إذا كنت شخصاً: وتحديداً شخصاً مسيحياً، لديك عقيدة مسيحية قوية إلى الحد الذي

يحملـك على أن تعيش عقيدتك على وجه الحقيقة، فإن أمامك الاختيار بين الخدمة في القضـاء، أو الالتزام بدينك». وبعد بضـعة أيام نظم بيركينز اعتصـاماً حاشـداً احتجاجـاً علـى مناورات الكونغرس في تأخير إقـرار تعيين القضـاة، وتم بث وقائع الاعتصام على الهواء مباشرة تحت عنوان: (عدالة الأحد)، ومن أبرز المشاركين في ذلك الحشـد زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ بيل فريست. وفي أثناء الاجتماع الذي عقد عبر الهاتف، شجع بيركينز جميع القساوسة على المشاركة، والطلب من رعاياهم في الكنيسـة أن يتصـلوا بممثليهـم في الكونغرس في اليوم المقبل لإبـداء احتجاجهم على ما يحدث. وقال بيركينز: «إننا نضـرب بعمق في أراضـي العدو بتحدينا للنظام القضائي في هذا البلد».

وشـجع بيركينز مستمعيه على حضور (جلسة اسـتماع لموجز السياسة) ستعقد خصيصـاً للقساوسة في العاصمة واشـنطن، وتستمر ثلاثة أيام. وذكر أن أكثر من أربع مئة قسـيس سـجلوا لذلك الاجتماع. وقـال بيركينز: «إنني أعلـم أن (الرب) سيبارك القساوسة بهذا الاجتماع، ليشجعهم، ويمكنهم، ويهيئهم للمعارك الضارية التي تشن علينا».

وتعقـد مثـل هذه الجلسـات عدة مـرات في السـنة، ويتحدث فيها عـدد من قادة الحزب الجمهوري بصفة غير رسمية: وفي جلسة سابقة عقدت في شهر مارس، صرح توم ديلي في جمع من القساوسـة أن تيري شـيافو ـ وهي المرأة التي كانت ميتة الدماغ وثار حول قضيتها جدل واسع، واشتهرت في أوساط اليمين المحافظ ـ كانت هدية من الرب. وقال: «إنني أقول لكم – أيها السـيدات والسـادة – إن (الرب) قدم لنا شـيئاً واحداً لرفع مستوى الوعي عما يحدث في أمريكا. إن أمريكا ستكون في غاية الوحشية حين توقف أنبوب التغذية مدة أسبوعين، عن شخص حي لتتركه يموت جوعاً»*.

* خلافاً لما يدعيه اليمين المسيحي، أثبت تقرير تشريح جثة تيري شيافو أنها كانت في حالة متواصلة من الغيبوبة المطبقة التي لا يرجى برؤها. انظر ما نقلته وكالة أسوشييتد برس في 15 يونيو، 2005 بعنوان: (تشريح جثة شيافو يظهر تلفاً في الدماغ لا رجوع فيه).

إن مجلس أبحاث الأسرة هو واحد فقط من بين المنظمات التي تسيّر كتائب الكنائس العملاقة لخدمة سياسات المحافظين. فقد نظم ريك سكاربورو شبكة مؤلفة من أكثر من ثلاثة آلاف من (القساوسة الوطنيين) كما يسميهم، بهدف حفز رعاياهم على وجه دائم. وقد قال لي: «لقد كنت - وما زلت - أحض القساوسة على أن ينشطوا سياسياً، وأن ينخرطوا في المجالات الأخلاقية والمدنية، وأن يتحدثوا عن القضايا اليومية المهمة: كي يفندوا أسطورة الفصل، وهو يقصد - بلا شك - أسطورة الفصل بين الدين والدولة. أما رود بارسلي، فهو مهتم بتنظيم مجموعة تسمى مشروع إصلاح أهايو، إذ قام بتنظيم قرابة ألف قس، في مجهود يهدف إلى السيطرة على سياسات الولاية ومحاربة (العلمانيين الجهاديين) كما يسميهم أحد قادة تلك المجموعة. وهناك جهود مشابهة قيد الإنشاء في ولايات أخرى[51].

وليس من المستغرب أن يكون للقساوسة فائدة ترتجى من هذه الشبكات. فقد نجحوا في إيجاد نفوذ لها عن طريق نشاطهم السياسي. فمثلاً لم يكن للقس جبري جونستون - وهو راعي كنيسة الأسرة الأولى، ذات ثلاثة آلاف عضو في مدينة أوفرلاند بارك بولاية كانزاس - صيت يذكر إلا بعد أن بدأ يجاهر بمعارضته لزواج الشواذ. وهو الآن قد ارتقى إلى الدوائر النخبوية في حركة القوميين المسيحيين.

أنشئت كنيسة الأسرة الأولى قبل ثمانية أعوام، على أرض تبلغ مساحتها واحداً وخمسين فداناً، في ضاحية من ضواحي الأغنياء في مدينة كانزاس. ويقول جونستون: إنه لم يكن يخوض في السياسة في سنواته الأولى، وبقي بعيداً عنها. وقال لي: إنه كان مشغولاً في بناء كنيسته ورعايتها كما يفعل كثير من قادة الكنائس العملاقة. إلا أن خطر زواج المثليين أثر فيه، وسرعان ما بدأ بحضور الاجتماعات التي كان يعقدها مئات من القساوسة القلقين بشأن هذه القضية في ولاية كانزاس، وباشروا العمل والتنظيم بغية وضع استفتاء شعبي معارض لزواج المثليين في الانتخابات العامة القادمة في الولاية. وتابع جونستون قوله: «لم أشاهد من قبل تعاوناً مثل ما شاهدته في قضية تعديل قانون الزواج».

وقبيل انتخابات عام 2004، ألقى جونستون موعظة دينية عنوانها: (الزواج المثلي مقابل الزواج على طريقة الرب). وكعادته، قدم لرعيته في الكنيسة موعظة لكنها أشبه بالندوة، حيث وزع على المصلين كتيبات كتبت فيها جملاً ناقصة: كي يكمل الحضور العبارات الناقصة فيها أثناء الموعظة. ومن بين الجمل التي كتبت: «إن إباحة زواج ذوي الميول الجنسية المثلية من بعضهم بعضاً يسارع في ______ ______ الزواج التقليدي والأسرة». (والإجابة، كما جاء في آخر الكتيب هي «تدمير») وجملة أخرى تقول: «من الممكن أن يحل بأمريكة ______ من (الرب) مماثل لما حدث مع الأمم الغابرة التي عصت أوامره، كما جاء في العهد القديم». (والإجابة هي «عقاب»).

لقيت موعظة (الزواج المثلي مقابل الزواج على طريقة الرب) نجاحاً ورواجاً كبيرين، واهتم بها الإنجيليون أيما اهتمام في مختلف أرجاء البلاد. ووزع منها على شكل أقراص مدمجة 2800 نسخة على قساوسة في ولاية أوريغون، وهي ولاية أدرجت تعديلاً معارضاً لزواج المثليين في استفتاء شعبي سيتم في الانتخابات المقبلة. وقال جونستون: «لقد ظهرنا في كثير من البرامج التلفازية، كبرنامج أورايلي في محطة فوكس نيوز، وغيره كثير، وبرنامج سكاربورو. ولا أدري كيف اكتسب هذا الأمر كل هذا الزخم الإعلامي كما حدث، ولكن هذا ما حدث».

جلبت تلك الخطبة البليغة والمؤثرة إلى جونستون اهتمام بعض صانعي الملوك في اليمين المسيحي. فحين تحدثت إليه في مارس من عام 2005، كان على وشك مغادرة مدينة لوس أنجلوس، حيث كان يقوم بمحادثات مع شبكة الثالوث المقدس الإعلامية التي تمتلك ما يربو على ستة آلاف محطة تلفزة مسيحية، وكان الحديث منصباً على تكليف جونستون بإعداد برنامج (يماثل برنامج شان هانيتي، الذي تبثه محطة فوكس نيوز) وتقديمه إضافة إلى ذلك، أصبح جونستون عضواً في مجلس السياسة القومية، وهو مجموعة سرية من القوميين المسيحيين ويجمع في عضويته الطبقة العليا من الجمهوريين المحافظين، والمتبرعين وجماعات الضغط التابعة لليمين المسيحي، إضافة إلى نجوم البرامج التلفازية الإنجيلية.

وإلى جانب إلهاب مشاعر القساوسة، كانت قضية زواج المثليين عاملاً مهماً في تفعيل الدور السياسي للكنيسة لمصلحة الحزب الجمهوري. ومع العلم أن قوانين الضريبة سارية المفعول حتى وقت كتابة هذه السطور، تقرر أن القساوسة الذين يعبرون عن تأييد مرشح سياسي ما من منبر الوعظ في الكنيسة يفقدون إعفاءهم الضريبي بوصفهم مؤسسة دينية (ويذكر أن اليمين المسيحي يحاول جاهداً تغيير هذه القاعدة القانونية الآن، وربما ينجحون في ذلك حين يخرج هذا الكتاب من المطبعة). إلا أن القساوسة أحرار في اتخاذ المواقف تجاه القضايا غير الحزبية الواضحة وحشد أتباعهم وراءها كقضية زواج ذوي الميول الجنسية المثلية. وقد أدى وضع التعديلات التي تحظر زواج المثليين - بصيغة استفتاء شعبي لتصويت الناخبين عليها في الانتخابات العامة - إلى فتح المجال أمام القساوسة لوضع كل طاقاتهم ومصادرهم في السياسة.

ففي ولاية أوهايو، كانت كنيسة بوتر هاوس - وهي كنيسة أصولية مترامية الأطراف في الضواحي الخارجية لمدينة كولومبس - هي المكان الذي جمعت وأحصيت فيه التوقيعات اللازمة لوضع تعديل يحظر زواج ذوي الميول الجنسية المثلية (القضية رقم 1) في استفتاء شعبي. وتولت كنيسة رود بارسلي تنظيم قوائم بأرقام هواتف الناخبين لحثهم على تسجيل أنفسهم، والمشاركة بالتصويت يوم الاقتراع. وبحسب ما ذكرته صحيفة يو إس إيه تودي، فإن بارسلي (جمع قائمة تحتوي على أسماء 100,000 من الأعوان في ولاية أوهايو مع أرقام هواتفهم، لتقوم كنيسة وورلد هارفست بالاتصال بهم عشية اليوم السابق للانتخابات، وتذكيرهم بالتوجه إلى صناديق الاقتراع والتصويت)[52].

طوارئ الأسرة:

كانت ولاية أوهايو الولاية الأكثر تشدداً من بين الولايات الإحدى عشرة التي أقرت تعديلات دستورية في انتخابات عام 2004 تحظر زواج ذوي الميول الجنسية المثلية ذكوراً وإناثاً، وتمنع أي اعتراف قانوني بارتباط شخصين من جنس واحد. وبينما نصت العبارة الأولى من التعديل بأن الزواج هو ارتباط بين رجل وامرأة، إلا أن العبارة

التي تبعتها تقول: «يحظر على حكومة الولاية، وعلى مؤسساتها السياسية تقديم أي وجه من وجوه الاعتراف القانوني بأي علاقة أو حالة تنشأ بين أشخاص غير متزوجين تشابه في هيكلها أو صفاتها أو أهميتها أو آثارها عقد الزواج الصحيح».

وعلى ذلك، فإن القضية رقم (1) يمكنها أن تجبر مدن الولاية وجامعاتها على وقف تقديم منافع الشركاء المحليين، بما في ذلك التأمين الصحي. مثل هذه المنافع كانت متاحة من قبل للأشخاص الذين يعملون لدى بلدية كولومبس، وجامعة ميامي القريبة من مدينة سينسيناتي، وجامعة أوهايو، وجامعة أوهايو ستيت، كبرى الجامعات الأمريكية. أما مقاطعة كليفلاند هايتس فقد كان فيها سجل لتوثيق علاقات الشراكة المحلية، وكانت بعض المدارس الحكومية في الولاية تقدم للموظفين فيها من الشواذ جنسياً إجازات مرضية مدفوعة الأجر للعناية بشركائهم المرضى. وكان متوقعاً من الاستفتاء على القضية رقم (1) أن يضع نهاية لكل ذلك.

وبعد مشاهدتهم التقدم الكاسح للقضية رقم (1) في الاستفتاء الشعبي، أصيب ذوو الميول الجنسية المثلية من سكان المدينة بالرعب. فقد أصبحوا أقلية منبوذة، وأعميت أبصارهم من شدة الحملات الموجهة ضدهم. وشعر قسم كبير منهم بأنهم محاصرون. وشاع بينهم الحديث عن الرحيل إلى ولايات أو بلدان أكثر تعاطفاً معهم.

جولي ريفز ولاي ماملين تسكنان في بيت من الطوب والجبس، في إحدى ضواحي مدينة كولومبس، ومعهما طفلان هما فراني البالغة من العمر سنة ونصف، وتشارلي، وهو في ربيعه الثالث. وتعمل ريفز البالغة من العمر خمسة وأربعين عاماً، بوظيفة إدارية في جامعة أوهايو ستيت، وهي الجامعة التي درست فيها. أما ماملين البالغة من العمر أربعين سنة، وهي الأم الطبيعية للأولاد، فتلزم البيت. وتصطف حافلة عائلية صغيرة أمام المنزل، وفي الداخل كان هناك كومة من كتب الأطفال موضوعة على منضدة غرفة الجلوس. وقبل موعد الانتخابات بأسابيع، جلست الشريكتان في حجرة الجلوس الوثيرة مساء الأحد. وكانت الأسرة في ذلك المساء تمثل صورة حقيقية لحياة سكان الضواحي في أمريكة، إذ جلست الطفلة فراني في حضن ماملين، بينما جثم تشارلي على ركبة ريفز.

ولأن أوهايو لم تكن تسمح للأزواج المثليين بالتبني، فقد تحتم على ريفز القيام بإجراءات قانونية طويلة ومعقدة لكي تصبح (والدة شريكة) للطفلين فراني و تشارلي. وأخبرهما محاميهما بأن إقرار القضية رقم (1) في الاستفتاء الشعبي سيلغي حقهما في تبني الطفلين. وإذا حدث ذلك، فإن أثره لن يقتصر على فقدان ماملين تأمينها الصحي، بل سيشمل الأولاد كذلك.

وكمعظم الشركاء المثليين، يوجد لدى ريفز وماملين عدد من الوثائق المصممة (لتشابه) عقد الزواج الحقيقي. ولا توجد طريقة يمكن بواسطتها معرفة أي من هذه الوثائق ستحظى باعتراف محاكم الولاية. فهل الاتفاقات التي تسمح لكل شريك باتخاذ القرارات الطبية اللازمة للشريك الآخر (في حالة فقدان وعيه) ستكون نافذة؟ وماذا عن وصيتهما؟

وفي هذا الصدد تقول ماملين: «إنه اعتداء شخصي علينا... إننا نشعر بانتهاك حرمتنا، وعدم فهم الآخرين لنا، ونشعر بأننا مبغضون من أناس يجهلون حقيقتنا».

وقبل بضعة أسابيع، أصيبت ريفز بالذعر والصدمة حين أرسلت اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري نموذج تسجيل الناخبين مرفقاً بنشرة مطوية ملونة عن (حماية الزواج). وعلى الصفحة الأولى صورة لعريس وعروس وتحتهما عبارة: «رجل واحد، وامرأة واحدة». وذكر المنشور أن «الصوت الواحد قد يكون حاسماً في تأكيد بقاء الزواج على تلك الحال». وحذرت النشرة من أن «القيم التقليدية تتعرض للهجوم على يد اليسار المتطرف» الذي يرمي إلى تدمير مؤسسة الزواج التقليدي عن طريق السماح بزواج الشواذ من بعضهم بعضاً، ودعم توفير خدمات الإجهاض الفوري، والإجهاض المتأخر (شبه الولادة)، والإعلان بأن قَسَم الولاء غير دستوري لورود كلمة (الرب) في نصه.

وقالت ماملين: إنها كانت تشعر دائماً بالقبول والترحاب بين جيرانها، ولكنها شعرت فجأة بموجة من التفرقة العنصرية والتعصب خلف الباب. «حين يصلك منشور مثل الذي جاءنا بالبريد، وتشاهد استطلاعات الرأي، فإن المرء لا يسعه إلا

أن يوقن بأن التعصب موجود». وتضيف: «إنني سعيدة: لأن أولادي صغار لا يدركون هذه الأمور». وتساءلت ماملين بارتياب «من الذي يعتقد أن من حقه أن يدلي بصوته ليقرر ما يخص حياتي ومصيري؟».

فيل بوريس يعتقد أنه يملك ذلك الحق. وبوريس هذا هو مؤسس المجموعة التي تطلق على نفسها (مواطنون من أجل الحفاظ على قيم المجتمع)، وهو القوة الدافعة التي تقف وراء وضع القضية رقم (1) في الاستفتاء الشعبي. وليس لدى بوريس أي شعور بالأسف على احتمال أن تفقد ماملين وأولادها معها تأمينهم الصحي. وقال لي: «إن جامعة أوهايو ستيت، وجامعة ميامي، وبلدية كولومبس، وكليفلاند هايتس، هذه كلها مؤسسات ممولة من دافعي الضرائب: إنهم يستخدمون أموال الضرائب ويقدمون مزايا الزواج، في حين أنهم لا يملكون حق التصرف بهذه الأموال بتلك الطريقة».

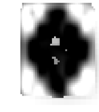
ويصف بوريس - الذي سبق له أن تزوج ثلاث مرات في حياته - نفسه بأنه مدمن سابق على أفلام الخلاعة والجنس، وأنه من الذين خلصهم المسيح. وقد أمضى معظم المقدين السابقين في مكافحة حقوق الشواذ جنسياً. وأحد أول انتصاراته هو إقناع مدينة سينسيناتي بإقرار تعديل على نظام البلدية عام 1994 يجعلها أول مدينة في البلاد تبطل القوانين التي تحمي الشواذ جنسياً. كما أنه ناشط في الضغط على فنادق أوهايو لمنعها من تقديم أفلام الجنس المدفوعة مقدماً عبر أجهزة التلفاز فيها.

بدأ بوريس يفكر في خطورة حصول السحاقيات على حقوق الأمومة وحضانة الأطفال عام 1995، حين حذره صديقه مايك غابارد الذي يقيم في هونولولو، (الذي خاض الانتخابات التشريعية عام 2004 عن الحزب الجمهوري، ولكنه أخفق) من أن الصراع حول زواج المثليين من بعضهم بعضاً - الذي احتدم في جزيرة هاواي - قد ينتقل إلى بقية الولايات. وفي عام 1996 دعا بوريس إلى عقد اجتماع يضم خمسة وعشرين ناشطاً من (مناصري الأسرة) في مدينة ممفيس لمناقشة إستراتيجية للعمل.

ولا تزال هذه المجموعة من الناشطين التي تطلق على نفسها اسم (مجموعة دي سي)، (نسبة إلى المقاطعة التي تقع فيها العاصمة الأمريكية) تجتمع كل ثلاثة

أشـهر لاقتراح تشريعات مناهضة للشواذ جنسياً. وينتمي موريس أيضاً إلى مجموعة آرلينغتون، وهي تكتل يضـم 53 منظمة معادية للشـواذ جنسياً، ولديها ثلاثة موظفين بدوام كامل في واشـنطن العاصـمة. وتركز مجموعة آرلينغتـون التي تدار من مكاتب تابعة لمجلس أبحاث الأسـرة جل اهتمامها على تعديل الدسـتور لحظر زواج الشـواذ وحظر علاقات الشراكة المحلية.

إن مجرد ذكر عبارة: (زوجين من الشـواذ) بوصفهما جزءاً من المجتمع يبدو أنه يتصـادم مع مفهوم بوريس للحقيقة. وعندما أشـرت في حديثي إلى القضـية رقم (1) بوصـفها تعديلاً دستورياً مناهضـاً لزواج الشواذ، قاطعني قائلاً: «ليس هناك شيء يسمى زواج الشواذ، فكيف يمكن أن يكون هناك شيء يسمى مناهضة زواج الشواذ؟».



تشير استطلاعات الرأي التي أجريت بحسب دراسة مسحية قامت بها محطة سي بي سـي ونيويورك تايمز عـام 2004 إلى أن 32 % من الأمريكيين يدعمون الاعتراف بعلاقات الشـراكة المحلية، التي من شـأنها أن تقدم للأزواج الشواذ كثيراً من المزايا الاقتصادية والقانونية التي يوفرها عقد الزواج الطبيعي. وإذا أضفنا إلى تلك النسبة نسـبة 21 % الذين يؤيدون زواج الشـواذ، فإن المحصـلة تفيد أن غالبية السكان تؤيد الاعـتراف القانوني بزواج الشـواذ. وهذا نصـر كبـير لحقوق الشـواذ إذا أخذنا في الحسـبان أنه قبل ثلاثـين عاماً لم يكن لهم أي اعتراف علنـي. (وبعد أن كانت نقابة الأطباء النفسانيين الأمريكية تصنف الميول الجنسية المثلية ضمن حالات الاضطراب النفسي والخلل العقلي حتى عام 1973).

إلا أن هذا القبول المتزايد للشواذ أدى إلى تزايد وتيرة العنف لدى أقلية ذات شأن من الأمريكيين الذين يكرهون ويخشون الشذوذ الجنسي. أما أمريكة بالجملة، فربما تتحرك الآن بخطوات متلكئة نحو مسـاواة الشواذ جنسياً ببقية المواطنين. وتحت هذا التقدم الإجمالي، هناك أجزاء من الوطن تتجه نحو وجهة مختلفة تماماً. وتتبع المدن

الأمريكيـة الكبيرة وبعض الولايات الشـمالية الغربية من البـلاد - وعلى نحو متزايد - لذوي الشـذوذ الجنسـي إبرام عقود الزواج أو عقد اتفاقيات مشابهة. وهذا بدوره أدى إلى تحويل الأزواج الشـواذ وعلاقاتهم إلى رموز شـيطانية في يد حركة القوميين المسـيحيين. وهـي الحركة المسـؤولة عن وضـع أجنـدة الحزب الجمهـوري. وفي عام 2004، استهلت صحيفة واشنطن بوست صفحتها الأولى بتقرير عن احتدام الصراع حول (زواج الشواذ) تحت عنوان: (الإجهاض الجديد).

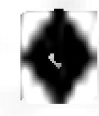
واحتفـاءً بالعلاقـة الزوجيـة التقليدية المغايـرة، قامت امرأة مـن ائتلاف القيم التقليدية ـ وهي أشـد جماعات الضـغط المناهضـة للشـواذ ـ تلبس فسـتان عروس أبيضـ وتقدم الكعك للضـيوف في مؤتمر العمل السياسـي المحافظ عام 2004. ويعد هذا المؤتمر الذي يحضـره آلاف الأشـخاص كل عام، نقطة انطـلاق مؤامرة الجناح اليميني المريضـة، فهو المكان الذي قدمت فيه بولا جونز أول مرة إلى العالم. ويجمع هذا المؤتمر بين القاعدة الشـعبية ـ شـباب يلبسـون سـترات زرق، وفتيات شقراوات أنيقات يلبسـن التنورات القصيرة، ولفيف من أبناء الجنوب البدناء، يلبس معظمهم قمصاناً مكتوب عليها شعارات مثل: (أعدموا موميا) ـ وبين المنظمين، والشخصيات البـارزة، والساسـة. وألقى نائب الرئيس دك تشـيني كلمة افتتـاح المؤتمر في الأعوام 2003، و 2004، و 2005. وتحضر هذا المؤتمر في العادة معظم الشخصيات القيادية في الحزب الجمهوري، إلى جانب شخصيات يمينية محافظة مثل فيليس شافلي، وآن كوتلر، والرئيس التنفيذي للجمعية الوطنية لمقتني البنادق وين لابيير. وهذا المؤتمر هو تجمع يحركه بغض عميق مجلجل لكل ما هو ليبرالي ـ مناصـرة المرأة، الحفاظ على البيئـة، النزعة الدولية. غير أن وقائـع مؤتمر عام 2004 تركزت على عدو واحد أكثر من غيره. فقد كان جند الثقافة والفكر جميعهم يتحدثون عن قضية زواج المثليين.

ومن الواضح أن تحامل اليمين المسيحي على الأزواج المثليين ليس بالأمر الجديد، فقـد بدأ جيري فالويـل بإطلاق تحذيراته مـن زواج المثليين منذ عـام 1980 ـ إلا أن تركيـز اليمين على الشـذوذ الجنسـي ازداد حدة في السـنوات الأخـيرة، وبدأت

لغة خطابه تصطبغ بعقيدة نهاية العالم. ففي أكتوبر من عام 2004، خطب جيمس دوبسون في تظاهرة في أوكلاهوما قائلاً: إن زواج المثليين (سوف يدمر الكرة الأرضية). أما القس لو شيلدون: رئيس ائتلاف القيم التقليدية، فقد قارن بين إباحة زواج المثليين في ولاية ماسيتشيوستس، وبين هجوم اليابان على ميناء بيرل هاربر في أثناء الحرب العالمية الثانية.

وفي مؤتمر العمل السياسي المحافظ الذي انعقد عام 2004، أدار شيلدون - وهو رجل ممتلئ، وذو بشرة وردية وشعر أبيض كبياض الثلج - لعبة كارنفال تدعى: اقلب الدمية. وفي هذه اللعبة يطلب من المشاركين تسديد عدد من الخرز البلاستيكي على دمى متحركة تمثل أعداء اليمين المسيحي. وكان بعض هذه الدمى يحمل رؤوساً لأسامة بن لادن، وصدام حسين، وهيليري كلينتون. وبعضها كان يرفع لافتة مكتوب عليها: «أجندة الشواذ جنسياً».

وبات شيلدون - الذي يزعم أنه يعقد كل أسبوع اجتماعاً عبر الهاتف مع البيت الأبيض لمناقشة قضايا زواج الشواذ - مقتنعاً بأن أمريكة إذا سمحت بزواج الشواذ، فسوف تسقط من رحمة (الرب) وتصبح بابل جديدة: حاضرة البغاء والخلاعة، ورمز (الإباحية، والشهوانية، والشذوذ الجنسي)، بحسب تعبيره.



يمكن للمرء أن يلتمس عذراً لسكان الولايات ذات التوجه الليبرالي على عدم تنبههم للأزمة التي حلت بالأسرة الأمريكية. ذلك أن أسرهم على الغالب الأعم هي أسر متماسكة. ويميل المحافظون في العادة إلى وصف الولايات الساحلية التي تصوت لمصلحة الحزب الديمقراطي بأنها جيوب الرذيلة والفساد الأخلاقي، بيد أن هذه الولايات تتقدم في الصعيد الأخلاقي على بقية أجزاء الوطن بحسب عدد من المعايير القابلة للقياس. فبالمقارنة تبدو الولايات المحافظة، التي تلتزم بحماية الزواج، غارقة في الإباحية والفجور، وهو ما يجعل كثيراً من سكانها يستميتون في سبيل التغيير.

وفي عـام 2002، طرحـت مجلـة الإيكونميسـت هـذا السـؤال: «ماذا عـن المزايا الأخلاقيـة لولايات الوسـط التي يكـثر التبجح بها؟»، وتابعت المجلـة القول: «... مرة أخرى نجد أن صـورة البلدة الصـغيرة ذات الورع والاسـتقامة لا تعكس واقع الحياة في معظم الريف الأمريكي. إذ سـجلت الولايـات التي فاز فيها بوش في انتخابات عام 2000 معدلات أعلى من الولايات التي صوتت لاختيار غور، في جرائم القتل، والمواليد غير الشرعيين، والمواليد المولودين لأمهات في سن المراهقة»[53].

وتزداد حدة التباين حين تتعلق المقارنة بالزواج. إذ جاء في تقرير نشـرته صحيفة نيويـورك تايمز بعد وقت قصـير من إعادة انتخـاب جورج بوشـ، أن «أدنى معدلات الطلاق سـجلت في الولايات التي صوتت لمصلحة الحزب الديمقراطي: وهي الولايات الشـرقية الشمالية، وولايات الوسـط الغربي. أما الولاية التي سـجلت أدنى معدل في الطلاق فهي ولاية ماسيتشيوستس: موطن جون كيري، وأسرة كيندي، وزواج المثليين. وفي عـام 2003، كان معـدل الطلاق في ماسيتشيوسـتس 5,7 لكل ألف من المتزوجين، مقارنة بنسبة 10,8 في كنتكي، و 11,1 في ميسيسيبي، و 12,7 في أركانساء»[54].

إن هذه الأرقام تجعل من الاستعلائية الثقافية التي تتبجح بها الولايات المحافظة أمراً مثيراً للاشـمئزاز. ولا يقتصـر الأمر على هذا النفاق وحسـب. فـكان أشـد الولايات انتماءً إلى اليمين المحافظ يرون أسرهم والأشخاص من حولهم في حالة من التفكك والانهيار، وهم يتخبطون في سبيل إنقاذهم. وينجذب مستمعو برنامج جيمس دوبسـون الإذاعي - وهم زهاء سبعة ملايين شـخص - إلى قضايا (انعدام السعادة الشخصـية) أكثر من انجذابهم نحو القضـايا السياسـية - فالبرنامج يصرف جل تركيـزه على النسـاء اللاتي فقدن حـب أزواجهن لهن، وعلـى الأزواج الذين يهملون زوجاتهم. وتفسر معظم حالات القسوة وانعدام الأمن الأسري في العلاقات المعاصرة على أنها أزمة روحية يجب حلها: لكي يشعر الناس بالأمان فيما يأخذون على أنفسهم من عهود والتزامات. وحين يتحدث الإنجيليون عن المحافظة على (قدسية) الزواج، فإنهم يقصدون أيضاً المحافظة على أمنه.

وفي عام 2000، أعلن مايك هاكابي حاكم ولاية أركنسا عن حالة (طوارئ الزواج) في الولاية، وتعهد بتقليص معدلات نسب الطلاق في الولاية إلى النصف في عقد من الزمان. ولم يحقق هاكابي نجاحاً يذكر، غير أنه حصل على كثير من الإطراء والمديح في عيد القديس فالنتين (عيد الحب) عام 2005، حين أقام مع وزوجته جانيت، قداساً رسمياً في قاعة ألتيل في مدينة ليتل روك عاصمة الولاية، لتحويل زواجهما إلى (ميثاق زواج)، وهذا الميثاق هو العلاج المفضل - لدى القوميين المسيحيين - للتفكك الأسري.

وهذا النوع من الزواج - الذي يوجد في ولايات لويزيانا، وآريزونا، إضافة إلى آركنسا - يختلف عن عقد الزواج العادي في صعوبة إنهائه، فهو - ومن باب السياسة العامة - مصمم لتخفيض معدلات الطلاق. إذ نص قانون ميثاق الزواج في آركنسا لعام 2001 أنه: «لا يجوز لأحد الطرفين أن يطلب فسخ الزواج إلا في حالة وقوع مخالفة كلية وتامة للالتزام بميثاق الزواج». وتشمل المخالفة الإيذاء الجسدي، والسجن، أو «إدمان المسكرات مدة عام». وواضع قانون ميثاق الزواج في لويزيانا توني بيركينز، رئيس مجلس أبحاث الأسرة في الولاية، الذي كان وقتها عضواً في المجلس التشريعي للولاية.

وقبل الاحتفال الكبير الذي أقيم يوم عيد القديس فالنتين، قام الحاكم هاكابي بجولة رافقه فيها دينيس ريني عريف الحفل، وهو رئيس فرع منظمة الحملة الصليبية في الجامعات من أجل المسيح. وقام الاثنان بحض القساوسة على عدم إبرام عقود زواج غير (ميثاق الزواج) في كنائسهم. وقامت الكنائس تباعاً، بتنظيم قوافل حافلات لنقل رعاياها إلى قاعة ألتيل في سبيل تجديد إيمانهم كما يصفه ولمارك.

كان الحدث الأبرز في تلك الليلة هو تغيير هاكابي وزوجته عقد زواجهما الحالي إلى (ميثاق الزواج)، وإعادة التأكيد على تعهداتهما الزوجية، بما في ذلك تعهد جانيت (بالخضوع) لزوجها مايك. وحين فرغ الزوجان من تلك المراسيم، وجها الدعوة إلى الحضور لتجديد تعهداتهم. وتعهدت آلاف الزوجات - اللاتي تلبس بعضهن ملابس السهرة، وبعضهن الآخر كن يلبسن فساتين الزفاف - بالخضوع لأزواجهن، ثم قبل آلاف الأزواج زوجاتهم وسط جو من الابتهاج والتشجيع.

ومع أنه تم الترويج لهذه التظاهرة بوصفها احتفالاً بالزواج السوي، إلا أن كثيراً من المراقبين استشعروا أهدافاً ضمنية معادية للشواذ. وقد التقيت شخصياً أناساً جاؤوا إلى قاعة آلتيل وهم لا يعرفون شيئاً عن (ميثاق الزواج)، ولكنهم جاؤوا من أجل التعبير عن رفضهم ومعارضتهم للشذوذ الجنسي. وتساءل رجل عريض المنكبين يلبس بذلة سوداء وقبعة رعاة البقر، قائلاً: «لماذا لا يرجع هؤلاء الشواذ إلى مخابئهم، إنهم يسلكون مسلكاً منافياً للعقل. إن أفعالهم تناقض الطبيعة». وأشار ابنه - وكان هو الآخر يلبس قبعة رعاة البقر - إلى زوجته الحامل، وقال: «لا يمكنهم فعل شيء كهذا».

وحين هممت بالابتعاد عنهم، صاح الابن قائلاً: «تذكري أن سكان قريتي سدوم وعَمُورة أحرقوا بالزيت؛ لأنهم كانوا من الشواذ».

أهداف متحركة:

كانت المشاعر في قاعة آلتيل تتسم ـ عموماً ـ بالحلاوة أكثر منها بالمرارة، غير أن هذه الوحدة الدافئة بين الحضور كانت تعتمد على العدو الغائب. فالقومية المسيحية - كما هي حال بقية الأيديولوجيات الصدامية - لا يمكنها البقاء إلا في معارضة شيء ما، ويعتمد ظهورها بمظهر الفضيلة على شعورها بأنها مستهدفة ومحاصرة، وذلك بصرف النظر عما استجمع لديها من سلطة ونفوذ. فالمحافظون يسيطرون على معظم أجهزة الحكومة الفدرالية، إضافة إلى وجود ثقافة مسيحية معاكسة عارمة، ولكنك لو ذهبت إلى أي تجمع للجناح اليميني المحافظ، فسوف تسمع الخطيب تلو الخطيب يتحدث عن الهجوم الذي يستهدفهم، وعن أمنياتهم (باستعادة البلاد)، وعن ضرورة زيادة حدة المقاومة.

ونظراً إلى حاجتهم لرؤية عدوهم بحجم بغضهم له، فإنهم يبالغون في قوته، وبذلك يتحوّل الشواذ جنسياً إلى تهديد لأهم شيء يملكه المحافظون: وهو أسرهم، وفي وقوفهم في وجه هذا الخطر، يستشعر المحافظون في أنفسهم معاني البطولة والبسالة، وتتحول أحقادهم إلى فضيلة.

وهذه ظاهرة معهودة، وهي التي يصـفها ريتشارد هوفستادتر في مقالته المبدعة المنشـورة عام 1964 بعنوان: (نمط جنون الارتياب في السياسـات الأمريكية)، حيث قال: «ولما كان يُنظَر إلى العدو بوصـفه الشـر - كل الشر - وأنه لا يمكن إرضاؤه، فقد تحتم القضـاء عليـه نهائياً في كل مكان، وإن لم يتيسـر ذلك، فعلـى الأقل في المحيط الذي يمارس فيه الموسـوس المهوُس نشـاطه»، ويتابع هوفتسادر قوله: «وحتى لو تحقق له نجاح جزئي، فإن الشـعور الـذي كان يلازمه منذ البداية بعدم الحيلة والقوة تجاه هذا العدو، يبقى معه، وهذا من شـأنه أن يعزز من قناعته بالمزايا المروّعة التي يتسـم بها العدو الذي يواجهه»[55].

وفي حين يتسـم نمط جنون الارتيـاب بالدوام، إلا أن العدو يأخذ أشـكالاً متغيرة، ففي القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت حركة اليمين المحافظ الأمريكية تضطرم خوفـاً وحقداً على الكاثوليك، وهو بغض مصـحوب بهوس منحـرف، بما يفترض أنه فجـور في الرهبنة. (وتتدرج كتب اليمين المحافظ عن (أجندة الشـواذ) ضـمن هذا السـياق، حيث تكثر من الإسهاب الفاضح في وصـف أغرب الممارسات الجنسية لدى الشواذ وأقذرها).

ومن المؤكد أن عداوة البروتسـتانت لأتباع المذهـب الكاثوليكي لم تختفِ حتى هذا الوقت، ونجد في سلسلة روايات (المتخلف عن الركب)، من تأليف تم ليهي وجير جينكز أن هنـاك كاردينالاً كاثوليكياً بين أقرب المقربين من عدو المسـيح (المسـيح الدجال) «بعباءتـه، وقبعته، ودرعه المخملية، وأوشـحته المطرزة»[56]. وتحظر كثير من المعاهد البروتستانتية أتباع الكاثوليكية واليهود من التدريس فيها، ولا تزال جامعة بوب جونز تطلق على المذهب الكاثوليكي وصـف (النحلة الضالة). وقد أثارت زيارة جورج بوش لهـذه الجامعة في أثنـاء حملته الانتخابيـة التمهيدية عام 2000 بعض الاسـتنكار في الأوساط الإعلامية.

ومـع ذلك، فقـد شـهدنا في العقديـن الماضـيين تحالفـاً مهماً بـين الإنجيليين والمحافظـين الكاثوليك، مؤسسـاً علـى السياسـات المتعلقة بالجنـس، وتحديداً في

المعارضــة المشتركة للإجهاض وزواج ذوي الميول الجنسية المثلية. واليوم هناك عدد مــن الكاثوليك هم من الرموز القيادية في اليمين المســيحي، من بينهم ويليام بنيت وآلــين كيز. كمــا أظهر المولودون من جديــد في العقيدة البروتســتانتية حفاوة بالغة بفيلم (آلام المسيح): وهو رواية دموية من بطولة الممثل الكاثوليكي اليميني المتشدد ميل غيبســون. وحين اعتلى الكاردينال المتشدد راتسنغر كرسي البابوية عام 2005، رحب به البروتستانت بصفته حليفاً لهم.



كانــت العنصــرية - ومــا زالت - عنصــراً مهمــاً في تركيبــة الحــركات اليمينية الأمريكيــة المتطرفة، ولا تزال قوية في أماكن كثيرة من البلاد. وفي عام 2004، جلبت ولايــة آلاباما على نفســها الخزي حين رفضــ الناخبون فيها إزالــة مخلفات من عهد التمييز العنصري من دستور الولاية، المتمثلة بالنصوص التي تقر الفصل العنصري. وفي عام 2001، ألقى توني بيركينز - عضو مجلس أبحاث الأسرة - خطاباً في اجتماع مجلــس المواطنــين المحافظــين في ولايــة لويزيانــا. وهذا المجلــس يُعَدُّ مــن المنظمات العنصرية للأمريكيين البيض[57]. وأظهرت دراسة مسحية قام بها مشروع التعددية الأمريكية التابع لجامعة مينيســوتا أن 48.3 % من المســيحيين المحافظين البيض لن يوافقوا على قرار أبنائهم بالزواج من شــخص أسود. هذا بالمقارنة مع نسبة 21.8 % من مجمل الأمريكان البيض الذين يتبنون موقفاً مماثلاً تجاه هذه القضية.

ومع ذلك كله، يمكن القول: إن قضــية التفرقة العنصــرية قــد باتت - وعلى نحو متزايد - من المحرمات في أوساط اليمين المسيحي. وتشهد الثقافة البروتستانتية في كثــير من الأماكن مزجاً بين البيض والســود. ومع أن الكنائس العملاقة أكثر التزاماً بالنهج المحافظ من الكنائس التقليدية الأسبق في الوجود، والأثبت في التأسيس، غير أنها أكثر تنوعاً وتعدداً في أعضــائها. فعلى ســبيل المثال، تبلغ نســبة الأمريكيين من أصــل إفريقي في كنيســة وورلد هارفســت 40 % من مجموع المنتســبين إليها، وفيها عشــرات الأســر مختلطــة الأعــراق. وذات مرة، نادى أحد أعضــاء فرقــة الغناء في

الكنيسة: «هل يوجد بيننا هذا الصباح أناس سود؟». وهو تساؤل يثير في الحضور التصفيق والتشجيع.

لقد عمل القادة البروتستانت بجدٍ وتفانٍ في سبيل تطهير الحركة من ماضيها العنصري. وعادة ما يصاحب هجومهم على زواج ذوي الميول الجنسية المثلية شجب للقوانين المناهضة للتزاوج بين الأجناس والأعراق. وفي عام 1990، أنتج ائتلاف القيم التقليدية بالاشتراك مع أفلام جيرمايا فيلماً وثائقياً بعنوان: (حقوق الشواذ، والحقوق الخاصة)، تم فيه إظهار الحركة المطالبة بحقوق الشواذ على أنها خيانة للنضال النبيل لحركة الحقوق المدنية. (وكان من بين المتحدثين في هذا الفيلم ترينت لوت، الذي أجبر على الاستقالة من منصب زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ بعد أن صرح بأنه كان من الأفضل لو اختار الأمريكيين عام 1948 المرشح ستورم ثورمند الذي كان ينادي بالفصل العنصري).

وتتم استضافة القساوسة السود وابرازهم في التظاهرات المناهضة للشواذ جنسياً. وحين تحدثت إلى جيري جونستون في كانزاس، كان منشغلاً في التحضير لتظاهرة مناهضة لزواج المثليين ستقام في إبريل من عام 2005 في مدينة كانزاس. وقال لي: إن الإطار العام للتظاهرة سيكون (المصالحة العرقية).

ومن أهم الشخصيات التي عملت على توحيد الناس باستخدام الخوف من ذوي الميول الجنسية المثلية: ديفيد بارتون. وقد ساعد بارتون في جعل فرع الحزب الجمهوري في ولاية تكساس أشد فروع الحزب في مناهضة الشواذ جنسياً. حتى إن برنامج الحزب لعام 2004 نص على أن «ممارسة اللواط تمزق النسيج الاجتماعي في البلاد، وتسهم في التفكك الأسري، وتفضي إلى انتشار الأمراض السارية المنذرة بالخطر. إن السلوك الجنسي المثلي يناقض الحقائق الجوهرية الثابتة التي وضعها الرب، التي أقرها آباؤنا المؤسسون، وتؤمن بها أغلبية سكان ولاية تكساس».

استطاع بارتون – حتى مع تهجمه على شريحة سكانية من شرائح المجتمع – أن يظهر بمظهر الشخص الجديد غير العنصري، عن طريق تواصله مع المسيحيين السود

(ومن المرجح أن معظمهم يجهلون علاقاته السابقة بالجماعات العنصرية المناهضة للسود والملونين). وينشر بارتون رسالة إخبارية عنوانها: (تاريخ الأمريكيين الأفارقة). ويبيع عبر موقعه الإلكتروني ملصقات تحتفي بتاريخ السود. وسبق له أن تحدث في (التظاهرات والاعتصامات الوحدوية) إلى جانب قساوسة من السود. وفي إبريل من عام 2004، ألقى بارتون خطاباً في خمس مئة شخص، في حفل نظمته مجموعة عمل نقض العنصرية في مدينة لوفكين بولاية تكساس، حيث جثا عدد من القساوسة البيض وأعوانهم على ركبهم تجاه إخوتهم السود، متوسلين المسامحة والعفو منهم على ما وقع عليهم من ظلم في السابق[58].

وقد دفعت بعض المبادرات المناهضة لزواج ذوي الميول الجنسية المثلية إلى رفع نسبة السود الذين صوتوا لمصلحة بوش في انتخابات عام 2004 في بعض الولايات. إذ حصل بوش في ولاية أوهايو على نسبة 16 % من أصوات الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، مقارنة بنسبة تأييد هذه الفئة السكانية له على المستوى الوطني التي بلغت 11 %. وعزا رود بارسلي وآخرون هذه النتيجة إلى القضية رقم (1) [59].



وكما حدث للتمييز العنصري، أصبحت معاداة السامية أمراً غير مقبول في معظم دوائر الإنجيليين البروتستانت، بل تحولت هذه العداوة إلى محبة للسامية وعشق للصهيونية. ويرجع هذا التوجه - في جزء منه - إلى مشاطرة اليمين المسيحي دولة إسرائيل في حربها ضد الإرهاب، غير أن الأهم من ذلك هو التأثير الكبير لعقيدة نهاية العالم لما قبل الألفية، وهي عقيدة جوهرية في الديانة المسيحية البروتستانتية الأمريكية. ويعتقد المؤمنون بهذه العقيدة ـ وتشمل هذه الفئة غالبية القادة الإنجيليين البارزين ـ أن عودة اليهود إلى إسرائيل، واستعادة اليهود سيادتهم على جبل الهيكل شرط لمعراج المسيحيين إلى السماء: ليكونوا مع الرب، وتدمير الآخرين، وعودة المسيح.

بيد أن هذا لا يعني أن مشاعر العداء لليهود قد اختفت من اليمين المسيحي، فتسلسل الأحداث الذي يضعه أصحاب عقيدة نهاية العالم يحتوي على معركة

مدمـرة في إسـرائيل، والموت العنيف لمعظـم اليهود. وتذكر سلسـلة روايات "المتخلف عـن الركب"، أن اليهـود الذين كفّروا عن (الخطيئة القوميـة المحددة) وهي (رفض الاعتراف بأن يسوع هو المسيح) هم وحدهم الذين سينجون من العذاب وحسب[60]. وسـيدعي الأصوليون المسـيحيون بأنهم يعلنون ببساطة عن الحقيقة المفجعة، غير أن معظم كتاباتهم تسهب في سرد تفصيلات الفاجعة التي ستحل باليهود.

إضافة إلى ذلك، فإن اللغة التي يستخدمها اليمين المسيحي في وصف أعدائهم تعكس أصـداء معاداة السـامية الكلاسـيكية. وقد نشـرت مجلة هيومان إيفنتس (الأحداث الإنسـانية) - وهي مجلة تابعة لليمين المسـيحي المحافظ - مقالة شـبه سـاخرة على موقعهـا الإلكتروني بعنوان: (إعـلان الطرد: اقتراح متواضـع)، وفيها اقترح الكاتب طرد عدد من الولايات الليبرالية من الاتحاد الأمريكي:

> لم يعد الأمر يقتصـر على كون الليبراليين طبقة اجتماعية ناشـطة في معارضـة اليمين؛ بل في كونهـم أعداء يحتقرون جوهر ذوق الحضـارة وتقاليدهـا. ولم يخطـر في بـال الآبـاء المؤسسـين أن يكـون التجريـح محميـاً بنص مـادة التعديل الأول على الدسـتور، في حـين نجده اليوم يزدهـر ويترعـرع بوصـفه خطابـاً سياسـياً مقبـولاً. وتعـوم الأفلام، والمجلات، والصـحف اليومية، وبرامج الإذاعة والتلفاز، والمسرحيات، والمهرجانـات، والمدارس الحكومية، والمعاهـد والجامعات، وغيرها من الوسـائط العامة في سـيل من الافتراءات والقدح والتشهير العلني .... وحـين يـكلّ الليبراليون من رشـق الضـحايا المحافظين بالطـين، يلجأ الليبراليـون إلى الترويج للموضـوع الوحيد الـذي يجيدون التحدث فيه بارتيـاح ودون تكلـف: (الفحش والانحراف الجنسـي). وكأن الجينات التي يحملها الليبراليون قد أكسبتهم مناعة من كل أنواع البذاءة.

قـارن هذه القطعة بالرسـالة التي كتبهـا الزعيم النازي هانـز أوبيرليندوبر عام 1937 وعنوانهـا: (اليهودي المهذب) التي وصـف فيها الباحـث اليهودي (واللوطي) المتخصص في قضايا الجنس ماغنوس هيرشفيلد، قائلاً إنه:

واحد من جحافل اليهود الذين يفسدون الشباب، ويرتكبون الاعتداءات والجرائم الجنسية، وأشباه العلماء، وكاتبي الروايات والمسرحيات، والرسامين والنحاتين، ومديري المسارح ونوادي الرقص الليلي، والناشرين والموزعين لكتب الخلاعة والجنس ومطبوعاتهما. إنهم يتنافسون فيما بينهم في إنتاج هذه البذاءة، ويتجاوزون بعضهم بعضاً في الفحش، مما يسهل عمل رفاقهم العنصريين الذين يسعون إلى الهيمنة على شعب ضعيف واهن العزيمة آل إلى تلك الحال بفعل مثل هذا (الفن). وقد سموا غياب القواعد الأخلاقية: (حرية)، واندفاع الشهوات المنفلتة بأنها: (حقوق الشباب).

وكتب أوبيرليندوبر عن كيفية قيام اليهود «وعن سابق إصرار بالترويج وتشجيع قتل أطفال شعبنا قبل ولادتهم عن طريق الإجهاض»[61].

ولا يزال كثير من الناس في اليمين المحافظ يفكرون على غرار أوبيرليندوبر. غير أن الصفات التي أسقطها النازيون على اليهود تتم نسبتها إلى الليبراليين، وبخاصة الشواذ جنسياً. ويمقتهم القوميون المسيحيون على أنهم ضعاف منحلون أخلاقياً، وحتى في ظل خوفهم من شبكاتهم الهدامة، فإنهم يستشهدون بقوتهم المخيفة لتسويغ كل فعل يوجهونه ضدهم.



بدأ تم أولدفيلد راعي كنيسة بوتر هاوس في مدينة كولومبس يلقي موعظته مساء السبت قبيل انتخابات عام 2004، مستهلاً إياها بهجوم سافر على الشذوذ الجنسي، وقال: «إننا نعيش في عصر أصبح الشذوذ الجنسي فيه طريقة حياة، بعد أن كان هذا السلوك يصنف في وقت من الأوقات ضمن أمراض الاختلال العقلي ... والإنجيل يسميه رجساً، والرجس هو شيء مقرف مقزز»، وفي تلك اللحظة أومأت امرأة عجوز من بين الحضور رأسها قائلة: «مقرف للغاية».

تقع كنيسة بوتر هاوس مبنى ضخم حديث يبدو وكأنه محطة استراحة يعلوها برج كنيسة على جانب الطريق السريع. وهي واحدة من ثلاث كنائس منتشرة في نهاية ضاحية سكنية تعج بلافتات تأييد لبوش وتشيني. وفي مدخل الكنيسة، وضعت رزم من نماذج تسجيل الناخبين.

ومن أوائل الذين قابلتهم في كنيسة بوتر هاوس، شخص يدعى روب مايرز، وهو عضو في الكنيسة وناشط في حملة مناهضة زواج المثليين. وينتمي مايرز أيضاً إلى مجموعة تطلق على نفسها (مينيتمن يونايتد)، ويرأسها ديفيد دوبنماير الذي يعمل مدرب كرة قدم في نادٍ محلي، وقد تحول أخيراً إلى مبشر إنجيلي. وفي عام 2004، ترشح دوبنماير؛ لعضوية مجلس التعليم في ولاية أوهايو، «من أجل الدفاع عن أطفالنا في المدارس الحكومية، وحمايتهم من المذاهب الإنسانية غير الربانية»، كما يذكر في الموقع الإلكتروني التابع لمجموعة (مينيتمن يونايتد). وفي أثناء الحملة الانتخابية الخاصة بالاستفتاء على القضية رقم (1) نظم كل من مايرز ودوبنماير ورهط آخرون احتجاجاً ارتجالياً في جامعة أوهايو ستيت، مطالبين فصل رئيسة الجامعة كارين هولبروك من منصبها «لأن هولبروك تعتقد أن الأشخاص الذين يعيشون علاقات جنسية مثلية هم الصنف الأمثل من الأساتذة الذين تسعى جامعة أوهايو إلى استقطابهم» بحسب ما جاء في بيان المجموعة.

كان مايرز واثقاً من أن القضية (1) سوف تحرك الصوت المسيحي، وقال: «أعتقد أن هذه القضية سوف تدفعهم نحو مراكز الاقتراع». وأضاف أنه في السابق كان خمس أعضاء كنيسته من الناشطين سياسياً، وقد أيقظت قضية زواج ذوي الميول الجنسية المثلية بقيتهم.

ولأن مايرز كان يبدو رجلاً محبباً وشهماً، فقد تساءلت عما سيقوله لو رأى جولي رفرز و لاي ماملين، وسمع منهما عن مدى قلقهما وخوفهما من فقدان التأمين الصحي لهما ولأولادهما. وكانت ماملين تتخيل ما سيحدث لو أنها أخذت أولادها إلى إحدى الكنائس المناهضة للشواذ جنسياً، وتخيلت أنها ستسألهم: «هل لديكم شجاعة كافية

للنظر في عيون أولادي لتقولوا لهم: «إنكم لا تستحقون الأمان المالي الذي ينعم به أولاد جيرانكم» وتخيلت أنها ستقول لهم: «لكم أن تكرهوني، ولكن لا تكرهوا أولادي».

ولما طرحت على مايرز حالة أسرة ماملين، رد بالقول: «إنني لا أحمل في نفسي أي شيء ضدهم....».

وفي هذه اللحظة تدخلت زوجته الشقراء التي كانت تراقبنا بحذر ونحن نتحدث قائلة: «ولكن كلمة (الرب) ضدهم».

وبعد بضع دقائق بدأت الصلاة، وبدت القاعة وكأنها صالة رياضية مغلقة في مدرسة ثانوية، وكان على جانبي القاعة شبكتان لكرة السلة، وتدلت أعلام لمختلف دول العالم على الحائط، بينما أبرز علما الولايات المتحدة واسرائيل وسط المنصة. ووقف مايرز وزوجه في المقدمة، وقد لف كل واحد منهما ذراعه حول الآخر.

وكانت جوقة موسيقى الروك تعزف خلف المغني الذي كان أداؤه شبيهاً بغناء ريتشارد ماركس نجم موسيقى البوب في الثمانينيات. وكان يسانده في الغناء ثلاثة من منشدي الإنجيل. لم يكن الحضور كثيفاً؛ لأن الحفل كان مساء السبت وليس صبيحة الأحد، إذ حضره بضع عشرات من الناس. وقليل منهم جاء لابساً بزّة رسمية. ووقفت امرأة تلبس قميصاً زهرياً باهت اللون وحدها، وكانت تبكي واضعةً رأسها بين يديها قبل بدء الصلاة.

وحين توجه القس أولدفيلد نحو المنصة، ووقف خلف المنبر البلاستيكي الشفاف، بدأ حديثه فوراً عن الانتخابات، وقال: «عليكم أن تصلّوا، وأن تتقوا (الرب) فيمن ستنتخبون... وفي الأسابيع القادمة، سنحاول حفزكم: لتكونوا جزءاً من العملية السياسية. يجب أن تتوجهوا إلى صناديق الاقتراع وتنتخبوا».

ثم شرع يتحدث عن الشواذ، قائلاً: «لقد أصبحت معاداة (الرب) والفساد الأخلاقي في بؤرة تركيز المجتمع». ثم تابع بصوت جهوري متّئد: «هناك أعداد غفيرة من الذين يأتون للصلاة في الكنيسة لم تعد تنظر إلى الشذوذ الجنسي بوصفه إثماً وخطيئة.... وأصبحنا ننعت في هذا الزمان بالتحريض على الكراهية والخوف من

الشواذ». وتابع قوله: «إن على المسيحيين. وفي وجه هذا الهجوم الكاسح، أن يمتلكوا الشجاعة للقول: إن الشذوذ الجنسي هو فعل «قبيح فاحش في عين الرب»، وخطأ، ويستدعي التوبة في هذا البلد!».

ورفعت عجوز ذات شعر خفيف من بين الحضور قبضة يدها تأييداً لما سمعت، ثم صفقت بيديها فوق رأسها. وسمعت صيحات: «آمين»، و«يا يسوع» تتردد في جنبات القاعة.



على الرغم من وصفهم اللوطيين بالفحش، والإفساد الأخلاقي، إلا أن معظم الأصوليين المسيحيين يصرون على أنهم لا يحملون مشاعر كراهية تجاه ذوي الميول الجنسية المثلية. ومثل القس أولدفيلد، فإنهم يعدون أن وصفهم بالتحيز ضد الشواذ إهانة لهم. ويقولون: إنهم يكرهون الخطيئة، وليس الخاطئين. ومن الجوانب الحاسمة في هذه العقيدة القناعة بأن الشذوذ الجنسي يمكن علاجه. ولتحقيق ذلك، أقام الإنجيليون شبكة واسعة من مراكز الإرشاد، وبرامج الإقامة الداخلية، وندوات مخصصة لتحويل الشواذ جنسياً إلى أشخاص أسوياء باستخدام العلاج الإصلاحي. بل وذهبوا أيضاً إلى تخصيص عيد في السنة أطلقوا عليه (اليوم الوطني للخروج من الشذوذ الجنسي)، في مقابل العيد الذي اتخذه الشواذ وأسموه: (اليوم الوطني للخروج والإعلان عن الشذوذ الجنسي).

ويعوّل كثير من المحافظين المسيحيين - شخصياً وأيديولوجياً - على الأمل بإمكانية (خروج) الشواذ من شذوذهم الجنسي. وهناك عدد كبير منهم، مثل فيليس شافلي و آلين كيز، لديهم أبناء من الشواذ جنسياً. ويرغب بعض الشواذ الذين ولدوا في مجتمعات إنجيلية أن ينتموا إلى تلك المجتمعات، إلا أنهم يصابون بالرعب من حالة النفي من المجتمع التي يعيشونها في المدن الساحلية، ويتمسكون بالعلاج النفسي الإصلاحي، آملين أن يحولهم إلى أشخاص أسوياء كما يرغب ذووهم.

وفي عام 2000، حضرت مؤتمراً وطنياً أقامته منظمة تدعى إكسودس إنترناشونال، وتعني: (منظمة الخروج الجماعي الدولية). وهي مجموعة تضم أكثر من 150 جمعية كنسية للشواذ السابقين. وعقد المؤتمر في شهر أغسطس في مدينة سان دياغو، وجمع المؤتمر أكثر من 1000 شخص من الذين كانوا يمارسون الشذوذ الجنسي، أو الذين يأملون في ترك الشذوذ، ومعهم أسرهم. وكان الأولاد الصغار الذين يرتدون بناطيل الجينز الفضفاضة ذات اللون الباهت، يتجولون في قاعة المؤتمر على غير هدى. وكان وجودهم بتلك الهيئة أليق بحفلة موسيقية لفرقة الروك منها بمؤتمر ديني. وارتدى عدد كبير منهم قمصاناً طبعت عليها شعارات دعائية لفرق روك مسيحية، أو شعارات تشجع السلوك المسيحي مثل: (الشيطان حقير). وكان لدى كل شخص قصة مفجعة تتحدث عن كره الذات والشعور المفرط بالذنب. ويتذكر شخص بلغ العشرين من العمر، وينحدر من مدينة فونتانا جنوب كاليفورنيا ما حدث له في إحدى الليالي قبل عدة أشهر، حين ألقاه أحد الأشخاص المتزوجين على قارعة أحد الشوارع المهجورة غربي مدينة هوليوود بعد أن فعل فيه الفاحشة. وقال: إنه ارتمى على الرصيف، وقال بعد أن أخذه النشيج: «يا يسوع، إما أن تنزع مني الشذوذ الجنسي، وإلا فسأنزع حياتي منك». وأضاف بأن المؤتمر كان أسعد خمسة أيام مرت عليه في حياته. وكان الأمل يملأ قلبه بأن حياته على وشك أن تتغير.

والأرجح أنه أُعد لخيبة أمل قاسية، وذلك لعدم وجود أي دليل على أن العلاج النفسي الإصلاحي يمكن أن ينجح بأي شيء سوى جعل الشواذ يمتنعون عن ممارسة الجنس. فقد اعترف لي فرانك وورذن - وهو أحد الناشطين السابقين في حركة المطالبة بحقوق الشواذ، ثم أصبح من مؤسسي حركة الشواذ السابقين، وهو الآن يدير برنامج نيو هوب (الأمل الجديد) في مدينة سان رافيال في ولاية كاليفورنيا. وهذا البرنامج من البرامج التي تقدم العلاج الإصلاحي للشواذ، حيث يقيم الذكور فيه مدة عام، ويعملون بغية الهروب من المغريات الجنسية - حين التقينا عام 2000، بأن 50 % من الأشخاص الذين ينتسبون إلى البرنامج يعودون إلى شذوذهم السابق، وأن عدداً كبيراً من الباقين يهجرون الجنس. وينصّ كتاب الإرشادات العملية لمنتسبي

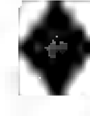
البرنامج على أن «هدفنا الأسمى ليس تحويل الشواذ جنسياً إلى أشخاص أسوياء. فـ(الرب) وحده هو الذي يقرر إن كان لوطي سابق سيتزوج ويرزق بأسرة. أو أنه سيبقى هو في حالة عزوبية ليخدم (الرب) بكامل قلبه».

ومن بين الذين انسحبوا من حركة الشواذ السابقين اثنان من مؤسسي منظمة إكسودس إنترناشونال، هما مايكل بسي وغاري كووبر. وقد هجر كل واحد منهما زوجته: ليعيشا معاً عام 1979. أما جون بولك - أحد نجوم الحركة الذين يشاد بهم في الكتب وأشرطة الفيديو التي تصدرها الحركة عن أجندة الشواذ جنسياً - فقد التقطت له صورة عام 2000 في إحدى حانات الشواذ في العاصمة واشنطن. وفي بريطانية تحولت إحدى منظمات الشواذ السابقين، وتدعى كريج، إلى منظمة (شواذ سابقين سابقاً)، متبرئة من الفكرة القائلة: إنه يمكن شفاء الشذوذ الجنسي. وكتب مؤسسها جيريمي ماركس عام 2003، بأنه شاهد بأم عينه شواذ سابقين «أصبحوا يعانون حالة من الاكتئاب واليأس، وصل الأمر بهم إلى التفكير في الانتحار، أما الذين وجدوا علاقات مخلصة مع شركائهم فكانوا سعداء».

وتؤكد ملاحظات ماركس ما توصلت إليه نقابة الأطباء النفسيين الأمريكيين، حيث ذكرت في بيان لها صدر عام 1998 أن «الأبحاث النفسية توضح بقوة أن محاولات العلاج التي ترمي إلى تغيير الميول الجنسية لدى الأفراد هي محاولات غير فاعلة. كما أن المخاطر التي تصاحبها هي مخاطر جسيمة، وتشمل الاكتئاب، والتوتر، فضلاً عن السلوك المؤذي للنفس».

ولا يستطيع اليمين أن يعترف بهذا: لأن اعترافهم بهذه الحقيقة سيقوض الفكرة القائلة: إن الشذوذ الجنسي خيار، وهي حجة تستخدم ضد حقوق الشواذ. وبدلاً من ذلك، يتصور الإنجيليون المحافظون أنفسهم بأنهم حملة رسالة روحية يحاول أعداؤهم طمسها. ويذكر الموقع الإلكتروني لمجموعة لوف وون أوت، وهي عنوان سلسلة من الندوات التي تنظمها منظمة التركيز على الأسرة في مختلف أرجاء البلاد: «تقوم منظمة التركيز على الأسرة ببث الحقيقة القائلة: إن الشذوذ الجنسي يمكن شفاؤه وعلاجه: وهي رسالة يتم طمسها باستمرار هذه الأيام».

وهذا النمط يتكرر باستمرار وعلى الدوام في الحروب الثقافية. وحين يشكك الخبراء ببعض المرتكزات الأصولية، فإنهم يستخدمون ذلك دليلاً على تحيز الخبراء ضدهم. وحين يثبت خطأ المحافظين المسيحيين، تزداد ثقتهم بعقيدتهم، ويزداد حقدهم على المؤامرة التي يرون أنها تحاك ضدهم.



كنت في مدينة كولومبس مساء الجمعة في أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية. وكان بوش في المدينة يرافقه أرنولد شوارتسنيغر في قاعة نيشنوايد، وسط حشد جماهيري من مناصريه. ويعد شوارتسنيغر -حاكم ولاية كاليفورنيا ذو العضلات المفتولة- ليبرالياً في القضايا الاجتماعية، إلا أن الجماهير خرجت من القاعة مشحونة بغضب هائج. وبينما كانت الجموع تنساب خارج القاعة، وقفت ليسا دوبلر، البالغة من العمر 33 عاماً - وهي من مدينة كولومبس - على مقربة من رهط جاؤوا للاحتجاج على وجود بوش في المدينة، رافعين لافتة مؤيدة لمنافسه جون كيري مخططة بألوان قوس قزح. ولم تلبث دوبلر - وهي فتاة قصيرة ممتلئة الجسم ذات شعر أسود قصير - أن جفلت إلى الخلف لدى سماعها المارين يقولون لها بازدراء: «سحاقية». ونظرت إليها امرأة عجوز، وقالت: «أنتم مقززون!» وأمسك فتى يقارب عمره عشر سنوات برسغه، وقال بصوت متقطع: «أوه، أنا سحاقية». وكانت أمه القصيرة البدينة تسير معه، وبدلاً من أن توبخه على ما قال راحت تقهقه، ثم نظرت إلى دوبلر وقالت لها بتهكم وازدراء: «لماذا لا تذهبين للزواج من صديقتك؟» ثم تشجع ابنها فصاح: «لا نريد لوطيين في البيت الأبيض!».

صرخ جو روبلز وعمره 26 عاماً: «يسوع! يسوع!»، مشيراً إلى لافتة بوش ـ تشيني التي كان يرفعها. وقال لي روبلز، وهو طالب في جامعة أوهايو ستيت: «إن الرجل يقف مع (الرب)»، واصفاً الرئيس بوش!!!: «إننا نريد شخصاً يقف ليسوع. إنني دائماً أصوّت بحسب معيار الأخلاق المسيحية». وقال لي: إن ابنة كيري سحاقية. فقلت له: أعتقد أن ابنة تشيني هي السحاقية، وليست ابنة كيري، ولكنه هز رأسه بكل ثقة قائلاً: كلا.

وقــال روبلز: إن كيري ســيحظر على الوعاظ والقساوســة القــول: إن الزواج يجب أن يكون بين رجل وامرأة فقط. وأضـاف متحدثاً بنبرة المستشمر بالخطر: إن من يقول ذلك في كاليفورنيا يعد مرتكباً جريمة كراهية، وإن القساوسة الذين يفعلون ذلك يحكمون بغرامة قدرها 25 ألف دولار، وإن هذه الغرامات (تذهب إلى السحاقيات).

أين ســمع دوبلر كل هـذا؟ أجاب: من قس كنيســة وورلد هـارفســت. من رود بارسلي.

الفصل الثالث

رب المختبر

التصميم الذكي والحرب على التنوير

ليس بإمكان التضليل الإعلامي الشمولي أن يهين الحس السليم، على نحو سافر، إلا إذا فقد الحس السليم صحته.

ـ حنّة آريندت، أصول الأنظمة الاستبدادية



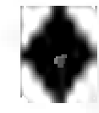
كان الاجتماع الذي عقده مجلس المدرسة الثانوية اجتماعاً ربيعياً عادياً في بلدة دوفر الصغيرة بولاية بنسيلفينيا. كانت المدرسة بحاجة إلى كتب مدرسية لمادة الأحياء. وكان قسم العلوم في المدرسة قد أوصى باعتماد كتاب (الأحياء) واسع الانتشار، وهو من تأليف كل من كينيث ملر، وجوزيف ليفاين. إلا أن السيد بل بكنفهام العضو الجديد في مجلس المدرسة - الذي تبوأ عن قريب رئاسة مجلس لجنة المناهج - أبدى اعتراضه على هذه التوصية قائلاً: إن كتاب الأحياء «ينضح بالداروينية»، وإنه يريد كتاباً يوازي بين نظريات التطور ونظرية الخلق المسيحية. وكان بكنفهام على استعداد لتحويل بلدته الصغيرة إلى ساحة معركة ثقافية في سبيل تحقيق مبتغاه.

وقال بكنفهام، ذو الجسم الممتلئ، والشعر الأشيب الذي يضع صليباً ملوناً بالأحمر والأبيض والأزرق على طية صدر معطفه: «إن هذا البلد لم يتأسس على مبادئ الإسلام، ولا على نظرية النشوء والارتقاء. لقد تأسس هذا البلد على المبادئ المسيحية، وينبغي أن يدرّس أبناؤنا وفق تلك المبادئ»[62].

أثارت تصريحات بكنفهام هذه استهجان كارول براون، وهي عضو في مجلس المدرسة، تبلغ من العمر 75 عاماً، وتصف نفسها بأنها من أنصار اتجاه غولد ووتر في الحزب الجمهوري. ويشاطرها هذا الاستهجان زوجها جف (جفرسون) براون، وهو

الآخر عضو في مجلس المدرسة. وأضافت كارول: «حين سمعت تلك التصريحات كنت أتخيل العناوين الرئيسة في الصحافة تتحدث عن هذه القضية». وقد حدث ذلك فعلاً كما كانت تتصور.

ومع انتهاء عام 2004، توافد الصحافيون والمراسلون من الولايات المتحدة، ومن العالم على البلدة الصغيرة التي تسكنها عائلة براون في ولاية بنسيلفينيا، لنقل آخر التقارير استئناف التلاحم في الحرب الأمريكية المزمنة على نظرية التطور. غير أن بكنفهام نجح قبل ذلك في جعل مدينة دوفر أول مدرسة حكومية في الولايات المتحدة، تقدم لطلابها نظرية (التصميم الذكي): وهي نسخة معدلة عن فكرة الخلق. وبذلك فتح بكنفهام المجال أمام معركة قانونية على يد أولياء الأمور من الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية. وهو ما يهدّد بزجّ البلاد في أزمة مشابهة للأزمة التي صاحبت محاكمة سكوبس، التي تعرف بمحاكمات القرد.



كانت قضية دوفر جزءاً من ثورة متمردة ضد نظرية تطور الأحياء، وقد بدأت تكتسب زخماً في الولايات المتحدة في أثناء الأعوام القليلة الماضية، وهي عَرَض يشبه الحمى الدينية التي ساعدت في وضع جورج بوش في البيت الأبيض. ومنذ عام 2001، خاض المركز الوطني للتعليم العلمي - وهو مجموعة تكونت للدفاع عن نظرية التطور - عدة معارك قانونية في المحاكم الأمريكية عن داروين، في 43 ولاية. ومع حلول عام 2005 ازدادت وتيرة هذه المنازعات على نحو ملحوظ.

ومع تطوير نظرية (التصميم الذكي)، اكتسب أعداء داروين مهارات جديدة، فهم الآن يجادلون بأن التطور ليس مستحيلاً من المنظور الديني وحسب، بل ومن المنظور العملي كذلك. فكيمياء الأحياء والرياضيات - كما يزعمون - قد أظهرت أن هيكل البروتين والأحماض الأمينية في الخلية التي تشكل اللبنة الأساسية في الحياة، هي من التعقيد والدقة بمكان، بحيث يصعب التسليم بأن تصميمها جاء من أي شيء آخر سوى القوة الخارقة. وفي النهاية، فإن أنصار الخلق والتصميم الذكي

لا ينازعـون عن معلومات تجريبية. إن مـا يحدث في الولايات وفي المدارس في أرجاء البلاد كافة هو صراع على طبيعية (الحقيقة). والسؤال هو: هل يمكن تحصيل العلم والمعرفة دون القول: إن (الرب) هو الخالق؟. وهل يُسـمح للتعليم العلمي أن يناقض النظرة المسـيحية للعالم والوجود؟. وقد جاءت إجابات معظم الشرائح السكانية في الولايات المتحدة بالنفي.

وفي الشهر الأول الذي تم فيه إعادة انتخاب جورج بوش، قامت مدرسة غرانتسبيرغ الريفية في ولاية ويسكانسـن بمراجعة مناهجها الدراسـية المتعلقة بالخلق والتصميم الذكـي. وبعـد احتجـاج المجتمع المحلي - بما في ذلك عريضـة احتجاجيـة وقّع عليها مئتـان من رجـال الدين - قامت المدرسـة بمراجعة سياسـتها، إلا أنها اسـتمرت في إلزام الطلاب بدراسة (نقاط القوة والضعف العلمية في نظرية التطور)، وهي خدعة يستخدمها المؤمنون بالخلق لبث انطباع بوجود جدل علمي عن التطور.

ومـن المبادرات الأخرى المناهضـة للتطور - تلك التي أثرت علـى بقية الولايات - استحواذ أنصار (القول بالخلق) على مجلس التعليم في ولاية كانزاس في الانتخابات الأخيرة. وكانت المرة الأخيرة التي حصـلوا فيها على الأغلبية في المجلس عام 1999، وصـوّتوا بالموافقة على قرار يقضـي بحـذف أي ذكر للتطور في المناهج الدراسـية في الولاية. وتحولت الولاية على إثرها إلى أضـحوكة للجميع. وكانت الهزيمة من نصيب أعداء (التطور) في الانتخابات التحضيرية للحزب الجمهوري، وهو ما أدى إلى إلغاء تلك السياسـة والعودة إلى الوضع السـابق. وبعد فوزهم الجديد عام 2004، لم يقف عـزم أعداء نظريـة التطور عند حد تدريس التصـميم الذكي، بل أصـبح يتعداه إلى تغيير التعريف الرسـمي للعلم نفسه: بحيث يتضمن الإشارة إلى القوة فوق الطبيعية، إضافة إلى التفسيرات الطبيعية للظواهر الكونية.

وفي عـام 2004، نشـرت صـحيفة نيويورك تايمـز تقريراً جاء فيه أن أعضـاء في المجلس التشـريعي في ولاية ميزوري يعكفون على صـياغة مشـروع قانون يفرض على كتب الأحياء التي تدرس في مدارس الولاية أن تتضـمن (نظريات بديلة عن التطور).

وشبهت عضو مجلس النواب سينثيا ديفيس في حديثها مع التايمز أنصار الداروينية بمنظمة القاعدة قائلة: «المسألة تشابه استيلاء الخاطفين على الطائرات الأربع صبيحة 11 سبتمبر، واقتيادهم الركاب إلى وجهة لم يكونوا يقصدونها» وأضافت: «أعتقد أن كثيراً من الناس يشعرون بأن الليبراليين اقتادوا البلاد إلى وجهة لا يريدها الشعب، وأعتقد أن هناك أعداداً أكبر من الناس باتوا يدركون الآن أن هذه بلدنا، وأننا سنستعيدها منهم»(63).

ويعمل أنصار اليمين المتشدد في الكونغرس، وفي برامج المحادثة على الراديو، وفي برامج التلفاز المسائية، على إذكاء الثورة المعادية للنشوء والارتقاء؛ بادعائهم أن الحرية الأكاديمية تعني حرية تدريس نظرية الخلق. وبعد بروز قوتهم في الانتخابات، لم يعد لدى المحافظين أي استعداد للتنازل. فأمريكة دولة ديمقراطية، وهم الآن يتمتعون بالأغلبية. ولا يرون أي سبب يمنعهم من طرح مبادئ العلم على الشعب للتصويت عليها بالرفض أو القبول*.

وقد قررت بعض المدارس عدم تدريس التطور أبداً، وذلك رغبة منها في تفادي هذه الأزمة بالكامل**. كما عمدت بعض المتاحف العلمية إلى الابتعاد عن داروين، رافضة عرض أفلام آرامكس مثل فيلم (براكين أعماق البحار) التي تتعارض مع ما جاء في سفر التكوين من الكتاب المقدس، خشية إثارة احتجاج الزوار الأتقياء.

---

* والظاهر أن جورج بوش يوافق على هذا الرأي. ففي الأول من أغسطس من عام 2005، صرح الرئيس أمام مجموعة من الصحافيين من تكساس بأن على المدارس أن تعلم نظرية النشوء والارتقاء، إلى جانب نظرية التصميم الذكي. وكان بوش قد أعلن من قبل بأن «الحكم على صحة نظرية النشوء والارتقاء ما زال رهن المداولة».

** نشرت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في الأول من فبراير من عام 2005، ما نصه: «وفق رأي كثير من الباحثين المهتمين بهذه القضية، فإن نظرية النشوء والارتقاء وإن كانت في المناهج الدراسية، إلا أنها لم تكن تدرس في صفوف الدراسة في كثير من المقاطعات. وقد تتطابق أدلة المعلمين ومناهج مادة الأحياء مع معايير علماء الأحياء، إلا أن مديري المدارس يمكن أن ينصحوا المعلمين بعدم مناقشتها أو تدريسها، أو ربما يتجنب المعلمون أنفسهم هذه المسألة؛ خوفاً من التصادم مع الأصوليين في تلك المناطق».

إستراتيجية الإسفين:

لم تحصل أحدث المناوشات في الحرب الأمريكية في أصل الوجود على وجه عفوي، وربما بدأ أشخاص مثل بل يكنفهام حملاتهم الصليبية في بلداتهم الصغيرة بمبادرة فردية، وعلى نحو مستقل؛ بيد أن مركز العلوم والثقافة الذي يعد المركز الرئيس لحركة (التصميم الذكي) في مدينة سياتل في ولاية واشنطن، هو الذي مهد الطريق أمام هذه الحركة قبل عدة سنوات.

إن التصميم الذكي وريث علم الخلق، وهو محاولة لوضع قناع من الشرعية العلمية على الاعتراضات اللاهوتية الموجهة على نظرية التطور. ويستخدم أنصار التصميم الذكي لغة تبدو للسامع وكأنها لغة أكاديمية علمانية، ويهاجمون داروين بحجج تستند إلى تركيب الخلايا والاحتمالات الرياضية، التي يصعب على الشخص العادي استيعابها وتقديرها، ويصرون على أن تحديهم لنظرية التطور مدفوع بالحقيقة لا بالعقيدة. ويقول الموقع الإلكتروني التابع لمركز العلوم والثقافة: «لقد دفعت الأبحاث والاكتشافات العلمية في حقول علوم الفيزياء، والفضاء، والكيمياء الحيوية، والجينات، والحفريات القديمة، التي تمخضت في العقود الماضية، عدداً من العلماء إلى التشكيك في الداروينية الجديدة، وإلى القول: إن التصميم الذكي هو أفضل التفسيرات لوجود التعقيدات المحددة في العالم الطبيعي».

وفي حين يصف مركز الثقافة والعلوم نفسه بأنه منظمة علمانية، إلا أن الدافع المحرك وراء (التصميم الذكي) هو دافع ديني لا محالة، وهو ما يقره أنصار هذا المركز أمام مناصريهم المسيحيين، وينبثق عمل مركز العلوم والثقافة عن معهد ديسكفري، وهو معهد فكر يستمد بعض تمويله من حسابات استثمارية تعود لورثة هاورد أهمنسون: أبرز مناصري القومية المسيحية، وقد أمضى أهمنسون عشرين عاماً في مجلس جمعية آر. جي رشدوني المعروفة باسم مؤسسة كلسيدون: وهي مؤسسة تدعو إلى استبدال القانون الإنجيلي بالقانون الوضعي الأمريكي، ويذكر المركز على صفحات موقعه الإلكتروني ما نصه: «يفتقر التوجه الكلسيدوني إلى الجاذبية في المجتمع المسيحي المعاصر المتحرر عموماً، مثلما أنه لا يستهوي العقائد

التحررية نفسها، ويضيف المركز: «إننا نخاطب في رسالتنا القديسين المخلصين الثابتين على عقيدتهم. الذين يعتقدون أنه إذا كان الإنجيل صالحاً للكنيسة فإنه أيضاً صالح للمدرسة والدولة؛ الذين يؤمنون بأن المسيح يسوع هو رب الأسرة، وهو أيضاً رب المختبر، ورب مجلس الإدارة؛ الذين يدركون أنه إذا كانت المسيحية خيراً لهم فإنها أيضاً خير لأبناء أحفادهم وأحفاد أحفادهم».

ويهدف مركز العلوم والثقافة كذلك - وعلى نحو أكثر غموضاً - إلى وضع (الرب) في مركز الحياة المدنية. وكان هذا المركز يسمى في الأصل (مركز التجديد العلمي والثقافي). ويتحدث المركز بخطابين مختلفين: واحد موجه نحو الجمهور العام، والآخر موجه نحو المؤمنين المخلصين. وفي خطابه إلى الفئة الأخيرة يكشف المركز بصراحة عن أهدافه الحقيقية الطموحة في تقويض التراث العلماني لحقبة التنوير، وإعادة بناء المجتمع على أسس دينية. وكما ذكر المركز في اقتراح لجمع التبرعات عام 1999 - الذي تسربت نسخة منه إلى الإنترنت فيما بعد - جاء فيه: «إن معهد مركز تجديد العلوم والثقافة لا يسعى إلى أقل من الإطاحة بالمذهب المادي وتراثه الثقافي». وبدأ هذا الاقتراح وعنوانه: «إستراتيجية الإسفين» بالقول:

«إن الفكرة القائلة بأن الإنسان خلق على صورة (الرب) هي حجر الزاوية للمبادئ التي بنيت عليها الحضارة الغربية... ومع ذلك - وقبل أكثر من قرن من الزمان بقليل - تعرضت هذه الفكرة الجوهرية لهجوم عنيف ومستمر على يد مفكرين يستخدمون الاكتشافات العلمية الحديثة. وعمل مفكرون وفلاسفة من أمثال تشارلز داروين، وكارل ماركس وسيغموند فرويد على دحض المفاهيم التقليدية عن (الرب) والإنسان، وصوّروا بني البشر لا بوصفهم مخلوقات روحية تتحلى بالأخلاق، بل على أساس أنهم حيوانات أو آلات سكنت هذا العالم المحكوم بقوى تخضع في حركتها لقوى الأحياء والكيمياء والبيئة. واستشرى هذا المفهوم المادي للواقع في نهاية المطاف في كل جوانب ثقافتنا، من السياسة والاقتصاد إلى الآداب والفنون».

وكما تقترح (إستراتيجية الإسفين)، فإن كثيراً من أتباع مركز الثقافة والعلوم وأنصاره منزعجون من الآثار الفلسفية للتطور، أكثر من انزعاجهم من حقيقة أنها تناقض القراءة الحديثة للكتاب المقدس. ومعظم هؤلاء ـ وليس جميعهم ـ على درجة عالية من المعرفة والإصرار على أن عمر العالم قريب من ستة آلاف سنة. وهو الموقف الذي يتخذه معظم المؤمنين بفكرة الخلق. ويعمد أنصار مركز الثقافة والعلوم إلى هجر الخطاب المذهبي الديني في المناقشات العامة. فهم لا يريدون أن يربط الناس بينهم وبين الاضطهاد الذي حدث في العصور الوسطى لكوبر نكس وغاليليو. وبدلاً من ذلك، تجدهم يحاولون تقديم أنفسهم بوصفهم ورثة لهؤلاء العلماء المثاليين، والإصرار على أن سعيهم نحو الحقيقة بعقل مفتوح يحبطه العلمانيون المتعصبون باندفاعهم الأعمى لإنكار وجود الإله.

بل - أكثر من ذلك - إن معظم أنصار مركز الثقافة والعلوم يقبلون نظرية التطور ضمن الأنواع؛ وتقتصر معارضتهم - عموماً - على الفكرة القائلة: إن عملية التحول العشوائي والاختيار الطبيعي أفضت إلى تطور الخلية الحية من مستويات دنيا إلى أشكال متقدمة من الحياة. ومثل هذه العملية تبدو - في نظرهم - مناقضة للاعتقاد بأن الإنسان خلق على هيئة الرب، وأن (الرب) يولي هذا الإنسان معاملة خاصة.

هناك عدد ليس بالقليل من أنصار مركز الثقافة والعلوم يتمتعون بمؤهلات علمية رفيعة، ويحملون شهادات أكاديمية عليا من جامعات مرموقة، ويتقنون أساليب النقاش والمناظرة في المنتديات العامة ووسائل الإعلام الدارجة. ومن هؤلاء فيليب جونسون، وهو أحد الآباء المؤسسين في الحركة، وهو برتبة أستاذ في القانون في جامعة كاليفورنيا في مدينة بيركلي، وجونثون ويلز، مؤلف كتاب: (أيقونات التطور): أحد الكتب ذات التأثير الواسع في نظرية التصميم الذكي. ويحمل جونثون ويلز شهادة الدكتوراه في تخصص علم أحياء الخلية وجزيئات الخلية من جامعة بيركلي، وشهادة دكتوراه أخرى في الدراسات الدينية من جامعة ييل، وهو عضو في الكنيسة الوحدوية. وتمّ تمويل دراسته عن طريق القس صن مايونغ موون. ويذكر ويلز في كتاباته أنه سعى إلى تحصيل شهاداته العملية بهدف محاربة نظرية التطور. وذكر في أحد مقالاته

التي نشرها موقع: (الآباء الحقيقيون) وهو واحد من المواقع الإلكترونية التابعة للقس موون، بأن «كلمات القس، ودراساتي، وصلواتي أقنعتني بأن أنذر حياتي لتدمير الداروينية، تماماً كما نذر كثير من إخوتي في الكنيسة الوحدوية حياتهم لتدمير الماركسية. ولما اختارني الأب موون - إلى جانب ثلة من علماء اللاهوت - للدخول في برنامج الدكتوراه عام 1978، رحبت بالفرصة لتهيئة نفسي للمعركة»[64].

وقد مكنت الدرجات العلمية والرتب الأكاديمية مؤيدي التصميم الذكي من تقديم نظريتهم في قالب يجعلها أكثر احتراماً من نظرية الخلق، حين تقدم في قالب ليس لها. لكن، وكما تشير كلمات ويلز، فإننا لسنا أمام تنازع عادي بين تحليلات علمية. إنها حرب مقدسة.



وتسعى نظرية التصميم الذكي إلى جعل العلم متطابقاً مع (رب) منخرط - وعن قرب - مع الجنس البشري؛ فهو يصدر الوصايا، ويطلب منهم الطاعة، إنه (رب) يضع المبادئ التي تنظم المجتمع[65]. وكتب جونسون يقول: «إن ما نحتاج إليه هو أن يتحدث (الرب) إلينا، أن يعطينا أسساً متينة يمكننا البناء عليها». ولكن ما هي كلمة الرب؟ والإجابة بالنسبة لجونسون في غاية الوضوح. فقد تابع قوله: «وحين نصل إلى تلك النقطة في تساؤلاتنا، فإننا - حتماً - سنواجه شخص يسوع المسيح!!»[66].

يريد جونسون من المسيح أن يحل محل المذهب المادي والمذهب الطبيعي بوصفه أساساً للحقيقة العلمية. ونظرية التصميم الذكي هي أداة لتحقيق ذلك، كما جاء في إستراتيجية الإسفين: «إن نظرية التصميم الذكي تَعِد بقلب الهيمنة المعرقلة التي يفرضها المذهب المادي، وإحلال علم منسجم مع المسيحية والقناعات المؤمنة بوجود الإله مكانها».

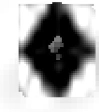
ولتحقيق ذلك الهدف، تقترح (إستراتيجية الإسفين) خطة خمسية لمحاصرة المؤسسة العلمية والتعليمية، وتتوقع أن تقوم عشرون ولاية أمريكية بتصحيح (الاختلال في التوازن الأيديولوجي) في مناهج العلوم المقررة في مدارسها عن طريق إدخال (التصميم الذكي). وتتوقع أن تنتشر الحركات المؤيدة (للتصميم الذكي) حول العالم. وأن يجعل المشرعون من التصميم الذكي أساساً لمشروعات القوانين التي يقترحونها. بعبارة أخرى تكون (إرادة الرب) المتصورة أساس التشريع. فالخطة - إذاً - هي هدم مفاهيم عصر التنوير حول العالم الحسي، قبل أن يصار إلى تقويض المفاهيم الاجتماعية التي تكونت في ذلك العصر. إن سعي واضعي (إستراتيجية الإسفين) لا يقتصر على دحض تشارلز داروين وحسب، بل يتعداه إلى دحض أساس الفكرة القائلة: إن (الحقيقة) يمكن التوصل إليها دون الرجوع إلى مصدر إلهي، ودحض جوهرها. وبناءً على ذلك يصبح القانون الديني أكثر انسجاماً مع العقل حين يكون الدين هو أساس الحقيقة.

ويذكر واضعو (إستراتيجية الإسفين) أن المرحلة الثانية من برامجهم (تهيئة القبول الشعبي لأفكارهم) عن طريق الاعتماد على صانعي الآراء، وعلى (قواعدنا الشعبية الطبيعية، أي أتباع الديانة المسيحية). وقد استطاع أنصار مركز العلوم والثقافة، المسلحون بالدرجات العلمية والمصداقية الأكاديمية، تأمين مثولهم أمام مجالس التعليم في الولايات للشهادة، وإبداء الرأي في المناقشات المتعلقة بالسياسات التعليمية، ونشر المقالات والدراسات المعززة لوجهة نظرهم في الصحف الدارجة. كما يتم عرض آرائهم لتقديم نظرة (متوازنة) عن الجدل القائم بخصوص النشوء والارتقاء.

إن وضع نظرية التطور، ضمن إطار يجعلها طرفاً في (جدل) عام، يعد نصراً مؤزراً لليمين المسيحي. وقد ساعد اليمين المسيحي على إيجاد مناخ أخضع فيه فهمنا للحقيقة التجريبية للضغوط السياسية، بحيث تتغلب الأيديولوجية فيه على النتائج العملية. وقد نجح المحافظون اليمينيون حيث أخفق اليساريون أتباع ما بعد الحداثة في هدم سلطان العقل.

حين تفقد الحقيقة معناها، فإن كل أشكال الخديعة تترعرع وتزدهر. إذ كيف يمكننا معرفة أن الآباء المؤسسين لم يقصدوا وضع نظام سياسي ديني؟ ومن يملك الحق في تقرير أنه لم يكن في العراق أسلحة دمار شامل؟ هل يمكن لأي شخص أن يثبت أنه لا يوجد مؤامرة يدبرها الشواذ؟ هل كان جون كيري بطلاً، أم أنه أطلق الرصاص على نفسه؟ ثمة جانبان لكل قصة وخبر، أليس كذلك؟ فمن ستصدق: القسيس، أم الإعلام الليبرالي؟

إن هذا النوع من المناخ السيكيولوجي ـ المتسم بسهولة التصديق والتشكك الساخر البائس في آن واحد ـ يوفر للحركات الشمولية مجالاً فسيحاً للنمو والتوسع. وكما تذكر حنّة أرندت في كتابها: (أصول الأنظمة الاستبدادية): «قبل أن يتمكن القادة الشعبيون من الاستيلاء على السلطة لجعل الواقع يتلاءم مع أكاذيبهم، فإن تضليلهم الإعلامي يكون موسوماً باحتقارهم الشديد للحقائق بذاتها: لأن الحقيقة - من وجهة نظرهم - تعتمد كلياً على قوة الإنسان الذي يستطيع تلفيقها»[67].

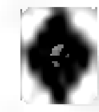


ما كان (لإستراتيجية الإسفين) أن تتقدم بهذه الفاعلية لولا دعم حلفائها المهمين في الحزب الجمهوري، وبخاصة عضو مجلس الشيوخ السيناتور رك سانتوروم ممثل ولاية بنسيلفينيا في المجلس. وفي أثناء ولاية جورج بوش الأولى، حاول سانتوروم إرفاق تعديل يرمي إلى تشجيع تدريس (التصميم الذكي) على مشروع قانون (لا طفل يترك في الخلف). وجاء في مذكرة الاقتراح ما نصه: «حين تدرس الموضوعات التي يمكن أن تثير جدلاً فيها (كالانتخاب الطبيعي والارتقاء)، فإن على المنهاج الدراسي أن يساعد الطلبة على فهم المجال الكامل لوجهات النظر العلمية الموجودة، بخصوص الأسباب التي تجعل مثل هذه الموضوعات مثاراً للجدل في الأوساط العلمية، وكيف تؤثر الاكتشافات العلمية تأثيراً عميقاً في المجتمع». وقد تمّ تبني التعديل بوصفه جزءاً

من (تقرير المؤتمر) عن القانون، وليس من صلب القانون، مما يعني أنه يتمتع بقوة إرشادية وحسب.

وتبدو هذه اللغة ملطفّة، غير أن هدف سانتوروم هو مساندة المعارضين لنظرية التطور بالدعم الحكومي. وفي عام 2002، ثار النقاش في ولاية أوهايو عن إضافة (التصميم الذكي) إلى المعايير العلمية في المنهاج العلمي المطبق على مستوى الولاية. وكتب سانتوروم مقالة نشرتها صحيفة واشنطن تايمز، يدعم فيها التعديل، وجاء في المقال: «لو أهمل مجلس التعليم في ولاية أوهايو إدراج تدريس التصميم الذكي في المعايير التدريسية الجديدة، فإن كثيراً من الطلاب سيحرمون من تعليم علمي من الدرجة الأولى، وسيتخلف كثير منهم عن الركب العلمي»[68].

ولم يكن من المستغرب أن يقف سانتوروم موقفاً مؤيداً من السياسية التي تبنتها مدينة دوفر، فقد وزع مجلس المدرسة بدوره صوراً من مقالة سانتوروم التي تنادي بتدريس (التصميم الذكي)، مرفقة بجدول أعمال اجتماعه العام الأول عام 2005.



ومع أن بل بكنفهام كان في البداية يحاجُ لصالح تدريس نظرية الخلق في دوفر، إلا أنه سارع بعدها في تبني عبارة (التصميم الذكي) بدلاً من الخلق. وهذا التغيير في لغة الخطاب يعدُ على قدر كبير من الأهمية؛ لأن عبارة (التصميم الذكي) تمت صياغتها للتحايل على قرار المحكمة العليا الذي يحرّم على المدارس الحكومية تدريس نظرية الخلق. وعلى ذلك، فإن نظرية (التصميم الذكي) المقدمة بوصفها نظرية علمية تعمل على تجنب الاعتراض المستند إلى مادة التعديل الأول من الدستور التي تحظر تدريس المذاهب الدينية في المدارس الحكومية. ويأمل مؤيدو (التصميم الذكي) في إقناع الرأي العام بأن نظرية التطور هي نظرية معرضة للهجوم داخل المجتمع العلمي، وأنها نتيجة لذلك لا تستحق المكانة الرفيعة التي تحظى بها في مناهج مادة الأحياء.

وفي اجتماع مجلس مدرسة دوفر المنعقد في 14 يونيو من عام 2004، ذكر بكنفهام أنه يريد من المجلس أن يأخذ بالاعتبار تبني منهاج علمي يدرس (التصميم الذكي).

مثل كتاب عن: (الباندا والإنسان): السؤال المركزي عن الأصل البيولوجي. المطبوع عام 1989. وكان هذا أول كتاب استخدم عبارة (التصميم الذكي). وكان ذلك يمثل رداً إستراتيجياً على حكم المحكمة العليا الأمريكية الصادر عام 1987 في قضية إدواردز ضد آغيلارد. وهو الحكم الذي أبطل القانون الذي سنته ولاية لويزيانا، ويفرض على مدارس الولاية تدريس (علم الخلق) إلى جانب (النشوء والارتقاء). ومنذ أن قضت المحكمة بأن (علم الخلق) يشكل مذهباً دينياً. نشط معارضو نظرية التطور في مساعيهم لإعادة بعث أركان مذهب القول بالخلق. ووضعه في قالب يخفي تطلعاتهم الدينية. ومن هنا ولدت عبارة: (التصميم الذكي).

وشارك بيرسيفال ديفيس - وهو أحد مؤلفي كتاب: (عن الباندا والإنسان) - في تأليف كتاب الحجج المؤيدة للخلق. وقد وصف إعلان لكتاب الباندا منشور في موقع الإجابات في سفر التكوين - وهو من المنظمات الرئيسة للقائلين بالخلق - الكتاب بأنه «متقن التأليف، ويناسب المدارس التي لا تتبع خطأ إنجيلياً». ومع ذلك فهو يحتوي على تفسيرات تستند إلى فكرة الخلق وعلى حجج تدحض البراهين التي نجدها في الكتب المدرسية الأخرى التي تقول بالنشوء والارتقاء!

وتعود ملكية حقوق طبع كتاب (عن الباندا والإنسان) ونشره، إلى مؤسسة الفكر والأخلاق: وهي مؤسسة غير ربحية تتخذ من تكساس مقراً لها، ويرأسها جون بويل، وهو قس رسمي، وموظف سابق في جمعية الحملة الصليبية لأجل المسيح في الجامعات. ويصف النظام الأساسي للمؤسسة مهمة مؤسسة الفكر والأخلاق بما يأتي: «الإعلان، والدعوة، والتبليغ، والنشر، وتدريس ... الإنجيل المسيحي، وفهم الإنجيل والنور الذي يشعه على القضايا الأكاديمية والاجتماعية المعاصرة». وتنشر المؤسسة كتابين آخرين من الكتب المنهجية: كتاب يدعو إلى العفة والحفاظ على العذرية، وعنوانه: (الجنس والشخصية). وكتاب غير مسبوق في التاريخ، وهو كتاب عن (الدور الحاسم الذي أدته الديانة المسيحية في تأسيس الدولة الأمريكية).

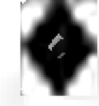
وليس من المستغرب أن يكون مركز العلوم والثقافة التابع لمعهد ديسكفري على ارتباط وثيق بمؤسسة الفكر والأخلاق. فالمحرر الأكاديمي المسؤول في المؤسسة وهو

ويليام دمبسكي، كان زميلاً سابقاً في مركز العلوم والثقافة، كما تنشر المؤسسة كتباً لكلٍ من ستيفن ماير مدير برنامج المركز، و فيليب جونسون مستشار البرنامج.

وانسجاماً مع أجندة واضعيه، فإن كتاب: (عن الباندا والإنسان) ليس له طابع كتب الأحياء التي تدرس في المرحلة الثانوية، بل هو هجوم كاسح على الداروينية:

«إن خلق كائن حي جديد، يشبه بيتاً جديداً، من حيث وجوب البدء بالمخطط. إذ لا يمكننا بناء قصر عن طريق العبث في مخزن الأدوات، وإضافة قطع صغيرة من الرخام هنا وهناك. بل نبدأ بوضع مخطط لهذا القصر يضمن التناسق والانتظام بين كل الأجزاء في مجموع كامل متناسق.

إن التطور الدارويني يرجع أصل الكائنات الحية الجديدة إلى أسباب مادية، وإلى تراكم الطباع الفردية. وهذا يشبه القول: إن أصل القصر المشيد هو الأجزاء والقطع الرخامية التي وضعت في مخزن الأدوات»[69].



ليست السيدة براون - ذات القوام الرشيق، والشعر المقصر الأشقر المائل إلى الحمرة، ومنطقها المتزن - من المتخصصين بالعلوم، ولكنها تفتخر بكونها كثيرة القراءة والمطالعة، وهي تعرف - بعد عشر سنوات من الخدمة في مجلس المدرسة - كيف تميز كتاب الأحياء الجيد من الرديء. وحين رأت كتاب (عن الباندا والإنسان)، أصابها الغثيان، وقالت في امتعاض: «إنه كتاب سيئ من الناحية العلمية، وهو أسوأ من الناحية اللاهوتية».

وبحسب ما تقوله براون، فإن بكنهام تخلى عن فكرة تدريس كتاب (عن الباندا والإنسان)، وذلك في اجتماع مجلس المدرسة الذي عقد في أغسطس، ولكنه أصر على شراء الكتاب، وعدِّه من المصادر الإضافية في مادة الأحياء، وإلا فإنه لن يقر شراء كتاب الأحياء الذي ارتآه المجلس. وحدث أن عضواً في المجلس من مؤيدي بكنهام تغيَّب عن

ذلك الاجتماع بسبب المرض، فكانت نتيجة التصويت 4 4. وفي النهاية - وخشية من بدء العام الدراسي دون توافر الكتب المقررة - قام أحد الأعضاء بتغيير رأيه، وتم اعتماد كتاب الأحياء. وبدا وكأن هذه الدراما الصغيرة في تلك البلدة قد انتهت.

«غير أنه بعد رفض اقتراح اعتماد كتاب (عن الباندا والإنسان) بمدة وجيزة، قام بكنغهام بجمع مبلغ 850 دولاراً من رعايا الكنيسة التي يرتادها لشراء الكتاب سراً. ودفع المال الذي جمعه إلى والد أحد أعضاء مجلس المدرسة، ليقوم بالتبرع بستين نسخة من كتاب (عن الباندا والإنسان) دون الكشف عن هوية المتبرع»[70] وحين وصلت الكتب إلى المدرسة أنكر بكنغهام وأنصاره أي علم بالشخص الذي تبرع بها. ثم بدؤوا يبحثون في كيفية دمج تلك الكتب في المنهاج الدراسي.

وفي 18 أكتوبر من عام 2004، صوت المجلس بالموافقة على قرار قدمه بكنغهام ومناصروه، ينص على أنه «ينبغي أن يعي الطلاب الثغرات والمشكلات التي تعاني منها نظرية داروين، وأن يكونوا على علم بنظريات التطور الأخرى، بما فيها - على سبيل المثال لا الحصر - (التصميم الذكي). ملاحظة: أصول الحياة لا تدرّس». وتم وضع نسخ كتب (عن الباندا والإنسان) في قاعة تدريس مادة العلوم، وأعطي المعلمون تعليمات تقضي بأن يقرؤوا على الطلبة توجيهات تنصحهم بالعودة إلى هذه الكتب.

أبدى كل من كيسي وجف اعتراضهما على هذه الإجراءات. وقالت كيسي: «لقد كررنا اعتراضنا على هذه الإجراءات، وقلنا: إنها ستدخلنا في مشكلات قانونية، إنها مخالفة صريحة وواضحة للقانون». واقترحت كيسي بديلاً يتمثل بتقديم مادة اختيارية تدرس فيها خرافات الخلق في مختلف الأديان.

إلا أن بكنغهام بقي مصراً على موقفه، وشكك «بعلم معارضيه بالتاريخ الأمريكي، وبمعرفتهم، وبوطنيتهم» بحسب ما نقلته صحيفة محلية[71].

وأخيراً، صوت المجلس على القرار، وحصل قرار إلزام تدريس (التصميم الذكي) على 6 أصوات مقابل 3. فاستقالت كيسي وزوجها جف براون من المجلس احتجاجاً على ذلك. وتوجه المعارض الثالث واسمه نوييل وينرتش إلى بكنغهام، قائلاً له: «لقد خسرنا شخصين جيدين بسببك».

وتذكر كيسي ما حدث قائلة: «فرد عليه بكتفهام بألفاظ نابية قائلاً إلى حيث ألقت: قمامة أزيلت من طريقنا، ثم انهال على السيد وينرتش بكل ألفاظ الشتائم والسباب».



لم يكن مستغرباً أن يسارع رهط من أولياء أمور الطلبة بالانضمام إلى جانب الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية في الدعوى التي رفعها على مديرية التربية في المقاطعة، وهو ما أدى إلى تفاقم مشاعر الشحناء والبغضاء بين سكان البلدة. وأعلن عن رفع الدعوى في 14 ديسمبر من عام 2004، في مؤتمر صحافي أمام المبنى الحكومي في مدينة هاريسبيرغ عاصمة ولاية بنسيلفينيا. وتجمع المراسلون والمصورون حول الميكروفون، في حين تعاقب أولياء أمور الطلبة، والمحامون، ورجال الدين الليبراليون، والعلماء للتحدث إلى وسائل الإعلام.

وحضر القس باري لن: المدير التنفيذي لمنظمة اتحاد الأمريكيين للفصل بين الكنيسة والدولة، وقد قدم من العاصمة واشنطن خصوصاً لهذا الحدث. وقال في كلمته إلى الصحافيين: «إننا نخوض المعارك من هاواي إلى كاليفورنيا إلى نيو هامبشير إلى مقاطعة كوب» وفي هذه الأخيرة إشارة إلى مديرية التربية في مدينة أطلانطا، التي وضعت ملصقات تحذيرية على كتب الأحياء المقررة تقول عن النشوء والارتقاء إنه: «مجرد نظرية وليس حقيقة علمية ثابتة».

وبينما كانت الكاميرات تصور المؤتمر الصحافي، حاول عدد من المتظاهرين الزج بأنفسهم قبالة تلك الكاميرات للظهور في المشاهد المصورة. ووقف رجل اسمه كارل جاربو - وكان يلبس معطفاً بنفسجياً وقبعة مصنوعة من الفرو - بالقرب من أولياء الأمور رافعاً لافتة خضراء مشعة مكتوباً عليها: «الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية يطمس الحقيقة» في حين رفعت زوجته - التي كانت تضع وشاحاً على رأسها وتلبس نظارات صغيرة مدورة - لافتة تقول: «النشوء والارتقاء: غير علمي وغير صحيح. لماذا يعارض الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية أن تقدم المدارس كل الأدلة والبراهين؟».

تجاهل أولياء الأمور المتظاهرين. وظهرت على معظمهم علامات التردد إزاء الكاميرات. فهم ليسوا بالمحاربين الثقافيين. كما أنهم لا يتقنون التحدث بمنطق أيديولوجي. وتركز حديثهم على ما فعله بكنفهام وغيره من أنصار الخلق بمدرستهم ومجتمعهم الصغير.

وصرحت كريستي رهم - وهي أم لأربعة أولاد، وتبلغ من العمر 31 عاماً - عقب المؤتمر قائلة: «إننا لا نعتقد أن (التصميم الذكي) من العلم بشيء، ولدينا ثقة بأنفسنا بصفتنا أولياء أمور أن باستطاعتنا أن نعلم أبناءنا أمور الدين على نحو جيد». وأضافت تقول: «لدينا ثقة برجال الدين، ولدينا ثقة بمجتمعنا بأن أبناءنا سينشؤون على درجة من الصلاح. لذلك فإننا لا نشعر أن من وظيفة مجلس المدرسة أن يتخذ ذلك القرار فيما يخص أبناءنا».

كان جاربو - الذي قال لي: إنه أستاذ مساعد سابق في الكيمياء في كلية المسيح، وهي معهد مسيحي يقع على مقربة من مكان انعقاد المؤتمر - مقتنعاً بأن بعض الجهات استغلت أولياء أمور الطلبة لتعزيز أجندة شريرة. وهو في ذلك يضاهي معظم أتباع اليمين المسيحي الذين يرون في الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية مؤسسة هدامة، وربما مؤسسة شيطانية. وقال جاربو: «ما زلت أعتقد أنها واجهة شيوعية».

ثم وضع في يدي مطوية حصل عليها من ندوة عن الخلق. كان قد حضرها في كنيسة الإيمان المعمدانية في مدينة لبنان القريبة من العاصمة. ونظم هذه الندوة الدكتور كينت هوفيند: وهو من أنصار القول بالخلق. ويقول الدكتور كينت، كما ورد في المطوية: «لقد ثبت بالبرهان أن الإنسان عاش على هذه الأرض في الوقت الذي عاشت فيه الديناصورات». ولتأكيد هذه النقطة، يدير هوفيند مدينة ألعاب في بنسيكولا بولاية فلوريدا، واسمها: (أرض مغامرات الديناصور). وتضم معارض ومركبات مقطورة تأخذ الركاب في دورة حول العصر غير البعيد الذي كان الإنسان والديناصور يجوبون فيه الكرة الأرضية معاً.

ونصحني جاربو بأن أقرأ مؤلفات كن هام: الذي أوجد مؤسسة الإجابات في سفر التكوين، ومؤلفات دوين غيش: الأستاذ في معهد أبحاث الخَلْق، وهو معهد يضم كلية

دراسات عليا تمنح الدرجات العلمية في تخصص الخلق. وينشر المعهد كتاب (غراند كانيون: وجهة نظر مختلفة)، ويعزو الكتاب وجود الشرخ الجبلي الكبير في السلسلة الجبلية (الواقعة شمال ولاية آريزونا ويحاذي نهر كالورادو)، إلى طوفان نوح. ويباع هذا الكتاب منذ عام 2003 في متجر لبيع الكتب تديره الحكومة في موقع المتنزه الوطني في تلك المنطقة، وذلك برغم اعتراض كثير من موظفي المتنزه.

ويحظى كل من غيش وهام باحترام كبير في الدوائر الإنجيلية بوصفهما كاتبين مشهورين في حقل العلوم، شهرة توازي شهرة ستيفن جي غولد وريتشارد دوكينز في الدوائر العلمية العلمانية. وكان مؤيدو بكنفهام يقتبسون من أقوال غيش وهام في اجتماعات مجلس مدرسة دوفر، لإثبات أن (علم الخلق) أو (التصميم الذكي) - وهما عبارتان مترادفتان في نظرهم - في الحقيقة وواقع الحال، علم. وفي ظل انعدام الاتفاق على أبسط الحقائق أو على مصادر المرجعية، فإن المناقشات بين أنصار (الخلق) وأنصار (النشوء والارتقاء) نقاشات عديمة الفائدة والجدوى؛ لأنه من المستحيل إقامة حوار ما، دون وجود إحساس مشترك عن الحقيقة.

انتقام ويليام جنينغز براين:

يرى بعض الخبراء على أن (النشوء والارتقاء) أمر قريب من الحقيقة. غير أن الشعب الأمريكي لا يرى ذلك. ففي استطلاع للرأي قامت به محطة سي بي سي نيوز وصحيفة نيويورك تايمز عام 2004 عن (الانتخاب الطبيعي والارتقاء) وجد فيه أن 55 % من الناس يقولون: إن «الرب» هو الذي خلق الإنسان بهيئته الحالية. وقال 27 %: إنهم يؤمنون (بالنشوء والارتقاء) في الجنس البشري، ولكن بحسب توجيه الرب. وقال 13 %: إنهم يؤمنون (بالنشوء والارتقاء) من دون وجود إله.

وتأسيساً على ذلك، فلا عجب - إذاً - من أن معظم الأمريكيين - 65 % بحسب استطلاع الرأي المذكور آنفاً - يؤيدون تدريس (الخلق) إلى جانب (الارتقاء) في المدارس الحكومية. ويمثل القول (بالخلق) قضية مثالية في الحرب الثقافية، لأنها في النهاية تضع غالبية المجتمعات السكانية المحلية في صف واحد مقابل المحامين

والعلماء. وفي بلد تحظى فيه الاتجاهات اليمينية بشعبية عالية، فإنه ليس من العسير تأجيج الكراهية الموجهة إلى العلماء الذين يجرؤون على التفكير بأنهم أكثر معرفة من بقية الناس.

ومن هنا، كان الاتجاه المناهض للداروينية عنيداً ومتصلباً. ولم تتغير لغة خطابه إلا قليلاً. ويرجع كثير من المؤرخين بداية الحرب الثقافية الحالية إلى عام 1925، وهي السنة التي تمت فيها محاكمة سكوبس الشهيرة (بمحاكمة القرد) في مدينة ديتون بولاية تينسي.

كانت المعركة عن (النشوء والارتقاء) على أشدها بداية عام 1920 في البلاد، ووصلت إلى ذروتها حين تحدى جون سكوبس - المدرس ذو الأربعة وعشرون عاماً - قوانين الولاية التي يعمل فيها، التي كانت تحظر على المدارس تدريس نظرية داروين في (النشوء والارتقاء). ومهدت محاكمته السبيل أمام منازلة مثيرة في ساحة المحكمة، وقف فيها محامي الدفاع من مدينة شيكاغو كليرانس دارو، في مواجهة ويليام جنينغز براين: المدعي العام والمناضل الأصولي المسيحي ذو الشعبية الواسعة، الذي ترشح للرئاسة ثلاث مرات.

قام براين، الذي يعد من أبرز مناهضي نظرية الارتقاء على الإطلاق في الولايات المتحدة، بوضع قضيته في قالب ديمقراطي. ويذكر المؤرخ رونالد نمبرز في كتابه: (المؤمنون بالخلق)، قائلاً: «لقد وضع براين طيلة عمله السياسي ثقته بعامة الشعب، ورفض أي محاولة تقوم من بضعة آلاف من العلماء النخبويين (لتأسيس أوليغاركية "حكم الأقلية" فوق 40 مليون مسيحي أمريكي) وفرض ما يجب تدريسه في المدارس»(72).

كسب براين ورفاقه الذين حاكموا سكوبس قضيتهم في المحكمة، غير أن الاستهزاء والسخرية التي تبعتها على المستوى الوطني كان لها أثر كبير في استعداء المسيحيين المحافظين ونبذهم من المجتمع العلماني، وهو ما مهد الطريق أمام الصراع الثقافي الذي استمر على مدى العقود اللاحقة. وفي أعقاب نصرهم الذي جاء بثمن باهظ

في تينسي، أدار كثير من الأصوليين - وبالمناسبة كانت تلك المحاكمة بداية لدخول مصطلح (الأصوليين) المعجم الأمريكي - ظهورهم للمدارس الحكومية ووسائل الإعلام الدارجة، وعملوا - بدلاً من ذلك - على إنشاء مؤسساتهم التعليمية والإعلامية الخاصة بهم، والمناهضة للثقافة السائدة[73].

وقد حدث ذلك كله بطريقة خفية لم يلحظها الأشخاص من خارج تلك المجتمعات. وبدا المذهب القائل بالخلق وكأنه قد فقد مصداقيته، وهزم هزيمة نهائية. ومع انتصاف القرن الماضي، وبفعل الحرب الباردة، وزيادة التنافس مع الاتحاد السوفييتي ازداد اهتمام البلاد بالتعليم العلمي الفذ، وتولت المؤسسة الوطنية للعلوم مهمة الإشراف على وضع مناهج جديدة في مادة الأحياء تركز على (الاختيار الطبيعي والارتقاء). وأظهر فيلم سينمائي أنتج عام 1960 بعنوان: (إرث الرياح) وهو فيلم مؤسس على مسرحية تحمل العنوان نفسه: براين في صورة القائد الغوغائي الشرس، وأظهر معارضي نظرية الارتقاء بوصفهم في منتهى الغباء والتخلف. ونال هذا الفيلم أربع جوائز أوسكار.

وعلى الرغم من ذلك كله، كان الأصوليون في أثناء تلك المدة ينشّئون أجيالاً جديدة من المؤمنين بالخلق. ولما اشتد عود هذه الأجيال في العقود اللاحقة، هيأت لهم تلك المؤسسات قاعدة ينطلقون منها في محاولاتهم للاستيلاء على التوجه العام في المجتمع الأمريكي.

وحدثت عدة محاولات منذ محاكمة سكوبس، تهدف إلى تدريس (الخلق) في المدارس الحكومية، وترددت فيها أصداء الحجج الشعبية التي ساقها براين في تلك المحاكمة. غير أن قضية إدواردز عام 1987، أغلقت أبواب المحاكم في وجه القائلين بالخلق نهائياً.

وتراجع كثير من الأصوليين إلى المدارس الخاصة، أو إلى تدريس أبنائهم في البيوت، حيث ازدهر فيها تدريس (الخلق)، وأصبحت دور الكتب التي تبيع الكتب المسيحية، ومعارضُ الكتب المدرسية المسيحية تعج بالكتب وأقراص الفيديو الرقمية

التي تتحدث عن الخلق بأساليب تناسب مختلف الفئات العمرية. وهناك برامج مذياع وندوات ومؤتمرات تقام للمعلمين والطلاب، إضافة إلى رحلات سياحية خاصة بالمؤمنين بالخلق لزيارة متنزه غراند كانيون (الشرخ العظيم)، وجزر الفاليوس لمن يملك المقدرة المالية. وبحسب ما يذكره معهد أبحاث الخلق، فإن علم الخلق يدرس في 188 كلية إنجيلية. وهناك مركز دراسات الخلق في جامعة الحرية التابعة للقس جيري فالويل. وأنعمت هذه الجامعة على كن هام بشهادة الدكتوراه الفخرية عام 2004.

استطاع كن هام - الذي عمل مدرساً للعلوم في أستراليا - أن يبني واحدة من أقوى القلاع في حركة أنصار الخلق. وتضم مؤسسة (الإجابات في سفر التكوين) مئة موظف، وتوزع كماً هائلاً من الكتب وأشرطة الفيديو وأقراص الفيديو الرقمية التي تتحدث عن الخلق، إضافة إلى أدلة للمعلمين. وفي هذا الوقت، يشرف هان على إنشاء متحف للأحياء، وآخر للنظام الشمسي مخصصين لدعم (الخلق)، وتبلغ مصاريف المشروع 25 مليون دولار. ويقع على مساحة 50 ألف قدم مربع بالقرب من مدينة سينسيناتي. ومن المتوقع أن يتم الفراغ منه عام 2007. ويمضي هام أوقاته في السفر حول البلاد، وحول العالم للدعوة إلى أن الإنجيل هو الكلام الحرفي للرب، وأن عمر الأرض لا يتجاوز بضعة آلاف عام، وأن الديناصورات هي التنين الذي عاش مع آدم في جنة عدن قبل أن يعصي ربه.

قابلت هام في فبراير من عام 2005 في أثناء مؤتمر عقدته مؤسسة (الإجابات في سفر التكوين) الذي عقد في كنيسة كورال ريدج التابعة لجيمس كيندي في مدينة فورت لوديرديل بولاية فلوريدا. وتضم هذه الكنيسة التابعة للمذهب البروتستانتي المشيخي (برسبيتيريان) في عضويتها 10 آلاف شخص. وحضر المؤتمر الذي دام ثلاثة أيام بضع مئات من أولياء أمور الطلبة، ومعظمهم يدرسون أبناءهم في المنازل، بدلاً عن المدارس الحكومية. وحضر جميع طلاب الصف التاسع من مدرسة كيندي الخاصة، البالغ عددهم مئة طالب، عدداً من تلك المحاضرات.

يرتفع برج كنيسة كورال ريدج الأبيض كالسراب وسط الطريق السريع المعبدة بالإسمنت المسلح والإسفلت؛ وبوقوعها وسط حقول فلوريدا الممتدة، فإنها تبدو

للناظر وكأنها كاتدرائية من العصـور الوسطى في عصر الفضاء. وفي الداخل، يوجد في الكنيسـة قاعة صلاة ذات أقواس بيضاء، تتخللها أضواء ملونة تنعكس من النوافذ الزجاجية الصغيرة الملونة.

ويوجد في صـدر القاعة مِقرأ للخطابة وتلاوة الكتاب المقدس، مصـنوع من خشب الماهوغنـي. وقد وقف المتحدثـون في مؤتمر (الإجابات في سـفر التكوين)، واحداً تلو آخر خلف ذلك المقرأ، لاسـتعراض تفسيرات إنجيلية مطولة. و(حجج) تبدو للسامع وكأنهـا علمية (للبرهنـة) مثلاً، على أن اسـتخدام الكربون في حسـاب عمر الأرض هو حسـاب غير صـحيح. وفي إحدى المرات، قال كيندي للحضـور: إن فكرة (النشوء والارتقـاء) «هي أخطر فكرة هدامة دخلت عقل الإنسـان»، لأنها كانت مصـدر إلهام الشيوعية، وبذلك تكون مسؤولة عن 135 مليون من البشر.

كان هام أكثر المتحدثين في كورال ريدج نشـاطاً وحيوية. وبخديه المجوفين ولحيته الشائبة الشعثاء، ظهر وكأنه قد خرج من العصور الغابرة، فهو يشبه في مظهره بطارقة طائفة الأميش. ولكنه مع ذلك أثبت أنه نجم استعراضي عصري، ذو أداء فاعل أمام الجمهور، فقد كان يتحرك تجاه الحضـور، ويتحدث بوتيرة مسـرعة، ثم يتوقف فجأة لتأكيد ماسيقول، ويطرح الأسـئلة على الجمهور ويمتعهم بالنكت والطرائف من وقت لآخر.

قال هام للحضـور: «لسـت أعتذر عن حقيقـة أنني أجعل كلمة (الرب) الأسـاس لتفكيري... هذه هي نقطة البداية عندي، وهي قاعدة بدهية... ولكنك إذا ذهبت إلى المدارس الحكومية، حيث ينكرون أن (للرب) أي صلة بالحقيقة والواقع، فإن الإنسان يصبح هو الذي يقرر الحقيقة». وقال: إن الحديث عن العلم دون أي ذكر (للرب) هو عمل منافٍ للمسيحية بحد ذاته، وأضاف: «فأنت إما أن تكون مع المسيح أو ضده».

وقـال هـام: إن كل شـخص ينظـر إلى الحقيقة بواسـطة زوجين مـن النظارات المجازيـة: «فأنـت إما أنت تضـع نظارات كلمة الـرب، أو نظارات كلمة الإنسـان، ولا يمكنك نزع تلك النظارات عنك، لتكون موضـوعياً. ويصـبح السـؤال: في أي من هذه

النظارات ستضع ثقتك؟ وتابع هام قوله: «إن الكتاب المقدس يقدم لنا سرداً للتاريخ، يمكّننا من وضع الفرضيات الصحيحة للوصول إلى الطريقة الصحيحة في التفكير في كل شيء ... أليس من المثير للبهجة أن تكون مسيحياً؟ إن لدينا التاريخ لتفسير الكون!».

كانت الطاولات المصطفة في الصالة الكبيرة تنوء بأكوام الكتب التي تروج للقول بالخلق، وهي كتب تخاطب الأطفال إلى طلبة الدراسات العليا، وجميع الفئات العمرية بينهما. وتركزت معظم كتب الأطفال على الديناصورات في جنة عدن، وعلى سفينة نوح، أو على الاثنين معاً. (الدال ديناصور)، هذا هو عنوان كتاب لتعليم الأحرف الهجائية للأطفال، بجمل ذات سجع لتسهيل الحفظ، وهو من تأليف هام وزوجته مالي. وإليكم قطعة من هذا الكتاب:

المهم معرفة، جعلت نوحاً في حزن شديد:

فقومه أعرضوا عنه وتوعدوه أشد الوعيد!

فعرف أن حكم (الرب) ماضٍ فيهم غير بعيد.

فـ(الرب) حذرهم من عذاب مهين

من طوفان يغمر الأرض بالماء والطين.

عندما تحدثت إلى هام، كان واثقاً أن أفكاره ستنتقل إلى الاتجاه العام. وقال: «بسبب كل هذه المعلومات التي نبثها للناس - الكتب، وأقراص الفيديو الرقمية، وغيرها - أصبح موقع (الإجابات في سفر التكوين) بحكم الخزان الكبير الذي تخرج منه كل هذه الأنابيب ... وأصبح الناس يحصلون على هذه المواد التعليمية، ويتبادلونها مع الآخرين من أصدقاء ومعارف وأقارب. إنها كشبكة العنكبوت: تنمو وتمتد. وحين ننظر في طول البلاد وعرضها، ونشاهد هذه المعارك والمواجهات بشأن (الخلق والتطور) في غرف تدريس العلوم، فإنني على قناعة بأن كثيراً من الأشخاص المنخرطين في هذه المواجهات هم من المتأثرين بتلك الكتب والمعلومات التي تؤيد القول بالخلق».

أمـا فيما يخص القضـايا التي نالـت قدراً كبيراً من التغطيـة الإعلامية مثل تلك التي حدثت في مدينة دوفر، وفي بنسيلفينيا، فذكر هام بأن ثمة مدارس أخرى – وهي في العـادة المدارسـ الحكومية في المناطـق الريفية – تدرس الخَلْـق، ولا يطولها رادار وسـائل الإعلام. وقال: «إنني أعرف شخصياً مدرسين يعملون في المدارس الحكومية، ويدرسون الخلق لطلبتهم، أو يدرسونهم المشكلات التي تعاني منها نظرية التطور، ولا يواجهون أي مشـكلة.... ولا تحدث أي مشـكلة إلا حين تتدخل بعض الأسـر الليبرالية الملحدة وتتصل بالاتحاد الأمريكي للحريات المدنية».

لقد سـئم أعداء نظرية التطور الاختباء، ومع نمو الثقافة المضادة القائلة بالخلق، تنامت معها الرغبة الشـعبية بالاعـتراف بمبدأ الخلق وقبوله. ويتوقع هام أن نشـهد مزيـداً من المصـادمات في المدارس الحكومية في هذه القضـية في الأعـوام القادمة. وقال: «لقد بدأ الناس بالتحرك لفعل شـيء ما، وبدؤوا يعبّرون عن مواقفهم الثابتة»، (والتصـميم الذكـي) هـو أداة لتحقيق ذلك. وتابع هـام: «إنني أعتقـد أن كثيراً من المهتمين بإدخال (التصـميم الذكي) إلى صـفوف الدراسة، لا يعرفون أهداف حركة (التصميم الذكي)، وكل ما يعرفونه هو أنها وسيلة لتوجيه ضربة إلى داروين.

وهذا صحيح. ومع أن كثيراً من المحافظين الذين يقتحمون متاريس تدريس العلوم يسـتخدمون لغة خطاب التصـميم الذكي، إلا أن جوهر حججهم لا يختلف كثيراً عن الحجج التي ساقها ويليام جنينغز براين في المحاكمة التي تمت في مدينة ديتون بولاية تينسي قبل ثمانين عاماً.

وفي الخامس عشر من ديسمبر 2004، أدار بات بوكانان مناظرة عن قرار مجلس مدرسة دوفر في مقاطعة سكاربورو، وبثته محطة إم إس إن بي سي. كانت المناظرة بين أربعة مؤيدين لمجلس المدرسـة – عدا عن بوكانان نفسـه – مقابل واحد. أما الضيوف فهـم: ناتلي غرانت: نجمة الموسـيقى المسـيحية، وآل موهلر: رئيـس المعهد اللاهوتي المعمـداني العـالي الجنوبـي، والمخطـط الإسـتراتيجي الجمهـوري جـاك بيركمان، ولتحقيـق التوازن في هذه المناظرة، دعي ديفيد سـيلفرمان، الناطق الرسـمي لمنظمة الملحدين الأمريكيين للمشـاركة في الحوار. ويبدو أنه كان من غير الضروري مشاركة أحد علماء الأحياء.

وكما فعل براين من قبل، قام بيركمان بوضع القضية في إطار الديمقراطية الشعبية. فتساءل: «لماذا القبول باحتكار الولاية أو الحكومة الفدرالية تحديد ما هو علمي من غيره؟ ... إنني لا أرى أي ضير في تقديم وجهة نظر القائلين بالخلق في المدارس، بالنظر إلى أن 70 % من الأمريكيين يريدون ذلك. يجب على القانون أن يعكس الرغبات الديمقراطية. يجب أن يعكس رغبات الشعب».



يبدو أن معظم سكان مدينة دوفر يفضلون المدارس التي تدرس (الخلق)، برغم تردد كثير منهم؛ خشية من مصاريف الدعاوى القضائية التي قد تسببها.

وقد بدأت هذه المنطقة ذات المزارع الجذابة تتعرض للزحف العمراني والسكاني المتمثل في الأحياء السكنية الجديدة. وأخذت دوفر بالتحول إلى منطقة عمرانية بعيدة عن ضواحي المدن المكتظة بالسكان، تنتشر فيها الطرق السريعة، والمحلات التجارية، والسيارات الكبيرة رباعية الدفع التي تحمل ملصقات تعكس المشاعر الوطنية. إنها بلدة ذات توجه جمهوري صرف، إلى درجة أن نتائج الانتخابات تحسم فيها نهائياً في المرحلة التحضيرية. وتعود أصول سكان المنطقة إلى ألمانية، وتبرز فيها كنائس الطائفة اللوثرية، وهي كذلك موطن لعدد متزايد من الكنائس الإنجيلية المتشددة.

وبحسب ما يذكره كل من كيسي وجف براون، فإن دوفر كانت تتمتع دائماً بمناخ من الحرية والانفتاح، بيد أن مظاهر تنامي المشاعر الدينية العدائية بدأت تظهر فيها في الأعوام القليلة الماضية. وبقيت لوحة زيتية تمثل هبوط الإنسان - هدية من خريجي المدرسة - معلقة على جدار قسم العلوم في المدرسة على مدى عشرين عاماً. وقبل وقوع الصدام في المناهج المدرسية المقررة بوقت قليل، قام أحد موظفي المدرسة بإزالتها في أثناء قيامه ببعض أعمال الصيانة، بحجة أنها غير لائقة، فأخذها إلى الخارج وأحرقها.

وفي خضم الجدل الذي عمّ مدينة دوفر في (التصميم الذكي)، أصيبت كيسي بالصدمة، حين سألها أحد أعضاء مجلس المدرسة إن كان سبق لها أن مرت بتجربة

الولادة الجديدة في المسيحية والعودة إلى المسيح؟. وبعد وقت قصير استقالت كيسي وزوجها من عضوية المجلس؛ احتجاجاً على ما حدث، ثم قام الاثنان بمقابلة مع آنا بادخن؛ مراسلة صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل، في أحد المطاعم الصغيرة في البلدة. وبعد خروجهم من المطعم، كتبت بادخن تقول: إن نادلة في الثلاثين من عمرها تعمل في ذلك المطعم أعطتها قصاصة ورق مكتوباً عليها: «احذري! لقد قال لنا (الرب) قبل 2000 عام: إنه سيظهر أنبياء دجالون ومعلمون. وإذا كنت ترغبين بمعرفة الحقيقة فعليك بقراءة الكتاب المقدس»[74].

وقالت لي كيسي بعد ذلك بأسابيع: «يمكنني القول: إن شيئاً ما من هذا ما كان ليحدث قبل عشرة أعوام». كانت جالسة إزاء منضدة المطبخ في منزلهما الواقع في نهاية ضاحية جميلة من المدينة. وكانت تتناوب نسج الصوف، وتدخين سجائر مونتكلير. أما زوجها جف الذي يعمل كهربائياً - وهو ذو عذارين عريضين أشيبين، وعلى رأسه قبعة صوفية خشنة - فكان يدور خلفها رويداً. وهو بليغ الكلام، تهكمي، عاش في المنطقة طيلة حياته، ويبدو أنه يثمن دوره بصفته أحد المفكرين المتحررين في البلدة. وكان على المنضدة نسخة من كتاب: (الارتقاء: نظرية تعاني من أزمة)، وهو من تأليف مايكل دنتون: الزميل السابق في معهد ديسكفري. وقد أرسله إليهم بالبريد شخص مجهول الهوية، وأرفق معه ملاحظة تقول: إن الحاجة تدعو إلى توعية الطلبة بالثغرات التي تعاني منها نظرية داروين.

كان كثير من سكان دوفر الذين عارضوا قرار مجلس المدرسة مدفوعين بالقلق من مصاريف الدعوى القضائية، أكثر من اعتقادهم بنظرية التطور. ويقول نويل وينريتش الذي نشأ في دوفر، واستقال من مجلس الكلية عقب انتقاله إلى مقاطعة أخرى، في هذا الصدد: «يمكنني القول: إن الأشخاص الذين يعارضون قرار مجلس المدرسة على أساس مبدئي هم أقلية، غير أنه حين يتعلق الأمر بالمصاريف المالية، فإننا نكون أمام قضية أخرى مختلفة تماماً».

وحتى مع الأهمية المعلقة على المال، كان الدعم الشعبي لقرار المجلس قوياً. وبحسب استطلاع للرأي قامت به عام 2005، مؤسسة سسكويهانا لاستطلاعات

الرأي والأبحاث، فإن أغلبية المصوتين في مدينة دوفر يعتقدون أن (التصميم الذكي) هـو رديـف للقول بالخلق، ولكنهم مع ذلك أيدوا سياسـة المجلس بفـارق 45 36، مع وجود نسـبة 10 % من غير المبالين بهذه القضـية، أو الذين ليس لديهم موقف محدد تجاهها. وأيد 40 % (تأييداً شـديداً) تدريس (التصـميم الذكي)، مقارنة بنسـبة 29 % الذين عارضوا (معارضة شديدة) تدريسه.

وبعد التحدث إلى وينريتش، تبين بوضوح ضعف المصداقية التي يتمتع بها داروين في دوفر. وينريتش نفسه - البالغ من العمر ستة وثلاثين عاماً والمتقاعد من الجيش، والأب لولدين - لم يكن يؤمن بالنشوء والارتقاء، وكان يتحدث بالطريقة نفسها التي كان يتحدث بها أشـدّ المؤيدين للتصـميم الذكي، وقـال: «لقد عدنا اليوم إلى حيث بدأنا دورة كاملة، من النقطة التي كانت تمارس فيها الكنيسـة في العصـور الوسطى سـلطة تقرير مـا يمكن أن نفكر فيـه، وما لا يمكننـا التفكير فيـه، وطريقة تفكيرنا تلك...

ومع ذلك، شـعر وينريتش حين انبرى بكنغهام لتحدي داروين، بأن الشـرف يفرض عليه وضع مصلحة المدرسة فوق معتقداته السياسية الشخصية، وقال: «لو كانت الأموال لي فليس لدي مشكلة، سوف أذهب إلى المحكمة وأرفع الدعوى. أما أن تستنزف الأموال العامة التي يفترض أن تصرف على تعليم أبنائنا، فذاك عمل غير مسؤول مطلقاً. لقد كانوا قبل ذلك يناقشون تأجيل شراء الكتب المنهجية، والتوقف عن شراء كتب للمكتبة، وتأجيل تحديث أجهزة الحاسـوب. وحين نكون بصـدد تقليصـ في الميزانية، ثم نذهب لخوض معركة قانونية مع المحكمة الفدرالية العليا، فهذا عمل غير مسؤول».

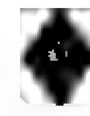
لم يكن مجلس المدرسـة بحاجة إلى القلق بشـأن المصـاريف القضـائية. فقد كان مركـز توماسـ مور للقانـون قد تبرع بالترافـع عنها، وهذا المركز هـو مكتب محاماة كاثوليكي يميني متشـدد، يصـف نفسه بأنه: «سـيف الأشـخاص المؤمنين ودرعهم». (وكان ريك سـانتوروم ضمن مجلسـه الاستشـاري). وذكر لي وينريتش أن المحامين من مكتب توماس مور كانوا يقدمون النصائح القانونية لبكنغهام قبل شهور من توجه الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية إلى المحكمة لرفع دعواه.

وعلى الرغم من المساعدة التي قدمها مكتب المحاماة، فإن القضية تتسبب في خسارة مالية فادحة للمقاطعة، وهي مقاطعة تقع في المرتبة الثانية من حيث الفقر في المحافظة. وكان على مدينة دوفر أن تدفع بدل الأجور الفائتة للأشخاص الذين يجلبون للشهادة، وعليها أن تدفع مصاريف المحامين لبعض الشهود مثل براون وزوجته، اللذاين رفضا أن يمثلهما مكتب توماس مور. وتوقع براون أن تبلغ مصاريف مساءلة الشهود قبل المحاكمة وحدها زهاء 30,000 دولار. ثم إذا خسرت بلدية دوفر القضية، فإن قوانين الحريات المدنية تلزمها بدفع (الأتعاب) والمصاريف القانونية التي تكبدها الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية. «ولن يكون المبلغ قليلاً»، كما قال ويتلود والكزاك: مدير القسم القانوني التابع للاتحاد الأمريكي للحريات المدنية في ولاية بنسيلفينيا، في أثناء المؤتمر الصحفي في ديسمبر من عام 2004 الذي عقد في عاصمة الولاية.

وقالت كيسي براون: «ستقضي علينا». فمدينة دوفر تعاني أصلاً من الإفلاس. وقد أجبر مجلس المدرسة للتو على خفض ميزانية المكتبة إلى النصف تقريباً، من 68,000 ألف دولار إلى 38,000 ألف دولار، فضلاً عن إلغاء الزيارات المدرسية الميدانية كافة.

ومع ما تفرضه هذه القضية من تهديد للمال، والدين، والتعليم، فقد تنافرت العلاقات في هذه البلدة الصغيرة التي كانت مترابطة من قبل. ومع اقتراب نهاية عام 2004، توقف أناس عن التحدث إلى بعضهم بعضاً، وشطبت أسماء من قوائم بطاقات أعياد الميلاد. وتقول كيسي عن أعضاء المجلس الآخرين: «لقد كنا أصدقاء»، ولم يبقَ منهم غير واحدة هي أنجي بنغلينغ، التي ما زالت تتحدث إليها. وفي الوقت نفسه، كانت بنغلينغ حانقة على بقية أعضاء المجلس؛ لأنها كانت في البداية في صف بكنغهام، ولكنها غيرت موقفها حين أدركت حجم الخسارة التي ستسببها تلك المواجهة. وزعمت فيما بعد أن بقية أعضاء المجلس تعرضوا لها بالمضايقة والإيذاء، قائلين: إنه لن تكون مسيحية بحق إذا صوتت بما يخالف توجههم. ومع حلول شهر ديسمبر، ادعت بنغلينغ أن زملاءها في المجلس كانوا يسعون إلى إقحام «معتقداتهم ونحلتهم الأصولية المسيحية الضالة» في التعليم الحكومي.

وعلى الرغم من ارتداد ينغلينغ عن صف بكنغهام ورفاقه، فقد أصبح المجلس أكثر صدامية من ذي قبل، وخاصة بعد تأجج القضية. وبعد استقالة براون وزوجته، ومعهما وينريتش، فتح المجال أمام أعضاء المجلس في تعيين أعضاء بديلين عنهم. ومن بين الذين اختيروا: شخص يدعى إدوارد رووانـد: وهو راعي أبرشية إنجيلية محلية: وأخر هو إريك ريدل، وهو يدرس أولاده في منزله: لأنه يعتقد أن المدارس الحكومية ليست على درجة من الالتزام بالمسيحية، تكفي لحمله على إرسال أولاده إليها.



من العجيب أن مركز العلوم والثقافة لم يؤيد موقف مجلس مدرسة دوفر، وذهب إلى حد إصدار بيان في 14 ديسمبر، 2004، وصف فيه سياسة مدرسة دوفر بأنها (مضللة)، داعياً إلى ضرورة «سحبها وإعادة صياغتها». ونقل البيان على لسان مساعد مدير المركز جوان ويست قوله: إن النقاش في (التصميم الذكي) ينبغي ألا يحظر وألا يفرض، «والواجب عمله هو الكشف الكامل عن الأدلة العلمية المؤيدة لنظرية داروين، وتلك المناقضة لها... وهو الموقف الذي تدعمه الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي».

ويمثل هذا الموقف خروجاً عن الخطة التي رسمتها (إستراتيجية الإسفين) التي جاء فيها إنه: «ينبغي أن نسعى إلى تقديم الدعم القانوني الممكن لأي رد على معارضة دمج تدريس (التصميم الذكي) في مناهج المدارس الحكومية».

فما سبب هذا التغيير؟ بحسب ما يرى السيد نك ماتزكي، الناطق الرسمي باسم المركز الوطني للتعليم العلمي، أنه من الواضح أن مركز الثقافة والعلوم أراد الانتظار في رفع دعوى قضائية حاسمة إلى حين تشكيل محكمة عليا أكثر تعاطفاً تجاههم، وهو ما سيتحقق لهم إذا استطاع بوش تعيين عدد من القضاة الجدد في المحكمة. ويقول ماتزكي: إنه سيكون من الصعب على سياسية دوفر اجتياز أي معركة قضائية

في الوقت الراهن، وإذا أبطلها القضاء، فإن السابقة القضائية الناتجة عن الحكم ستكون انتكاسة للمبشرين بالتصميم الذكي.

ويضيف ماتزكي قائلاً: «تمثل إستراتيجيتهم القائمة الآن بعدم تمرير أي سياسة تقوم على (التصميم الذكي)... وكل ما يريدونه هو سياسة تقول: إن على الطلاب تحليل نقاط القوة والضعف في نظرية النشوء والارتقاء».

ولهذا السبب يدعم مركز الثقافة والعلوم مبادرات شبيهة بتلك التي تبنتها مقاطعة كوب في ولاية جورجيا. إذ قامت المقاطعة بإضافة ملصقات على كتب الأحياء المقررة في منهاج الأحياء في مدارس المقاطعة تقول: «يحتوي هذا الكتاب على معلومات عن (النشوء والارتقاء). والارتقاء يبقى نظرية وليس حقيقة علمية عن أصل الكائنات الحية. وينبغي التعامل مع هذه المعلومات بعقل منفتح، ودراستها بعناية، والنظر إليها نظرة ناقدة».

والفكرة وراء مثل هذا الخطاب هي زعزعة الإيمان بنظرية داروين قبل القيام بتقديم بديل عنها. وكما تذكر (إستراتيجية الإسفين) التي ورد فيها: «لو نظرنا إلى المشهد المادي السائد بوصفه شجرة كبيرة، فإن إستراتيجيتنا يجب أن تعمل عمل (الإسفين)، فالإسفين على صغر حجمه قادر على شق جذع الشجرة إلى قسمين إذا وضع في أضعف نقطة في الجذع». ومن الضروري اجتثاث تلك الشجرة قبل أن تغرس شجرة جديدة مكانها.

يمين ما بعد الحداثة:

ثمة مفارقة كبيرة وعجيبة في الطريقة التي يتعامل بها المحافظون مع (النشوء والارتقاء). فاليمين المسيحي المحافظ ما فتئ يشكو من النسبية ـ وهي الفكرة القائلة: إنه لا يوجد حقيقة مطلقة في هذا الوجود ـ على مر السنين!!. أما الآن، ومع تحديهم نتائج العلم باسم التسامح الثقافي، فإن المحافظين قد أوجدوا مذهباً متطرفاً خاصاً بهم في الفلسفة النقدية المتعمقة. فهم الآن يقلدون المفكرين الفرنسيين، بعد أن كانوا يكيلون لهم أعنف أنواع النقد والتجريح، حين يضعفون فكرة الحقيقة التجريبية، ويرفضون الحقائق التي لا تتناسب مع قناعاتهم، بوصفها نتاج أيديولوجية قمعية متعسفة.

وقد صدر عن اليمين المسيحي كم هائل من الكتب المناهضة لتيار ما بعد الحداثة، والنقد العميق، ونظريات النقد الحديث والتحليل النفسي، وهي مدارس فلسفية ترى أن الحقيقة هي وظيفة للقوة (السلطة)، وأن الواقع هو مركب اجتماعي، وهي مدارس ترسخ النسبية وعدم الثبات في القيم والأخلاق الإنسانية. كما ندد المحافظون بفيلسوف ما بعد الحداثة ميتشل فوكولت. وفي كتابها المنشور عام 1996 بعنوان: (قول الحقيقة)، الذي يتضمن هجوماً على التوجه الأكاديمي اليساري، وصفت لين تشيني، زوجة دك تشيني، أعمال فوكولت بأنها: «ليس بأقل من هجوم سافر على الحضارة الغربية. فهو برفضه الواقع المستقل، والحقيقة القابلة للإثبات بسهولة، بل والعقل نفسه - أيضاً - يكون رافضاً للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الغرب».

ويزخر كتاب السيدة تشيني بأمثلة على الخراب الذي جلبته أفكار ما بعد الحداثة على الحياة الأمريكية. وكتبت تصف كيف أن «مؤلف أحد الكتب المقررة على أشخاص سيتولون مهمة تعليم الأجيال المقبلة، يحث ويشجع الشك في الفكرة القائلة: إن من يعرفون الآن بالهنود الحمر جاؤوا إلى الأمريكيتين عبر مضيق البيرينغ. وكتبت تقول: إن الأساطير الهندية لا تدعم هذه النظرية. كما لاحظت أن التقديرات العلمية ليس لديها (سوى المنطق) لتستدل به».

ولعل من الصعب أن نأتي بقياس أفضل من هذا على حركة (التصميم الذكي)، فالمحافظون، مثل خصومهم اليساريين الغارقين بالذنب، يطالبون بالشك الرسمي بفكرة مقبولة لدى الغالبية العظمى من العلماء، لا لشيء سوى تعارضها مع الخرافة الدينية*، ويهاجمون الأشخاص الذين يتمسكون بالمعايير التقليدية على أنهم متعصبون

* اعترف اليمين التقليدي المحافظ في عدد قليل من المناسبات بفضل تيار ما بعد الحداثة عليه. وأبرز مثال على ذلك نجده في مقالة بعنوان: (ثلاث وجهات نظر تخص الخلق والتطور)، وهي منشورة في كتاب طبع عام 1999، وحرره كل من جون مارك رينولدز وجي بي مورلاند وهما باحثان في معهد ديسكفري. وتدافع المقالة عن مذهب «خلق الأرض الفتية» - وهو مذهب يقول: إن عمر الكرة الأرضية يقارب ستة آلاف سنة - والمقالة من تأليف رينولدز وبول نيلسون. وتبدأ المقالة - كما هي حال معظم حجج الأصوليين - بالنصوص الحرفية من الكتاب المقدس، وتقوم بالبرهنة على صحتها بطريقة عكسية. وقد كان رينولد ونيلسون على درجة من النزاهة للاعتراف بأن الأدلة التي يقدمها علم الطبيعة تناقض أقوالهم، إلا أنهما لا يقبلان بهيمنة العلم الطبيعي على نصوص الكتاب المقدس. ولا يوجد دليل - بحسب وجهة نظرهما - على أن الكرة الأرضية هي أقدم من ذلك سوى المنطق. وكتب الباحثان: موانئنا في عالم ما بعد الحداثة، لا نرى سبباً لتخلي المسيحيين التقليديين عن أي فكرة تحيرهم.

متحاملون على المسيحية. ولا ينحصر تطبيق هذا النمط على قضية التطور. بل إنه يسم علاقة القوميين المسيحيين كلها بالواقع. ويوجد لدى اليمين حزمة من النظريات شبه العلمية التي تدعم النظرة العالمية للكتاب المقدس. ومن ضمنها العلاج النفسي الإصلاحي (لعلاج) الشذوذ الجنسي: والربط الخرافي بين سرطان الثدي والإجهاض: ومتلازمة (ما بعد الإجهاض): وهي اعتلال نفساني يظهر حصراً في وعي مناهضي الإجهاض: وفاعلية تعليم الامتناع عن ممارسة الجنس. وهي صناعة منزلية رائجة قائمة بذاتها في حقل التضليل العلمي.

وبالطبع، ليست عداوة اليمين كلها للعلوم قائمة على أساس أيديولوجي. فبعضها مستأجر. ومع أن كثيراً من الأصوليين لديهم اعتراضات مذهبية على حركة المحافظة على البيئة. إلا أن امتناع حكومة بوش عن الاعتراف بظاهرة الاحتباس الحراري في الكرة الأرضية هو أكثر ارتباطاً بعلاقاتها بصناعة الطاقة منه بالدين.

ولكن تشويه اليمين للعلم يعمل بنفس الطريقة، سواء كان الحافز في ذلك (الرب) أم المال. لقد أنشأ المحافظون مؤسسات موازية للبحث العلمي تعج بالمجلات ذات الوقع الأكاديمي، وتنشر دراسات تقدم على أنها (أدلة وبراهين) في المناقشات التي تخص السياسات العامة. ففي مجال الاقتصاد اليميني، تقوم مؤسسة معهد المشروع التنافسي ومؤسسة (مواطنون من أجل اقتصاد سليم) بتلفيق واختلاق المقالات، والأبحاث، وتعليقات الخبراء التي تتحدى القوانين والأنظمة التي تنظم البيئة. وفي مجال الثقافة اليمينية، يعد مركز العلوم والثقافة نظيراً للمعهد الطبي للصحة الجنسية الذي يتخذ من تكساس مقراً له، الذي يروج لتعليم الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج. وهناك أيضاً الجمعية الوطنية لأبحاث الشذوذ الجنسي وعلاجه، ويقع في مدينة إنسينو بولاية كاليفورنيا. ويعد الجناح (العلمي) لحركة الشواذ السابقين.

وتجنباً من توجيه التهمة لها بالانحياز الليبرالي، تلجأ وسائل الإعلام الدارجة إلى هذه المؤسسات لتقديم نظرة متوازنة ــ ومن ثم تعطي الانطباع بوجود (جدل علمي) في القضايا محل النقاش. مثل الانحباس الحراري، أو النشوء والارتقاء، في حين أن الحقيقة هي أن هناك اتفاق في الآراء عنها في الأوساط العلمية.

إن مثل هذا الإنصاف الزائف هو عدو الدقة. كما أنه يفشل في وقاية الإعلام من تهم التحيّز؛ لأن تهمة التحيز أصبحت عنصراً رئيساً في النظرة العالمية برمتها للجناح اليميني. ودون هذا التحيز يصبح من المستحيل على القوميين المسيحيين التوفيق بين الحقائق التي تعرض عبر شاشات التلفاز وعلى صفحات الجرائد، وبين لغة الخطاب التي تصدر عن الرئيس بوش وعن آلاف منابر الوعظ في الكنائس. ويسوّغ الاعتقاد بأن قوى التآمر تعمل على إخفاء الحقيقة، وأن أعضاء الحركة هم فقط المحصنون من الخديعة، ورفض الاعتراف بالحقائق الساطعة.

كما أنه يجعل من شبه المستحيل إجراء أي نقاش بنّاء، كما اتضح لي من حديثي مع المؤمنين بالخلق في مدينة دوفر. إذ كان بعضهم على درجة من الذكاء والبلاغة في القول، وعلى معرفة جيدة بالحجج التي يسوقونها، غير أنه لم يكن هناك أرضية مشتركة نحتكم إليها، وكان بإمكاني أن أستشهد بمقال نشر في مجلة ناشونال جيوغرافيك، أو بأقوال ستيفن جي غولد، ولكن هذه المصادر ليس لها أي قيمة في نظرهم. وهم بدورهم كانوا يستشهدون بأقوال معهد أبحاث الخلق، أو كن هام، أو المعهد القديم.

وذات مرة، أكد لي مايكل جونسون: أحد الوعاظ في كنيسة معمدانية محلية، عقب اجتماع لمجلس المدرسة، أن «نحو ثلث أفضل العلماء يلتزمون بنموذج التصميم الذكي»، مستشهداً بمعهد أبحاث الخلق.

فرددت عليه بأن معظم الخبراء الذين قرأت أبحاثهم وتحدثت إليهم يصرون على أن هناك إجماعاً في الرأي لدى علماء الاتجاه السائد كافة، في دعم القول بالنشوء والارتقاء، إلا أن جونسون يرد بأن هؤلاء الخبراء كذابون. وقال: «هناك كثير من السحب الدخانية المموهة... إنهم يأخذون الأرقام والبيانات، ويحورونها؛ ليغيروا وجه الحقيقة». وعرض علي إرسال قائمة (بأفضل العلماء) عبر البريد الإلكتروني؛ كي يفقهوا في هذه القضية. وقال جونسون: «الدكتور فيليب جونسون - لعلك سمعت به - إنه يدرّس في جامعات رئيسة. وكثير من أقرانه يؤيدون آراءه. ويعدّ مرجعاً في حقل العلوم».

كان مايكل جونسون ودوداً هادئاً، وهو رجل طويل القامة، خفيف الشعر، صغير الشاربين، ويتولى خدمة بضع مئات في كنيسته. أما زوجته واسمها شيرلي، فكانت رقيقة الصوت، تلبس معطفاً أسود ووشاحاً، ولا تضع على وجهها أي طلاء، وتستعمل نظارة ذات إطار رفيع، وهي أقرب بهذه الهيئة إلى كونها صاحبة متجر لبيع الكتب، منها زوجة قس معمداني. وكانت منزعجة بصدق من الآثار الاجتماعية التي عزتها إلى النشوء والارتقاء. وقالت: «إنني أعتقد أن الإبادة الجماعية تأتي من ذلك: البقاء للأصلح»، كما أنها أنحت بالمسؤولية عن ظاهرة اليأس الوجودي على الداروينية. وقالت: إنه لو كان النشوء صحيحاً، فلن يكون للحياة أي معنى، وأضافت: «إلى أين يتجه هذا الكون؟ وما هي الغاية منه؟ ليس هناك معايير، ولا موجهات».

ولكن ليس لدى شيرلي ولا مايكل جونسون أي شك في عدم صحة النشوء والارتقاء، فسألتهم: لماذا تعتقدون بأن العلماء يزورون البحث العلمي، فرد جونسون: «إن الحقيقة متى ظهرت، فإنها تكون قوية وذات سلطان ... لذلك كان عليهم أن يطمسوها، وعليهم تيقّن وجود طبقات من الأكاذيب لتغطيتها؛ كي يبقى الخلط والالتباس سيد الموقف، ويستمر تشويه الحقائق».

ما الذي يدفع العلماء إلى ممارسة هذا الدجل والمخاتلة؟ وهنا يجيب جونسون بقياس هذه القضية على قضية أخرى: «إننا نشاهد تطبيق هذا المبدأ مرات كثيرة، كما في مسألة الحرب في العراق». وقال بصوت المتأوه الساخط، ساخراً: «هناك أناس يموتون كل يوم! يا إلهي، علينا أن نخرج من هناك!».

ثم تابع حديثه، بعد أن عاد صوته إلى طبيعته: في الحقيقة «إن حجم الخسائر في العراق هو الأقل في تاريخ الحروب. إننا نواجه حرباً إرهابية عالمية. إنهم يأتون بالناس من كل أصقاع العالم، ويسمونهم الثوار؛ كي يحاربوا جيوش التحالف، وهناك شيء آخر: بعض الساسة يحاولون إقناع الناس بأننا نخوض هذه الحرب بمفردنا، وأن هذه الحرب تشن من طرف واحد. كلا. فلدينا ثلاث وثلاثون، أو ثلاث وأربعون دولة تقاتل معنا... لماذا يتلاعب الناس بالأرقام هكذا؟!».

الإجابـة التـي انتهى إليهـا هي: «إنهم يريدون التغطية على شـيء مـا.... إنهم لا يحبون فكرة أن أمريكة تشـيّد نظاماً ديمقراطياً هناك، وإن قوتها في العالم هي أكثر من أي وقت مضى».

إنك لا تستطيع أن تجادل مع هذا النوع من المنطق.



الفصل الرابع

الأرباح السهلة والوفيرة للمؤسسات الدينية



التعلق يبدأ من (الصليب):

هذا هو شعار مؤسسة ست فري إنديد (التحرر من الإدمان حقاً): وهي مؤسسة دينية متخصصة في تأهيل المدمنين على المخدرات وعلاجهم، في مدينة باتون روج في ولاية لويزيانا، وتتلقى هذه المؤسسة الدعم المالي من الحكومة، وأنشئت هذه المؤسسة على يد تونجا مايلز، وهي نفسها كانت مدمنة سابقة على المخدرات، وتقول السيدة مايلز: إن المسيح هو الذي خلصها وخلص زوجها دارن من الإدمان، وتصف مؤسسة ست فري إنديد نفسها بأنها خدمة كنسية، وتضع نصوصاً من (الكتاب المقدس) في وسط برامجها، وتتدلى عدة صلبان من واجهات قاعة الاستقبال في عيادتها الخارجية الجديدة، وإلى جانبها صورتان مؤطرتان للسيدة مايلز وللرئيس جورج دبليو بوش الذي أشار إلى هذه المؤسسة بوصفها نموذجاً يحتذى به للمؤسسات الدينية التي تتلقى الدعم المالي الحكومي.

كانت مؤسسة ست فري قبل مجيء بوش إلى الحكم: مجموعة دعم مسيحية للأشخاص الذين تعافوا من آفة الإدمان، وبدأ نشاط هذه المجموعة من منزل السيدة مايلز، ثم انتقل بعد ذلك إلى كنيسة عملاقة محلية تعرف بكنيسة هيلينغ بليس. استقي اسم المؤسسة من إنجيل يوحنا الإصحاح الثامن: 36: «إن من يحرره الابن يكون حراً حقاً»، وتدعي تونجا مايلز أنها بعد أن ولدت من جديد في الإيمان المسيحي اختفت رغبتها في المخدرات، وأن الأشخاص الذين يأتون إلى عيادتها مساء كل يوم الجمعة يسعون إلى خلاص مماثل.

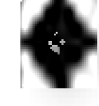
وقد توسعت الخدمة في نشاطها أخيراً. إذ ساعدت ولاية لويزيانا مؤسسة ست فري في تمويل عيادة خارجية للمؤسسة تدعى فري إنديد، التي فتحت أبوابها أمام المراجعين مع نهاية عام 2004. ويعمل في العيادة مستشارون مرخصون، وطبيب، وممرضة. وعبر نظام من الإعانات الحكومية، تدفع الحكومة مصاريف علاج المدمنين في تلك العيادة. وبعض المراجعين ملزمون بالذهاب إلى العيادة بموجب أوامر من المحكمة.

وبلغ عدد المستفيدين من برامج العيادة زهاء 135 شخصاً بحسب ما تقوله مايلز. ويحضر الراغبون في التخلص من الإدمان ثلاث مرات إلى العيادة على مدى خمسة شهور. وفي كل جلسة، يختار كل واحد منهم صفحة من الإنجيل، ويناقش مع مجموعة صغيرة علاقة الكتاب المقدس بصراعه في الحياة. ويقودهم المستشارون في الصلاة، مستنجدين (بقوة خارقة) لتخليصهم من إدمانهم!!

وانتقلت مجموعة الدعم التي تأتلف مساء الجمعة إلى مقر دائم لها في سنتر أوف هوب (مركز الأمل)، وهو مبنى تملكه كنيسة عملاقة أخرى في البلدة، وسيضاف إلى المركز قريباً مركز طوارئ حمل مناهض للإجهاض، إضافة إلى خدمات اجتماعية أخرى تقوم على الدين. ويطلب من المكتتبين في برنامج معالجة الإدمان الالتزام بحضور لقاءات مجموعات الدعم، مع أن بإمكانهم الاستعاضة عن ذلك بمراكز علاج الإدمان غير الدينية إذا رغبوا بذلك. وعلى قطعة الأرض التي أقيم عليها مركز الأمل، نصبت ثلاثة صلبان بيضاء أطول من أعمدة الهاتف أمام المبنى.

وتتخلل المسيحية جوانب مؤسسة ست فري إنديد كلها. ويذكر الموقع الإلكتروني التابع للمؤسسة: «إننا نعتمد حصراً على أساس من كلمة (الرب) في كسر أطواق الإدمان... إننا نؤمن أن الأشخاص الذين يعانون من الإدمان يمكنهم إعادة تأسيس حياتهم عن طريق تطبيق كلمة (الرب) وإتقان المهارات العملية في الحياة. ولن تبدأ عملية إعادة تأسيس الحياة إلا بعد أن يعترف الشخص بوجود المشكلة أولاً. ويقتنع أن بإمكان (الرب) أن يحرره».

وفي هذا النظام المؤسس على الدين، الذي سيحل محل الصفقة الجديدة، يعد التحول الديني مفتاحاً للشفاء والمعافاة.



إن تحويل مليارات الدولارات من حصيلة الضرائب التي كانت مخصصة للخدمات الاجتماعية العلمانية إلى المؤسسات الدينية والفئوية: هو من القضايا الأقل تداولاً في وسائل الإعلام في أثناء رئاسة بوش. لقد أصبحت مبادرات بوش لدعم العمل الاجتماعي القائم على الدين نظام نهب للكنائس الإنجيلية، التي باتت اليوم تعمل في كافة القطاعات بدءاً من البرامج الخاصة بالسجون، والتدريب المهني، إلى الحيلولة دون وقوع حالات الحمل لدى المراهقات، لتأخذ مكان مظلة الأمان التي كان من المفترض أن تشمل الشعب الأمريكي بأسره. ونتيجة لتمويل البرامج الاجتماعية القائمة على الدين، اتسع نطاق التمييز في التوظيف في قطاع الخدمات الاجتماعية الممولة من الحكومة، وهو القطاع الذي يشهد نمواً متزايداً في فرص التوظيف. وأصبح يرفض توظيف اليهود، والشواذ، وغيرهم من الأشخاص غير المرغوب بهم: وهو تمييز تحميه الحكومة ووكلاؤها باسم الحرية الدينية. وأصبح جلب المشردين والموزين إلى المسيح واحداً من أهداف السياسة المحلية للحكومة الأمريكية. وقد كان النقاش العام الذي دار عن هذه القضية، أقل بكثير من النقاش الذي دار عن قضية إزالة أنبوب التغذية من وريد تيري شيافو، أو في قضية قيام جانيت جاكسون بالكشف عن ثديها في وجه كاميرا البث التلفازي في وقت استراحة السوبر بول.

وفي مارس من عام 2005، أعلن بوش ـ بكل افتخار ـ في مؤتمر للقادة الدينيين أن الحكومة الفدرالية قدمت ملياري دولار من المنح الفدرالية للمؤسسات الاجتماعية الدينية في السنة السالفة. 75 ووزعت عام 2003 مبلغ 1.7 مليار دولار. وذهبت بعض تلك الأموال إلى متعاقدين قدامى مع الحكومة الأمريكية مثل المؤسسة الخيرية الكاثوليكية، ومؤسسة الخدمات الاجتماعية اللوثرية: وهي منظمات أسست وكالات علمانية خاصة بتقديم خدمات اجتماعية تمولها الدولة. إلا أن معظم المنح الفدرالية ذهبت إلى منظمات دينية صغيرة تضع المذهب الإنجيلي في مركز نشاطها وعملها.

فعلى سبيل المثال، تلقت مجموعة تدعى (شبيبة أتلانتا من أجل المسيح) منحة فدرالية سنوية مقدارها 363,936 دولاراً على مدى ثلاث سنوات، وهو ما مكنها من مضاعفة ميزانيتها إلى ضعفين. واستخدمت المجموعة تلك الأموال لتوظيف ثلاثة معلمين لتدريس الشباب (الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج). ولا يشترط في هؤلاء المعلمين حصولهم على أي مؤهلات محددة في الصحة العامة. غير أنه يشترط فيهم أن يكونوا مسيحيين؛ لأن (شبيبة أتلانتا من أجل المسيح) لا توظف غير المسيحيين. فهدف المجموعة - في النهاية - هو التنصير. وبحسب ما يذكره الموقع الإلكتروني للمجموعة، فإن «هدف شبيبة أتلانتا من أجل المسيح هو المشاركة بجسد المسيح في التبشير الإنجيلي للشباب، وتقديم شخص المسيح، وأعماله، وتعاليمه لهم، والسعي إلى انخراطهم في الكنائس المحلية».

ومن بين المستفيدين الآخرين من منح الحكومة الفدرالية؛ وكالة تدعى خدمات بيثاني المسيحية ـ وهذه الوكالة مدرجة في موقع وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية تحت اسم خدمات بيثاني لطوارئ الحمل ــ وتضع الوكالة العبارة الآتية على قرطاسيتها: «وكالة مسيحية غير ربحية، مناصرة للحياة، ولخدمات الأسرة والتبني». كما تلقت منظمة حملة الرحمة العائدة إلى بات روبرتسون، مبلغ 1,5 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات.

وفي الوقت الذي تتخم فيه المبادرات الدينية بالتمويل الحكومي الفدرالي، باتت الوكالات العلمانية التي تقدم خدمات اجتماعية تعاني الجوع والفاقة*. وفي مقالة استكشفت نتائج المبادرات الدينية نشرتها مجلة واشنطن منثلي عام 2004، ذكرت

* أجرت صحيفة ديترويت نيوز عام 2004 تحقيقاً صحافياً استغرق ستة شهور عن نتائج خطة بوش لتخفيض الضرائب. وهذا ما خلص إليه التحقيق: «قلصت حكومة بوش والكونغرس البرامج التي تدعم الطبقة الفقيرة من أجل أن توفر تخفيضاً ضريبياً قيمته 600 مليار دولار، استفاد من معظمه الأشخاص الذين يبلغ دخلهم السنوي أكثر من 288,800 دولاراً في العام.... أما البرامج التي تأثرت بهذا التخفيض ـ التدريب المهني، والإسكان، والتعليم العالي، وطائفة أخرى من الخدمات الاجتماعية ـ فهي البرامج التي صممت أصلاً لتكون مظلة أمان للفقراء. وهذه البرامج هي عنصر جوهري في المبادرات التي تهدف إلى إخراج الفقراء من المعونة الاجتماعية إلى حقل العمل، وكانت في الأصل تعاني عجزاً في التمويل».

آمي سوليفان وهي صحافية متعاطفة مع الدين عادة: «إن سياسة تمويل أنشطة المنظمات الدينية، وفي ضوء تقليص ميزانيات الخدمات الاجتماعية، قد تحول إلى صندوق للمحسوبية يقدم المال السياسي عربون مودة للمنظمات الدينية في الدوائر الانتخابية في خطة كارل رووف لانتخابات عام 2004. ولم تبذل الحكومة أدنى جهد لمراقبة فاعلية ذلك الإنفاق»[76].

وثمة نمط مماثل يفصح عن نفسه على مستوى الولايات في مختلف أرجاء البلاد. إذ قامت أكثر من نصف حكومات الولايات بإنشاء مكاتب خاصة بها للمبادرات الدينية للإشراف على توزيع المنح الحكومية على المنظمات الدينية التي تقدم خدمات اجتماعية. ومن الولايات الرائدة في هذا المجال ولاية فلوريدا التي يحكمها جب بوش، حيث يوجد مقر مركز لوتي للإصلاح والتأهيل، وهو أول سجن في الولايات المتحدة يقام على أساس ديني. ويفتح المركز أبوابه أمام جميع الديانات، إلا أن معظم المتطوعين من الناحية العملية - من رجال دين ومدنيين - هم من المسيحيين الإنجيليين[77].

تحديد الواقعين في الخطيئة:

ما برح مفكرو القومية المسيحية يحلمون باستبدال نظام المعونة الاجتماعية القائم، ووضع مؤسسة خيرية كنسية خاصة مكانه، بحيث توزع المساعدات للمعوزين وفق هوى الأتقياء القائمين عليها وتقديرهم. وفي كتابه المنشور عام 1996 بعنوان: (إعادة إحياء الرأفة الأمريكية) كتب مارفين أولاسكي - وهو المنظّر الأول لمبادرة بوش في تمويل الخدمات الاجتماعية التي تعتمد على المؤسسات الدينية - قائلاً: «لقد حان الوقت الآن، للحديث لا عن إصلاح نظام المعونة الوطنية ـ وهو ما يقصد به في العادة تقليص التغطية ـ ولكن عن استبداله بنظام فيه رأفة حقيقية، تأسيساً على العمل الخيري الديني الخاص. إن مثل هذا النظام كان فاعلاً في القرن التاسع عشر، وسيكون أكثر فاعلية في القرن الحادي والعشرين، بفضل اللامركزية والتقدم التقني، شريطة قيامنا بتعديل الأهداف الشخصية والسياسة العامة»[78].

من المرجح أن حلم أولاسكي في استعادة المجد الأخلاقي لعصر الفساد السياسي والاجتماعي الذي عمَّ البلاد في القرن التاسع عشر لن يتحقق في المستقبل القريب. غير أن أفكاره ساعدت في تشكيل حركة صاعدة باتت تتحدى مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة، وليس ذلك وحسب، بل - أيضاً - فكرة المجتمع المدني العلماني كلها، والخدمات الاجتماعية القائمة على البحث التجريبي بديلاً عن تدخل القوى الخارقة للطبيعة. وفي الوقت الذي يحاول فيه أولاسكي وغيره من مؤيدي تمويل الخدمات الاجتماعية للمؤسسات الدينية أن يعكس انطباعاً بأن المبادرة التي يروجون لها شاملة وجامعة للأديان كافة، إلا أنهم ينطلقون من الاعتقاد بأن الفقراء والمدمنين ما هم إلا أشخاص مذنبون، ويحتاجون إلى الخلاص على يد يسوع المسيح. ولا تثريب على الكنيسة أن تتبنى هذه النظرة. أما حين تتبناها أمريكا، فإنها لن تكون البلد الذي عهده كثير منا.

وقد سبق لعدد كبير من ذوي الوعي السياسي أن سمعوا جورج بوش يتحدث عن (النهج المحافظ الرؤوف) إلا أن قلة منهم تدرك المعنى الحقيقي لتلك العبارة. وفي أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 2000، كانت معظم وسائل الإعلام تفسر تلك العبارة على أنها رمز للاعتدال، أو عبارة براقة جوفاء شبيهة بنظرة بوش الأب لأمريكة (الأكرم، والأنبل). وهذا يناسب الجمهوريين كثيراً؛ لأنه يسمح لهم بالتخاطب على مستويين، الأول برسالة غامضة مسكِّنة، موجهة لمعظم الشعب الأمريكي، والثاني برسالة مشفرّة أكثر دقة موجهة لليمين الإنجيلي.

وهذا الأخير يمكنه فهم (نهج المحافظة الرؤوفة) ضمن مذهب محدد متأصل في الجناح اليميني من المسيحية. وتجدر الإشارة إلى (نهج المحافظة الرؤوفة) هو عنوان كتاب آخر لأولاسكي. وقد كتب جورج دبليو بوش مقدمة ذلك الكتاب، واصفاً أولاسكي بأنه في «مقدمة مفكري نهج المحافظة الرؤوفة». وكان أولاسكي يقف إلى جانب بوش في أثناء إلقائه أول خطاب له يتعلق بالسياسة الداخلية في أثناء حملته الانتخابية لعام 2000، حين استعرض بوش الخطوط العريضة لخطته التي ستخصص 8 مليارات دولار من الميزانية الفدرالية لدعم المؤسسات الدينية.

إذاً، فمؤلفات أولاسكي هي مرشد موجه ثمين لطبيعة المجتمع الذي يسعى بوش ومؤيدوه من القوميين المسيحيين إلى تحقيقه على أرض الواقع. ويتبنى أولاسكي نظرة مغالية في التطرف، وشديدة التأثر بالمذهب التجديدي المسيحي. فهو يتوق إلى الأيام التي سبقت عهد الصفقة الجديدة، حين كان المذنبون يحرمون المساعدة: حتى يعلنوا توبتهم. فقد كتب أولاسكي في كتابه: (مأساة الرأفة الأمريكية): «إن التركيز على الحرية يجب أن يتضمن الرغبة في ترك الذين أوقعوا أنفسهم في الحفرة مدة من الوقت «كي يعانوا نتائج أفعالهم القبيحة» ... لقد أدرك الكالفينيون أن الوقت الذي يقضى في تلك الحفرة هو ما يلزم لإنقاذ تلك النفس من فسوقها الدائم. (وتلك الروح من جهنم)»[79].

ولد أولاسكي لأسرة يهودية روسية، تسكن ولاية ماسيتشيوستس، وهو رجل لئيم أو أحمق، ملتح، يشبه الفزاعة، ومتشبع بالأيديولوجية الاستبدادية. كان مناضلاً شيوعياً في شبابه، والتحق بالحزب الشيوعي عام 1972، بعد زمن من الكشف عن جرائم ستالين وبعد أن تحرر معظم المفكرين اليساريين من وهم الاتحاد السوفييتي. ولكنه حين كان يكتب رسالته لنيل شهادة الدكتوراه عن اضطهاد الشيوعيين في هوليوود، وجد أولاسكي نفسه محاطاً بالشكوك من كل جانب. وكما كتب في مقالة عن قرار تغيير عقيدته: في يوم من أواخر أيام عام 1973، كنت أقرأ مقالة لينين الشهيرة (الاشتراكية والدين) التي كتب فيها يقول: «يجب علينا محاربة الدين: لأنه أساس كل المادية، والماركسية بالنتيجة». وفي تلك اللحظة غيّر (الرب) نظرتي للعالم، ليس عن طريق الرعد والزوابع، بل بهمسة رقيقة تردد في ذهني هذا السؤال: «ماذا لو كان لينين على خطأ؟ ماذا لو كان هناك إله؟»[80].

استمر ذلك السؤال يتردد بإلحاح، وفي عام 1976 - وبعد تأثره بكتابات فرانسيس شيفر - اعتنق أولاسكي المسيحية، وتزوج مرة ثانية، بعد أن انهار زواجه الأول مع بداية عام 1970، وكما كان منجذباً نحو أبعد مراتب التطرف اليساري، أصبح هو وزوجه الجديدة سوزان يبحثان عن أقصى مراتب اليمين. وذكرت سوزان لصحيفة نيويورك تايمز أنهما حين كانا يبحثان عن كنيسة يلتحقان بها: «سألنا أنفسنا أي

المذاهب تمثل التظير المتطرف لليسار المتشدد»، وانتهى بهما المطاف إلى الالتحاق بكنيسة معمدانية محافظة[81]. ولاحقاً، وبعد أن أصبح أولاسكي أستاذاً للصحافة في جامعة تكساس في مدينة هيوستن، تحولا إلى كنيسة المخلص المشيخية، وهذه الكنيسة جزء من طائفة انفصلت عن الطائفة المشيخية، وتابعة للمنظمة الكنسية التي أسسها جيمس كيندي في كورال ريدج. واليوم، أولاسكي هو قائد تلك الكنيسة.

وحدث أن تعرّف أولاسكي على جورج غرانت: المدير التنفيذي السابق لمنظمة كورال ريدج. (ويجدر التذكير هنا أن غرانت من دعاة الحكم الثيوقراطي بكل جرأة، وينادي: «باحتلال مسيحي للعالم»). ومن الواضح أن العقيدة التجديدية أثرت في أولاسكي، ونجده يقتبس من رشدوني وأمثاله ويشيد بهم. ومن بين أنصار أولاسكي شخص يدعى هاورد أهمانسون، وهو مليونير من كاليفورنيا، وعضو في مجلس مؤسسة كلسيدون، وهو الذي موّل مركز العلوم والثقافة التابع لمعهد ديسكفري، وقدم منحاً مالية لأولاسكي مكنته من تأليف عدد من كتبه، إضافة إلى تكليفه بتحرير سلسلة (نقطة التحول: نظرة عالمية مسيحية)، وتقع في ستة عشر مجلداً.

ألف أولاسكي أكثر من اثني عشر كتاباً، تناول عدد منها موضوعات التحيز الإعلامي والإجهاض، إلا أن شهرته في أوساط اليمين كانت بفضل كتاب نشره عام 1992 بعنوان: (مأساة الرأفة الأمريكية)، الذي يتضمن نظرة تصحيحية لتاريخ السياسة الاجتماعية في الولايات المتحدة، بحيث تصور القرن العشرين على أنه امتداد للانحطاط الأخلاقي بعد أن كانت الأخلاق في قمتها في بدايات القرن التاسع عشر، حين كان الفقراء يجدون العون من مؤسسات البر والإحسان الدينية بديلاً عن البيروقراطية الحكومية.

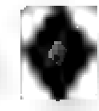
ومثل بقية أساطير القوميين المسيحيين، حدد أولاسكي عدوين رئيسين مسؤولين عن انهيار البلاد: الدين الليبرالي، و(الاشتراكية السياسية)، وهما يتحملان مسؤولية التخلص من الأسلوب الفردي المنطلق من عقلية الخلاص تجاه الفقراء.

وكتب أولاسكي في ذلك الكتاب: «عبر القرن التاسع عشر، تعرضت الصخرة التي تقف عليها الرأفة إلى التفتت التدريجي.... وكان الجزء الأكبر من التفتت هو تفتت في العقيدة: إذ بدا الاعتقاد القائل: إن الإنسان الآثم، لو ترك وحده، فسوف يعود إلى التيه، اعتقاداً موغلاً في التشاؤم... ولم تظهر خطورة هذا التفتت لبعض الوقت، بيد أن تأثيره على المدى الطويل كان من الفداحة إلى الحد الذي جعل القرن العشرين ليس قرناً أمريكياً، كما كان يتوقع المحتفلون به عام 1900، بل قرناً في العودة إلى التيه»[82].

لم يلقَ كتاب مأساة الرأفة الأمريكية اهتماماً يذكر في الإعلام الأمريكي السائد حين نشر أول مرة، إلا أنه حظي بأتباع له من اليمين. وكما نقلت مجلة نيويورك تايمز عام 1999 في تقرير نشرته عن حياة أولاسكي: فإن «وزير التعليم السابق، ويليام بنيت، أثنى على الكتاب، واصفاً إياه بأنه (أهم كتاب يتناول المعونة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية في عقد من الزمان) وقدّم نسخة منه لرئيس مجلس النواب الجديد آنذاك نوت غينغريتش. قرأ غينغريتش الكتاب من الغلاف إلى الغلاف، وأحبه كثيراً، وأمر بتوزيعه على الأعضاء الجدد. وفي خطابه الأول إلى الأمة، أعلن غينغريتش: « نعمل على إعادة تحديد الرأفة، وإعادتها إلى مكانتها السابقة، وأسوتنا هو أليكسيس دي توكفيل و مارفين أولاسكي»»[83].

وحين جُلب الكتاب إلى نظر المؤرخين المتخصصين، دُحض على الفور. ففي مراجعة للكتاب نشرت في مجلة علمية متوافرة على الإنترنت، وصف ديفيد هاماك أستاذ التاريخ في جامعة كيس ويسترن ريزيرف، كتاب: (مأساة الرأفة الأمريكية) بأنه كتيب دعاية سياسية، لا يحتوي على أي جهد يجعل منه تأريخاً مقنعاً: «إنه يتجاهل المؤرخين الآخرين، ويحدد الأسئلة تحديداً ضيقاً وجزافياً، ويتخير في انتقاء الحقائق من هنا وهناك لدعم فرضية متصوّرة مقدماً». وفي ختام مراجعته للكتاب، كتب ديفيد هاماك: «إن مارفين أولاسكي منهمك في حملة دعائية للسيطرة على نظرة الأمريكيين إلى ماضيهم، بهدف تشكيل سلوكهم في المستقبل»[84].

وليس من المستغرب ألا يكون لوجهة نظر هاماك وأمثالها أي أثر في الحد من تأثير أولاسكي. ذلك أن نظرية الانحياز الليبرالي لم تبق أي مصداقية للمؤسسة الأكاديمية في نظر اليمين، تحصن مفكريهم من أي نقد يصدر عن أهل التخصص. ويرفض المحافظون معظم ما يكتبه المؤرخون من الاتجاه السائد عن التاريخ. وقد قدم أولاسكي، وكذلك ديفيد بارتون، رواية للتاريخ تناسب هواهم، وأصبحت نظرته أساساً لتفكير عدد كبير من الأشخاص الذي يديرون بلدنا اليوم.



تبنى جورج دبليو بوش أفكار أولاسكي، حين كان أولاً حاكماً لولاية تكساس، ثم رئيساً للبلاد. وحين رشح بوش نفسه للرئاسة رفع شعار: (نهج المحافظة الرؤوفة) ليكون في قلب سياساته المحلية، واضعاً أولاسكي على رأس اللجنة الدينية المتفرعة عن لجنة شؤون السياسية في حملته الانتخابية. وفي خطاباته التي كان يلقيها في أثناء الحملة، تحدث بوش عن حشد «جيوش من (الرأفة) وهي عبارات مأخوذة من كتب أولاسكي. لقد كان قبول يسوع المسيح مخلصاً كافياً لتخليصه (أي بوش) من عادة شرب الكحول، ويبدو أن تلك التجربة كانت كل ما يحتاجه من دليل على أن نظريات أولاسكي ستكون ناجعة للأمة جمعاء.

التقى الاثنان برهة عام 1993. وكان اللقاء الآخر بعد سنتين في غمرة الأزمة التي وقعت في تكساس عن فرع محلي لمؤسسة تين تشالينج (تحدي الشباب)، وهي مؤسسة دينية لعلاج الإدمان على المخدرات لها أكثر من 130 فرعاً شبه مستقل في أرجاء البلاد. إذ قضت لجنة تكساس عن الكحول وتعاطي المخدرات عام 1995 أن فرع تين تشالينج في مدينة سان أنتونيو ارتكب مخالفات للأنظمة السارية في الولاية. ومن بين المشكلات التي وردت في قرار اللجنة أن موظفي تلك المؤسسة ينقصهم التدريب اللازم لعلاج الإدمان. وهددت اللجنة بغلق البرنامج ما لم يتم تعيين مستشارين مرخصين. وهذا بالطبع أمر مرفوض في نظر مؤسسة تين تشالينج، فراحت تشحذ

همـم الإنجيليين، طالبـة دعمهم في التصـدي لحكومة الولاية. واسـتعانت بخريجي البرنامج الذين شهدوا بأن المؤسسة أنقذت حياتهم.

وفي أثنـاء الجـدل القائـم، اسـتدعى بوش أولاسـكي لتقـديم المشـورة. وتطبيقاً لتوجيهاته قرر بوش أن يقف في صـف تين تشـاليـنج. وضغط بوش عام 1997 بواسطة التشريع باتجاه إعفاء المرافق الدينية من بعض الأنظمة التي تطبق على ما يماثلها من مرافق علمانية. وبناءً عليه، فإن مستشاري علاج الإدمان في المؤسسات الدينية ليسوا ملزمين بالخضـوع لتدريب خاص للحصول على الترخيص الحكومي. وأنشأت الولاية مؤسسة مسـيحية تدعى رابطة تكساس لوكالات رعاية الطفولة المسيحية؛ كي تشرف على اعـتراف الولاية ببرامج الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسـات الدينية مثل مؤسسـة تين تشاليـنج. ويضم مجلس الرابطة المكون من ستة أعضاء ممثلين عن المرافق التي يتولى الإشراف عليها.

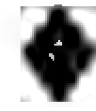
كانت بعض نتائج ذلك الإجراء وحشية وقاسية. وكما يذكر الصحافيان مولي آيفنز و لو دوبوز من تكساس في كتابهما بعنوان: (كمبن بوش)، أنه «بعد أربع سنوات من قيام حاكم الولاية بوش باستثناء المرافق المسيحية للعناية بالطفل من رقابة الحكومة، أخبر طبيـب غرفة الطوارئ - بعد أن فحص فتى يبلغ من العمر ثمانية عشـر عاماً، أنقذته أمه من مأوى ساوث تكساس - الأم بأن ابنها تظهر عليه علامات (التعذيب)».

وكان الفتى يقيم في مأوى يدعى رولوف آنكور هومز، المسـمى على اسم قس اسمه لستر رولوف، وكان لستر هذا - وبحسب وصف آيفنز ودوبوز - «واعظاً عصامياً نارياً مستعراً في دعوته للمسيح». وبعد أسبوعين من الإبلاغ عن حالة الإيذاء الجسدي تلك، أعادت رابطة تكسـاس لوكالات رعاية الطفولة المسـيحية الاعتراف بمؤسسـة رولوف آنكور هومز. إلا أن الادعاءات عن الإيذاء كانت صحيحة. وفي عام 2001، وجد مدير تلك المؤسسـة مذنباً بجريمة الإيذاء الجسـدي بعد محاكمة جنائية. أما زوجته، كما كتـب آيفنز ودوبوز، فقد منعت منعاً باتاً مؤبداً من العمل في مرافق العناية بالطفل في تكساس؛ بسبب سوء معاملتها لفتاة في مؤسسة دينية.

أخرى تدعى ربكاه هوم: «قيّدت الفتاة ديان داوزي بشـريط بلاستيكي لاصـق على الكرسـي، ولكمت على صـدرها، وحبست حبسـاً انفرادياً مدة 32 ساعة قبالة عرض متواصل من مواعظ رولوف»[85].

ويجب التنويه هنا إلى أن رولوفس آنكر هومز ليسـت نموذجاً للمؤسسـات الدينية التـي تقـدم خدمات اجتماعية. وكما تبين من شـهادة الذين دافعوا عن مؤسسـة تين تشـالينج أن كثيراً من الذين اختاروا المصـحات الدينية لعلاج الإدمان، أصبحوا من المؤيدين المخلصـين لتلك البرامج التي سـاعدتهم في الوقت الذي فشلت فيه البدائل العلمانيـة. ومع ذلك، وحين تزيل الحكومة الأنظمة واللوائح، وتقرر أن الإيمان الديني يمكن أن يكون بديلاً عن التدريب المهني، فإن التعسف سيقع لا محالة.

واحتمال وقوع التعسف والإيذاء واحد فقط من تلك الأخطار المتأصلة في المبادرات الدينية. والخطر الأكبر أقل آنية، لكنه أكثر مكراً وضـرراً، ألا وهو مأسسـة المذهبية الدينية في الحياة العامة. وقلما يحدث في الولايات المتحدة أن يتم توزيع الموارد العامة بحسـب كرسـي الاعتراف. إن أكثر ما يمكن للأقليات الدينية والعلمانيين أن يحلموا به في ظل نظام دعم المؤسسـات الدينية، هو توفير بدائل مسـتقلة ـ لكن متسـاوية ـ عـن البرامج الحكومية التي يديرها المسـيحيون الإنجيليـون. وحتى هذه اللحظة، لم يحصلوا - ولو - على ذلك.



مـن أوائـل القرارات التي اتخذها بوش حين أصبح رئيسـاً للبلاد، هـو أنه أوجد مكتب البيت الأبيض للمبادرات الاجتماعية والدينية. ثم شـرع ينشئ مكاتب مشابهة في الوزارات ذات الأهمية ـ العدل، والعمل، والصحة والخدمات الإنسانية، والتجارة، وشؤون قدامى المحاربين، إضافة إلى الوكالة الأمريكية للتطوير الدولي، ووكالة شؤون الأعمال الصغيرة - وقد ملئت هذه المكاتب بموظفين كانوا يعملون في مؤسسات اليمين المسـيحي. فمثلاً، كان ديفيد كويو - الذي يشـغل الآن منصـب نائب المدير التنفيذي لمكتب البيت الأبيض للمبادرات الدينية والاجتماعية - موظفاً في الائتلاف المسـيحي.

أما دينا كارلسون - التي تشغل الآن منصب المديرة المساعدة لمكتب المبادرات الدينية والاجتماعية في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية - فكانت تعمل مديرة العلاقات الاجتماعية في مجلس أبحاث الأسرة. وبات بيد القوميين المسيحيين فرصة تحويل المنح الحكومية إلى أصدقائهم في الحركة*.

ويمكننا القول - بكل تأكيد -: إن الهيكل الذي تقوم عليه طريقة صرف معظم المنح الحكومية المقدمة للبرامج الاجتماعية ذات الأساس الديني، قد وضع بهدف مساعدة بناء الحركة. ولأن معظم الكنائس الصغيرة والخدمات الكنسية الشعبية لا تحسن كتابة مقترحات الحصول على المنح، ولا التعامل مع الحكومة، فقد أسست حكومة بوش صندوق الرأفة. وتحصل المنظمات الكنسية الكبيرة التي تتمتع بالخبرة، مثل منظمة عمليات الرحمة التي أنشأها بات روبرتسون، على منح من صندوق الرأفة مقابل تدريب المنظمات الصغيرة على كيفية التقدم بطلبات المنح الحكومية. ويقوم الصندوق بتوزيع نسبة مئوية من الأموال الفدرالية إلى المجموعات الصغيرة من متلقي المنح الحكومية، وبذلك تملك منظمة بات روبرتسون سلطة توزيع أموال الحكومة المحصلة من دافعي الضرائب، على البرامج القائمة على الدين بحسب هواها بما يضمن توسيع شبكتها ونفوذها السياسي.

إن هذه العملية الثنائية في نقل الأموال بين الجمهوريين في الحكومة، واليمين المسيحي هي السبب وراء تحوّل ثقافتنا إلى شيء جديد يصعب التعرف عليه. وفي ضوء انبثاق السياسات العامة - في الوقت الحالي - من العقائد الشمولية، أصبحت

---

* ومن وسائل تحقيق ذلك، ملء اللجان التي تنظر في طلبات المنح بأشخاص يؤيدون الحركة. وقد قامت الصحافية إستار كابلن، مؤلفة كتاب: (مع وجود الرب في صفهم) بتقديم طلب بموجب قانون حرية المعلومات للكشف عن أسماء الخبراء غير الحكوميين الذين تم تكليفهم بالنظر في طلبات الحصول على منح تمويل برامج (الامتناع عن ممارسة الجنس) من وزارة الصحة والخدمات الإنسانية. وكان منهم ديفيد نوبل، رئيس مؤسسة خدمات القمة، (وهي مركز تدريب على النظرة العالمية المسيحية، ومقرها مدينة كولورادو) إلى جانب مندوبَيْن من مؤسسة التركيز على الأسرة، وثلاثة مندوبين من مجلس أبحاث الأسرة، وثلاثة من منظمة النساء المهتمات بأمريكا.

الاجتماعات الحكومية أشبه ما يكون بالانبعاث الديني. وأصبح أعضاء مجلس الشيوخ يلجؤون إلى يسوع لإشفاء المرضى. وأضحى المتعاقدون مع الحكومة يستشهدون بالإنجيل بدلاً من الدراسات. وحملت مطوية ذات ألوان أربعة - صادرة عن وزارة العمل، وضعت لمساعدة الجماعات الدينية في تقديم طلبات الحصول على المنح الحكومية - رسماً لغصن تلتهب فيه النار، مثل الغصن الذي شاهده النبي موسى قبل لقاء ربه، المذكور في سفر الخروج، وكتب تحت تلك الصورة العبارة الآتية: «ليس لدى كل شخص غصن يحترق ليدله على مهنته في الحياة».

وفي بداية ولاية بوش، كشف اجتماع نظمه القس صن مايونغ موون، زعيم الكنيسة الوحدوية، عن ومضات واضحة بليغة عما ستؤول إليه الحالة الجديدة الغريبة في العاصمة واشنطن. إذ احتشد كبار قادة الحزب الجمهوري في الكونغرس في الخامس والعشرين من إبريل من عام 2001، وكان بينهم ترينت لوت، وديبنيس هاسترت، وورك سانتوروم، في غداء عمل في أثناء (قمة دينية) أقيمت في القاعة الكبيرة التابعة لمكتبة الكونغرس. وكان بين الحضور جون دليليو، وكان يشغل وقتها رئيس مكتب البيت للمبادرات الاجتماعية والدينية. ودعي إلى تلك القمة عشرات من الزعماء الدينيين، وتجمع مئات آخرون في أكثر من خمسين مؤتمراً محلياً في مختلف أنحاء البلاد، حيث شاهدوا وقائع القمة التي عقدت في العاصمة واشنطن عبر بث منقول عبر الأقمار الصناعية وممّول من القس موون.

وفي تلك القاعة المميزة تحت قبة مبنى الكونغرس، تعاقب الساسة والوُعّاظ الدور على منصة الخطابة، للتنديد بفكرة الفصل بين الكنيسة والدولة، وللاحتفال بقوة شفاعة المسيح. وقال السيناتور كي بيلي هتشينسون من ولاية تكساس: «إنني ألجأ إلى الإنجيل، من أجل هؤلاء الذين يناضلون، والذين يحاولون مساعدة المناضلين ... ففي رسالة يعقوب، الإصحاح الأول، الآيات 2-4: «احسبوه كل فرح يا إخوتي، حين تقعون في تجارب متنوعة: عالمين أن امتحان إيمانكم ينشئ صبراً، وأما الصبر فليكن له عمل تام: لكي تكونوا تامين وكاملين غير ناقصين في شيء».

أما روبرت وودسن الأكبر، وهو من المحافظين السود، وحليف مقرب من أولاسكي، ويرأس المركز الوطني لمشروعات الأحياء السكنية. فألقى خطاباً ظهر وكأنه يحاجّ فيه بأن شهادة الإنجيل هي كل ما نحتاجه من معطيات تجريبية لإثبات فعالية المبادرات القائمة على الدين ونجاعتها. فقال: «إن أولئك الذين يتساءلون إن كانت القيادة الشعبية القائمة على الدين ناجعة؟... ويقولون: أين الدليل... فأقول: لم يسبق لأحد أن ساءل البرامج العلمانية عن نجاحها، ولكنهم يسألون الآن ـ فجأة ـ عن البيانات. حسناً، سأقول لكم: إن البيانات التي أستخدمها هي التجربة التي مر بها الرجل الأعمى، كما جاءت في إنجيل متى، حين شفي على يد يسوع، وعاد إليه بصره». ويذكر هنا أن المركز الذي يرأسه وودسن تلقى 1,8 مليون دولار من صندوق الرأفة الفدرالي.

وانتهى المؤتمر بأداءٍ قدّمه منشد إنجيلي أبيض يلبس قميصاً أسود وربطة عنق بيضاء، وشاركه عدد من القساوسة في الغناء على منصة الخطابة، إلى جانب السناتور رك سانتوروم والكاهن موون. وتمايلوا جميعاً إلى الأمام والخلف، فيما راح المغني يدندن عن تعجيل قدوم (الرب).

«الفصل بين الدين والسياسة هو أحب شيء إلى الشيطان»:

على بعد بضع مئات من الأميال، كان بوب واينبرغ ـ أستاذ العمل الاجتماعي في جامعة نورث كارولينا في مدينة غرينزبورو ـ يراقب هذه الأحداث باستغراب مروّع.

وقد سبق لواينبرغ أن عمل أبحاثاً معمقة عن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الهيئات والجمعيات الدينية، ولهذا السبب تلقى دعوة من رجال الدين المحليين الذين عمل معهم في أثناء بحثه لحضور أحد المؤتمرات في مدينة رالي، والذي انعقد في حرم جامعة نورث كارولينا ستيت. ولأن هذا المؤتمر كان يوحي بأنه تحت رعاية حكومية، فقد أصابت واينبرغ الدهشة عندما قدم إليه كتاب يحتوي، إلى جانب جدول أعمال المؤتمر، على مقتطفات من كتاب للكاهن صن مايونغ موون تقول إن: «(الرب) يهتم بتكوين الشخصية الداخلية للإنسان، وتشجب مذهب الفردية الأمريكية.

واختير ثلاثة من الحضور لقراءة عدة صفحات من تلك المقتطفات على الحضور. وتنص إحدى تلك الفقرات على ما يأتي: «إذا كنا نرغب في توحيد العالم، فإننا بحاجة إلى ثورة عظيمة، وستكون هذه الثورة ثورة عن الشخصية الإنسانية»، وجاء في فقرة أخرى: «إن هذه الأمة الأمريكية مؤسسة على المبادئ المسيحية ـ اليهودية، ومع ذلك، نجد أن شعبنا أصبح مغالياً في النزعة الفردية. هل كان المسيح شخصاً فردياً؟ كيف أضحى الأمريكان ملحدين وفرديين في حين أن المسيح لم يكن لديه أي طبيعة فردية؟».

ويجد المتفحص الباحث لسجل موون - زعيم النحلة المسيحية الكورية، والملياردير، وصاحب سوابق، الذي يصف نفسه بالمسيح - أن لغة خطاب موون مألوفة ومعهودة، ويوجد لديه تصور عالمي لحكومة كهنوتية تحت سلطته. وقد صرح من قبل بأن «الفردية هي أبغض شيء عند الرب»، وأثنى على الشمولية؛ لأنها تعني الطاعة، وهو يتوقع أن تؤول هذه الطاعة والولاء إليه في يوم من الأيام.

وبعد الفراغ من قراءة الصفحات في قاعة المحاضرات في جامعة نورث كارولينا، طلب من الحضور تشكيل مجموعات صغيرة لمناقشة علاقة ما سموه، بالأعمال التي يقومون بها في حياتهم اليومية، ويقول واينبرغ الذي قدم لي نسخة من الكتيب: «لقد كنت في غاية الذهول، ولم أكد أصدق ما يحدث أمامي، ما حدث كان في منتهى الغرابة، وشعرت وكأنني أتيت من كوكب آخر».

لم يكن واينبرغ، وحاله في ذلك مثل حال معظم الأمريكين، يدرك مدى السلطة التي يمارسها موون في سياسة الأمة. فأشهر ما يعرف به صاحب الغبطة الذي سبق له أن أمضى 11 شهراً في السجن على جريمة الاحتيال والتزوير في ضريبة الدخل، هو إقامته حفل تزويج آلاف الغرباء معاً في قداس واحد. وقد أكسبته هذه الأحداث شهرة لدى عامة الناس، بأنه رجل غريب مغرم بحب الاستعراض إلى حد الجنون. إلا أن هذا الانطباع يخفي الدور الذي يؤديه بصفته واحداً من أصحاب الحل والعقد المتنفذين في العاصمة الأمريكية واشنطن. والحقيقة هي أن موون هو أحد الداعمين للحزب الجمهوري والتيار المحافظ عموماً. وقد تمكن بواسطة مجموعات الواجهة المتنوعة

التابعة له، من أن يكون مناصراً مهماً للدعم الحكومي الذي قدمه بوش للمنظمات الدينية، ومتلقياً ثانوياً لهذا الدعم.

وتبدو العلاقة بين موون والقوميين المسيحيين علاقة غريبة؛ لأن موون نفسه يرى أنه خليفة للمسيح، وليس عبداً له. غير أن هذا المسيح المنتظر أدرك منذ زمن بعيد الحاجة إلى التعاون مع اليمين المسيحي. فقد ذكر في خطاب ألقاه عام 1973 ما نصه: «إن أمنيتي تنظيم حزب سياسي مسيحي، يضم الطوائف البروتستانتية والكاثوليكية وبقية الطوائف المسيحية الأخرى»، ودعا في الخطاب نفسه إلى «حكومة ثيوقراطية تلقائية تحكم العالم»(86).

ومع أن أتباع موون الدينيين قلة قليلة، إلا أن مصادره وفيرة. وذكرت صحيفة واشنطن بوست أن «حركته تسيطر على ماتتجاوز قيمته 300 مليون دولار في المشروعات التجارية، والسياسية، والثقافية» في العاصمة واشنطن وحدها، وذلك بحسب إحصاء أقيم عام 1997. وينفق موون أمواله بسخاء على تمويل اليمين. (وقد كان والد جورج بوش من المستفيدين من عطايا الكنيسة الوحدوية، وحصل على ما يقدر بمليون دولار مقابل خطابات افتتاحية، وحضور مؤتمرات يعقدها موون في الخارج)(87). وفي أواخر عام 1980، قام موون بشراء صحيفة واشنطن تايمز، وهي صحيفة يومية محافظة، وتعد مرجعاً أساسياً لكثير من أقطاب الجناح اليميني، مع أنها تخسر الملايين من الدولارات سنوياً.

وفي عام 1995، أنفق موون 3,5 ملايين دولار لإنقاذ جامعة الحرية التي يملكها القس فالويل، وكانت على شفا الإفلاس. وفي العام اللاحق، قدمت مؤسسة نيوز وورلد كميونيكيشن التي يملكها موون، قرضاً إضافياً بقيمة 400 ألف دولار لجامعة الحرية(88).

وقريباً، وضع موون مصادره لدعم القضايا القائمة على الدين. وفي الأسابيع التي سبقت المؤتمر الذي انعقد في مكتبة الكونفرس في إبريل من عام 2001، جاب موون البلاد ملقياً سلسلة من الخطابات المؤيدة لمبادرة بوش في دعم الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات الدينية. وقام بدعوة القساوسة المحليين، وقدم لكثير ممن

حضر منهم ساعة ذهبية تبلغ قيمة الواحدة منها بضعة آلاف من الدولارات، وذلك دليلاً على «محبته التي لا تتغير»[98].

وبحسب ما نقله جون غورينفيلد في موقع صالون، فقد عقد موون في العام اللاحق مؤتمراً بعنوان: «(الرب) والسلام العالمي»، استمر على مدى ثلاثة أيام، حيث جمع فيه عدداً من الرموز السياسيين في البلاد، بمن فيهم أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب، للحث على دعم مبادرة بوش في دعم النشاط الاجتماعي للمؤسسات الدينية. وفي إحدى الجلسات، ألقى تِم تووي الذي حل محل دليليو في إدارة مكتب البيت الأبيض للمبادرات الدينية والاجتماعية، الخطاب الافتتاحي. وكتب غورينفيلد يصف ما حدث:

«ثم جاء دور موون في إلقاء خطابه، فدعا المؤسسات الدينية الأخرى كافة، إلى مساندة مبادرة بوش في دعم النشاط الاجتماعي للمؤسسات الدينية. وصدور مثل هذه الدعوة من موون أمر منطقي؛ لأنه يؤمن من قبل بأن الأديان كلها ستتوحد تحت إمرته. وكما صرح في أكثر من مناسبة بأن «الفصل بين الدين والسياسة هو أحب شيء إلى الشيطان». وفلسفته هي: «أن المسيح أخفق في رسالته لأنه لم يملك قط سلطة دنيوية». أما موون فسوف ينجح - كما يقول - عن طريق تطهيرنا من ثقافتنا المشبعة بالجنس، وهذا يشمل تطهيرنا من الشواذ جنسياً، (الذين يصفهم بالكلاب آكلة العذرة) والنساء الأمريكيات (وهي كناية عن المومسات). والأولى باليهود أن يتوبوا، أيضاً. (ويزعم موون أن المذبحة النازية كانت انتقاماً من «(الرب) على صلبهم المسيح»: «وتطبيقاً لمبدأ القصاص، قتل هتلر 6 ملايين يهودي»). والحل الذي يراه، يتمثل بحكومة ثيوقراطية عالمية، تعمل على فرض العادات والممارسات الجنسية اللائقة: بغية إقامة جنة الله في الأرض»[90].

وتطبيقاً لمبادرة دعم النشاط الاجتماعي للمؤسسات الدينية، تم تخصيص ملايين الدولارات من الميزانية الفدرالية لفرض العادات والممارسات الجنسية اللائقة عن طريق تدريس طلبة المدارس المراهقين وتشجيعهم على الامتناع عن ممارسة الجنس

قبل الزواج. وكما نقل غورينفيلد، فقد تلقى نادي فري تينز يو إس إيه (الفتية الأمريكيون الأحرار) - وهو نادٍ للعفاف تابع للكنيسة الوحدوية، ويمارس نشاطه بعد ساعات الدوام المدرسي، تلقى هذا النادي منحة بقيمة 475,280 دولار من المال الفدرالي عام 2002. كما تلقى عملاء موون مخصصات حكومية مشابهة بمقتضى مبادرة الزواج الصحي التي أطلقها بوش. وفي غضون ذلك، أصبح ديفيد كابورا - وهو أحد الذين تحدثوا في مؤتمر إبريل عام 2001، وهو «صديق وعميل سياسي قديم لموون، ويعمل ضمن جماعاته الواجهة»، بحسب وصف صحيفة سان فرانسيسكو كرونكل له. يدير الشركة الحكومية للخدمة الوطنية والاجتماعية التابعة للحكومة الفدرالية[91].

وربما يوحي حصول المونيين على هذه الأموال، بأن مبادرة بوش في دعم النشاط الاجتماعي للمؤسسات الدينية هو دعم يشمل جميع المؤسسات الدينية دون تفريق، غير أن هذا الانطباع انطباع مضلل. فبينما حصلت الكنيسة الوحدوية على نزر يسير من بلايين الدولارات التي خصصتها الحكومة لتلك المبادرة، إلا أن الغالبية العظمى من الأموال كانت من نصيب الكنائس والأبرشيات المسيحية.

ومن المستحيل تقسيم النسب المئوية للأموال التي دفعت، بالنظر إلى أن مبادرة دعم المؤسسات الدينية مصممة بطريقة تجعل من الصعب جداً تتبع مصاريف الإنفاق. وهناك مخصصات مالية يديرها عدد من الوكالات الحكومية، وتوزع بطرق مختلفة. وتذهب بعض هذه الأموال إلى الولايات التي تقوم بدورها بتوزيعها على المنظمات الدينية المحلية التي تقدم خدمات اجتماعية. كما تذهب ملايين الدولارات عبر صندوق الرأفة إلى مجموعات وسيطة، مثل مجموعة بات روبرتسون، كي يقوم هذا الأخير بدوره بتوزيعها على أنشطة بحسب هواه. وتذهب بعض الأموال مباشرة إلى منظمات مثل جمعية (أتلانتا من أجل المسيح). كما تتلقى بعض الجماعات غير الدينية مساعدات مالية من تلك المخصصات، وهو ما يزيد من ضبابية الموقف.

وأفضل تحليل شامل لتوزيع المنح المالية التي خصصت للمؤسسات الدينية ذات الأنشطة الاجتماعية، قامت به وكالة الأسوشييتد برس عام 2005[92]. إذ عاينت الأسوشييتد برس المنح المالية التي وزعتها خمس وكالات حكومية عام 2003. هي وزارة الصحة والخدمات الإنسانية، ووزارة الإسكان والتطوير الحضري، ووزارة التعليم، ووزارة العمل، ووزارة العدل. ولم يشمل التحليل الأموال التي قدمت إلى الولايات لتوزيعها بمعرفتها. وإلى جانب تحليل الأرقام، عملت الأسوشييتد برس 150 مقابلة مع متلقي هذه المساعدات في 30 ولاية. ثم قامت بنشر قوائم خاصة بكل ولاية للجهات التي تلقت تلك المنح. ومن بين الألف وست مئة مستفيد، كان هناك 50 منظمة يهودية، و5 منظمات إسلامية، وواحدة بوذية. ويمكن للمرء أن يجادل بأن هناك عدالة في هذا التوزيع - لأن اليهود والمسلمين والبوذيين لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من السكان. إلا أننا إذا نظرنا إلى المسألة من منظور الواقع العملي، فإن المعبد البوذي في كاليفورنيا الذي تلقى 5500 دولار لا يفعل شيئاً لمساعدة البوذيين في ولاية ماريلاند أو نيويورك. ونجد أن منح المؤسسات الدينية كافة، في معظم الولايات ذهبت إلى جماعات مسيحية، وبعض هذه الجماعات تجعل من التنصير هدفها الأهم والأول. وقد مكنت المنح القليلة - التي دفعت إلى الجماعات غير المسيحية - جورج بوش وأنصاره من التحدث عن مبادرة دعم المؤسسات الدينية بلغة تعددية، إلا أن ذلك لا يغير من الطبيعة المذهبية (للمحافظة الرؤوفة).

ومن العجيب أن الحكومة - على ما يبدو - لا تحتفظ بحساب للأموال التي تصرف من الخزينة الفدرالية على الجماعات الدينية، أو كيفية إنفاق تلك الأموال، أو على وجوه إنفاقها. وقد قال بيلي تيري وهو مستشار عمل ضمن عدد من اللجان التي كانت تشرف على طلبات الحصول على المنح التي تقدمها مبادرة دعم المؤسسات الدينية: «إنهم سعوا إلى فعل كل ما بوسعهم لتجنب أي تقويم دقيق... وليس هناك إمكانية لمعرفة ذلك، وإن أرادوا، فلا توجد أي معلومات، ولا يوجد هيكل قائم لعملية التوزيع».

وحتى دليليو نفسه الذي كان أول رئيس مكتب للمبادرات الدينية والاجتماعية، توصل أخيراً إلى أن المبادرة كانت تهدف إلى دعم القاعدة الشعبية لبوش، وليس الفقراء. وكما جاء في حديثه إلى رون سسكند مراسل مجلة إسكواير: «لا توجد سابقة في أي حكومة أمريكية معاصرة لهذه المبادرة: انعدام تام لجهاز يشرف على هذه السياسة... ما يحدث هو أن كل شيء ـ وأنا أعني كل شيء ـ يديره الذراع السياسي. إنها حكم الميكيافليين»[93].

ويعد دليليو - وهو ديمقراطي محافظ، وعالم اجتماع - من المؤمنين بدور كنائس الأحياء السكنية داخل المدن في معالجة المشكلات الاجتماعية في تلك المجتمعات، وكان يسعى إلى تزويدها بالأموال؛ لكي تقوم بالعمل الاجتماعي، وليس بالتنصير. ورغبة منه في بناء توافق في الرأي مع الديمقراطيين، كان دليليو على استعداد لمنع استخدام أموال الدولة لأهداف دينية واضحة، وهو ما تسبب في حدوث صدام بينه وبين القوميين المسيحيين أمثال أولاسكي.

ظن دليليو أن بإمكانه معارضة اليمين المسيحي مع الاحتفاظ بوظيفته في البيت الأبيض، وبحسب مقالة سسكند في مجلة إسكواير، عندما ضغط كارل رووف على دليليو؛ كي يوقف معاداته للمسيحيين المحافظين، ويبدأ بدلاً من ذلك بمناكفة الأشخاص الذين يعادوننا، رد عليه دليليو: «إنني أرفض تلقي أي أوامر من جيري فالويل».

ويبدو أن دليليو كان يقلل من شأن حظوة فالويل وأمثاله لدى الحكومة، وكتب سسكند:

> يذكر دليليو أنه في أثناء قيامه بمهمته الأساسية ـ وهي تشجيع الأفكار والسياسات التي تؤدي إلى تكوين شراكة بين الحكومة والمنظمات الدينية ذات الأنشطة الاجتماعية، ودعمها ـ شاهد بداية ما أصبح فيما بعد نمطاً متكرراً: أن البيت الأبيض كان «يومئ إلى أعضاء الكونغرس من الجمهوريين في أقصى اليمين، الذين يقومون بدورهم بصياغة ما يسمى مشروع قانون بشأن الدين، بما يلبي رغبات (أو كما يتخيلون أنه يلبي رغبات) بعض القادة الأصوليين المحددين، وأتباع تيار حرية

الإرادة (الليبريتيريانز) في ولايات الوسط الأمريكي، ولكنه لا يمت إلى نهج المحافظة الرؤوفة بصلة، ولا يتعدى أن يكون - بما لا يخفى على أحد - مجرد مبادرة سياسية فاشلة من البداية. ويمكن لذلك المشروع أن يحصل على أصوات الحزب الجمهوري في مجلس النواب، ولكنه لن يرى النور بعد ذلك؛ لأنه لن يجتاز مجلس الشيوخ(94).

باءت كل مشروعات تلك القوانين بالفشل، وأجبر دليليو على الاستقالة من منصبه. وفعّل بوش مبادرته لدعم المؤسسات الدينية عن طريق صلاحياته بإصدار أوامر رئاسية تنفيذية، وهي بحد ذاتها خطوة متهورة وجسورة؛ لأنها تغيير جذري للعلاقة بين الدولة والكنيسة بمرسوم رئاسي. لم يكن هناك سوى قليل من المخصصات الجديدة للبرامج الاجتماعية، إلا أن هذه المخصصات الجديدة تم تحويلها إلى وجهات جديدة. وذهبت ملايين الدولارات إلى برامج تهدف إلى غرس القيم الاجتماعية المحافظة، مثل تعليم العفة، والمحافظة على العذرية، وتشجيع الزواج.

وفي عام 2004، قدم بوش مبادرة جديدة تسمى أكسس تو ريكفري (توفير الشفاء من الإدمان)، فاتحاً الباب أمام دعم الحكومة الفدرالية لعلاج الإدمان على المخدرات عن طريق المؤسسات الدينية، مثل الخدمات التي يوفرها مركز فري إنديد، وتقدم هذه المبادرة مبلغ 100 مليون دولار لأربع عشرة ولاية، إضافة إلى المجلس الصحي للهنود الحمر في ريف كاليفورنيا، وهي منظمة قبلية تعنى بالهنود الحمر، لغايات علاج الإدمان على المخدرات. وتقدم تلك المخصصات على شكل (كوبونات) تصدرها الحكومة. ويتوقع أن يضاف المزيد من الولايات إلى البرنامج في السنوات القادمة.

وتعد (الكوبونات) الحكومية عنصراً جوهرياً في خطة الجناح اليميني لإنشاء خدمات اجتماعية طائفية. ومن منظور قانوني، فإن البرامج الممولة عن طريق الكوبونات تسمح بمزيد من أنشطة التنصير، أكثر من أي شكل آخر من أشكال التمويل الحكومي، لأن الفرد المدمن - وليس الحكومة - هو الذي يختار الجهة التي ستصرف لها قيمة (الكوبون). (وينطبق المبدأ نفسه على كوبونات المدارس، ولهذا

السبب تبرز أهميتها في برامج اليمين المسيحي). وفي كتاب المحافظة الرؤوفة، ينقل أولاسكي عن كارل إزبك أحد المحامين البارزين في الحركة القومية المسيحية، وهو الذي ترأس فيما بعد مكتب مبادرة دعم المؤسسات الدينية ذات النشاط الاجتماعي التابع لوزارة العدل، قوله بأن الكوبونات تحرر المستفيدين من القيود التي تفرضها مادة التعديل الأول للدستور المتعلقة بالفصل بين الدين والدولة.

وتلقت ولاية لويزيانا، وهي واحدة من بين الولايات المشاركة في برنامج أكسس تو ريكفري، مبلغ 22,8 مليون دولار؛ كي تخصصها لعلاج إدمان المخدرات المعتمد على نظام الكوبونات. وتعاقدت الولاية مع تونجا مايلز لتدريب مؤسسات دينية أخرى على علاج الإدمان؛ كي تحصل على ترخيص الولاية وعلى كيفية استخدام الكوبونات. ويعني نظام الكوبونات أن بإمكان الحكومة الآن أن تنفق من المال العام لوضع الناس في برامج مؤسسة فري إنديد، وهي العيادة الخارجية التي افتتحتها مايلز قريباً بتمويل من الحكومة.

الإدمان والخلاص

في بناء من طابق واحد، قرب الطريق السريع الذي يعد شريان الحياة الرئيس لمدينة باتون روج، تقع مؤسسة فري إنديد، التي تستقبل الناظر إليها بالبهجة والترحاب. وفيما عدا اللمسات الدينية - المجلات الإنجيلية الموضوعة على الرف، واقتباسات الإنجيل المعلقة على الحائط - تبدو على المؤسسة ملامح العيادة الطبية الحديثة. والمؤسسة - بحسب شهادة توماس كوين، ذي الباع الطويل في العمل الاجتماعي في نيويورك الذي يعمل الآن مستشاراً لولاية لويزيانا في برامجها لعلاج الإدمان على المخدرات - كانت من أفضل المؤسسات التي شاهدها. وقال لي: «بصراحة، لو كنت مدمناً، فسأفضل أن أعالج في فري إنديد، على أن أعالج في برنامج علماني». وبالمقارنة بالعيادات التي شاهدها في المستشفيات، كانت فري إنديد «أنظف، وآنس. وكان فريق الموظفين ودودين، لا عقابيين، ولا متشككين».

ومن الواضح أن تونجا مايلز فخورة بأن تقدم للأشخاص الذين يقصدون مركزها بيئة محترمة. وقالت لي: «إننا نستقبل مراجعين من مختلف المستويات، من الحي

المجاور إلى نوادي الخاصة: لأن الإدمان لا يهمه من أنت، أو من تكون. أردت أن يشعر القادم إلى المؤسسة وكأنه في بيته. ولكن ماذا لو كان الشخص من المشردين بلا مأوى ـ من قال بأن عليهم أن يذهبوا إلى مكان أو خدمة دون المستوى؟».

تبلغ مايلز من العمر أربعين عاماً. وهي امرأة سوداء، أنيقة الملبس، ترتدي بنطالاً أبيض، وجاكيتاً قطنياً أبيض، وقميصاً مخططاً بالأبيض والأحمر. وتصف نفسها بأنها تتبع نهجاً محافظاً جداً في القضايا الاجتماعية، ولكنها ليست متزمتة. وتنبعث منها جاذبية هادئة. وقالت: «إننا نعمل بإخلاص، ... إننا واقعيون». وهي من معارضي الإجهاض، ولكنها تعارض عقوبة الإعدام بعد أن شاهدت كيف أجحف نظام العدالة بحق السود في الولايات الجنوبية. وهي تعتقد أن الشذوذ الجنسي خطيئة، وذكرت لي أن مؤسستها ساعدت عدداً من الشواذ في الخروج من نمط الحياة ذاك»، ولكنها قالت أيضاً: إنها ترحب بذوي الميول الجنسية المثلية الذين يريدون التخلص من إدمانهم على المخدرات دون أن يتحولوا إلى أشخاص أسوياء، مؤكدة أنها: «تريد أن تراهم وقد تخلصوا من إدمانهم وحسب».

كانت مايلز حين التقينا، لا تزال تتلقى تدريبها الذي يؤهلها لأن تصبح مستشارة مرخصة في علاج الإدمان. وتستند مايلز في هذا المجال على خبرة راسخة، لا على تحصيل أكاديمي. وهناك اعتقاد في المذهب البنتكوستلي* يقول: إن ارتفاع المنزلة التي يصل إليها الشخص في إيمانه، تعادل عمق الانحطاط الذي هوى إليه قبل أن يرفعه المسيح. وقصة مايلز خير مثال على هذه المقولة. فهي ابنة لأب مدمن على

* طائفة نصرانية بروتستانتية، تركز على أهمية التعميد في الروح القدس، (الذي تظهر آثاره بالقدرة على التحدث بعدة لغات، وإشفاء المرضى، والتنبؤ، وإخراج الأرواح الشريرة من الأماكن والأشخاص). وتفسر الكتاب المقدس تفسيراً حرفياً، وتتبنى نظرة عاطفية غير رسمية تجاه العبادة. والاسم مشتق من الكلمة اليونانية بنتكوست التي تعني اليوم الخمسين، أو عيد الخمسين، وهو العيد الذي يصادف يوم الأحد السابع الذي يعقب عيد الفصح، احتفالاً بنزول الروح القدس على الحواريين. ويسمى كذلك بالأحد الأبيض، وعيد الحصاد. ويصادف عند اليهود اليوم الخمسين بعد اليوم الثاني من عيد الفغران. وتقام في الكنائس اليهودية احتفالات في هذا اليوم بمناسبة تلقي النبي موسى التوراة في جبل سيناء. (قاموسا وبستر وأكسفورد).

الخمر. وقالت لي: إنها تعرضت لاعتداء جنسي وهي طفلة. وكانت ناشطة جنسياً حين بلغت عشر سنين من عمرها. وبعدها بقليل بدأت تتعاطى المخدرات. ثم تحولت إلى مدمنة حين دخلت في سن المراهقة. واضطرت إلى امتهان البغاء لشراء المخدرات. وتعرضت للاغتصاب. وقامت بعمليتي إجهاض. وانتهى بها المطاف إلى المستشفى بعد أن حاولت الانتحار.

وبعد ذلك، حين بلغت التاسعة عشرة، أو العشرين من عمرها ـ فهي لا تذكر بالتحديد كما تقول - خُلّصت. وحدث ذلك فجأة، بعد أن دعت لها جدتها. «أقول للناس: إنني مت في تلك اللحظة - مت موتاً روحياً. فتونجا القديمة ماتت، وأحييت مكانها تونجا جديدة».

وقالت: إنها بعد ذلك اليوم لم تعد إلى أي من عاداتها القديمة. «لقد آمنت وأيقنت بكلمة (الرب): إن الذي يحرره الابن، يكون حراً حقاً. وأنا أعتقد بذلك، ولا أنظر إلى الوراء».



كانت تلك هي القصة كما روتها لي. أما القصة التي روتها للصحافة الإنجيلية فكانت أكثر فظاعة، كي يكون خلاصها أكثر إثارةً. فبعد أن أثنى بوش على مايلز في أثناء خطاب حالة الاتحاد لعام 2003 ـ حيث كانت تجلس إلى جانب السيدة الأولى في الشرفة المخصصة لها والمطلة على المجلس ـ نشرت المجلة الإنجيلية كاريزما تقريراً مفصلاً عن حياتها. ووصف التقرير مايلز بأنها لم تكن مدمنة سابقة على المخدرات وعومساً وحسب، بل كانت أيضاً من عبدة الشيطان(95). وهذه التفاصيل الجديدة لها أهمية خاصة لقراء كاريزما، ذلك أن الثقافة الإنجيلية الخاصة تزخر بالقصص التي تتحدث عن أنشطة الشيطان على وجه الأرض.

وحين التقيت مايلز للمرة الثانية - وكان ذلك في مركز ست فري في موعد لقاء مجموعة الدعم مساء الجمعة - سألتها عن ذلك. فردت بأنها كانت تعبد الشيطان منذ صغرها. وسألتها ماذا تتطلب عبادة الشيطان؟. فردت: «طقوساً. وكثيراً من

السادية والمازوخية Fetishism، -تعني: الحصول على المتعة عند تلقي التعذيب الجسدي أو النفسي- وكثيراً من ممارسة الجنس الجماعي، وكثيراً من السحر والشعوذة، وتحضير الأرواح، وانجيل الشيطان، وكل تلك الترهات».

وتابعت: «ورأيت أناساً يقدمون الحيوانات قرباناً للشيطان... يجتمعون ويفعلون ذلك في المتنزه، أو أي مكان آخر».

وما نوع تلك الحيوانات؟ فردت: «قطط، كلاب، خنازير، خيول». فتساءلت، «خيول؟» فقالت: « نعم خيول».

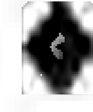
الخيول حيوانات غالية الثمن، وأجد من المستبعد أن يقدمها المدمنون على المخدرات قرابين لشياطينهم، كما أن من المشكوك فيه أن تمارس تلك الطقوس الدموية في الأماكن العامة كالمتنزهات، مخلفة وراءها جثثاً مشوهة لتلك الحيوانات دون أن يكتشفها أحد، ولكن قصة مايلز تبدو لبعض الإنجيليين تأكيداً لشكوكهم العميقة في جذور التفسخ الاجتماعي، وفي محيطها ذاك، يبدو كل شيء متناسقاً.

ولكن ثمة شيء يصعب على العلمانيين تصديقه: أن يجد بعض الناس الشفاء في ذلك المحيط، لقد كنت أشك في صحة بعض قصص مايلز، ولكن لدي قليل من الريبة في أنها كانت حقاً تساعد كثيراً من الأشخاص الذين قصدوها للتخفيف من معاناتهم، وفي لقاء مجموعة الدعم مساء الجمعة، نظرت إلى تلك المجموعة المتنوعة التي اجتمعت لأداء الصلاة تحت الضوء الخافت للمصابيح اللاصفة، وكان بين الحضور نساء ذوات شعر أبيض منفوش، و ربما كنّ أكثر ارتياحاً في هذا المكان الذي يشبه الكنيسة منه في مصحات علاج الإدمان الأخرى، كما كان هناك شباب جامعيون، وأمهات شابات، ومعهن أطفالهن، وقد أخبرتني بقصص مرعبة حول الرجال الذين خدعوهنّ وأساؤوا إليهن، ومن المؤكد أن ست فري ساعدت بعضهن في الوصول إلى الشجاعة التي مكنتهن من الانعتاق من تلك العلاقات الخطرة.

لقد اجتمع هؤلاء الناس المصابون معاً، وقدمت لهم مايلز الوعد بالشفاء، وعلى خلاف المراكز الطبية غير الدينية التي تعالج الإدمان، التي تقول: إن عفريت الإدمان

سيبقى معك إلى الأبد، فإن ست فري تقول: إنك ستمسح سجلك القديم، وتبدأ من صفحة بيضاء جديدة. إن بإمكانك الولادة من جديد.

قالت لي: «اسمي تنجا... وأنا لست مدمنة».



خرجت من هناك وأنا أقول لنفسي: إنه لشيء جيد أن ست فري موجود فعلاً. ولكن القضية ليست في استمرار هذا البرنامج أم لا. إن لقاء مجموعة الدعم ينعقد في مكان تبرعت به الكنيسة ولا يعتمد على مال الحكومة، ويجب أن يكون بإمكان العيادة الخارجية العثور على محسنين من الأثرياء الكثر في هذا البلد من الكنائس العملاقة، وبعضهم وجه دعوة لمايلز لإلقاء محاضرات فيها.

بل القضية هي أنه في هذا الوقت الذي تقلصت فيه ميزانيات الخدمات الاجتماعية تقلصاً حاداً، واستطالت فيه قائمة الانتظار لعدد كبير من البرامج الاجتماعية الأخرى، هل ينبغي أن تذهب الأموال العامة لدعم البرامج المصممة لخدمة الإنجيليين المسيحيين حصراً. نعم قد تكون هناك فوائد ومنافع اجتماعية إيجابية لقطاع واسع من الممارسات الدينية -، لكن ذلك لا يعني أن تدعمها الدولة. وحتى لو كانت ست فري ناجحة في عملها، فإن ذلك يعني أننا أصبحنا في دولة يقوم الناس فيها فعلاً بالصلاة بالمعنى الحرفي -، من أجل المساعدة العامة.

والى جانب ذلك، ومع أنني استحسنت بعض ما شاهدته في ست فري إنديد، فإنه ليس هناك دليل على أن تلك المؤسسة أو غيرها من المؤسسات الدينية التي تعالج الإدمان هي أفضل من البدائل العلمانية، أو أنها مساوية لها. ولعل مايلز حريصة على جمع مثل تلك الأدلة: لأنها مقتنعة بأن ذلك سوف يعزز من موقف المؤسسات الدينية. ومع ذلك، فإن عدم اكتراث حكومة بوش بقياس نتائج البرامج القائمة على الدين وصلت إلى حد مذهل، برغم المليارات التي تنفق عليها. وكما كتبت أمي سوليفان في مجلة واشنطن منثلي: «من سوء الطالع أنه - وفي غمرة كل التعليمات المتضمنة في المراسم التنفيذية المختلفة - قد اتضح أن إدارة بوش نسيت أن تطلب

تقويماً للمنظمات التي تتلقى المنح الحكومية ... وقد اختار الرئيس الذي أشبعنا حديثاً عن تحمل المسؤولية في حملته الانتخابية، ألا يخصص أي نفقات لمعرفة ما إن كانت المبادرات القائمة على الدين ستنجح فعلاً أم لا»(96).

الصدام مع العقل:

هذه الثغرة نتيجة لعدم اكتراث الحكومة، إلا أن هناك شيئاً آخر يظهر في المشهد، فالدليل لا يعني للقوميين المسيحيين ما يعنيه لغيرهم. ولا ننسى أنهم يرفضون الطبيعة المادية - وقد رفضوا العلم أيضاً - كمصدر للمعرفة. إن طبيعة النتائج التي يسمون إليها لا يمكن تحديدها.

توجهت في فبراير من عام 2005 إلى مؤتمر عن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الدينية تحت رعاية جمعية الاتحاديين، وهي منظمة قانونية محافظة، وانعقد المؤتمر في مبنى كانون هاوس في العاصمة واشنطن. وكان من بين المتحدثين في المؤتمر المحامي كارل إزبك، وهو المحامي الذي استشهد أولاسكي بأقواله عن (الكوبونات) التي تصدرها الحكومة، ومن بينهم أيضاً جم تووي، مدير مكتب البيت الأبيض المشرف على المبادرات المتعلقة بالمؤسسات الدينية والاجتماعية.

وفي أثناء استعراضه موضوع فاعلية المؤسسات الدينية في تقديم الخدمة، بدا الأستاذ جيرارد برادلي - وهو أستاذ في كلية القانون في جامعة نوترديم، ويرأس مجموعة عمل الحريات الدينية التابعة لجمعية الاتحاديين - وكأنه يعترف بأن المعلومات المتوافرة لا تساعد كثيراً في دعم موقفهم تحديداً. وقال برادلي: «يبدو لي أننا حين نتحدث عن نوع العمل، وما هو فاعل، وما هي الأرقام، فإننا نتحدث عن أهداف أو حتى عن نتائج علمانية». ثم أضاف: «وقد يثبت أن الأرقام في المحصلة النهائية ستكون صفراً».

واقترح بدلاً من ذلك نظاماً مختلفاً للقياس، وهذا النظام يقوم على فوائد التنصير. وقال: «إن (الرب) يعمل - حقاً - في هذا الكون، وإن الناس «الذين يفتحون قلوبهم ليسوع» ستكون حالهم أفضل. ومعظم الأبحاث لا يمكنها قياس ذلك، بحسب رأيه: لأن معظم علماء الاجتماع لا يفقهون فكرة أن «الرحمة هي التي تحدث الفرق» وليس «بعض المتغيرات العلمانية».

إذاً، ومن منظور القوميين المسيحيين، فإن الخدمات الاجتماعية المدعومة من المال العام لا تحقق شيئاً سوى ثورة في نظرية المعرفة. فهم يسلّمون باستقاء المعرفة من الكتاب المقدس، ويجعلونها مهيمنة على المعرفة المستقاة من دراسة الكون. ومن الآن فصاعداً لن تكون السياسة الأمريكية الداخلية، ولا الحياة المدنية الأمريكية مؤسسة على الحقائق المتوافرة لنا جميعاً على الأسس العقلية التي تهتم «بالأهداف أو حتى النتائج العلمانية».

بل ستكون قائمة على العقيدة الدينية.



ثمة مشكلة واحدة. أثبتت البرامج الاجتماعية المؤسسة على الدين فاعلية في علاجها: ألا وهي مشكلة البطالة في صفوف الإنجيليين المسيحيين. إذ أدى تنصير مظلة الضمان الاجتماعي إلى خلق نوع من الرعاية الحكومية للعائدين إلى الدين المسيحي. ذلك أن إدارة بوش قررت أن المنظمات الدينية المنضوية تحت مبادرته معفاة من أحكام المرسوم الرئاسي الصادر عام 1965، الذي يحظر التمييز الديني في التوظيف في البرامج الممولة من الدولة. ونتيجة لذلك، فإن اليهود، والهندوس، والمسلمين، والشواذ جنسياً، والعلمانيين، وغيرهم، لا يمكنهم المنافسة في العدد المتزايد من وظائف الخدمات الاجتماعية.

والمنظمات الدينية هي أصلاً معفاة من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 الذي يحظر التمييز بمختلف أشكاله في التوظيف. فالكنائس حرة في تفضيل توظيف مستخدمين مسيحيين، ويمكن للكنائس اليهودية أن تفضل توظيف اليهود، وللمساجد أن تقتصر على توظيف المسلمين. وفي السابق، كانت الحكومة الفدرالية تقضي بأن مثل هذا الإعفاء لا ينطبق على الوظائف التي تمولها الدولة. فإذا كان راتب الوظيفة يصرف من مال الضرائب، فيجب أن يكون التقدم لها متاحاً للجميع.

لم يعد الأمر كذلك. فالآن يمكن لأموال الحكومة أن تذهب إلى وكالات الخدمات الاجتماعية التي لا توظف سوى المسيحيين، بل هذا هو الحاصل. في

العام المنصرم، وفي مدينة برادفورد بولاية بنسيلفينيا، قامت منظمة تدعى فيرم فاونديشن التي تقدم خدمات تدريب مهني للسجناء، بالإعلان في الصحف عن حاجتها إلى مدير ميداني. وذكر الإعلان أن على المتقدم لهذا الوظيفة أن يكون من «المؤمنين بالمسيح وبالحياة المسيحية، وأن يكون مستعداً لدعوة الآخرين إلى تلك المثل حين تسنح له الفرصة».

ويسعى المحافظون من الحزب الجمهوري أن يقننوا حق المؤسسات التي على شاكلة فيرم فاونديشن في التمييز. ففي شهر مارس من عام 2005، أقر مجلس النواب قانون تحسين التدريب المهني، الذي يسمح صراحة للمؤسسات الدينية التي تتولى برامج التدريب المهني بتمويل من المال العام، بأن تمارس التمييز بحسب الدين في التوظيف، أو الطرد من الوظيفة. وبعد ستة أشهر قام المجلس بإقرار إجراءات تمنح صلاحيات مماثلة لبرامج مشابهة للرعاية المبكرة للطفولة، التي تتولاها مؤسسات دينية.

المبشرون الجدد:

إن هذا المهد الجديد من التمييز المموّل من جيوب دافعي الضرائب، يهدد بإعادة تشكيل المنظمات الدينية التي كانت تحتفظ منذ وقت طويل بأجنحة علمانية. فعلى سبيل المثال، جلبت منظمة جيش الخلاص (سالفيشن آرمي) في مدينة نيويورك مستشاراً خاصاً لصبغ قسم الخدمات الاجتماعية بالصبغة المسيحية، وهي منظمة تتلقى أكثر من 50 مليون دولار من المال العام لإدارة عدد من الخدمات في المدينة، بما فيها دور رعاية الأيتام، وتقديم الإرشاد للمصابين بفيروس نقص المناعة الذي يفضي إلى الإيدز، والمساكن الجماعية. وطلب المستشار قائمة بالموظفين ذوي الميول الجنسية المثلية، وعرقل توظيف غير المسيحيين، وفرض على جميع الموظفين ملء نماذج تحدد الكنائس التي يرتادونها. وكانت آن لوون، المديرة السابقة لبرنامج الخدمات الاجتماعية للأطفال، من أوائل الذين أرغموا على ترك وظائفهم لرفضها التعاون مع التعليمات الجديدة؛ نظراً لكونها يهودية.

جلست مع لوون في مقهى ستاربكس قرب مسكنها، غربي مقاطعة هارلم على مقربة من حرم جامعة كولومبيا. وهي امرأة طويلة القامة، ممشوقة القوام، وذات شعر بني

مقصّــر. وكانت تبدو أصــغر من سنها البالغ 56 عاماً. والسيدة لوون هي ابنة الدكتور بيرنارد لوون الذي هرب من اضـطهاد النازية في ليتوانيا. والحاصل على جائزة نوبل للســلام عام 1985 تقديراً لجهوده في منظمة أطباء حول العالم من أجل منع الحرب النووية. كانت لوون تتحدث بصوت هادئ، وعلى وتيرة واحدة. ومع ذلك، كان واضحاً أنهــا ما تزال مندهشـــة ممــا حدث معها. ومــن حقيقة أن ما حدث لم يلقَ أي صــدى في وســائل الإعلام. وقد باشــرت لوون مع ســبعة عشــر موظفاً من الموظفين الحاليين والسابقين في جيش الخلاص برفع دعوى قضائية على كل من جيش الخلاص، وبلدية نيويــورك، وحكومة الولاية، والحكومة الفدرالية. ويمثلهم فيها اتحاد الحريات المدنية في مدينة نيويورك. إلا أن وزارة العدل، وهي بالمناسبة الجهاز الحكومي المكلف بحماية الحقوق المدنية، تقف ضــدهم. وكما نقلت صـحيفة لوس أنجلوس تايمز، فإن «موقف وزارة العدل من هذه القضية ـ الذي يرى أن بإمكان الجماعات الدينية أن تعيّن وتعزل الأشخاص من وظائفهم بحسب وجهة نظرها الدينية، حتى وإن كانت هذه المجموعات تقوم بالإشراف على برامج تمولها الخزينة العامة ـ هو حجر زاوية في مبادرة الرئيس بوش لدعم المؤسسات الدينية»[97].

وعلــى ما يبدو أن جيش الخلاص حصــل على موافقة ضـمنية من الحكومة على ممارســة التمييــز مقابل دعــم تلك المنظمــة أجندة بوشــ المحلية. وفي صــيف عام 2001، وعندمــا كانت الإدارة تحاول جاهــدة تمرير قانون دعم المنظمات الدينية في الكونغرس، كشــفت صحيفة واشنطن بوست عن أن فريق بوش قام بـ مباحثات سرية مع جيش الخلاص. واستشــهدت الصــحيفة بوثيقة داخلية صــادرة عن إدارة جيش الخلاص. وكتبت دانا ميلبانك: «بحسب ما جاء في التقرير الصادر عن منظمة جيش الخلاصــ، فإن البيت الأبيض أعــرب عن التزامه المؤكد لجيش الخلاص، بإصــدار أنظمة خاصــة تحــول دون قيام الحكومــات المحلية في الولايات والمــدن بمعاقبة تلك الجمعيات على ممارستها التمييز ضد الشواذ في التعيين، وحرمان المفصولين منهم مــن مكافآتهــم. وبالمقابل، وافقــت منظمة جيشــ الخلاص على اســتخدام نفوذها في تعزيــز ومبادرة الحكومة الهادفة إلى تفعيل دور المؤســســات الدينية في الأنشــطة

الاجتماعية، ودعم هذه المبادرة التي تسعى إلى تقديم الدعم المالي للمنظمات والجمعيات الدينية»[98].

تأسس جيش الخلاص في لندن عام 1865، على يد راهب من الكنيسة النظامية (ميثودست) اسمه ويليام بووث. وكان يطلق عليه في السابق البعثة المسيحية لشرق لندن. وكانت هذه المنظمة منذ نشأتها تسعى إلى تنصير الفقراء عن طريق الأعمال الخيرية. وقام بووث بوضع هيكل شبه عسكري لمنظمته، وهو هيكل ما زال قائماً حتى الآن، وبموجبه يعطى العاملون فيه رُتَباً عسكرية. وكان بووث برتبة فريق. وتميّز منظمة جيش الخلاص بين الجنود المشاة الذين يوقعون على بيان يسمى (ميثاق الجنود)، وبين الموظفين المدنيين العاديين، خارج نطاق الرتب العسكرية والروحية للمنظمة.

تقول السيدة لوون التي عملت في جيش الخلاص أربعة وعشرين عاماً، وأشرفت على 800 عامل: إن الدين لم يكن له أي اعتبار في وظيفتها. وإن قسم الخدمات الاجتماعية في نيويورك التابع للمنظمة كان طيلة مدة عملها في معزل عن التأثير الإنجيلي للمنظمة. وكان مكتبها يشرف على عدد من البرامج العامة، يفوق ما يقوم به أي فرع آخر من فروع جيش الخلاص في الولايات المتحدة، ومعظمها موجهة لخدمة الأطفال. وكانت مخصصات هذه البرامج تأتي من الولاية، أو من الحكومة المحلية. وكانت لوون تفترض أن دمج المسيحية في الخدمات الممولة من جيوب دافعي الضرائب يعد مخالفاً للقانون. وكان القسم الذي تديره يضم موظفين من ذوي الميول الجنسية المثلية، ومن اليهود، والمسلمين، والهندوس، على نحو يعكس تركيبة المدينة التي تخدمها.

وفي لحظة من اللحظات، قررت القيادة العليا في جيش الخلاص أن هذه (التعددية) لم تعد مقبولة. وفي ربيع عام 2003، استعان فرع جيش الخلاص في نيويورك بالعقيد بول كيلي؛ ليعمل على تعميق الجوانب الإنجيلية للوكالة. فقام بول بوضع خطة لإعادة تشكيل المنظمة بهدف تشجيع جهود تجنيد مزيد من الأفراد الجدد في صفوفها، ومراجعة سياسات توظيف العاملين في الموارد البشرية، الذين

ينتمون إلى (الديانات الشرقية). واشتكى في التقرير الذي أعده من «قلة التأكيد على البعد المسيحي في نشاط الجيش وعمله»[99].

وبحسب ما ورد في الدعوى التي رفعها اتحاد نيويورك للحريات المدنية، فإن كيلي سأل مورين شميت، مديرة قسم الموارد البشرية في المقر الرئيس للجيش، عن مارغريت غايزمان، إحدى الموظفات في الدائرة، إن كانت يهودية أم لا؛ لأن اسمها له وقع الأسماء اليهودية؟».

ردت عليه شميت بأنها ليست كذلك. أما غايزمان التي تصف نفسها بأنها كاثوليكية محافظة، فقد ذكرت لي أن شميت بدأت تطلب منها أن تحدد لها الموظفين الشواذ جنسياً وغير المسيحيين في الدائرة، فرفضت الاستجابة لذلك، ولكن شميت كانت تلح وتزيد في الطلب. وقالت غايزمان: «قالت لي: إن كيلي يريد أن يعرف ذلك، وإنهم في النهاية سيعرفون حال كل موظف في الدائرة... وقالت: إن النظرة الجديدة لجيش الخلاص هي أن يضم موظفين مسيحيين ومخلّصين، وألا يكون بينهم واحد من الشواذ جنسياً».

وبعد مدة وجيزة من مجيء كيلي إلى المنظمة، بدأت إجراءات إعادة التنظيم تأخذ مجراها. فتم طرد رئيس القسم الذي تعمل فيه لوون، بعد أن أمضى سبعة وعشرين عاماً في خدمة جيش الخلاص، ولا تزال لوون تجهل أسباب طرده. وبعد خمسة أيام، قام ألفريد بك: الرئيس الجديد لقسم الخدمات الاجتماعية، الذي رقي حديثاً، باستدعاء لوون، وطلب منها أن تقوم هي وكل شخص يعمل تحت إدارتها بملء استمارات جديدة. ولكنها أصيبت بالصدمة حين تناولت تلك النماذج.

يطلب النموذج الذي كتب عليه (سري للغاية) من الموظفين أن يدرجوا في الجدول المُعَدّ لذلك (اسم الكنيسة الحالية) التي ينتمون إليها، واسم «قس الكنيسة)، إضافة إلى (الكنائس الأخرى التي ارتادوها بانتظام في السنوات العشر الأخيرة). وطلب منهم أيضاً التوقيع على إفادة تخوّل تلك الكنائس (تقديم أي معلومات لديهم إلى جيش الخلاص بخصوص شخصيتي وأهليتي للعمل مع الأطفال). وتعلن الإفادة أن تقديم أي (معلومات مضللة أو بيانات كاذبة سيؤدي إلى عقوبة جريمة شهادة الزور).

أخبرت لوون رئيسها الجديد بك بأنها لن تملأ تلك الاستمارة، وأنها لن تطلب من أي أحد آخر أن يملأها. ثم اتصلت باتحاد نيويورك للحريات المدنية. وفي المحصلة، انضم ثمانية عشر موظفاً بمن فيهم غايزمان إلى الدعوى التي رفعت على جيش الخلاص. وكان بين المدعين في القضية أشخاص عملوا في جيش الخلاص لأكثر من عشر سنين.

وبينما كان ذلك، كانت عملية تنصير منظمة جيش الخلاص تسير قدماً. وبحسب لائحة الدعوى التي قدمها اتحاد نيويورك للحريات المدنية أنه في 16 سبتمبر من عام 2003، ألغى جيش الخلاص السياسة التي تضمن المساواة في التوظيف دون أي تمييز على أسس ... المذهب». ويفرض دليل التوظيف المعدل بتاريخ الأول من يناير لعام 2004 استثناءات دينية جديدة، فينص على ضمان «المساواة في فرص التوظيف [....] إلا في الحالات التي يكون فيها منع التمييز متعارضاً مع المبادئ الدينية التي يؤمن بها جيش الخلاص».

وأخيراً تركت لوون عملها في فبراير من عام 2004، قائلة: إن ظروف العمل أصبحت عدائية لدرجة لا تحتمل. ووصفت لوون تلك الأوقات بقولها: «ساد جو من الخوف، وشعر الناس بالذعر حين سمعوا أن المدير الجديد لقسم الموارد البشرية طلب تسمية جميع الشواذ العاملين في المنظمة، وما الذي يريدونه من تلك القائمة؟ وماذا سيفعلون بتلك المعلومات؟».

أصاب الموظفين قلق عن أثر التركيز الإنجيلي في عمل جيش الخلاص على عملاء المنظمة. تقول لوون: «إن حضانة الأطفال ليست معدّة لتكون اختيارية. إنها إجبارية، وليس لك خيار بشأنها، ولا يملك الوالد سلطة في منع طفله من الذهاب إلى الوكالة؛ لأنه لا يريد أن ينشأ أولاده على الدين المسيحي. وهذا أثار قلقنا جميعاً».

وحتى لحظة كتابة هذه السطور، كانت الدعوى القضائية تشق طريقها ببطء عبر أروقة المحاكم. وتمكنت لوون من تأمين وظيفة مشابهة لوظيفتها السابقة لدى مؤسسة خيرية كاثوليكية. وكانت قلقة من العمل لدى وكالة خيرية دينية أخرى، ولكنها كانت

بحاجة إلى وظيفة. ولأن الجماعات الدينية تهيمن على حقل رعاية الطفل في نيويورك، فإنه لم يكن أمامها كثير من الخيارات.

وما زالت لوون لا تصدق أن ما فعله جيش الخلاص لم يلقَ استهجان وسائل الإعلام. وقالت: «إنني قلقة من ضعف الأصوات التي أبدت احتجاجاً على ما حدث... لقد جاء أبي مهاجراً من ليثوينيا في أوروبة الشرقية إلى هنا، في الثلاثينيات من القرن الماضي، وفقدت كثيراً من أفراد أسرتي في المذبحة النازية. إن الحرية الدينية وعدم تعرضي للتمييز العنصري أمور في غاية الأهمية».

والقوميون المسيحيون يتحدثون أيضاً عن الحرية الدينية، ولكنها في نظرهم تعني شيئاً مختلفاً بالكلية. ففي عام 2003، نشر البيت الأبيض وثيقة توضح لماذا ينبغي السماح للجمعيات الخيرية الدينية التي تتلقى تمويلاً من الدولة أن تمارس التمييز. وجاءت الوثيقة تحت عنوان: (حماية الحقوق المدنية والحرية الدينية للمنظمات الدينية، لماذا تجب حماية حقوق التوظيف القائمة على أساس الدين). وجاء فيها أن أحد (المبادئ الجوهرية) في نظرة الرئيس - كما تذكر الوثيقة - هو أن المنظمات الدينية حين «تتلقى أموالاً من الخزينة الفدرالية، لغايات اجتماعية، فإنه يلزم السماح لها بالاحتفاظ بحقها في توظيف الأشخاص الذين ترى أنهم الأكفأ والأنسب في تحقيق أهداف منظمتهم وغاياتها». إذاً، أصبحت الحرية الدينية تعني في نظرهم الحرية في عدم توظيف الأشخاص الذين ينتمون إلى الدين الخطأ، وهناك قليل من الأمريكيين يدرك هذا الفرق.

الإيدز ليس هو العدو: الخطيئة، والفداء، وصناعة الحفاظ على العذرية



في كل عام، وعلى مدى الاثني عشر عاماً الماضية، يعقد دي جيمس كيندي مؤتمر استعادة أمريكا للمسيح. وعادة يتم ذلك في كنسية كورال ريدج كاتدرائية في مدينة فورت لوديرديل. ويجمع المؤتمر الذي يستمر يومين مئات المخلصين من القوميين المسيحيين للاستماع للمحاضرات والندوات، وإخلاص العمل لتمهيد الطريق أمام المؤمنين لاستعادة (الأرض الأمريكية) كما جاء في الموقع الإلكتروني للمؤتمر عام 2001. ومن بين المتحدثين في هذا المؤتمر روي موور، وديفيد بارتون، ورك سكاربورو، إلى جانب شخصيات من أعوان الحزب الجمهوري مثل: المحقق كينيث ستار، الذي تولى التحقيق مع الرئيس السابق بل كلينتون، وملاحقته في قضيتي استثمارات وايت ووترز ومونيكا لوينسكي.

وألقى دان كويل الذي شغل منصب نائب الرئيس في عهد جورج بوش الأب، كلمة الافتتاح في المؤتمر الأول لاستعادة أمريكا للمسيح عام 1994. ويصف فريدريك كلاركسون ذلك المشهد في كتابه عداوة أبدية، قائلاً: «كان خطاب كويل عادياً جداً، فيما عدا وجوده في أثناء أداء الحضور قسم الولاء (للعَلَم المسيحي) الذي سبق إلقاء كلمته. والعلم المسيحي مكون من مستطيل أبيض وفي الزاوية الشمالية العليا يوجد صليب ذهبي على خلفية حقل أزرق. وكان هذا العلم يرفرف خارج مقر كيندي في كورال ريدج. وأقسم الحضور معاً اليمين الآتي: «أتعهد بالولاء للعلم المسيحي، وللمخلّص، الذي يمثل هذا العلم مملكته، مخلّص واحد «قتل على الصليب» وسوف يعود مرة أخرى، مع الحياة والحرية لكل المؤمنين»[100].

لكل المؤمنين. إن مؤتمر استعادة أمريكا للمسيح هو المكان الذي يخلع فيه المسيحيون القوميون أقنعتهم الديمقراطية، وينغمسون في أحلامهم الثيوقراطية. لذلك، كانت بام ستنزل المتخصصة في تعليم العفاف، تعلم حين تحدثت في مؤتمر عام 2003، أنه لا يلزمها أن تقدم أي حجج منمّقة عن الصحة والسياسة العامة لتسويغ اعتراضها على تعليم الجنس في المدارس الحكومية. وأن بإمكانها أن تكون صريحة فيما يتعلق بالأسباب الحقيقية التي توجب على المجتمع عدم التسامح مع إقامة العلاقات الجنسية قبل الزواج، وهذا هو السبب، لأن هذا الفعل - كما عبّرت عنه بصوت صارخ في لحظة مشحونة بالعواطف ـ «خطيئة قذرة، ومقرفة، ومقززة، وعفنة!».

والسيدة ستنزل فتاة ذات شعر أسود، حسناء ممتلئة، وتتحدر من ولاية مينيسوتا، وتحمل درجة علمية في علم النفس من جامعة الحرية التي تعود لجيري فالويل. وتتكسب ستنزل من نهي المراهقين عن ممارسة الجنس قبل الزواج، بل الأحرى أن نقول: إنها تتكسب عن طريق (محاولة) نهي المراهقين عن ممارسة الجنس. كما تقول هي في شريط فيديو لها بعنوان: (لا لإقامة علاقات جنسية غير شرعية)، إذا أقمت علاقة جنسية خارج الزواج «مع شخص لا يقيم علاقة إلا معك.. فسوف تدفع الثمن». وجزء من مهمتها هو زعزعة ثقة طلبة المدارس بكفاءة الواقيات الذكرية وفاعليتها في الحماية من الحمل والأمراض الجنسية السارية. وتقول: إنها تخاطب نصف مليون من طلبة المدارس كل عام، وإن ملايين آخرين يتلقون رسالتها عبر أشرطة الفيديو.

أضحت صناعة العفاف صناعة رائجة ومربحة هذه الأيام بفضل جورج دبليو بوش. وتقع ستنزل في طليعة هذه الصناعة. فقد عينها بوش على رأس لجنة مهمات خاصة في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية للمساعدة في تدريس العفة، ووضع إرشاداته العامة. كما دعيت للتحدث في البيت الأبيض، وفي هيئة الأمم المتحدة. واستطاعت شركتها غير الربحية المسماة إنلايتنمت كميونكيشن (التواصل المستنير)، التي تنظم خطباً وندوات عن العفة في المدارس الحكومية، أن تحصد عدة مئات من آلاف الدولارات في أثناء ولاية جورج بوش الأولى.

وفي أثناء انعقاد مؤتمر استعادة أمريكة للمسيح، تحدثت ستنزل إلى الحضور عن حوار دار بينها وبين رجل أعمال متشكك في أثناء سفرها جواً. إذ سألها الرجل عن نسب نجاح تعليم العفة، وهو سؤال يعد في نظرها مثيراً للسخرية. وقالت: «ما يسأله هو: هل يفلح هذا التدريس حقاً؟ هل هناك فرق؟ لأنه - وكما تعلمون - ليست مهمتي منع الأولاد من ممارسة الجنس. وليست وظيفة المدارس الحكومية منع الأولاد من ممارسة الجنس».

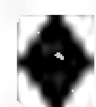
ثم ارتفعت وتيرة صوتها، وبدأت ملامح الغضب تظهر عليها، وهي تصرخ: «إن مسؤوليتنا هي أن نقول الحقيقة!».

وصرخت قائلة: «أيها المؤمنون، هل لي أن أتوسّل إليكم، أن تلزموا أنفسكم بالحقيقة، لا بما يفلح للحقيقة! ولا يهمني إن كانت ستفلح أم لا: لأنني في النهاية لست مسؤولة أمامكم، بل مسؤولة أمام الرب!».

وفي أثناء حديثها، شرعت ستنزل توضح لماذا تعدّ أن (ما يفلح) ليس هو المهم والمعوّل عليه، وكشفت عن بعض مغازي ما تقصده بعبارة (الحقيقة). فقالت: «أيها المؤمنون، اسمحوا لي أن أقول لكم شيئاً راديكالياً، ولا يمكنني أن أتحدث بهذا الحديث إلا هنا... إن الإيدز ليس هو العدو، ولا هو الأورام الحليمية -أورام الثدي-، ولا استئصال الرحم في سن العشرين. وليس الحمل غير المنشود هو العدو. بل العدو هو أن يعتقد ابني أن بإمكانه أن يلوّح بقبضة يده في وجه (الرب المقدس)، وأن يقترف الخطيئة دون تبعة، وأن يقضي ابني حياته الأزلية معزولاً عن الرب، هذا هو العدو. إنني لن أدرس أولادي أن بإمكانهم أن يرتكبوا المعصية بأمان وسلام».

ثم صفق الحضور بحرارة.

وبالطبع، لا يقتصر تدريس ستنزل لهذه المبادئ على أبنائها وحسب.



عرفت الولايات المتحدة برامج تشجيع طلبة المدارس على الامتناع عن ممارسة الجنس المدعومة من الحكومة أول مرة عام 1980، حين خصص مبلغ 11 مليون دولار بمقتضى قانون المراهقين والحياة الأسرية. ولم يكن ذلك المبلغ كافياً لإحداث أي تأثير يذكر. إضافة إلى أن القانون نفسه تعطل عن العمل بسبب الطعن الذي قدمه الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية. ولم تبدأ المخصصات المالية بالوصول إلى برامج تشجيع الامتناع عن ممارسة الجنس إلا عام 1996، حين نصت فقرة في قانون إصلاح المعونة الوطنية- إذ أضيفت تلك الفقرة في اللحظة الأخيرة من مناقشات إقرار القانون، دون أن يلحظها أحد، ودون مناقشة ـ على تخصيص مبلغ 250 مليون دولار لغايات تعليم الامتناع عن ممارسة الجنس وتشجيعه، بحيث يوزع المبلغ على مدى خمس سنوات. وطلب من الولايات التي ترغب في المشاركة في هذه البرامج، والحصول على المخصصات الفدرالية أن تسهم من ميزانياتها الخاصة بثلاثة دولارات مقابل كل أربعة دولارات تحصل عليها من المخصصات الفدرالية.

كان ذلك مبلغاً كبيراً من المال، ولكنه لم يكن يصرف دائماً كما يرغب المحافظون. فقد كان المسؤولون في دوائر الصحة - وهم لا يؤمنون بجدوى الامتناع عن ممارسة الجنس - يصرفون تلك المخصصات في وجوه أخرى. واستخدمت ولاية هاواي تلك الأموال لتمويل الدروس الإضافية بعد ساعات الدوام الرسمي وفي الأنشطة غير الدراسية. وصرفت ولاية ماسيتشيوستس ما حصلت عليه من تلك المخصصات في التوعية والإعلانات عن الخدمات العامة. ورفضت ولاية كاليفورنيا المشاركة في هذا البرنامج أصلاً[101].

أما في عهد بوش، فقد أصبح لفكرة الامتناع عن ممارسة الجنس حركة خاصة بها قائمة بذاتها، تتلقى التمويل من الحكومة الاتحادية، وتطور البنية التحتية لتطبيقها. وفي ميزانية عام 2006، طلب الرئيس الأمريكي تخصيص مبلغ 207 ملايين دولار لتدريس الامتناع عن ممارسة الجنس، وهو ما يشكل زيادة بمقدار 39 مليون دولار عن مخصصات العام السابق. ومع نهاية الولاية الأولى لبوش، كانت الحكومة قد أنفقت

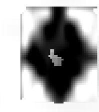
مـا مقداره مليار دولار على برامج العفـة، وكان 30 % من المدارس التي تبنت مناهج التربية الجنسـية تقتصـر على تدريس الامتناع عن الجنس وحده حصراً[102]. ذلك أن القانون لا يسمح للبرامج التي تتلقى دعماً من الحكومة الفدرالية أن تدرس أو تناقش وسائل منع الحمل، باستثناء الإشارة إلى معدلات فشلها. ويجب على تلك البرامج أن تدرس أن «الامتناع عن ممارسـة الجنس هو الطريقة المتيقنة الوحيدة لتجنب حدوث حالات الحمل خارج العلاقة الزوجية، وتجنب الإصـابة بالأمراض الجنسية السارية، وغيرها من المشكلات الصحية المصاحبة»، وأن «ممارسة الجنس خارج إطار العلاقة الزوجية يؤدي في الغالب إلى آثار نفسية وجسدية وخيمة».

تشـير معظم الأبحاث إلى أن برامج الامتناع عن ممارسـة الجنس لا تفعل الكثير في منع المراهقين عن ممارسـة الجنس، وإن كان بعضـها يفلح في تأخير فقدان بعض المراهقين عذريتهم، وهو أمر يعد في نظر معظم البالغين شيئاً إيجابياً. وعلى أي حال، فإن أي مزايا صحية لهذه البرامج تفقد ثمرتها بسبب إصرار حركة الامتناع على بث رسـالة سلبية مناهضة لاسـتخدام الواقي الذكري، وهي رسالة تحمل المراهقين على عدم الاكتراث باسـتخدام الموانع والواقيات حين يمارسـون الجنس. وقد تبين بحسب بحـث قام به عالمـا الاجتماع بيتر بيرمان وحنّة بروكـنر، أن المراهقين الذين يأخذون على أنفسـهم عهـداً بالحفاظ على عذريتهم - وهذا القسـم من العناصـر المهمة في برامج تشـجيع الامتناع عن الجنس - يمارسون الجنس بمعدل عام بعد 18 شهراً من الذين لا يقسـمون ذلك القسـم. إلا أن بيرمان وبروكنر وجدا أيضاً أن الذين أقسموا اليمين كانوا أكثر احتمالاً من غيرهم في الانخراط في أصناف أخرى من الجنس مثل ممارسـة الاتصال الجنسي عن طريق الفم والشـرج في مدة الامتناع هذه، كما أنهم كانوا أقل احتمالاً في اسـتخدام الواقيـات الذكرية حين يفقدون عذريتهم، أو في طلب العلاج بعد الإصابة بالأمراض الجنسية المعدية[103].

وفي عام 2005، أُعدّت دراسة برعاية حكومة ولاية تكساس عن برامج الامتناع عن ممارسـة الجنس التي طبقها بوش حين كان حاكماً للولاية، ثم جعلها نموذجاً يحتذى به في الولايات كافة حين أصبح رئيساً لها. وبينت الدراسة أن النشاط الجنسي ازداد

لدى طلبة الثانوية بعد تلقيهم دروساً في العفة والحشمة. مع أن الباحثين يعزون هذه الزيادة إلى التقدم في السن، لا إلى تدريس الامتناع عن ممارسة الجنس الذي بدا أنه قليل الأثر في جميع الأحوال[104].

ولذلك، إذا كان الهدف هو منع حدوث الحمل، والحد من انتشار الأمراض الجنسية المعدية بين المراهقين، فإن برامج تشجيع الامتناع عن ممارسة الجنس غير ناجعة في تحقيق النتائج المرجوة منها. ومع ذلك، وكما علقت بام ستتزل بوضوح، فإن صناعة العفاف كانت دائماً أكثر اهتماماً بالأخلاق العامة منها بالصحة العامة.



كان اليمين المحافظ يستهدف التعليم الجنسي الشامل منذ زمن بعيد. ففي الستينيات، كانت الجماعات اليمينية مثل جمعية جون بيرتش، والحملة الصليبية المسيحية تربط التعليم الجنسي بالمؤامرة الشيطانية على القيم الأخلاقية الأمريكية. وفي كتيب صدر عن الحملة الصليبية المسيحية عام 1968 بعنوان: (هل المدرسة هي المكان الأنسب لتدريس الجنس الفاضح؟)، وحذّر الكتيب من أنه إذا «ترسخت الأخلاق الجديدة في المجتمع، فإن أولادنا سيصبحون أهدافاً سهلة للماركسية، وغيرها من الفلسفات الشهوانية وغير الأخلاقية - فضلاً عن الأمراض الجنسية المعدية»[105].

ومع أن الإنسانية العلمانية حلت هذه الأيام محل الماركسية في معظم مقالات المعارضين للتعليم الجنسي، إلا أن حججهم الجوهرية بقيت كما هي دون تغيير. كما أن الأسلوب الموسع الذي تبناه اليمين في حل المشكلة شهد تطوراً ملحوظاً، يشبه إلى حد كبير الأسلوب الذي اتبعوه في التصدي لنظرية التطور. في البداية، كان مبتغى الناشطين من اليمين المسيحي المحافظ هو الإبقاء على كل من داروين والتربية الجنسية، خارج المدرسة. ولما فشلوا في ذلك، قاموا بتطوير بنية تحتية بديلة شبه علمية لإضفاء الشرعية على معتقداتهم الدينية، وبلغة علمية، آملين في استخدامها بديلاً عن المذاهب التي يعترضون عليها.

ويعمل التمويل الحكومي لبرامج تشجيع الإحجام عن ممارسة الجنس قبل الزواج على ضخ المال الفدرالي في هذه الشبكة. ويتم توزيع الأموال بطرق مختلفة. فبعضها يذهب مباشرة إلى معلمي العفة وإلى مؤلفي الكتب المنهجية التي تدرس ذلك. وبعضها يذهب إلى المدارس لتستخدم تلك الأموال في شراء الكتب أو استضافة خطباء لإلقاء المحاضرات في هذا الموضوع، مثل ستنزل التي تتقاضى مبلغ 3500 إلى 5000 دولار على الخطاب الواحد. وفي واحدة من الحالات الفظيعة، ذهب أكثر من مليون دولار لمؤسسة تدعى سيلفر رينغ ثينغ، وهذه المؤسسة - وبحسب ما ادعاه الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية في الدعوى القضائية التي رفعها على هذه المؤسسة عام 2005 - أقامت اجتماعاً دينياً مدته ثلاث ساعات لإيقاظ الروح الدينية لدى الطلبة المشاركين، حيث يلح المشرفون على الصبية بقبول يسوع المسيح مخلصاً شخصياً*. (هذا، وتصف الرسالة الإخبارية التي تصدر عن سيلفر رينغ ثينغ (مهمتها) بهذه العبارة: «توفير علاقة شخصية مع يسوع المسيح بوصف ذلك هو الطريقة المثلى لعيش حياة جنسية صافية»).

إضافة إلى ذلك، تشير الأرقام الصادرة عن مجلس المعلومات الجنسية والتعليم الجنسي في الولايات المتحدة أنه بحلول عام 2005، تم صرف مبلغ 130 مليون دولار من الأموال المخصصة لتشجيع الامتناع عن ممارسة الجنس إلى مراكز مناهضة الإجهاض وأزمات الحمل، وفي هذه المراكز ولدت الحركة المنظمة لتدريس الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج في المدارس، وهذه الحركة عنصر مهم في البنية التحية للحركة المعارضة للإجهاض. ولهذه المراكز سجلات طويلة وموثقة في الكذب على النساء فيما يتعلق بصحتهن الجنسية، إلا أن ذلك لم يوقف بوش عن وضع هذه المراكز على قائمة المستفيدين من المال العام.

---

* بعد ثلاثة أشهر من رفع تلك الدعوى، أقرت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية أن نشاط سيلفر رينغ ثينغ «يحتوي على عناصر علمانية، وأخرى دينية، وأنه لا يوجد تدابير احترازية لدى تلك المؤسسة تحول دون الخلط بينهما.» وأمرت الوزارة سيلفر رينغ ثينغ أن تخضع «لخطة عمل تصحيحية»، قبل أن تتلقى المزيد من المنح الحكومية. انظر مقالة سيسي كونولي، (وقف التمويل الفدرالي لجماعة تدرس الامتناع عن ممارسة الجنس)، واشنطن بوست، 23 أغسطس، 2005.

خديعة مقدسة:

تحاكي مراكز أزمات الحمل في مظهرها العيادات الطبية النسائية، غير أن هذه المراكز وجدت لهدف وحيد: هو منع النساء عن إجراء عمليات الإجهاض. وقد وجدت هذه المراكز قبل صدور حكم المحكمة العليا في قضية (روو ضد ويد) في الولايات التي كانت تطبق قوانين إجهاض ليبرالية. إلا أن هذه المراكز شهدت انتشاراً واسعاً في الثمانينيات، ويوجد اليوم أكثر من أربعة آلاف من هذه المراكز، وهي في تزايد مطرد. وتتخذ هذه المراكز في العادة مسميات محايدة من قبيل (مركز مورد المرأة) أو (مركز مساعدة الحمل)، وتغري هذه المراكز النساء بتوفير فحوص مجانية للتيقّن من وجود الحمل أو عدمه. وبعضها اختار ممارسة نشاطها في المبنى نفسه الذي توجد فيه مراكز إجهاض أخرى، مستخدمة لافتات وشعارات شبيهة بتلك التي تستخدمها مراكز الإجهاض، أملاً في استدراج النسوة المتوجهات إلى تلك المراكز إليها.

وتنصح مؤسسة يرسون - وهي الآن مؤسسة بائدة، كان مقرها في مدينة سانت لويس، وكانت تدير عشرات من تلك المراكز - باستخدام هذه الحيلة التي أوردتها في دليل عملي عنوانه: (كيف تنشئ وتشغل بنفسك مركزاً لأزمات الحمل ومناهضة الإجهاض للمحتاجين). «إذا وقع بصر الفتاة التي تنوي التوجه إلى غرفة الإجهاض على مكتبك الذي يحمل اسماً مشابهاً أولاً، فإنها على الأغلب ستأتي إلى مركزك».

وبعد أن تدخل المرأة إلى مركز طوارئ الحمل، يطلب منها أحياناً مشاهدة فيلم مروع عن الإجهاض، قبل أن يسمح لهن بالاطلاع على نتائج فحص الحمل. وفي العادة تقدم لهن معلومات خاطئة ومبالغ فيها عن الآثار الجانبية للإجهاض، ويقدمها أحياناً ناشطون في الحركة المعارضة للإجهاض، يلبسون معطفاً أبيض للإيحاء بأنهم من المهنيين العاملين في الحقل الطبي. وتقوم هذه المراكز بشراء أجهزة تخطيط تصواتي، على أمل أن تقل رغبة المرأة التي تشاهد صور الجنين في رحمها في إجهاض ذلك الجنين. وينقل الموقع الإلكتروني لمنظمة بلاند بيرنتهود (الأمومة المنظمة)، قصة امرأة دخلت عن طريق الخطأ إلى أحد مراكز طوارئ الحمل الواقع في العمارة نفسها التي يوجد فيها عيادة تابعة لبلاند بيرنتهود في مقاطعة بروكلين في نيويورك، وحين

قدمت لها نتائج تخطيط الأمواج فوق الصوتية لصورة الجنين كتب تحتها عبارة: (مرحباً يا أمي!)(106).

تقدم مراكز طوارئ الحمل بعض الأعمال الخيّرة ـ كمساعدة النساء الحوامل في شراء ملابس الطفل والمصاريف الطبية على سبيل المثال ـ إلا أن ممارساتها الخادعة أدت إلى رفع عدد من الدعاوى القضائية عليها، وإلى عدد من التحقيقات الحكومية في ممارساتها. وفي عام 1991، عقد السيناتور رون ويدن من ولاية أوريغون ـ وكان وقتها عضواً في مجلس النواب ـ جلسات تحقيق واستجواب عن مراكز طوارئ الحمل، وخلص بالنتيجة إلى أنها: «تظهر للناظر بأنها عيادات طبية، ولكن حين تدخل المرأة إلى الداخل، فلا تجد أي متخصص بالطب، بل تفاجأ بحملة شرسة حادة مقتحمة مناهضة للإجهاض». وفي عام 2002، شن المدعي العام في نيويورك إليت سبيتزر تحقيقاً شاملاً مع عدد من مراكز طوارئ الحمل، وانتهى التحقيق بعد أن تعهدت تلك المراكز بأن تكون أكثر وضوحاً مع مراجعيها عن الخدمات التي يقدمونها، والتي لا يقدمونها.

ولا ريب أن بعض النساء اللاتي يجرين فحصاً للحمل في مراكز طوارئ الحمل، لا يكون لديهن حمل. فمن النساء الناشطات جنسياً وغير المهيأت للأمومة، هذا الصنف من النساء بحاجة إلى المساعدة في تجنب حدوث حمل غير منشود في المستقبل. إلا أن كثيراً من مراكز طوارئ الحمل تعارض انطلاقاً من مبادئ أيديولوجية وسائل تنظيم الحمل. وكما ينصح دليل مؤسسة بيرسون: «إياك أن ترشد المراجعات إلى وسائل منع الحمل، أو أن تحيلهن إلى وكالات توفر لهن وسائل منع الحمل». لأن مثل هذا الإرشاد «لا يقتصر على كونه غير دقيق وحسب، ولكنه غير مقبول، ويتعارض مع الفلسفة المعارضة للإجهاض، ومع المبادئ المسيحية».

وفي ظل الافتقار إلى بدائل أخرى في الإرشاد، مهدت مراكز طوارئ الحمل الطريق أمام تدريس الامتناع عن ممارسة الجنس، وشجعوا مراجعيهم على التوقف عن ممارسة الجنس، وقبول (عذرية ثانوية). ولم يمضِ وقت طويل حتى بدأ العاملون في مراكز طوارئ الأسرة بنشر هذه الرسالة في المجتمع الخارجي، وراحوا

يلقون المحاضـرات في المدارس، والكنائس، والمراكز الاجتماعية. وتحول بعضهم إلى قادة في حركة ترويج الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج. وكانت ستنزل واحدة مـن هؤلاء، فهي مناضـلة متفانيـة في الدفاع عن حق الحياة، ومعارضـة الإجهاض، فهي تتحدث دائماً عن كيفية مجيئها إلى هذه الحياة حين تعرضت أمها للاغتصاب وهي في الخامسـة عشـرة من عمرهـا. بدأت سـتنزل عملها في تقديم الإرشـاد عن الاسـتعفاف حين كانت تعمل مديرة مركز ألفا النسـائي، وهو مركز لطوارئ الحمل في ولاية مينيسوتا.

وحين توافرت المنح الحكومية لتدريس العفة، استثمر قدامى العاملين في مراكز طـوارئ الحمل بنجاح خبرتهم للحصـول على التمويل الحكومـي. فمثلاً، يوجد في مدينة أوسـتن بولاية تكسـاس برنامج يدعى لايف غارد لتربية الشخصية والتعليم الجنسـي، يديره مركز لايف كير لخدمات الحمل، وهو مركز طوارئ حمل أنشـأته سـوزان أولاسـكي، زوجة مارفين أولاسـكي. وتلقى برنامج لايف غـارد عام 2004 أكثر من 50 ألف دولار من المخصصـات الفدرالية لتنفق على محاضرات تقدم في المدارس عن أخطار ممارسـة الجنس قبل الزواج، ولعقد لقـاءات توعية مع أولياء أمور الطلبة(107).

وتقوم برامج تشـجيع الامتناع عن ممارسـة الجنس بدورهـا بتمجيد عمل مراكز طوارئ الحمل. ويقدم دليل المعلمين من منظمة ويت للتدريب - وهي سلسة مشهورة من مناهج تدريس الامتناع عن ممارسة الجنس - أمثلة للموضوعات التي يمكن أن تعطى للطلاب لكتابة تقارير بشـأنها، من ضمنها (مسـاعدة مراكز طوارئ الحمل)(108). أما كتاب الجنس والشخصية - وهو كتاب مقرر تصدره الشركة نفسها التي أصدرت كتاب (عن الباندا والإنسان) - فيحتوي على قسم يعالج معنى (الرأفة)، ويقدم مثالاً عليها ،بالأشـخاص الذين يتطوعون للعمل في مراكز طوارئ الحمل، ويفتحون بيوتهم للفتيات الحوامل اللاتي يحتجن إلى أماكن للإقامة فيها،(109).

سيدة العفة والصفاء:

يقـع مركز آبسـتينانس كليرنيغهاوسـس (مركز معلومات العفـاف) الذي يعد بحق المركـز الرئيس لحركة تشـجيع الامتناع عن ممارسـة الجنس قبل الـزواج، في مبنى مكون من طابق واحد في مدينة سو بولاية داكوتا الجنوبية، وهو المبنى الذي كان يضم في السـابق مركزاً لطوارئ الحمل يعرف بمركز ألفا. وكلا المنشـأتين أسستهما لزلي أونره عميدة صناعة العفاف، والزائرة المتكررة للبيت الأبيض.

طـورت أونره رسـالتها ـ مثل معظم المشـتغلين في تشـجيع الامتناع عن ممارسـة الجنس ـ في مركز طوارئ الحمل الذي أنشـأته عام 1984. وقامت النسـاء البائسات اللاتي قصدنها للمساعدة، بحفزها على تقديم محاضرات عن الطهارة الجنسية في المدارس والكنائس المحلية. وبحلول عام 1993، كانت أونره عضـواً في مجموعة تطلق علـى نفسـها ائتلاف معلمي العفة. ويذكـر الموقع الإلكتروني لمركـز معلومات العفاف أنه عقب كل محاضـرة يلقيها أعضـاء ائتلاف معلمي العفة، «تنهال عليهم سيول من الطلبات لموارد معتمدة عن العفة والاحتشـام... وبات واضحاً لهم جميعاً الحاجة إلى موقـع مركـزي لتقويم المواد المتعلقة بالامتناع عن ممارسـة الجنـس إلى حين الزواج وجعلها متوافرة بسهولة لمن يطلبها».

ولتلبيـة تلك الحاجة، أسسـت أونره مركـز معلومات العفاف عام 1997. ويضـم المجلـس الاستشـاري للمركـز كلاً من بام سـتنزل، إضـافة إلى قياديـين في الحركة القوميـة المسـيحية مثل دي جيمس كينيدي، وبفرلي لاهـي. وفي عام 2002، وقع مركز معلومات العفاف عقداً بقيمة 2,7 مليون دولار مع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية لتطوير المعايير الرسمية لبرامج تشجيع الامتناع عن الجنس قبل الزواج.

تبلغ أونره من العمر خمسـين عاماً، وهي أم لخمسـة أولاد. وحين قابلتها في صيف عام 2005، كانت تصـبغ شعرها باللون الأشـقر، وكانت بتلك الهيئة تشبه - ولدرجة مدهشة - الممثلة ميلينى غريفيث. وليس فيها شيء من فجاجة بام ستنزل: فهي متقدة، وفيها سـمات الأخت الكبيرة التي يمكن للنسـاء الأخريات أن يأمنّها على أسرارهن. وتعارض أونره بشـدة اسـتخدام الواقيات، وممارسـة الجنس قبل الـزواج، وهذا هو

موقف ستتنزل كذلك. غير أنها تبرز الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج بصفته أداة من أدوات تمكين المرأة، وطريقة لاستعادة الشهامة والمروءة إلى المرأة؛ لأنها تعتقد أن المرأة جديرة بهذه الصفات. وتتحدث بنبرة غاضبة عن مصاب النساء اللاتي تقابلهن في مركز ألفا، ونكبتهن، وكيف أن التعليم الجنسي التقليدي خذلهن.

وقالت لي: «إنني من أنصار حقوق المرأة، ... وأنا سعيدة لأن أكون من مناصري المرأة. لكنني أعتقد أن كثيراً من صديقاتي في حركة مناصرة المرأة خدعن المرأة وأسأن لقضيتها، وأنا مستاءة من ذلك أيما استياء».

وتابعت أونره قولها: «تأتي إلينا الفتاة، ثم تعود بعد شهر، وهؤلاء الفتيات يتحدثن بلغة الثورة الجنسية: «افعلي ما تشائين، اخرجي واستمتعي بكل ما ترغبين من صنوف الجنس، أشبعي كل رغباتك الجنسية»، إلا أنهن لم يحصلن على أي إشباع جنسي كان أم عاطفي». «لقد كنّ متألمات متضررات» كما تصف أونره. «كانت قلوبهن متفطرة، كن حاملات، أو مصابات بأمراض جنسية معدية. وكنت أنظر إليهن وأقول: «لماذا ترضين بهذا؟ ألا يوجد شيء في حياتكن أفضل من هذا؟».

ومن تاريخ حياة أونره يأتي الجواب بالإيجاب. ففي بداية حياتها خضعت أونره لعملية إجهاض، وهو فعل تأسف على حدوثه. جاء الحمل - كما أخبرتني - بعد أن اغتصبها زوجها الأول الجائر الذي كان يسيء معاملتها. وعن طريق عملها، تسعى أونره إلى مساعدة النساء اللاتي عشن تجربة مماثلة في نسيان الماضي والنظر إلى الأمام. وتقول: «إنه لشعور عظيم أن أرى الناس يعيشون حياة كريمة طيبة، وهذا يتحقق لي حين أقابل فتاة أجريت لها عملية إجهاض، أو حتى عدة عمليات إجهاض، فأقول لها: «لا تسمحي لأي إنسان أن يقول لك: إنك بسبب ما قمت به من إجهاض، أو بسبب اختيارك شريكاً غير مناسب، لن تستطيعي العثور على شريك كريم محترم في المستقبل، وإنك لا يمكن أن تكوني سعيدة. بل تستطيعين».

يعكس مبنى مركز معلومات العفاف - وربما من دون قصد - رحلة أونره الشخصية بين الخطيئة والخلاص، بين التعاسة والارتياح. إذ يوجد خلف المبنى حديقة صغيرة تعج بالورود والأزهار، وفي وسطها بركة للأسماك الملونة. وهي ملتجأ للنساء اللاتي

يرغبن بالجلوس في مكان هادئ، لتذكر عمليات الإجهاض السابقة، وندبها، والندم عليها. وتأتي بعض النساء في المساء، ويتركن خلفهن ألعاب الأطفال وبعض الأشياء التذكارية. وينتصب حائط رخامي على طرف الحديقة بوصفه (نصباً تذكارياً لغير المولودين). وقد ثبتت عليه صفائح معدنية كتب عليها عبارات تأبين للأجنة التي أجهضت. وتلك العبارات تمزق القلب بما تبثه من مشاعر الذنب والندم. وهذه بعض الأمثلة: «الطفل كارلسن. 1963. ترى كيف كنت ستعيش لو بقيت حياً؟» وأخرى تقول: «الطفل أولويز. 1985. أقصى ما بلغت من الأنانية». ووضع على مقربة من الحائط نصب صغير آخر لطفل على شكل ملاك يبكي.

كانت الحديقة مكاناً حزيناً كئيباً. أما في الداخل، فكانت أجواء المكتب تفوح بالمرح والنشاط. وكانت موظفة الاستقبال المبتهجة تستهل الرد على المكالمات القادمة بهذه العبارة: «إنه يوم رائع هنا في مركز معلومات العفاف». وكانت الصور المؤطرة في كل مكان، بما فيها عدة صور لأونره مع بوش، وواحدة ظهرت فيها مع زوجها الثاني آلين، وجيمس دوبسن، و فيد نوبيل راعي خدمة القمة الكهنوتية، ومؤلف عدة كتب عن النظرة العالمية المسيحية.

وإلى جانب منطقة الاستقبال، توجد غرفة تضم متجراً يسمى (متجر الجنس والحب والعلاقات) حيث تباع فيه سلع (الصفاء). ويوحي الانطباع الحدسي للمكان برومانسية الفتيات، إذ زينت جدرانه الأرجوانية بكلمة: (حب) المكتوبة بالألوان الحمراء والذهبية وبعدة لغات. وحين زرت المكان، كانت موسيقى باشيلبل كانون الهادئة تسمع في الخلفية. وزيادة على الكتب المتعلقة بموضوعات العفة، والحشمة، والعلاقات المسيحية، يبيع المتجر خواتم للصفاء، بما فيها خاتم لؤلؤي بقيمة 199 دولاراً، يمكن أن يقدمه الأبوان هدية لابنتهما العذراء. وكان هناك (كوبونات العذرية) (وهذه «تستبدل قيمتها يوم الزفاف»). وفستان عرس صنع من الساتان بحجم لعبة على شكل دوقية تدعى سيدة العفاف، وتمثل - بحسب ما هو مكتوب على العلبة - «تذكاراً للانتقال المقدس إلى الأمومة النقية».

وتستهوي حركة العفاف أنواط الأعراس وزخارفها: فهي تقدم الرؤية الرقيقة لبهجة الزواج التي نجدها في مجلات العرائس ذات الورق المصقول. فمثلاً يقترح دليل التدريب الصادر عن مؤسسة ويت على المعلمين إجراء حفلة زفاف صورية في الصف الدراسي: «استخدم فساتين أعراس مستعملة، فساتين إشبينة العروس، فساتين حفلات الرقص، فساتين حفلات الكوكتيل، بدلات تكسيدو مستعملة، معاطف، بدلات، الورود والأزهار، الكعك، الخاتم، لتجعل الاحتفال وكأنه حفلة زفاف حقيقية». ويطلب جدول الوظائف التي تعطى للطلبة، ويسمى (حفلة زفاف أحلامي) من الطلبة، «تصوّر أنك تملك كل ما تحتاجه من مال لإقامة أفضل حفلة زفاف تتخيلها. ثم صف هذه الحفلة!»[110].

وهذا كله في جزء منه محاولة منظمة لاستعادة الهيبة الاجتماعية للزواج، ولكنه أيضاً يمثل حنيناً أعمق من ذلك. فالناس من شاكلة أونره يقودون تمرداً على الجنس الذي يمارس بطريقة آلية خالية من الروح والعاطفة، الذي بات يهيمن على ثقافتنا المشبعة بأفلام الإباحية والفاحشة. إنهم يسعون إلى جعل (الحب) شيئاً ملغزاً مكتنفاً بالأسرار كما كان في القدم، واستعادة وعد القصص الأسطورية والمفرقعات. ويسعون إلى القضاء على القلق والارتياب التي تولدها احتمالات الطلاق لدى كثير من الناس، ويعتقدون أن باستطاعتهم تحقيق ذلك عن طريق إعادة تشكيل الجنس بوصفه صمغاً عاطفياً شديد الفاعلية، يمكنه لصق شخصين ببعضهما إلى الأبد.

وذكرت لي أونره أن الأشخاص الذين يؤخرون ممارسة الجنس إلى حين الزواج، ينعمون بلذة متزامنة في الجماع. وقالت: «إن الانسجام الهرموني بين الاثنين، يسهل عليهما الوصول إلى ذروة اللذة معاً. إنها رباط المشاعر. إنها المودة والألفة».

إلا أن هذا الرباط يمكن أن يفوت الأشخاص الذين يعاشرون أكثر من شخص جنسياً. وتابعت أونره قولها: «إن إفرازات الأشخاص تختلف من شخص لآخر». وواضح أن ذلك يعوّق التناغم الذي يتطلبه (الانسجام الهرموني). لأن الأشخاص الذين يعاشرون أكثر من شخص «يخربون العمليات التي تقوم بها أجسامهم». (ومع

ذلك، قالت أونره: إن الأشخاص الذين يتعهدون بعذرية ثانية يمكنهم مع الوقت استعادة توازنهم الهرموني).

يبدو لي أن هذا التحليل الفسيولوجي الذي قدمته أونره فيه نظر، ولكن كان من السهل على المرء مشاهدة قوة نظرتها الرومانسية. وتابعت أونره: «إن الأزواج الذين يعيشون معاً كل هذه السنين، يمكنهم أن ينظر الواحد منهم في عيون الآخر، ليشعر بالعاطفة الجنسية». ثم حدثتني عن لقائها امرأة أصيب زوجها بالشلل من رقبته حتى أخمص قدمه في حادث مؤسف. قالت لي: «إن كل اللذة الجنسية التي كنت أشعر بها قبل وقوع الحادثة، الآن هو ينظر إلي، وينظر كل منا في عيون الآخر لساعة، فنحس بتلك الرعشة. نجدها حقاً. أشعر بها عن طريق مشاعري وأحاسيسي، في قلبي».

وإعطاء المرأة الناشطة جنسياً موانع حمل، يعد في نظر أونره، وكأننا نعاملها على أنها عاجزة عن مثل هذا السمو. إذا كانت الفتاة تنوي الامتناع عن ممارسة الجنس، ولكنها تمارسه على كل حال، برأي أونره، «فإنني سأثق بها وبقدرتها على البدء من جديد، لا يهمني إن كانت ستعيد الكرة سبع مرات، أو حتى عشرين مرة. سأصدقها في كل مرة تعود فيها، لأن ذلك هو المهم. لن أقول لها: «لا، إنك تبدين على درجة من الجاذبية الجنسية، ويبدو لي أنك شبقة، ولا أعتقد أن باستطاعتك الامتناع عن ممارسة الجنس، لذلك سنعطيك هذا الواقي الأنثوي، أو لنعطيك نوعاً آخر من الواقيات، أو لنعطيك رقعة هرمونية لمنع الحمل، لنعطيك كل هذه المواد الكيماوية».

وتضيف أونره، قد يهزأ النقاد بفكرة العذرية الثانوية، «ولكن أليس من الأهمية بمكان أن نعطي الشخص فرصة ثانية، ونقول له: يمكنك البدء من جديد، ولا تقلق بالماضي، وتحدث عن المستقبل؟».

فسألتها: «ولكن ماذا عن الفتيات اللاتي يستمعن إلى محاضراتها ولكنهن، مع ذلك يواصلن ممارسة الجنس دون اتعاظ؟ فأجابت: «لن أقدم لهن الواقيات، لا، أبداً، لأنهن سيرجعن إلي، وسيقلن لي: إن الواقيات لم تعمل».

تعارض صناعة العفاف استخدام الواقيات الذكرية معارضة مذهبية حاقدة لسببين اثنين. فكما أشارت أونره في حديثها، فإن كثيراً من المروجين للعفة يؤكدون بإصرار أن الواقيات لا تعمل، لذلك فإن من الخطورة بمكان الترويج لها، وتدريس الطلبة طرق استخدامها. إلا أن أسفل هذه الحجة العلمية اعتراض أيديولوجي على أصل فكرة الاتصال الجنسي المأمون. وهذان المعتقدان يعملان معاً بصفة متلازمة، ولذا فإن محاولة تناول موضوع الاتصال الجنسي دون التعرض لمضاعفاته العميقة هو محاولة متغطرسة للوقوع في الهلاك.

وهذا الرفض العنيد لمناقشة الطرق الآمنة لممارسة الجنس وموانع الحمل ـ ما عدا التركيز على معدلات فشلها ـ هو الذي يجعل البرامج التي تتبنى الدعوة إلى الامتناع عن الاتصال الجنسي وحده قبل الزواج مثيرة للجدل. ويعتقد القوميون المسيحيون أن أعداءهم يريدون تمهيد السبيل أمام المراهقين ذكوراً وإناثاً للإكثار ما أمكن من ممارسة الجنس، وفي سن مبكرة قدر الإمكان. ويلقي جيمس دوبسون بالمسؤولية عن معارضة تعليم العفة في المدارس على دوافع الجشع لدى منظمة بلاند بيرنتهود، وأنصار الإجهاض الذين ينتفعون من الأطفال المولودين خارج العلاقة الزوجية. وعبّرت أونره عن شكوك أكثر سوداوية، حين ذكرت لي أن عالم تدريس الجنس لطلبة المدارس مليء بالشواذ الذين يميلون إلى الاستمتاع الجنسي بالأطفال، وهؤلاء يرغبون أن يكون وصولهم إلى الأطفال سهلاً. وإضافة إلى هؤلاء، هناك أشخاص يسعون إلى إدخال أفكار مواقعة البهائم إلى صفوف الدراسة في المدارس الحكومية. وقالت: «هناك الكثير من الانحراف والفساد في هذا العالم. ممارسات جنسية عجيبة وغريبة ومستهجنة».

والحقيقة هي أن ثمة إجماعاً لدى المدافعين عن صحة الطفل، بأن من الأفضل للمراهقين عدم الاستعجال في ممارسة الاتصال الجنسي، وأنه كلما طال تأجيل ذلك، كان أفضل لهم. إن معظم الذين يروجون للتعليم الجنسي، وهم الذين يلقون

الكراهية والبغضاء من أونره ودوبسون ومن شابههم. هم في الواقع يشجعون الامتناع عن الاتصال الجنسي بوصفه أفضل الخيارات. ولكنهم يقولون أيضاً: إن المراهقين الذين سيمارسون الجنس - كما هو شأن بعضهم دائماً - بحاجة إلى أن نشجعهم على استخدام الواقيات. وقد تقول أونره: إنه لا يهمها أن تبدأ الفتاة من جديد سبع مرات أو تعاود عشرين مرة. إلا أنه مع عدم استخدام الواقي فإن احتمالات إصابة الفتاة بمرض جنسي معدٍ تكون عالية، مما يجعل البدء بداية جديدة أمراً مستحيلاً.

إذاً، هناك خلاف جوهري بين تدريس الجنس، وتدريس الامتناع عن ممارسة الجنس، وهذا الخلاف متعلق بالهدف. فهل يجب أن ينصب التركيز على حماية جسد المراهق، أم على حماية روحه. ويبدو أن معظم الكتب والبرامج التي تدرس الامتناع: مصممة على توجيه الطلبة صراحة أو ضمناً نحو الأخلاق الدينية المحافظة. وفي بعض الأحيان تبدو عملية التنصير هذه واضحة للعيان. فقد أعطي الطلبة الذين شاركوا في برامج سيلفر رينغ ثينغ إنجيلاً أعد خصيصاً لتدريس الامتناع عن الجنس، وردت فيه العبارة الآتية: «إذا قبلت عطية (الرب) إليك بالخلاص عن طريق ابنه، يسوع المسيح، فسيكتب اسمك في كتاب الحياة، وستعيش حياة أبدية في الجنة مع الرب. أما إذا اخترت رفض المسيح، فسيكون مصيرك النهائي في بحيرة النار. لا مراء في ذلك. القضية محسومة»(111).

وفي العادة تكون الرسالة أقل وضوحاً. وكثيراً ما تحيل مناهج تدريس العفة قرّاءها إلى مراجع للمساعدة الذاتية لمؤلفين إنجيليين مثل جيمس دوبسون. وتكرر معتقدات الإنجيليين بوصفها حقائق: فمثلاً يذكر كتاب الوقار الجنسي أن الإجهاض يزيد من مخاطر الإصابة بسرطان الثدي، وهي مقولة يكثر معارضو الإجهاض ترديدها، ولكنها محل اعتراض من قبل الغالبية العظمى في الاتجاه العلمي السائد. أما كتاب الجنس والشخصية فيلمّح إلى أن الشذوذ الجنسي هو خيار يتخذه الفرد، ويسرد قصة (جيري) الذي «عاف طريقة حياة الشذوذ الجنسي التي اختطها لنفسه. وفي ضوء خطر مرض الإيدز، قرر (جيري) أن يغيّر مجرى حياته. ولكن قراره جاء متأخراً، إذ كان الفيروس قد تمكن منه ...»(112).

وتتضـح الكتـب التي تحض علـى العفـة، والامتناع عـن ممارسـة الجنس بنعي الإنجيليـين لأمريكة بسـبب انزلاقها في التفسـخ الأخلاقي. وقد ضـم دليل الطلاب لمواجهة الحقيقة رسـماً كاريكاتورياً لفتاتين مراهقتين تتحدثان عن انتشار الأمراض الجنسية المعدية والإيدز:

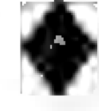
تقـول إحدى الفتاتين: «أتسـاءل إن كانت الطبيعة تحاول أن تقول لنا شـيئاً ما عن الجنس».

فترد عليها الأخرى: «يقول السيد ماكدونالد: إن الجنس مثل لعبة الكرة. من يلعب وفق القواعد، فهو آمن».

الأولى: «السيد إيفان يقول: بل هو أقرب إلى الحرب».

الثانية: «وماذا يعني ذلك؟».

الأولى: «إنـه يقـول: إن الثورة الجنسـية قد انتهـت ... وما نفعلـه الآن هو العناية بالجرحى ودفن القتلى»[113].



تعد قصـص المجتمع الفاسـد الـذي يحتاج إلى الخلاص قـوة دافعة لحركة دعاة الاسـتعفاف. ومع أنها قصـص غير محكيـة في الغالب، إلا أنها قد تؤدي إلى سـلوك متعـالٍ وعقابي، حتى من الأشـخاص المتعاطفـين مثل أونره، تجاه الأشـخاص الذين يرفضون رؤية النور.

فأونـره لا تريـد رؤيـة قيمهـا محترمة وحسـب؛ بل تريـد فرض هـذه القيم بقوة القانـون. وقـد وجهت إلي السـؤال الآتي: «هل سـبق أن توقعت أن يأتي يوم لا يسـمح فيـه للناس بالتدخين في الطائرات؟... إنني أذكر كيف كنت أشـعر بالإعياء في أثناء سفري بالطائرة». أما الآن، كما تقول: فإنها تبتسم حين ترى المدخنين وقد حصروا في الغرف الصغيرة الحقيرة ـ وقد عبرت عنها بالأقفاص - المخصصة لهم في المطارات.

وتابعت أونره: «أتدرين بماذا أفكر؟ إنني أفكر في الأشخاص الذين يمارسون الجنس ـ خارج العلاقة الزوجية ـ وقد وضعوا في تلك الأقفاص الصغيرة». إنها تريد أن تعيد فرض حظر على العلاقات الجنسية خارج الزواج، وتريد من الحكومة أن تساعد في فرض هذا الحظر.

تعتقد أونره أنه لا يمكن للناس العيش بسعادة وصحة ما لم يتبنّوا معاييرها الجنسية. فهي تصف الناس الذين يرفضون الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج في حياتهم، بقولها: «إنهم منشغلون بنظرتهم العالمية، ويعتقدون أنه لا بد أن يكون هناك دواء ما، مسحوق ما، علاج ما يمكن أن يحفظ المرء: كي لا يكون هناك حاجة للسيطرة على نفسي. ليس هناك شيء من هذا القبيل. عليك أن تسيطر على نفسك. عليك أن تتعلم ما يعنيه (الانتظار). عليك أن تتعلم ما يعنيه «ليس الآن». إننا نسعى إلى اللذة الآنية في كل شيء: «يجب أن أكون قادراً على فعل هذا إن كنت أريد فعله». حسناً، عليك أن تعي أن هناك نتائج وعواقب لذلك».

لا يوجد شيء يثير حنق دعاة العفة مثل فكرة: (الجنس المأمون). إذ أعلنت ستنزل أثناء حديثها في مؤتمر استعادة أمريكة للمسيح قائلة: «من المستحيل - من الناحية الإحصائية - أن تمارس الجنس مع شخص ليس بكراً، وألا تصاب بمرض جنسي معدٍ». ويعقد كتاب اختيار الأفضل - وهو أحد أوسع الكتب المنهجية التي تقتصر على تدريس الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج - مقارنة بين ممارسة الجنس قبل الزواج، ولعبة الروليت الروسية للقمار، قائلاً: «إن احتمالات المخاطرة الناتجة عن فشل الواقي الذكري، هي أكبر من احتمالات سقوط الكرة الصغيرة في الصندوق»[114].

السلاح الأول:

تعتمد صناعة العفاف في هجومها على استخدام الواقي الذكري، على تحريف البيانات العملية، ولكن تبقى حقيقة واحدة في ذلك الخطاب: وهي أن الواقيات توفر

قليلاً من الحماية ضد الإصابة بفيروس الورم الحليمي، وهو أوسع الأمراض الجنسية السارية انتشاراً في الولايات المتحدة. وبناءً على ذلك أصبح هذا الفيروس عنصراً مهماً لدى حركة تشجيع الإحجام عن ممارسة الجنس، وقد وصفته أونره بأنه (السلاح الأول الذي نملكه)[115].

وبحسب ما يقوله مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (سي دي سي) فإن 50 إلى 75 بالمئة من الرجال والنساء الناشطين جنسياً يصابون بالتهاب فيروس الورم الحليمي في الجهاز التناسلي في مرحلة ما من حياتهم. وبسبب إمكانية انتقال المرض عن طريق ملامسة الأعضاء التناسلية التي لا تغطيها الواقيات، فإنه لا يوجد وسيلة معتمدة سوى الامتناع عن ممارسة الجنس لتجنب هذا المرض. (وبحسب رأي مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، فإن «أثر استخدام الواقي في منع الإصابة بفيروس الورم الحليمي ما زالت غير معروفة»).

وهناك أكثر من ثلاثين صنفاً من الأمراض الجنسية السارية التي يسببها فيروس الورم الحليمي، ومعظمها غير مضر. ويقول مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها إن: «معظم الأشخاص الذين يصابون بفيروس الورم الحليمي، لن تظهر عليهم أي أعراض، وأنهم سوف يتعافون منه دون علاج». ومع ذلك، يذكر المركز أن عشرة أصناف من الإصابة بهذا الفيروس «يمكن أن تتطور، في حالات نادرة، إلى سرطان عنق الرحم».

وفي حين أن فاعلية الواقي في درء الإصابة بفيروس الورم الحليمي غير واضحة، إلا أن الربط بين استخدام الواقي، وتدني حالات الإصابة بسرطان عنق الرحم: هو أمر وارد!. ومع ذلك فإن موقف صناعة العفاف صحيح فيما يتعلق بالإصابة بفيروس الورم الحليمي، إذ لا يوجد ممارسة جنسية آمنة تحول دون الإصابة به. إن فيروس الورم الحليمي مشكلة منذرة بالخطر، تستدعي تثقيف النساء وتوعيتهن

لخطرها، ويستحق أنصار تشجيع الامتناع عن الجنس الاعتراف لهم بفضل إبراز هذه القضية.

إلا أن جميع ما تنشره حركة الإحجام عن الجنس، يتجاهل حقيقة مهمة، وهي أن النساء المصابات بالأصناف الخطرة من فيروس الورم الحليمي، يمكنهن تجنب الإصابة بسرطان عنق الرحم عن طريق الفحص الدوري. إن نشر هذه المعلومة قد يؤدي إلى إنقاذ حياة كثير من النساء عن طريق تشجيعهن على إجراء فحوص دورية، غير أن هذه المعلومة لا تكاد تذكر في الكتب التي تشجع الامتناع عن ممارسة الجنس، ولعل السبب في ذلك هو أنها ستخفف من فاعلية استخدام ذلك الفيروس كسلاح خطابي.

والحقيقة أن صناعة العفاف بحاجة إلى الخطر القادم من فيروس الورم الحليمي، ولعل هذا يفسر لنا أنه حين ظهر لقاح للوقاية من هذا الفيروس عام 2005، لم يملك عدد من رواد حركة تشجيع الامتناع عن ممارسة الجنس إخفاء فزعهم منه، وهم الذين أمضوا السنين في التحذير من مخاطر هذا المرض.

وبعد الانتهاء من عدة تجارب ناجحة لهذا اللقاح في الوقاية من فيروس الورم الحليمي، ستقوم كل من شركة كلاكسوسميث كلاين، وشركة ميرك لصناعة الدواء بتقديم طلب للحصول على التراخيص المطلوبة؛ بغية تسويق اللقاح. إلا أن الجماعات الدينية، وكما تذكر مجلة نيو ساينتست البريطانية في عددها الصادر في إبريل 2005، «تعد عدتها لمعارضة إجازة هذا اللقاح».

ونقلت المجلة عن بريجيت مار من مجلس أبحاث الأسرة قولها: إن «الامتناع عن ممارسة الجنس هو أفضل طريقة للحيلولة دون الإصابة بفيروس الورم الحليمي... إن حقن الفتيات المراهقات بهذا اللقاح يحمل في طياته خطراً على حياتهن؛ لأنهن سيعدون ذلك رخصة في ممارسة الجنس قبل الزواج»[116].

تأسيس الشرعية

إن مـن المتعـذر معرفة مـا إن كان الإنجيليون من اليمين المتطرف سـيتدخلون في قـرارات وكالـة الغذاء والدواء بإقـرار المطاعيم. أو في حمـلات التطعيم التي تتم في أرجـاء البـلاد كافة. ذلك أن وكالة الغذاء والدواء مثل غيرها من المؤسسـات العلمية في ظـل حكم بوش، قد أضـحت مسيَّسـة إلى حد بعيـد. إذ قام بوش بتعيـين أعداد كبيرة من الأشـخاص المنتمين إلى حركة القوميين المسـيحيين في اللجان التابعة لهذه المؤسسـات والوكالات الحكومية. ونجح هؤلاء في تعديل مسـار السياسات بما يتناسب وأيديولوجياتهم. لذلك فإن مما يبعث على الاستشعار بالخطر ملاحظة أن أحد الذين رشـحهم الرئيس لعضـوية الهيئة الاستشارية المكونة من خمسـة عشر عضواً لتقديم التوصيات للحكومة عن اللقاحات المضادة لفيروسات الأمراض الجنسية، هو شخص اسمه ريفنالد فينفر، وهو محلل طبي سابق في مؤسسة التركيز على الأسرة. وفي أكتوبر من عام 2005، تحدث فينفر إلى صـحيفة واشنطن بوست عن هذه اللقاحات، قائلاً: «هناك أشخاص يشعرون بأن هذه اللقاحات ستولد شعوراً لدى الناس بأن الممارسات الجنسـية ستصـبح أكثر أماناً بعد حقنهم بهذه المطاعيم، وربما تؤدي إلى مزيد من الممارسات الجنسية، بسبب شعورهم بالأمان». (ثم نأى بنفسه عن هذا الموقف قائلاً: إنه أرجأ حكمه على هذه اللقاحات إلى أن تخضع لمراجعة رسمية)[117].

إن العجرفـة التـي تمارسـها حكومة بوش تجـاه الحقائق التجريبيـة، موثقة على نطاق واسع. ولعل أبلغ صور هذا التوثيق ما قام به اتحاد العلماء المهتمين. إذ أصدرت المجموعة في فبراير من عام 2004 بياناً وقّع عليه أكثر من ستين من العلماء البارزين - بينهم عشـرون من الحاصلين على جائزة نوبل - اتهمت فيه حكومة بوش بالتلاعب السياسـي غير المسـبوق بالحقائـق العلمية. ومن بـين الطرق التي تسـلكها الحكومة لتحقيق ذلك - بحسـب ما جاء في البيان - «هو وضـع أشخاص غير مؤهلين مهنياً، أو الذين يوجد لديهم تعارض واضح في المصالح، مع مناصبهم الحكومية، أو في اللجان الاستشارية العلمية».

ومـن الأمثلـة على ذلك - كما يذكر البيـان - تعيين دبليو ديفيـد هاغر في اللجنة الاستشارية بشأن الصحة الإنجابية التابعة للوكالة الفدرالية للدواء والغذاء. ويصف البيـان هاغـر بأنه: «طبيب نسـاء وتوليـد، بمؤهلات ضـئيلة، وآراء سياسـية حزبية مغاليـة». ولاحـظ البيان أن «أشـهر ما يعرف بـه هاغر هو مشـاركته في تأليف كتاب عنوانه: (كما كان المسـيح يهتم بالمرأة) ويوصي فيه بقراءة أجزاء معينة من الإنجيل كعلاج لمتلازمة آلام الطمث».

وينتمي هاغر - وهو من المقربين من جيمس دوبسون - إلى مجموعة من مفكري الحركـة القومية المسـيحية التي تتولى الرد على أعـداء الحركة، والعمل على تزويد الحركة بنظريات مسبوكة بقالب علمي يضفي عليها الشرعية. وهو عضو في المجلس الاستشـاري التابع للمعهد الطبي للصحة الجنسـية، وهو معهد فكر يتولى التصدي لتدريـس الجنـس في المدارس الحكوميـة، تمـامـاً كمـا يتـولى معهد ديسـكفري التصدي لتدريس التطور والانتـخاب الطبيعي. وتأسـس هذا المعهد عام 1992 على يـد جـو ماكلهاني، وهو طبيب نســاء إنجيلـي مقرب من جورج دبليـو بوش، ويقوم المعهـد بترجمة النظرة المسـيحية العالميـة للجنـس إلى لغة علمية، ونشــر تقاريـر تبـدو عليها السـمة العلمية، بهـدف تقويض الحقائق العلميـة الدارجة عن فاعلية الواقيات الذكرية، وكذلك لتشجيع تدريس العفة والامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج*.

وفي عـام 1995، وجهـت مديريـة الصـحة في ولايـة تكسـاس رسـالة إلى معهـد ماكلهاني، منتقدة محاضـرة كان يقدمها في مختلف أرجاء الولاية. وتضمنت الرسالة نقداً مفصلاً من إعداد اثنين من الأطباء، وممرضة مرخصة، إضافة إلى مدير قسم مكافحـة الإيدز، والأمراض الجنسـية المعديـة والأوبئة، التابع لحكومـة الولاية، وفنَّد

* كتب ماكلهاني، تقديم كتاب الجنس والشخصية: وهو من الكتب المنهجية التي تدرس الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج.

النقد محاضرة ماكلهاني فقرة بفقرة. وأشار النقد إلى عدد من التصريحات الخاطئة و(السخيفة) في دروس ماكلهاني. وجاء في الرسالة أن «بعض المعلومات التي قدمت في محاضـرات ماكلهاني تعاني من التحيز والمحابـاة. ... وأنها تنزع نحو إبراز المعلومات الشـاذة علـى أنها (براهين) على عدم فاعلية الواقيـات الذكرية. بدلاً من تقديم تلك التقريرات في السـياق العام لجملة المعلومات. والمعلومـات الوحيدة التي نقلها الدكتور ماكلهـاني في محاضـرته هي المعلومات التي تدعم موقفه المتحيّز في الموضـوعات التي يتناولها. في حين أن الأمانة الفكرية تتطلب منه أن يقوم بعرض كل المعلومات».

وفي هـذه الأيـام، يلقى المعهد الطبي للصـحة الجنسـية مزيداً مـن الاحترام من الحكومة. وبفضـل بوش، أبرم المعهد عقوداً مع الحكومة بقيمة 1,5 مليون دولار تتعلق بتدريس الامتناع عن ممارسة الجنس في المدارس الحكومية. إضافة إلى أبحاث خاصة بالأمراض الجنسـية السـارية. كما قام بوش بوضـع ماكلهاني في المجلس الاستشاري الرئاسـي عن مرض نقص المناعة المكتسـبة (الإيدز) وكذلك في اللجنة الاستشـارية لمديـر مراكز السـيطرة على الأمراض والوقاية منها. كما تحضـر شخصـيات رفيعة المسـتوى من موظفي وزارة الصـحة والخدمات الإنسانية المؤتمر السنوي الذي يعقده المعهد.

والآن، أصـبحنا في وضـع يقوم فيه المعهد الطبي وأنصـاره بتحديد مسار موظفي الصحة الحكوميين، وليس العكس. وكما وثق اتحاد العلماء المهتمين، فإن حكومة بوش استبدلت وثيقة الحقائق المتعلقة بالاسـتخدام السـليم للواقيات الذكرية الصـادرة عن مركز السـيطرة علـى الأمراض والوقاية منها، ووضـعت مكانها وثيقة تركز على معدلات فشـل الواقيات الذكريـة، وعلى فاعلية الامتناع عن ممارسـة الجنس كبديل عنها. والأهم من ذلك، أن هاغر نجح في عرقلة إقرار حبوب منع الحمل الاضطرارية التـي يمكن شـراؤها من دون وصـفة طبية، والتـي يطلق عليها: (حبة صـباح الغد)، وذلك على الرغم من الإجماع العريض على سلامة تناولها.

ولأن (حبة صـباح اليوم المقبل) تكون فاعلة إذا أخذت في غضـون اثنتين وسبعين ساعة من ممارسة الجنس من دون وقاية، فقد بذلت الجماعات المهتمة بصحة المرأة

جهوداً كبيرة من أجل جعل هذا الدواء متوافراً من دون وصفة طبية. وفي عام 2003، صوت المجلس الاستشاري الذي يضم في عضويته هاغر، بغالبية 23 صوتاً مقابل 4 لمصلحة إقرار الدواء من دون وصفة طبية. إلا أنه وبعد خطوة في غاية الغرابة، رفضت وكالة الدواء والغذاء الفدرالية نصيحة المجلس، معللة قرار الرفض بأن زيادة توافر وسائل منع الحمل الاضطرارية في متناول الناس سيساعد في زيادة الممارسات الجنسية (الخطرة) بين المراهقين[118]. ويوجد لدى الوكالة عدد كبير من الدراسات المستقلة التي تناقض مثل هذه الإشاعات الكاذبة. ومع ذلك، وبعد أن تلقت الوكالة مذكرة هاغر، نبذت توصية المجلس، ورفضت السماح ببيع موانع الحمل الاضطرارية من دون وصفة طبية. (وفي أغسطس من عام 2005، استقالت سوزان وود، المسؤولة عن قسم صحة المرأة في وكالة الغذاء والدواء من وظيفتها؛ احتجاجاً على استمرار رفض الوكالة السماح بجعل دواء منع الحمل الاضطراري (حبة صباح اليوم المقبل) متوافرة من دون وصفة. وكتبت في رسالة إلكترونية بعثت بها إلى أحد زملائها في العمل تقول: «لم أعد أحتمل العمل في وكالة تضرب بعرض الحائط الأدلة العلمية والمخبرية التي خضعت للتحقيق، وأوصت باعتمادها الجهات ذات التخصص»[119].

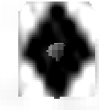
وقد سبق أن تبجح هاغر - الأصلع، ذو الأنف المعقوف والشارب الرفيع الذي يتخلله الشيب - بشأن دوره في الإبقاء على ذلك الدواء ممنوعاً إلا بوصفة طبية. وقال في أثناء إلقائه موعظة في كنيسة كنتكي الإنجيلية التابعة لكلية أوسبري في أكتوبر من عام 2004: «لقد طُلب مني أن أكتب رأي الأقلية المعارضة في التوصية التي رفعت إلى مدير وكالة الغذاء والدواء الفدرالية. وهذه هي المرة الثانية على مدى خمسة قرون التي لم تلتزم فيها الوكالة برأي اللجنة الاستشارية، وتم رفض التوصية».

وقال هاغر: «لقد قدمت حججي من وجهة نظر علمية، وتولى (الرب) العناية بالمعلومات، واستخدمها عبر رأي الأقلية للتأثير في صنع القرار». وأضاف: «ومرة أخرى، ما أراده الشيطان أداة للشر، حوّله (الرب) إلى أداة للخير»[120].

لكن من المؤكد أن هاغر لم يكن يناقش من منطلق علمي. بل كان يستخدم لغة علمية لتسويغ موقفه المسيحي الإنجيلي. وكان يفعل ما فعله ند ريون حين كان يعلم

تلاميذه في منظمة جيل يشوع: «بأخذ النظرة العالمية الإنجيلية الراسخة والحازمة»، وصياغتها بلغة «تكون مقبولة لدى الطرف المقابل».

يملك ريون، وكل من وافقه الرأي، كل الحق في استخدام إستراتيجياته الخطابية واللغوية، مهما كان ذلك مزعجاً بالنسبة للأشخاص الذين لا يوافقون على أجندتهم. غير أنه حين تعمل الحكومة بهذه الطريقة، فإنها بذلك تجعل من كل الأمريكيين غير الإنجيليين (الطرف الآخر). ولم يعد غير المتدينين جزءاً من الحوار: لأن الحجج والأسباب المقدمة في النقاش العام طالها التزوير والتحريف. والمؤمنون فقط هم الذين يملكون حق الاطلاع على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ما تفعله الحكومة. وتعمل وزارة الصحة والخدمات الإنسانية كما لو أنها مركز ضخم لطوارئ الحمل، تمارس التحايل والتضليل باسم تحقيق خير أسمى.



يوجد في كتاب أصول الاستبداد للكاتبة حنّة آريندت أصداء لقيام حكومة بوش برفع مكانة المعهد الطبي للصحة الاجتماعية إلى مرتبة مؤسسة علمية جديدة. إذ كتبت آريندت تصف كيف تقيم الحركات الشمولية (جمعيات شبه مهنية) للمعلمين، والأطباء، والمحامين، ومن شابههم، لتضاهي الجماعات المهنية العادية: بغية تقويض شرعيتها ولكي تحل محلها في النهاية. وقالت في هذا الخصوص:

> «ليس لأي من هذه المؤسسات قيمة مهنية أكثر من محاكاة قوات الميليشيا النازية الخاصة للجيش النظامي. غير أنهما معاً يخلقان مظهراً خارجياً لعالم مثالي تستنسخ فيه كل حقيقة من العالم غير الشمولي استنساخاً صورياً زائفاً على شكل خدعة مضللة.
>
> وطريقة الازدواج هذه هي بالتأكيد عديمة الفائدة في قلب الحكومة بطريق مباشر. غير أنها أثبتت فاعليتها في تقويض المؤسسات القائمة والفاعلة وزعزعتها، وكذلك في (إفساد وتفسّخ الوضع الراهن). وهو ما تفضله المنظمات الشمولية بدرجات متفاوتة على المواجهة المفتوحة

بالقـوة. وإذا كانت مهمة الحركات هـي أن «تنخر طريقها كالبولب كي تصـل إلى كل مواقع السـلطة»، فإن عليهم أن يكونوا مستعدين لأي موقع اجتماعي وسياسي محدد[121]».

إن الوضع الأمريكي الراهن - وهو نظام أثبت نجاحه واطراده بالرغم من كونه نحو غـير مثالي، وفق قواعد عقلانية محددة، واحـترام الحقائق التجريبية المؤكدة - آخذ بالتفسـخ والتحلل. وما شـاهدناه حتى الآن من الأكاذيب الفرديـة، أو انتقاص الحرية ليس على درجة من الخطـورة تعادل الظاهـرة الأخطر: وهـي أن الحكومة تدار وفق أوهام أيديولوجية. ولو قدّر للقوميين المسـيحيين أن يطبقوا أجندتهم، فلن تكون وزارة الصـحة والخدمات الإنسـانية هي وحدها التي تعمل بهذه الطريقة. إن في ذهن قادة الحركة أهدافاً أكبر من ذلك بكثير.



الفصل السادس

لا إنسـان، لا مشكلـة:

الحرب على المحاكم



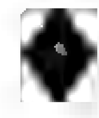
يزعـم ديفيد غيبس: محامي والدي تيري شـيافو، بأن تيري تنهدت وهي بين يدي أمها بعد أن قضـت المحكمة عليها بالموت. وقال في أثناء مأدبة ضـمت لفيفاً من قادة القوميين المسـيحيين في إبريل من عام 2005: «كانت تيري شيافو تنبض بالحياة مثل أي شـخص جالـس بيننا هنا ... إن كل مـا عرض عنها في لقطـات الفيديو يمكن أن تضـاعف إلى مئتي مرة كي ينقل صـورتها الحقيقية. أعني أنها كانت مفعمة بالحياة، وتسـتجيب اسـتجابة كاملة لما يدور حولها، وتحاول بكل جهدها أن تتحدث». وأضاف غيبس: «كانت شيافو تحاول بكل جهدها أن تردد كلمة: (حب) بعد أمها، واستطاعت أن تتلفظ بشيء شبيه مثل حووو (الحرف الأول من حب)».

حدث ذلك في اليوم الأول من مؤتمر مواجهة الحرب التي يشنها الجهاز القضائي علـى الدين، الـذي انعقد في العاصـمة الأمريكية واشـنطن. وهو أول نشـاط تنظمه مجموعة جديدة تطلق على نفسـها المجلس اليهودي النصـراني لتصـحيح الدستور. وقد توافد أكثر من مئتي ناشـط مخلص من أكثر من خمس وعشرين ولاية إلى فندق ماريوت في واشـنطن، للاسـتماع إلى قادة الحركة. مثل: فيليبس شافلي، وروي موور، وتـوني بيركينز. وكان قد مر أسـبوع على وفاة تيري شـيافو. المـرأة التي كانت تعاني مـن موت الدماغ، التي قام زوجها بنزع أنبوب التغذية من جسـمها في وجه معارضـة مـن والديها، ومن الكونغرس، ومن اليمين المسـيحي. وكان بعض الحضـور شـاركوا في تظاهرات إضـاءة الشموع أمام المستشـفى الذي كانت ترقد فيه شيافو، احتجاجاً على قرار المحكمة بنزع أنبوب التغذية من جسمها. وكانت المشاعر والعواطف ملتهبة.

وكان الشعور بالأزمة الطارئة لا يزال حاداً، لدرجة دفعت بعض الحضور إلى البكاء حين سماعهم سرد وقائع ما حدث.

قال غيبس - وهو رجل أنيق في الثلاثينيات من العمر، يلبس النظارات، وشعره أسود مصفف -: «إن أمريكة بحاجة إلى أن تتعافى مما أصابها»، فتمتم الحضور تعبيراً عن تأييدهم، وتابع غيبس كلمته: «إننا نجلس ها هنا، كأمة في أمسّ الحاجة إلى تبنّي قلب الرب... إننا على وشك اتخاذ قرار مصيري. فهل سنسلك طريق الرب، أم أننا سنهوي إلى حيث يظن هؤلاء القضاة أنه الدرب الأمثل لنا؟ لقد كانت تيري شيافو على قيد الحياة، فقتلتها المحاكم. لقد قضت المحاكم على حياتها بطريقة همجية، وهناك آخرون يواجهون مصيراً مماثلاً، وغيرهم سيلاقون الموت بتلك الطريقة ما لم نفعل شيئاً ما».

وهؤلاء الذين حضروا إلى هذا المؤتمر جاؤوا لتحديد ما هو هذا الشيء الذي ينبغي فعله. وتضم اللجنة التنفيذية للمجلس المسيحي اليهودي لإصلاح الدستور عدداً من الشخصيات البارزة والمؤثرة في اليمين، مثل شافلي، وجيري فالويل، ومايكل فيريس. أما ريك سكاربورو، وهو الواعظ المعمداني الذي نظم شبكة القساوسة الوطنيين، فتولى رئاسة المؤتمر ومراسم الاستقبال. وجاء في النشرة المعرفة بالمؤتمر ما نصه: «إننا نعتقد أن القضاة الناشطين في الليبرالية هم الخطر الأكبر الذي يهدد الحياة والحرية، وحين تنحرف المحاكم عن دورها المشروع بوصفها حَكَماً محايداً، وتسعى إلى فرض إرادتها على الأمة، فيجب على الأحرار أن يهبّوا لتصحيح هذا الانحراف».



بعد أن نجح القوميون المسيحيون في إخضاع اثنتين من سلطات الحكومة الفدرالية (التنفيذية والتشريعية) لسيطرتهم، بدؤوا ينظرون إلى المحاكم الفدرالية بوصفها آخر عقبة كأداء تقف في طريق تحقيق حلمهم بالبعث الروحي. وتأسيساً على نظرتهم التي تقول: إن أمريكة أمة مسيحية، فإنهم ينظرون إلى أي حكم أو قرار يخالف عقيدتهم بأنه غير دستوري من الناحية الفعلية، وأن فرض ذلك الحكم أو القرار هو

من قبيل الجور والاستبداد. وباتوا موقنين بأنه يلزمهم تدمير السلطة القضائية: بغية تحرير أنفسهم. وقد أكدت سلسلة من الإجراءات التي أثارت غضبهم هذا الشعور بالأزمة لديهم، بدءاً من قضية لورنس ضد تكساس، وموت تيري شيافو، إلى مناورات إعاقة الكونغرس إقرار تعيين الأشخاص الذين رشحهم بوش للعمل في مناصب مختلفة في الجهاز القضائي.

وتتوقف أجندة القومية المسيحية بكاملها - في النهاية - على استيلائهم على المحاكم. وإذا ما تسنى لهم ذلك، فسيصبح بمقدور السلطة القضائية أن توعز إلى الحكومات المحلية حظر الإجهاض، والشذوذ الجنسي، وفرض عقوبات جنائية على من يخالف هذا المنع. ويمكنها أن تحمي إعادة فرض إقامة الصلوات في المدارس الحكومية، وتدريس الخلق بدلاً من النشوء والارتقاء، وتسمح بتنصير الخدمات الاجتماعية في البلاد إلى مدى بعيد. ويمكنها التدخل لمصلحة اليمين المسيحي في أوضاع مشابهة لقضية شيافو. وبمقدورها أن تتدخل إلى أقصى زوايا العلاقات الحميمة في الحياة الخاصة الأمريكية.

ولو أخذنا مثالاً واحداً فقط، وقلنا: لو أن المحكمة العليا نسخت الحكم الذي صدر في قضية رو ضد ويد، فإنها ستقوض الأساس الذي قام عليه الحكم الذي صدر في قضية غريزولد ضد ولاية كناكيتكت. وهو الحكم الذي صدر عام 1965 وألغى الحظر المفروض على تعاطي المرأة المتزوجة موانع الحمل (وهو الحكم الذي توسع فيه القضاء فيما بعد ليشمل المرأة غير المتزوجة عام 1972 في قضية آيزنستادت ضد بيرد)، وكان أول حكم قضائي يستخلص (الحق في الخصوصية) من الدستور. ولو جاءت المحكمة اليوم وقضت بعدم وجود حق دستوري بالخصوصية، فسيكون باستطاعة الولايات أن تسن تشريعات تحظر وسائل منع الحمل والإجهاض.

ومن دون الحكم الذي صدر في قضية غيرزولد، فإن بإمكان بعض الولايات أن تحظر بيع حبوب منع الحمل التي يعدها كثير من الإنجيليين بحكم الإجهاض لأنها تتدخل في عملية تلقيح البويضة. وقد كان هذا الاحتمال بعيد المنال قبل بضع سنوات، إلا أن وسائل منع الحمل شهدت حديثاً هجوماً عنيفاً من قبل اليمين المسيحي في مختلف

أنحاء البلاد. ورفض عدد من (الصيادلة) المسيحيين صرف وصفات طبية لأدوية منع الحمل ـ مثل حبة صباح اليوم المقبل، وبعض الأدوية العادية لمنع الحمل. وسجلت 180 حالة رفض في مدة 6 أشهر من عام 2004 [122]. كما رفض بعض (الصيادلة) صرف الدواء لبعض النسوة؛ لأنهن لم يكن متزوجات، ورفض بعضهم الآخر تحويل الوصفة الطبية إلى صيدلاني آخر لا يمانع صرف مثل هذه الأدوية. وفي مدينة دينتون بولاية تكساس، رفض ثلاثة (صيادلة) يعملون في صيدلية إكيرد صرف وصفة لحبة صباح الغد، لفتاة كانت ضحية جريمة اغتصاب، لمنع حدوث أي حمل محتمل. وقال أحدهم: «لقد توجهت إلى الغرفة الخلفية وصليت.. ثم قمت بالاتصال بالقسيس، وسألته عن رأيه فيما حدث»[123]. وكانت النتيجة أن طُرد هؤلاء الثلاثة من عملهم. غير أن بعض الولايات لديها أحكام قانونية خاصة (بالتصرفات النابعة من الضمير) تحمي مثل هؤلاء (الصيادلة) من الطرد بسبب ما فعلوه. وهناك على الأقل إحدى عشرة ولاية - من بينها ولاية تكساس - تفكر في سن مثل هذه القوانين[124]. وهناك عشر ولايات شرعت قوانين تحمي الأطباء الذين يرفضون إعطاء وصفات طبية لمنع الحمل.

وصرح ستيفن إنش أدن - من منظمة الجمعية القانونية المسيحية لصحيفة واشنطن بوست - قائلاً: «إنها لقضية كبيرة، بدأت لتوها بالظهور.. وهناك المزيد من (الصيادلة) بدؤوا يدركون حقهم النابع من الضمير في رفض صرف أدوية محرمة دينياً. إننا نقف على الحافة الأمامية من موجة عارمة على وشك اجتياحنا قريباً»[125]. وإذا حدث ذلك، فإن الحكم النهائي سيكون بيد المحاكم في تحديد الحريات التي ستذهب بفعل هذه الموجة.

والظاهر أن بعض القوميين المسيحيين يأملون أن يؤدي إلغاء السابقة القضائية التي صدرت في قضية غريزولد إلى فتح الباب أمام تحريم كل أنواع الممارسات الجنسية التي تتعارض مع (الكتاب المقدس). وفي عام 2003، صرّح ريك سانتوروم لوكالة أسوشييتد برس بما يأتي:

«لو قالت المحكمة: إن الفرد يملك الحق بممارسة الجنس داخل المنزل مع أي شخص، مادام ذلك بالتراضي، فإن هذا يعني أن أي فرد يملك

الحق في تعدد العشيقات، وأن المرأة تملك الحق في تعدد العشاق، ولأصبح كل شخص يملك الحق في ممارسة الجنس مع المحارم، واقتراف الزنا، وفعل أي شيء من هذا القبيل. فهل يؤثر ذلك في نسيج المجتمع؟ من وجهة نظري أن الإجابة بالإيجاب. وأقول: إن كل ذلك سينبثق من هذا الحق بالخصوصية. وهو حق لا وجود له في الدستور الأمريكي ـ برأيي الشخصي ـ بل ابتدعه القضاء في قضية غريزولد.. ورب قائل يقول: إن الأمر يتعلق بالحرية الفردية، نعم، ولكنها حرية تدمر اللبنة الأساسية في مجتمعنا؛ لأنها تشجع الممارسات غير الأخلاقية التي تهدد صحة الأسرة الصحيحة وتماسكها[126]».

لاحظ ـ عزيزي القارئ ـ الاعتراض الذي يسوقه سانتوروم. إنه لا يكتفي بمعارضة الإجهاض، أو تعدد الزوجات، أو حتى الزنا؛ بل يمتد اعتراضه إلى ممارسة الجنس برضا الطرفين داخل المنزل. وإذا لم يملك الناس هذا الحق، فإن احتمالات تدخل القوميين المسيحيين في الحياة الخاصة للمواطنين ستكون بلا حدود.

التجديديون والحزب الجمهوري:

إن هذا الظهور المفاجئ للجدل والنقاش بشأن قضية توافر وسائل منع الحمل للفتيات البالغات؛ ما هو إلا دليل على مدى احتدام المناخ السياسي والثقافي في ربيع عام 2005. وفي مثل هذه الأجواء، لم تظهر الدهشة إلا على قلة قليلة من العاملين في الإعلام، حين وقف بعض أعضاء الكونغرس ومعاونوهم في مؤتمر مواجهة الحرب التي يشنها الجهاز القضائي على الدين، إلى جانب الذين كانوا ينادون بإيقاع عقوبة الإعدام على الشواذ جنسياً، واستبدال شريعة العهد القديم بالديمقراطية. وحتى بحسب المقاييس غير الليبرالية لليمين المسيحي، كان المؤتمر فريداً في تشكيلته حين استطاع أن يجمع بين أعضاء الكونغرس وعلماء لاهوت غير مهادنين في العاصمة. وكانت المجاملة بين المجموعتين علامة على أن شيئاً ما قد تغير في أمريكة. وفي خضم الغضب والسخط على السلطة القضائية، تحولت حدود المقبول والملائم نحو اليمين، بل ربما إلى أقصى يمين اليمين.

وكان من ضمن المتحدثين في المؤتمر: مايكل بيرونكا، أحد أبرز المؤيدين للميليشيا، وعضو مؤتمر التحالف الجديد للجنوب، ومرشح حزب الدستور للرئاسة؛ وهو حزب يميني متطرف. وتحدث كذلك توم بينغ، وهو مستشار للسيناتور أورين هاتش، وتحدث أيضاً ماني ميراندا، كبير مستشاري السيناتور بيل فريست بشأن الترشيحات القضائية. (وقد استقال ميراندا في العام الماضي من منصبه وسط تحقيقات تتعلق بقيام عناصر من الحزب الجمهوري بالوصوصة غير المشروعة على ملفات حاسوب تعود لأحد أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي).

وكان من المفترض أن يلقي زعيم الغالبية في مجلس النواب آنذاك، توم ديلي - وهو صديق مقرب من ريك سكاربورو، خطاباً رئيساً - ولكن حال دون ذلك اضطراره إلى السفر في اللحظة الأخيرة لحضور جنازة البابا في روما. (ولكنه ألقى كلمة إطرائية عبر الفيديو فيما بعد) وحضر نيابة عنه لامار سميث عضو الكونغرس من ولاية تكساس. وتحدث في المؤتمرين تود أكن عضو مجلس النواب عن ولاية ميزوري، وشاركه في الجلسة كل من هيرب تايتس، وهاورد فيليبس، وهما من الأتباع البارزين لعقيدة التجديد المسيحي.

ومذهب التجديد النصراني هو من وضع القس الراحل آر.جي رشدوني. وينادي المذهب التجديدي المسيحي بتبديل الديمقراطية الفدرالية، ووضع شبكة من المجتمعات الصغيرة ذات السيادة يديرها الأصوليون النصارى مكانها. ويفاخر هذا المذهب بمعارضته للقانون العلماني الوضعي. وكما كتب رشدوني نفسه في مجلة التجديد المسيحي في العدد الصادر في خريف 1996 قائلاً: «إن مذهب الإنسانوية السائد في الغرب هو العرش الذي يتربع عليه الإجحاف الذي نعاني منه اليوم. فهو مذهب يشرّع للفساد بقوانين وضعية. يجب علينا العودة إلى شريعة (الرب). ويجب أن نعمل على تحقيق مملكة مسيحية حقيقية. أيها الرب، ليأتِ ملكوتك!»[127].

وقد كان يُنظر إلى المسيحيين التجديديين من المنظور السياسي على أنهم خطر يجب على العاملين في السياسة توقّي الاقتراب منه، بيد أن هذه النظرة بدأت تتغير - على ما يبدو - عقب موت تيري شيافو. إذ تحولت شيافو إلى رمز أسطوري لامرأة

شهيدة وشبه مقدسة، في القصص التي انتشرت في ثقافة القوميين المسيحيين. وعندما دخلت شيافو في غيبوبة طويلة، أخذت معها آخر معايير ضبط النفس لدى اليمين. إن الذين يدعون إلى إقامة حكم لاهوتي سيبقون أقلية صغيرة، ولكن لم يعد ينظر إليهم بوصفهم خارج نطاق المألوف. لقد كان اليمين حانقاً، وازدادت وتيرة خطابه المتطرف بسرعة كبيرة، لدرجة أن التصريحات التي كانت تُعَدُّ في السابق مستهجنة، أصبحت اليوم مقبولة. وعلى إثر الإعلان عن موت شيافو، توالت الدعوات للإدانة الجماعية للقضاة، تبعتها نداءات أخرى لإلغاء المحاكم نفسها، والدعاء على القضاة بأن يكونوا مع الشيطان في جهنم، مع التلميح المبهم بقتلهم.

أما المحامي ديفيد غيبس الذي مثّل والدي تيري شيافو: فهو خريج جامعة الحرية التي تعود ملكيتها إلى جيري فالويل. وهو من أتباع الطائفة المعمدانية، وليس من التجديديين، إلا أن أفكار التجديديين تطغى على عقله وعلى طريقة تفكيره، سواء كان يعلم ذلك أم لا. تماماً كما تطغى على عقول حركة المسيحيين القوميين وتفكيرهم بشكل عام. فهو متشرب بوجهات النظر المشوهة، وبالنظرة اللاهوتية للقانون التي ينادي بها آر.جي رشدوني وديفيد بارتون.

وتساءل المحامي الذي خطب في جمع من الحضور الذين جلسوا حول مائدة طويلة، يتناولون القهوة وبعض كعك الشوكولاتة، قائلاً: «لعلكم تتساءلون كيف يمكن لهذا أن يحدث في بلدنا؟ لقد بات واضحاً أشد الوضوح أننا ألغينا كل المقاييس الأخلاقية المطلقة من قوانيننا. فكم واحداً منكم يدرك أننا أمة تأسست تحت حكم (الرب)؟».

فتمتم الحضور بالإيجاب.

وتابع غيبس: «فماذا يعني ذلك؟...إنه يعني في نظر آبائنا المؤسسين أن نأخذ كلمة (الرب)، و(الرب) أعطانا كلمته في الإنجيل، وقالوا: إن هذا الكتاب المقدس سيكون دائماً صحيحاً، وإن كان هناك أي خلاف بشأن سياسة ما، أو قانون ما، أو في القيادة، أو في المجتمع، أو كان هناك أي سؤال، فينبغي أن نبحث عن الإجابة في المصدر الذي يحوي الحقيقة المطلقة. وهذا سبب أهمية الوصايا العشر. لقد كانت

تلك الوصايا هي مصدر القانون الأمريكي. وكان يفهم آنذاك أن الإنجيل مصدر معتمد و موثوق. وعندما قال الآباء المؤسسون: «أمة واحدة في ظل الرب»، فإنهم قصدوا أنهم سيخضعون لما وضعه (الرب) أمامهم في شريعته».

وعلى ما يبدو أن القاضي جورج غرير - قاضي محكمة البداية الذي نظر في قضية شيافو وأصدر فيها الحكم - قد وضع ذلك التراث جانباً. إذ نقل عن القاضي غرير قوله: «إنك لن تجد الوصايا العشر معلقة خلف باب محكمتي».

وما إن أنهى ديفيد غيبس حديثه، حتى بدأ الحضور بالبكاء، ووقف سكاربورو داعياً الحضور إلى الجثوّ على ركبهم، الرجال منهم والنساء، بملابس السهرة، فنزلوا إلى الأرض دونما تلكؤ، مطأطئين رؤوسهم. وانبرى من وسطهم واعظ بدأ يبتهل بالصلاة والدعاء قائلاً: «أبانا، إننا نردد صدى كلمات بولس الرسول: لأننا نعلم أن القاضي غرير يدعي أنه مسيحي. فكما قال بولس الرسول في رسالته الأولى لأهل كورينثيوس 5: باسم (ربنا) يسوع المسيح، عندما تجمعون معاً، بقوة (الرب) يسوع المسيح، فأوكل هذا القاضي إلى الشيطان ليدمر الجسد، لعلك تنقذ روحه في يوم (ربنا) يسوع!!».

وفي اليوم اللاحق، عقد المؤتمر جلسة عنوانها: (سبل مواجهة الاستبداد القضائي) ناقش فيها المحامي إدوين فاييرا - المتخصص بالقانون الدستوري - رأي القاضي أنثوني كيندي، وهو الرأي الذي تبنته غالبية أعضاء المحكمة العليا في قضية لورنس ضد تكساس، وهو القرار الذي أبطل قوانين الولاية التي تجعل من اللواط جريمة يعاقب عليها القانون. واتهم فاييرا القاضي كيندي بأنه اعتمد في تسبيبه الحكم الصادر في القضية على «مبادئ ماركسية، ولينينية، وشيطانية، وعلى قوانين أجنبية».

وقال فاييرا: «ماذا نفعل بقضاة شيوعيين باعوا أنفسهم للشيطان؟ مرة أخرى، دعوني أستشهد بحكمة ستالين، وحين أقول: (ستالين)، فإننا نتحدث عن أهم رمز، وأبرز رمز سياسي في القرن العشرين... لقد كان له شعار يلجأ إليه في كل مرة يواجه فيها صعوبة ما، وقد استفاد منه كثيراً، وهذا الشعار هو: (لا إنسان، لا مشكلة)».

ضحك الحضور، وكرر فايبرا قوله: «(لا إنسان، لا مشكلة). إننا لسنا إزاء مشكلة مؤسسية، بل هي مشكلة تتعلق بمجموع موظفي السلك القضائي».

وشعار ستالين الكامل هو: «الموت يحل كل المشكلات: لا إنسان، لا مشكلة»[128].

تراث جون بيرتش:

إن كراهية الجناح اليميني للمحاكم ليس بالشيء الجديد؛ وترجع بداياته إلى عهد محاربة الفصل العنصري، وعلى إثر سلسلة من الأحكام القضائية المتعلقة بالحقوق المدنية التي أثارت غضب اليمين، تولت جمعية جون بيرتش حملة مكثفة لإقالة رئيس قضاة المحكمة العليا آنذاك القاضي إيريل وورين. وشجب أتباع الجمعية ما أطلقوا عليه (الاستبداد القضائي)، واقترحوا سن تشريعات تشبه إلى حد بعيد قانون إصلاح الدستور الذي اقترحه قريباً روي موور. ووصف منشور طبعته الجمعية عام 1972 وهو من وضع دان سموت، أحد الأعضاء البارزين في الجمعية الحكم القضائي الذي صدر في قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا، بأنه بداية (الظلم والاستبداد) :«لقد فقدنا حماية الدستور وأصبحنا تحت حكم الأوليغارية القضائية (حكم القلة) منذ اللحظة التي صدر فيها ذلك الحكم، وسنبقى كذلك إلى أن يتحرك الشعب الأمريكي، ويطالب الكونغرس بالتدخل لإصلاح الموقف». تلك الأوليغارية التي سعت إلى نقض «أهم الحقوق وأعزها» حين حكمت بمنع إقامة الصلوات في المدارس الحكومية، وكان الرد على هذه الخطوات الفظيعة - كما كتب سموت - هو أن يقوم الكونغرس بنزع القضايا المتعلقة بالتعليم، والدين، وانتخابات الولايات، من تخصص المحكمة الفدرالية العليا[129].

واذا كانت لغة الخطاب هذه تبدو مألوفة، فإن ذلك بسبب أن معظم حركة القوميين المسيحيين تعود في جذورها إلى جمعية جون بيرتش، كان رشدوني من المتعاطفين مع تلك الجمعية، وفي كتابه إقامة القانون الإنجيلي قارن رشدوني تشكيل نواة الجمعية بتشكيل الكنيسة الأولى في الديانة المسيحية[130]. وكان من بين أعضاء

الجمعيــة: كل من ديفيد نوبيبل: رئيس مؤتمر قمة الكنائســ، ومؤلف كتاب: (النظرة العالمية المســيحية) وتم ليهي: الذي كان يدير ندوات الجمعية وورشات عملها في ولاية كاليفورنيا في الســتينيات والسبعينيات من القرن الماضي[131]. أما نيلسون بنكرهنت - أحد أعضــاء المجلس القومي التابع للجمعية - فقد كان له تأثير كبير في مســاعدة تم ليهي في تشكيل مجلس السياسة القومية، الذي كان يضم عدداً من أعضاء جمعية جــون بيرتش. وكتب المحقق الصــحلفي رس بيلانت: «كانت جمعية جــون بيرتش مع مجلس السياسة القومية منذ البداية»[132].

وتعكس كثير من القضايا ذات الاهتمام لدى القوميين المسيحيين مواقف جمعية جــون بيرتش، وبخاصــة الكره والخوف مــن الليبرالية العلمانيــة، ومثل حال حركة القوميين المسيحيين اليوم، وصلت جمعية جون بيرتش إلى قمة إنجازاتها في الزمن الذي كان يشــهد اضطراباً عالمياً، إلا أن أعضــاءها كانوا يعتقدون أن أخطر أعداء أمريكة هم أعداء الداخل. وكتب تشــب بيرليت وماثيو ليونز في كتاب لهما بعنوان: (شــعبية الجنــاح اليميني في أمريكة) يقولان: «بحســب نظرية جــون بيرتش، فإن الليبراليين يشــجعون - عن قصــد ووعي - عملية التحول البطيء نحو الشــيوعية؛ ولهــذا الســبب، كمــا تزعــم الجمعية، فإنــه يتحتم أن يكــون كثير مــن الليبراليين وحلفائهم خونة يعملون في الســر، هدفهم الأســمى إقامة حكومة اشــتراكية عالمية واحدة بدلاً عن أمم الحضارة الغربية»[133].

وهذه الافتراضــات نفســها نجدها في بنية تفكير القومية المســيحية؛ وكما كتب تيم ليهي وديفيد نوبيبل في كتابهما المنشور عام 200 بعنوان: (حصار العقل): «إننا محكومون من قبل عصــبة صــغيرة - لكنها قوية التأثير - من الإنسانويين المتفانين في خدمــة مذهبهم. إن هؤلاء الساســة عقدوا عزمهم على تحويــل أمريكة إلى بلد عــديم الأخلاق، مؤمــن بمبدأ الإنســانوية، ومهيــأ للاندماج في حكومة اشــتراكية واحدة تحكم العالم»[134].

وقد شــاهدنا منذ وقت قريب تكــرار بعض الحملات الإعلامية الســابقة لجمعية جون بيرتش كما هي دون أي تعديل. فأتباع الجمعية - على سبيل المثال - يؤمنون بأن

من واجبهم حماية تقاليد عيد الميلاد من الهجوم الذي يشنه العلمانيون المتمدينون. وفي أواخر الخمسينيات، ساورتهم الريبة من مؤامرة مزعومة تهدف إلى استبدال زينة تحمل شعارات الأمم المتحدة ورموزها، بزينة أعياد الميلاد التي تستخدم في المحلات التجارية. وحذر منشور صادر عن الجمعية عام 1959 عنوانه: (ها قد ذهب عيد الميلاد؟!) وجاء فيه: «شرع المتطرفون من الأمم المتحدة يهجمون على عيد الميلاد عام 1958، ولكن هجومهم جاء متأخراً، مما فوت الفرصة عليهم في القضاء على هذا اليوم المقدس. إلا أنهم ما زالوا منهمكين حتى هذه اللحظة في جهودهم لإفساد احتفالات أعياد الميلاد لعام 1959 بحملاتهم الإعلامية الضاغطة». وذكر المنشور أن أحد جوانب خطتهم الماكرة قيام أعوان الأمم المتحدة في اليونيسيف ببيع بطاقات تهنئة بأعياد الميلاد وقد حذفت منها أي إشارة إلى المسيح»[135].

وفي عام 2004، جن جنون اليمين مرة أخرى بسبب ما يسمى: (الحرب على عيد الميلاد) التي تدور رحاها في فروع المحلات التجارية الكبيرة المنتشرة في مختلف المدن الأمريكية. وثارت حفيظة اليمين المسيحي حين استخدم متجرا ميسي وبلومنديل وكلاهما تملكهما شركة فيديريتد للمحال التجارية - عبارة: (أعياد سعيدة)، بدلاً من عبارة: (عيد ميلاد سعيد) في واجهات عرض البضائع. وبدا هذا التبديل لهم وكأنه مؤامرة علمانية على الشخصية المسيحية في عيد الميلاد. ومن ثم على المسيحية عموماً. فسارعوا بالتحرك لمواجهة تلك الهجمة. وتشكلت لجنة حماية عيد الميلاد في كاليفورنيا. وورد في الموقع الإلكتروني التابع للجنة ما نصه: «هناك حرب سرية ومخادعة، تشن على عيد الميلاد، وتهدف إلى إزالة أي إشارة إلى المسيح في الاحتفالات التي ستقام في الساحات العامة في البلاد. لقد لاحظنا في أثناء مواسم الأعياد السابقة جهوداً متواصلة وعنيدة وعلى درجة عالية من الفاعلية بهدف الضغط على التجار ورجال الأعمال والأفراد لإزالة كلمات مثل: (عيد ميلاد سعيد) من إعلاناتهم وزينتهم ومواد الدعاية والإعلان التي تطبع في موسم الأعياد».

بيد أن هناك فارقاً واحداً بين هذين الحدثين. وهو أن جمعية جون بيرتش لم يكن لها أي أثر أو قوة تضاهي - ولو من بعيد - القوة التي حققها القوميون المسيحيون

اليوم. كما أن وسائل الإعلام السائدة في الخمسينيات لم تولِ أي أهمية لحملة الجمعية لإنقاذ زينة عيد الميلاد في المحلات التجارية وعدها قضية وطنية على درجة كبيرة من الأهمية.

وفي المقابل، لقيت لجنة الحفاظ على عيد الميلاد اهتماماً إعلامياً من قبل محطات الكيبل وبرامج المحادثة على الراديو. وعرض برنامج أورايلي فاكتور سلسة من التقارير تحت عنوان: (عيد الميلاد تحت الحصار) تحدثت عن مؤامرة مزعومة ضد عيد الميلاد على يد (علمانيين تقدميين». وفي برنامجه الإذاعي قال بِل أورايلي لأحد الذين اتصلوا بالبرنامج: «عليك أن تتذكر أن أكثر من 90 % من البيوت الأمريكية تحتفل بعيد الميلاد. إلا أن الأقلية القليلة التي تحاول فرض إرادتها على الأغلبية تتصرف بمنتهى الشراسة والمكر. ويجب التصدي لها، ومجابهتها على هذا الأساس».

وارتفعت وتيرة صيحات الشكوى من الاضطهاد مع اقتراب موعد احتفالات الأعياد عام 2005. ونودي بمقاطعة المحلات التجارية المتهمة بإسقاط عبارة: (عيد ميلاد سعيد) من إعلاناتها ودعاياتها. وأعلن صندوق اتحاد الدفاع أن لديه 800 محامٍ على أهبة الاستعداد للدفاع عن العيد المقدس ضد أي شخص يحاول إقصاء ترنيمات عيد الميلاد عن المدارس، أو يحاول إزالة صور المهد التي ترمز إلى مولد المسيح من المباني الحكومية. وادعى مجلس الحرية - وهو منظمة حقوقية أخرى تابعة لليمين المسيحي - أن لديه 750 محامياً متأهباً لخدمة الهدف نفسه. ونشر جون غيبسون، مقدم الأخبار في محطة فوكس نيوز كتاباً بعنوان: (الحرب على عيد الميلاد: الخطة الليبرالية لحظر عيد الميلاد المسيحي المقدس هي أسوأ مما تظن)، وخلص غيبسون في كتابه إلى أن تلك الحرب «هي في الحقيقة حرب على الديانة المسيحية»[136].

لم تكن جهود نشر أيديولوجية جمعية جون بيرتش ظاهرة إعلامية وحسب. إذ وصل تأثير هذه الأيديولوجية إلى أعلى مراتب الحكومة. بعد أن كان الترويج لأفكار تلك الجمعية في الستينيات يعد انتحاراً سياسياً. إذ عُدّ الكشف عام 1961 - عن استخدام الفريق الركن إدوين وولكر كتباً ومجلات تصدرها جمعية جون بيرتش في

مناهج التعبئة المعنوية للجنود الأمريكان المتمركزين في أوروبا - فضيحةً وطنية: وأدين ووكر في مجلس الشيوخ وأعفي من منصبه[137]. ونشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالة بعنوان: (ضباط يمينيون يثيرون قلق البنتاغون). ونقلت المقالة عن مسؤولين مدنيين في البنتاغون قلقهم من انتشار أفكار جمعية جون بيرتش في أوساط الجيش. بل ولم يرحب بالمتطوعين من تلك الجمعية في حملة باري غولدووتر للرئاسة عام 1964؛ لأنهم يحملون معهم سيما التطرف[138].

أما اليوم، فلا يوجد مثل هذه القيود على أنماط تطرف البيرتشيين. وقد حدثت فضيحة مشابهة لقضية وولكر في صيف عام 2003، بعد أن صرح الفريق ويليام بويكن - وهو لابس زيه العسكري - لمجموعة إنجيلية بأن الإسلاميين يكرهون أمريكا «لأننا أمة مسيحية، ولأن أسسنا وجذورنا يهودية - مسيحية ...إن عدونا شخص اسمه الشيطان».

وأدلى بويكن بتصريحات مشابهة في ثلاث وعشرين مناسبة على الأقل، وكان يرتدي في معظمها زيه العسكري الرسمي. وفي عدد من تلك المناسبات، كان يعرض صوراً من العاصمة الصومالية مقديشو، حيث كان يقود وحدة دلتا فورس في أثناء المعارك التي دارت هناك عام 1993. وظهر في تلك الصور شعاع أسود في السماء، قائلاً: إن ذلك دليل مصور على «الروح الشيطانية التي تخيم فوق مدينة مقديشو».

وفي عهد بوش، كوفئ بويكن بالترقية، وأصبح عام 2003 وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات، وأسندت إليه مهمة تعقب أسامة بن لادن[139].



وضع التجديديون معظم الأسس الفكرية للحرب على المحاكم والجهاز القضائي، معتمدين على نظريات جمعية جون بيرتش. وقد نشر في مجلة (التجديديون المسيحيون)، وفي العدد نفسه الذي هاجم فيه رشدوني القانون العلماني الوضعي، مقالة للنائب ويليام دي غريفز عضو مجلس نواب ولاية أوكلاهوما عنوانها: (حجج

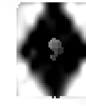
تقليص تخصص المحاكم الفدرالية). وناقش غريفز بأن المحكمة العليا بادعائها تخصص رقابة القوانين الصادرة عن الكونغرس، وإلزامها الولايات بأحكام وثيقة الحقوق الأساسية، فإنها بذلك تمارس (استبداداً قضائياً) على الأمة. واقترح غريفز اللجوء إلى المادة الثالثة من الدستور لنزع المسائل القانونية المتعلقة بالصلاة في المدارس العامة والإجهاض من تخصص المحكمة[140].

وفي الأعوام القليلة الماضية، ومع انضمام مزيد من المحافظين إلى الصراع ضد القضاة، فقد ازداد اللجوء إلى أفكار التجديديين سالفة الذكر. وفجأة أصبح لمروجي الحكم الديني مكان معتبر في الصف المحافظ، مما يشكل مزيداً من التحول نحو اليمين. هذا مع العلم أنه في وقت ليس ببعيد، كان قادة الاتجاه العام في اليمين المسيحي يرون أن من الحكمة أن تنأى الحركة بنفسها عن التجديديين؛ كي لا يجلبوا إلى الحركة تهمة الشمولية.

وفي عام 1996، شجب رالف ريد المذهب التجديدي ناعتاً إياه «بالإيديولوجية الشمولية التي تهدد أبسط أشكال الحريات المدنية في المجتمع الديمقراطي والحر»[141]. وكان بات روبرتسون أقل تردداً في مغازلة المذهب التجديدي، إلا أنه حاول إقصاء نفسه عن مذهبية الحكم اللاهوتي، حين سعى إلى تأمين الاعتراف بكلية الحقوق في جامعة ريجينت التي يملكها، فأقال عميد الكلية التجديدي هيرب تايتس من منصبه»[142].

ولكن - ومع بروز القومية المسيحية - بدأ المفكرون التجديديون بالهجرة إلى التيار السياسي السائد، أو بالأحرى بدأ التيار السياسي السائد بالهجرة إليهم. وعقب انتخابات عام 2004 تحديداً، بات من العسير التمييز بين نهاية حدود التطرف وبداية حدود مؤسسة اليمين المحافظ. فمثلاً، هناك مسافة قصيرة جداً لا يمكن تمييزها بين سيناتور أوكلاهوما الصاعد توم كوبورن، وبين هاورد فيليبس، وكلاهما ينادي بإيقاع عقوبة الإعدام بكل من يقوم بعمليات الإجهاض، وذلك بند مهم في أجندة التجديديين. ولئن كان كوبورن سيناتوراً واحداً من بين مئة، ولئن كانت أمريكة لا تزال بعيدة عن إرسال أطباء النسائية والتوليد إلى منصة الإعدام، إلا أن فوزه في انتخابات عام 2004 عمل على التقريب بين المتطرفين والحكومة.

وقد كان من المقرر أن يتحدث كل من كوبورن والسيناتور سام برونباك في مؤتمر مكافحة حرب الجهاز القضائي على الدين، إلا أنهما اعتذرا عن الحضور في اللحظة الأخيرة. ومع ذلك، أخبرني فيليبس أنه لا يشك ألبتة في ولاء الرجلين. «إنني أعرف السيناتور كوبورن وأنا من المعجبين به، وإذا كان هناك شخص واحد يشعر بالارتياح في هذا المؤتمر فإن هذا الشخص هو توم كوبورن.. إن كوبورن و برونباك متفقان تمام الاتفاق مع الأشخاص الموجودين هنا».



عمل فيليبس طيلة تاريخه المهني بكل تفانٍ على ربط المحافظين من الحزب الجمهوري بالطرف الأقصى من جناح اليمين. وهو رجل ضخم الجثة، محبب السلوك، مسطح الوجه، مبعثر الحاجبين، ويستخدم عصا يتكئ عليها في مشيه. وتعود جذوره الفكرية إلى التيار السياسي المحافظ السائد – فقد تلقى تعليمه الجامعي في جامعة هارفارد، حيث انتخب فيها رئيساً لمجلس الطلبة. وعمل مساعداً لرئيس اللجنة الوطنية في الحزب الجمهوري، وعمل أيضاً مديراً لمكتب الفرص الاقتصادية في عهد حكومة نيكسون. وساعد في مولد اليمين الجديد الذي أثبت فاعليته في تأمين نجاح الجمهوريين في الانتخابات. ولكن، وعلى الرغم من ذلك النجاح، فإن فيليبس لم يعد يؤمن بالديمقراطية، بل يؤمن بالحكومة اللاهوتية (ثيونمي)، أو الحكومة التي تعمل بشريعة الكتاب المقدس.

يعد فيليبس واحداً من الرموز المهمة التي ساعدت في ولادة الحركة القومية المسيحية، وذلك لكونه واحداً من المخططين الإستراتيجيين المحافظين الذي جندوا جيري فالويل لتأسيس منظمة الغالبية الأخلاقية. ولكنه نشأ وتربى على اليهودية كما هي حال مارفين أولاسكي. وكانت لغة أمه الأصلية هي لغة اليديش. والتحق فيليبس في طفولته بالمدرسة العبرية ومخيمات الشبيبة الصهاينة. وكان على اليهودية حين ساعد فالويل في مهمة تشكيل منظمة الغالبية الأخلاقية. وحدث تحوله – كما أخبرني – في عهد حكومة ريغان الأولى، وتحديداً في عيد الغفران (التكفير) عند اليهود.

وقال فيليبس: «لقد أدركت فجأة أن جوهر العهد القديم يقوم على الدم الذي يكفر عن خطايانا، ثم تبين لي بعدها أنه ليس بمقدوري أن أخلص نفسي من الخطيئة، وأن دم يسوع المسيح هو وحده الذي سيكفر عن خطيئتي». وينتظم فيليبس الآن في كنيسة مالكين بايبيل: وهي كنيسة عملاقة تقع في ولاية فيرجينيا. وكان القس السابق لهذه الكنيسة - واسمه لون سولومون. وهو أيضاً يهودي سابق - عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة يهود من أجل المسيح. وقد عينه بوش عام 2002 في اللجنة الرئاسية الخاصة بالإعاقة العقلية، وهو إجراء أزعج الجماعات والمنظمات اليهودية.

اكتشف فيليبس القس رشدوني عن طريق فرانك والتون، الرئيس السابق لمؤسسة هيرتج فاونديشن (مؤسسة التراث)، الذي أعطاه كتيباً من تأليف رشدوني، يناقش فيه بأن البرامج الحكومية للتأمين الصحي الشامل مخالفة للكتاب المقدس. ومنذ تلك اللحظة أصبح فيليبس ورشدوني صديقين مقربين. وتبنى فيليبس بعدها الفكر التجديدي المسيحي. وقال فيليبس: «لقد كان لرشدوني تأثير عظيم على طريقة تفكيري». وأضاف: إن تأثير صديقه الراحل يزداد مع مرور الوقت. وأضاف: «لقد كان له باع طويل في تأسيس حركة تدريس الأبناء في المنزل بديلاً عن المدارس الحكومية، وكان رجلاً ذكياً ألمعياً، إنه أذكى شخص عرفته في حياتي».

إن أذكى شخص عرفه فيليبس كتب بكل وضوح في كتاب له بعنوان: (إقامة القانون الإنجيلي) ما نصه: «يجب احتلال أعداء المسيح وإخضاعهم كلهم في هذا العالم». وليس لدى رشدوني أدنى حرج في تبني كل أمر دموي ورد في العهد القديم وتطبيقه. وكتب في مسألة الشواذ جنسياً يقول: «إن هذا السلوك الجنسي الشاذ ليس بسبب إعاقة في النمو ولا هو من قبيل التأخر في النضج، بل هو حرب مقصودة واعية على الرب. وعقوبة (الرب) له هي الموت، وبحكم رباني ستطبق هذه العقوبة»[143].

وحين تحدثت إلى فيليبس في مؤتمر حرب الجهاز القضائي على الدين، حاول جاهداً أن يلطف من حدّة مفهوم العدالة في المذهب التجديدي، قائلاً إن: مجرد كون

العقوبة المفروضة على بعض الجرائم هي الإعدام، لا يعني بالضرورة أن الإعدام سيطبق في كل الحالات التي ترتكب فيها تلك الجريمة. وكل ما تعنيه: «أن هذا الخيار قائم». ويمكن الاستعاضة عن الإعدام أحياناً بالتعزير أمام الناس.

وتمشياً مع كره التجديديين للمدارس العامة، فإن أبناء فيليبس الستة تلقوا تعليمهم في المنزل. (ويدير ابنه الأكبر - واسمه دوغ - شركة فيجن فوروم؛ وهي شركة مقرها مدينة سان أنتونيو، وتعمل في بيع الكتب والأشرطة وغيرها من المستلزمات التي تهم الأصوليين الذين يدرّسون أبناءهم في منازلهم).

وبينما أصبح زميلاه ريتشارد فيغوري وبول ويريتش من الشخصيات النخبوية في الحزب الجمهوري، هجر فيليبس الحزب الجمهوري، ووجد ضالته المنشودة في الزوايا المتطرفة من جناح اليمين المحافظ المسيحي. وقام عام 1992 بتأسيس حزب يميني متطرف أطلق عليه اسم حزب دافعي الضرائب، ثم تغير اسمه إلى حزب الدستور. واختير فيليبس مرشحاً عن هذا الحزب لخوض معركة الرئاسة الأمريكية عام 1996، وحظي بدعم جيمس دوبسون وعدد قليل من شخصيات اليمين المسيحي وتأييدهم. وخاض فيليبس الحملة الانتخابية الرئاسية مرة أخرى عام 2000، وحصل على 0,1 % من الأصوات. وبحلول عام 2005 أصبح لحزب الدستور مكاتب وأعضاء منتظمون يدفعون اشتراكاتهم السنوية في الولايات الأمريكية كلها تقريباً. إلا أن هذا الحزب لم ينجح في اجتذاب سوى عدد قليل من العنصريين البيض، والتجديديين المسيحيين، وأنصار الميليشيا لترشيحهم عن الحزب في خوض الانتخابات البلدية والمحلية على مستوى الولاية، ولم يسجل حزب الدستور سوى بعض الانتصارات في مقاعد اللجان المحلية للتخطيط في ولاية أوريغان[144].

ومع انطلاقة الحملة المعارضة للمحاكم، استعاد فيليبس بعض أمجاده القديمة. فقد كان ناشطاً في قضية موور المتعلقة بنصب الوصايا العشر، وتعاون مع موور وهيرب تايتس في وضع مشروع قانون إصلاح الدستور. ويهدف مشروع القانون إلى تحقيق ما اقترحه غريف في مجلة التجديديين المسيحيين، وهو نزع تخصص المحكمة الفدرالية العليا في النظر في القضايا المتعلقة بالفصل بين الكنيسة والدولة، وهو الاقتراح الذي

تدعمه غالبية القوميين المسيحيين. وفي مؤتمر مواجهة حرب المحاكم على الدين، أعلن فيليبس أن (صديقه المقرّب) جيمس سينسينبرينر رئيس اللجنة القضائية في مجلس النواب، وعده بعقد جلسة استماع نيابية بشأن مشروع القانون.

يعد الصراع ضد الجهاز القضائي - في نظر فيليبس - في النهاية صراعاً حول الحق في فرض القانون اللاهوتي. وكما صرح هو نفسه في خطاب ألقاه عام 2003 في اعتصام لدعم مورر: «إن السؤال الأهم الذي نواجهه اليوم هو: «من هو صاحب السيادة في أمريكا؟» و«ما هي شريعته؟» ... إن (الكتاب المقدس) يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن يسوع المسيح هو صاحب السيادة. وقد فهم ذلك مؤسسو أمريكا وعملوا بمقتضى هذه الحقيقة الإنجيلية ... وواضح أنه لو احترمت عبارات واضعي الدستور، فإن الكونغرس لا يملك سلطة في تضييق تأسيس الدين الإنجيلي في ولاية ألاباما، ولا يملك القضاة الفدراليون مثل تلك السلطة».

«بؤرة الشر»: إضعاف المحاكم:

بالنظر إلى أن مسعى القوميين المسيحيين هو إقامة حكومة لاهوتية، فقد كان من الطبيعي والحتمي أن يصطدموا بالمحاكم، سواء مع وجود قضية روي مورر أو تيري شيافو أو من دونهما. ويرى قادة الحركة -وهم محقون في رأيهم هذا- أن القضاة هم الطرف الوحيد الذي يحمي العلمانية الأمريكية. ويدرك هؤلاء القادة أنهم إذا تمكنوا من السيطرة على المحاكم، فسوف يسيطرون على البلاد.

ولتحقيق ذلك، قاموا بتوظيف إستراتيجيتين متناقضتين نوعاً ما. فهم يضغطون على الساسة لتعيين أكبر عدد من حلفائهم الأيديولوجيين في الجهاز القضائي. ويقومون بتدريب جيل جديد من رجال القانون الذين ينظرون إلى القانون نظرة مسيحية. ويسعون، في الوقت نفسه إلى تقليص التخصص القضائي الحالي، ويتذمرون من القضاة الذين يتعدون على الإرادة العامة. فهم يخوضون حرباً على القضاء، في الوقت نفسه الذي يخوضون فيه حرباً من أجل السيطرة عليه.

وقـد تكررت أخبار البند الأول من أجندة القوميين المسيحيين الخاصـة بالجهاز القضائي في وسـائل الإعلام عام 2005، حين قام أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي بإعاقة إجراءات تعيين سـبعة قضـاة يمينيين متشددين رشحهم جورج بوش لمناصب قضـائية فدرالية. ومن بين الذيـن أعيق تعيينهم ويليـام بريور، الذي قدم ملخصـاً للمحكمة العليا -حين كان يشـغل منصـب المدعي العام لولاية ألاباما- في قضـية لورانس ضـد ولاية تكسـاس، دافع فيه عن قانون ولاية تكساس الذي يجرّم اللواط. وفي هذا الملخص شـبّه بريور الشـذوذ الجنسـي «بالدعارة، والزنا، ومواقعة الأموات، ومواقعة البهائم، وحيازة صور خلاعية للأطفال، وسفاح المحارم، والاعتداء الجنسـي على الأطفال». ومن المرشـحين الآخرين، جانيس روجـرز براون؛ وهي التي نقلت عنها إحدى صـحف كناكيتكـت نص خطاب كانت ألقته علـى مجموعة قانونية كاثوليكية، قالت فيه: إن العلمانيين يخوضـون حرباً على المؤمنين: «إنها ليسـت حرباً كلامية، بل حرباً حقيقية»[145].

إن لغة الخطاب هذه تطرح تسـاؤلات وشكوكاً حول حيدة القاضي براون، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالقضـايا التي تندرج تحت بند التعديل الأول من الدسـتور (حرية التعبير والاعتقاد). أما بالنسـبة لمؤيديها، فإن فكـرة وجود تعارض بين الأيديولوجية المحافظـة والقانون المتمتع بالشـرعية هو مـن المحال؛ لأنهم يـرون أن أيديولوجيتهم هي مصـدر شـرعية القانون. وما الجهـود الهادفة لإعاقة إقرار تعيـين براون وبريور وغيرهمـا -في نظرهم- إلا محاولة خبيثة ماكرة لطمس التراث المسـيحي الأمريكي. إنها تمثل تعصباً أعمى ضد من يسمونهم (أهل الإيمان).

كما أنها توفر فرصة للقوميين المسيحيين لتعزيز هيمنتهم على الحزب الجمهوري.

في الأيام التي سبقت انعقاد مؤتمر مواجهة الحرب التي تشنها المحاكم على الدين، ألمح بعض أعضاء الكونغرس من اليمين المحافظ بأن القضاة (الليبراليين) يستحقون قصاصـاً عنيفاً. وأعلن توم ديلي عقب الإعلان عن موت تيري شـيافو قائلاً: «سيأتي اليوم الذي سيحاسـب فيه المسـؤولون عن هذا الفعل على ما فعلوه». وبعد بضـعة أيام اقترح السـيناتور جون كورنين من ولاية تكسـاس بأن سلسـلة الاعتداءات التي تعرض

لها بعض القضاة الليبراليين كان سببها الأحكام القضائية الليبرالية التي صدرت حديثاً*. وقد لقيت هذه التصريحات إدانة واسعة، إلى الحد الذي دفع زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ بل فرست إلى أن ينأى بنفسه عنهم. وصرح لوكالة أسوشييتد برس قائلاً: «أعتقد أننا ننعم بقضاء عادل ومستقل»(146). وقد أثار هذا التصريح صيحات من السخرية والاستهزاء في مؤتمر مواجهة الحرب التي تشنها المحاكم على الدين.

والسيناتور فرست، المعروف بتطلعاته لمنصب الرئاسة الأمريكية في المستقبل، واقع بين مطرقة الالتزام بقواعد اللياقة الرسمية، وبين سندان مشاعر غضب القاعدة الانتخابية للحزب الجمهوري. وقد اضطر بعد أن نأى بنفسه عن خط اليمين المسيحي إلى التكفير عن خطئه، فوافق على إلقاء كلمة مسجلة بالفيديو بثت في أثناء حشد جماهيري تلفازي مثير للجدل بعنوان: (عدالة الأحد)، أقيم بعد مؤتمر مواجهة الحرب التي تشنها المحاكم على الدين. وفحوى تلك الرسالة: إعاقة تعيين مرشحي بوش للمناصب القضائية؛ هو وجه من وجوه التمييز العنصري ضد المسيحيين.

حضر عدة آلاف من الناس مهرجان: (عدالة الأحد)، الذي عقد في كنيسة هايفيو المعمدانية في مدينة ليكسينغتون بولاية كينتكي. وتابعه مئات الألوف عبر بث الأقمار الصناعية في مختلف الكنائس في البلاد، وعبر محطات التلفزة المسيحية.

ومع انطلاق المساء، كان مسرح الكنيسة مكسواً بالأضواء البنفسجية الفاتحة، ووضعت حول منصة الخطابة صور كبيرة للقضاة الذين رشحهم بوش للتعيين في مناصب قضائية فدرالية. وتحدث عريف الحفل توني بيركينز، كما تحدث كل من جيمس دوبسون، وآل موهلر، رئيس المعهد اللاهوتي المعمداني الجنوبي، وبل دانهيو، رئيس المؤتمر الكاثوليكي للحقوق المدنية والدينية، وعدد آخر من الشخصيات.

---

* قال كورنين في جلسة مجلس الشيوخ: «يبدو أننا شهدنا مؤخراً تزايداً في أحداث العنف في المحاكم، كما نقلت ذلك وسائل الإعلام. وإني لأتساءل: ربما كان هناك صلة بين هذه الأحداث. وبين الانطباع الذي تولد لدى بعض الفئات نتيجة إصدار القضاة قرارات وأحكاماً سياسية مع بقائهم خارج نطاق المساءلة الشعبية. وهذا بدوره يؤدي إلى تراكم مشاعر السخط لدى تلك الفئات، إلى الحد الذي يدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب أعمال عنف ضد هؤلاء القضاة».

كانت لغة خطابهم عدوانية. وقال دانهيو في أثناء كلمته بصوت حاد: «إن اليسار العلماني يقول لنا: «نعتقد أنكم تمثلون خطراً علينا»... وإجابتي لهم هي: نعم إنكم محقون فيما تقولون.» فضحك جمهور الحضور وصفقوا.

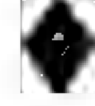
وأعلن دوبسون قائلاً: «إنني أعتقد أن هذه القضية هي أهم القضايا التي واجهتها أمتنا؛ لأن مستقبل الديمقراطية والحرية المنضبطة منوط بنتائج هذا الصراع». وفوق ذلك كله، فإن المحكمة العليا مسؤولة عن «أكبر عملية إبادة جماعية في تاريخ البشرية» بإباحتها الإجهاض. وذكّر دوبسون الجمهور بأنه: «وعلى مدى أربعين عاماً، والمحكمة العليا مستغرقة في حملة منظمة لتضييق الحرية الدينية. بدءاً من حظر قراءة الإنجيل في المدارس الحكومية عام 1962، ثم بمنع أداء الصلاة في المدارس الحكومية عام 1963؛ وتابع دوبسون قائلاً: «إننا نملك الحق في المشاركة في هذا النمط النيابي من الحكومة».

فهتف الحضور وصفقوا. وواضح أنهم يعتقدون أن الليبراليين يسعون إلى حرمانهم من حقوقهم. فهم وبحفز من قادتهم، يخلطون بين حقهم بالمشاركة وحقهم بتنصير الناس باستخدام المال العام. لقد باتوا يعتقدون بوجود حق في فرض الديانة المسيحية، ديانة غالبية السكان. وأن أي شيء غير ذلك يعد غير ديمقراطي.

تجنب خطاب بل فرست اللغة العدوانية. فقال: «إن جميع الناشطين في العمل السياسي، سواء أكانوا جمهوريين أم ديمقراطيين، بحاجة إلى تذكر نصيحة رونالد ريغان، وهي أنه يمكننا أن نكون مختلفين في الرأي دون أن نكون متشاكسين»، ثم تابع حديثه مكرراً قائمة طويلة من دعاية الحزب الجمهوري، دون أن يتعرض لشيء مثير للمشاعر. إلا أن كلماته كانت أقل أهمية من وجوده في هذا المكان. فظهوره في مهرجان (عدالة يوم الأحد) يكون قد أسبغ الشرعية والمصداقية بصفته زعيم غالبية مجلس الشيوخ، على الذين يقولون: إن خصوم القضاة الذين عينهم بوش هم أعداء الرب.

وفي النهاية، لم يكن أداء فرست كافياً لبقاء القوميين المسيحيين في زاويته. وفي صيف عام 2005، تراجع فرست إلى الوسط حين أيد تمويل الحكومة الفدرالية

لأبحاث الخلايا الجذعية. وقد أسعد هذا التحول المعتدلين في الحزب الجمهوري، غير أنه أغضب حلفاءه السابقين. ووجه إليه جيمس دوبسون انتقادات عنيفة، ولم توجه إليه دعوة لحضور مهرجان عدالة الأحد الثاني، الذي انعقد في 14 أغسطس في كنيسة توريفرز المعمدانية في مدينة ناشفيل بولاية تينيسي، وهي مسقط رأس فرست، وحضر توم ديلي بدلاً منه.



أما الحقيقة التي غيّبت عن النقاش وسط الخلاف بشأن مناورات الكونغرس لإعاقة إجراءات تعيين القضاة الذين رشحهم، فهي أنه حتى مع تأخير إقرار تعيين بعض هؤلاء المرشحين، إلا أن بوش نجح في تحويل معظم الجهاز القضائي إلى ذراع للحركة المحافظة. ومع أن العادة جرت على أن يرشح الرؤساء أشخاصاً يتبعون نهجهم الفلسفي، إلا أن بوش ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير حين قام بتغيير إجراءات الضبط القضائي ووضع قائمة بالمرشحين للمناصب القضائية تضم قضاة هم الأكثر تشدداً في تحيزهم المذهبي من غيرهم في التاريخ الأمريكي*.

ومنذ عهد الرئيس السابق آيزنهاور، كانت تعيينات المناصب القضائية تخضع لاستمزاج رأي نقابة المحامين الأمريكيين، وهي أكبر نقابة قانونية في البلاد. وقد خرج بوش على هذا التقليد، واستعاض عنه بالتوجه صوب البنية التحتية القانونية لليمين المسيحي المحافظ: بحثاً عن قضاة جدد، وإلى جمعية الفدراليين: وهي جمعية قانونية محافظة من أبرز أعضائها جون آشكروفت، وكينيث ستار، وأنتوني سكاليا. وكانت تلك خطوة من عدة خطوات قام بها بوش بهدف إخضاع الأجهزة الحكومية وأنشطتها للأيديولوجية.

---

*يذكر الباحثان كينيث مانينغ من جامعة ماساتشوستس وروبرت كارب من جامعة هيوستن، في بحث لهما بعنوان: (أيديولوجية جورج دبليو بوش في اتخاذ قرارات التعيينات القضائية): آخر تحديث، جاء فيه: «تشير التحليلات الإحصائية الكلية لمسلك جورج بوش في اتخاذ القرارات الخاصة بالتعيينات القضائية إلى أن القضاة الذين عينهم هم الأكثر التزاماً بالنهج المحافظ بحسب سجلهم العملي، وخاصة في القضايا الاجتماعية. إذ نجد أن القضاة الذين عينهم بوش هم الأكثر التزاماً بالنهج المحافظ من غيرهم من القضاة السابقين على الإطلاق.

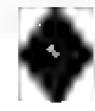
وحين تولى جورج بوش مقاليد الرئاسة الأمريكية، أدخل بعض العناصر المعتدلة في تعييناته القضـائية، موصياً بتعيين اثنين من قضاة محاكم البداية الفدرالية من عهد الرئيس السـابق كلينتون: وهمـا بارينغتون باركر، وروجر غريغـوري، وكلاهما حظي بتأييد الكونغرس. (وبينما سبق لباركر أن أصدر أحكاماً قضائية أغضبت مناصري حقوق الإجهاض، فإن غريغوري يعد من أنصار الخيار [الحق بالإجهاض] ومنذ تلك اللحظة لم يكن أي واحد من مرشحي بوش من قضـاة محاكم الاستئناف من أنصار الخيار، وكان عدد كبير منهم من الناشـطين في معارضة الإجهاض، وحظيت الغالبية العظمى من تعييناته بموافقة الكونغرس.

وانضم مايكل ماكونيل -الذي عينه بوش قاضياً في محكمة البداية الفدرالية الدائرة العاشـرة- إلى شخصيات يمينية مثل مارفين أولاسـكي وجيمس دوبسون (إضافة إلى القس الإنجيلي التقدمي جيم واليس) في التوقيع على بيان صـدر عام 1996 بعنوان: (أمريكـة التي نطمح إليها: إعلان مبدأ معارضـة الإجهاض): وهو بيان نعى على الأمة «عجزها الأخلاقي» وطالب بتعديل دستوري يحرم الإجهاض بكافة أشكاله وأساليبه.

وجدير بالذكر أن كثيراً من زملاء ماكونيل -المتحررين منهم والمحافظين- يشهدون لـه بذكائه وأمانتـه العلمية والفكرية، ويقول روبين تشـارلو، أسـتاذ القانون في جامعة هوفسـترا، وهو من أنصـار حق الخيـار (أي أنه مؤيـد للإجهاض)، ويعـرف ماكونيل معرفـة جيـدة - : «إنه ليس شخصـاً مجنوناً. ولا أعتقد أنه سـيخرج عـن طوره ليلوي نصوص القانون كي توافق هواه، وهو لا يفترض أن كل ما يعتقده سياسياً هو القانون».

وبقيـة تعيينـات بوش هم علـى هـذا القدر مـن الالتـزام بالنهـج المحافظ على الأقل، وإن كانوا أقل تميّزاً من ماكونيل. فعلى سـبيل المثال، لم يكن لافينسـكي سميث -الذي عينه بوش في محكمة البداية الثامنة للاستئناف- معروفاً خارج نطاق الدوائر القانونية اليمينية المتشـددة، حتى وقت إقرار تعينه. وقد شـغل سميث منصب المدير التنفيـذي لفـرع معهـد رونفـورد في ولاية آركنسـا. وهـذا المعهد هو منظمـة قانونية تابعة للحركة القومية المسـيحية، ومن ضـمن المسـؤولين عن تمويلها: آر جي رشدوني وهاورد أهمانسون. واشتهرت هذه المنظمة بتمثيلها بولا جونز في دعواها ضد الرئيس

الأمريكي السابق بل كلينتون. أما جيمس ليون هولمز -الرئيس السابق لمنظمة أركنسا لحق الحياة، الذي عينه بوش قاضياً في المحكمة البدائية الفدرالية للمقاطعة الشرقية من ولاية أركنسا- فقد كان مشهوراً بكتابة المقالات التي تهاجم تنظيم النسل ومساواة المرأة. وكتب عام 1997 مقالة بالاشتراك مع زوجه، نشرتها مجلة كاثوليكية تصدر في ولاية أركنسا جاء فيها أنه «على المرأة أن تضع نفسها تحت سيطرة الرجل»، وأسهبت المقالة في إدانة حركة تحرير المرأة؛ لأنها فتحت الباب أمام «الوسائل المصطنعة لمنع الحمل، وتسهيل عمليات الإجهاض، مع ارتباط ذلك بما نتج عنه مباشرة من اعتراف بالشذوذ الجنسي»[147].



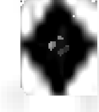
ولو حيل بين القوميين المسيحيين وبين تحقيق أهدافهم، فإن هؤلاء القضاة لن يمثلوا سوى نموذج مصغر لما سيتبع. وبالطبع، فإن الهدف الأقرب هو وضع قضاة من هذا الطراز في المحكمة الفدرالية العليا، ونسخ الحكم الذي تستند عليه السابقة القضائية الصادرة في قضية روو ضد ويد. إلا أن لدى كثير من القوميين المسيحيين نظرة أوسع، وهم يرمون إلى إحداث تغييرات أكثر أهمية. ولكي يتسنى لهم وضع القانون تحت هيمنة المسيح، فإنهم عاكفون الآن على تهيئة جيل جديد من المتمرسين في حقل القانون منذ الطفولة. وحركة تدريس الأبناء في المنازل عوضاً عن المدارس الحكومية هي -في نظرهم- أكثر من مجرد رفض للدولة. إنها حاضنة الثورة الجديدة.

يقول مايكل فيريس، رئيس كلية باتريك هنري - في اليوم الثاني من وقائع مؤتمر مواجهة الحرب التي تشنها المحاكم على الدين، وكان يتحدث في الجلسة التي تناقش (وسائل معالجة الاستبداد القضائي)، بالاشتراك مع كل من فيليبس شافلي، وعضو مجلس النواب السابق، بل دانماير، وإداواد فاييرا -: «إذا كنا سنوقف الاستبداد القضائي، فأعتقد أننا سنحتاج إلى خطة شاملة. والطريقة الشاملة للتعامل مع هذه المشكلة هي إعداد الجيل الجديد وتدريبه».

يدرّس فيريس القانون الدستوري لطلبة كلية باترك هنري، وعبر الإنترنت لآلاف الطلبة الذين يتلقون تعليمهم في منازلهم. ويقول بهذا الصدد: «إن الهدف الذي

أسعى إليه حين أدرس الأولاد القانون الدستوري، هو أن أجعلهم يغضبون... إنني أريد أن يعرفوا ما هي الحقيقة، وأريد أن يروا ما فعلته المحكمة العليا والكونغرس بهم».

وحالما يتعلم تلاميذ فيريس عن الاستبداد القضائي -بحسب ما يقول- فإنهم سيرغبون في معرفة ما يمكنهم فعله. «فأقول لهم: «أنت في الصف الأول، بحاجة إلى أن تُعيَّن في المحكمة العليا، وأنت في الصف الثاني بحاجة إلى تكون في مجلس الشيوخ لإقرار تعيين زميلك في المحكمة العليا، أما أنت في الصف الثالث، فإنك بحاجة إلى أن تكون رئيس الولايات المتحدة لترشيحه لذلك المنصب». ولهذا السبب -بصراحة- قمت بإنشاء كلية باترك هنري؛ لأنني سئمت من ممارسة الضغط على أشخاص كنت قد ساعدتهم في الفوز في الانتخابات. أريد أن أدربهم منذ البداية على الإيمان بالمبادئ التي تأسس عليها هذا البلد، وإذا كان قادتنا لا يؤمنون بمبادئ الحرية، فكيف نتوقع منهم أي شيء غير العبودية؟».



ولو نجح الأشخاص الذين يفكرون على شاكلة فيريس في السيطرة على الجهاز القضائي، فإن القوميين المسيحيين سيفقدون الرغبة في حملتهم لإضعاف ذلك الجهاز، وإلى أن يتحقق لهم ذلك، فقد قرروا أنه في ظل عدم تمكنهم من السيطرة على المحاكم، فإن خيارهم الأفضل هو إضعافها، ولتحقيق ذلك، عمدوا إلى وضع عدد من مشروعات القوانين والمبادرات التي من شأنها نزع تخصص تلك المحاكم من النظر في قطاع عريض من القضايا المتعلقة بقوانين الولايات والقوانين المحلية، وإلغاء المحاكم الدنيا، وتهديد القضاة غير المتعاونين بتوجيه التهم إليهم بالفساد. ويتزايد تأكيد اليمين المسيحي على أن مبدأ الرقابة القضائية الذي يسمح للقضاة بتقرير دستورية القوانين المراد منهم تطبيقها، هو مبدأ غير دستوري، وهو موقف يحرم المحاكم من ممارسة أي رقابة على أعمال الكونغرس والرئيس.

تعطي المادة الثالثة من الدستور الكونغرس سلطة إنشاء محاكم فدرالية دون المحكمة الفدرالية العليا، وبحسب رأي كثير من المشاركين في مؤتمر مواجهة الحرب

التي يشنها الجهاز القضائي على الدين، فإن نص هذه المادة يقضي ضمناً بأن يكون للكونغرس الحق في إلغاء تلك المحاكم. وبينما وضع الدستور مدداً زمنية محددة لولاية الرئيس وأعضاء الكونغرس، إلا أنه ذكر أن القضاة يبقون في مناصبهم ما داموا على (سلوك حسن). وعلى مدى التاريخ الأمريكي، فهم هذا النص على أن القضاة يعينون مدى الحياة ما لم يرتكب أحدهم فعلاً جنائياً أو مخالفة أخلاقية. ولكن القوميين المسيحيين يتوسعون في تحديد (السلوك الحسن) ليشمل الانصياع للمذهب القانوني الذي يراه المحافظون.

قد تبدو هذه الإستراتيجيات غامضة، إلا أن أثرها سيكون عميقاً. وإذا كان القضاة سيفقدون وظائفهم بحسب هوى الكونغرس، فإن استقلالية القضاء ستصبح بلا معنى، وتضييق تخصص المحاكم الفدرالية سيطلق عنان الولايات في عدم الامتثال للأحكام الواردة في وثيقة الحقوق؛ لأن المحاكم الفدرالية ستفقد سلطة إلزام الولايات بتلك الأحكام. كما أن وقف العمل بمبدأ الرقابة القضائية سيعني انتهاء وجود أي آلية لاحترام الدستور.

افتراض -على سبيل المثال- لو أقر الكونغرس مشروع قانون إصلاح الدستور الذي اقترحه موور. فبموجب هذا المشروع، ستفقد المحاكم الفدرالية تخصص النظر في القضايا المتعلقة بالفصل بين الدولة والكنيسة. كما أن القضاة الذين تحد أحكامهم القضائية من قدرة الحكومة على احترام تعاليم الرب، سيتعرضون لخطر توجيه تهم بالتقصير في أداء وظيفتهم. ولن يكون بمقدور المحاكم النظر في القضايا المتعلقة بإقامة الصلاة في المدارس الحكومية أو تعليق الوصايا العشر. إضافة إلى ذلك -ويمنع هذا المشروع الاعتراض على (الاعتراف بأن (الرب) هو المصدر الأسمى للقانون، والحرية، والحكومة)- فإنه يمكن استخدام هذا القانون للدفع بأن القانون الإنجيلي أعلى مرتبة من القانون المدني.

وعلى الأغلب لن تقضي المحكمة العليا في البلاد بعدم دستورية قانون إصلاح الدستور، ولكن لو حدث ذلك، فإن من المؤكد أن يعترض أعضاء الكونغرس من

القوميين المسيحيين على سلطة المحكمة. وبالاعتماد على القانون نفسه، سيشرعون في إجراء توجيه الاتهامات إلى القضاة لفصلهم من مناصبهم. وهذا من شأنه أن يدخل البلاد في ورطة قانونية، يتصارع فيها فرعان من فروع الحكومة على السلطة ويتحول القانون إلى أداة بيد الطرف الذي يملك أكبر قدر من العضلات السياسية.

ويبدو أن هذه الاحتمالات تستهوي هاورد فيليبس، الذي قال في مؤتمر مواجهة حرب الجهاز القضائي على الدين: «إن هذا القانون أحد أهم القوانين التي قدمت إلى الكونغرس في التاريخ الأمريكي. وإذا قدر لهذا المشروع أن يصبح قانوناً نافذاً، فقد يؤدي ذلك إلى إحداث أزمة دستورية. وبصراحة -أيها الرفاق- إن ذلك هو ما نحتاج إليه تماماً». ومثل تلك الأزمة -كما يؤمّل فيليبس- ستضع المحاكم في مكانها اللائق.

ولو قدر لمشروع قانون إصلاح الدستور أن يدخل حيز النفاذ، فإن عدداً كبيراً من ضمانات مادة التعديل الأول من الدستور ستستثنى من التطبيق في كثير من الولايات، لأن بعض هذه الولايات كولاية آلاباما -مثلاً- قد تعلن أنها ولايات مسيحية، وباستطاعتها أن تفرض رسمياً على طلبة المدارس الحكومية أداء الصلاة وتلاوة الإنجيل، ولن يكون بمقدور أولياء الأمور الذين يعترضون على مثل هذه الإجراءات اللجوء إلى المحاكم الفدرالية للطعن فيها. وقد تشتعل أزمة دستورية بمجرد قيام قاضٍ من القضاة بمحاولة النظر في مثل تلك الدعوى.

وقد أظهر روي موور بفاعلية كيف يمكن استخدام قانون الإصلاح الدستوري لإغلاق الباب أمام أي اعتراض على تدريس الخلق. فعندما حكم قاضي المحكمة الابتدائية بأن معارضة نظرية النشوء والارتقاء، ووضع الملصقات على كتب الأحياء المقررة في مدارس مقاطعة كووب بولاية جورجيا هو إجراء غير دستوري: استأنفت حكومة المقاطعة الحكم، وقدم موور ملخصاً للحجج الداعمة لموقف المقاطعة. وكتب موور في ذلك الملخص: «إن حظر (الرب) من المناقشات المتعلقة بخلق الحياة يتعارض مباشرة مع مبدأ جوهري في هذا البلد، ورد النص عليه في وثائق تأسيس الدستور، وإعلان الاستقلال، وكلها تعلن: «إننا جميعاً نتمتع بحقوق لصيقة وهبها لنا الرب».

ومرة أخرى، فإن القاضي الذي يحكم بما يخالف حق المدارس في الاعتراف بوجود (الرب) في حصص العلوم قد يعرض نفسه للاتهام والفصل من العمل.

وقد تبدو هذه الأمور كلها بعيدة الاحتمال، ولكنها لم تعد غير متصورة. فمشروع قانون إصلاح الدستور لا تقف في وجهه عقبات تجعل من إقراره أمراً مستحيلاً. إذ حظي هذا المشروع بتأييد ثلاثين نائباً في مجلس النواب ربيع عام 2005، وأيده في مجلس الشيوخ ثمانية أعضاء. وبموجب قواعد النظام الداخلي لمجلس الشيوخ السارية حتى هذه اللحظة، فإن فرصة عرض هذا المشروع على التصويت تبدو ضئيلة؛ لأن الديمقراطيين وبعض الجمهوريين سيحولون دون حدوث ذلك. ولكن الأمر لا يبدو بعيد المنال بعد إعادة تقديم المشروع للتصويت؛ لأن قواعد النظام الداخلي يتم تجاهلها في العادة إذا كانت تقف في طريق أي شيء يعده القوميون المسيحيون أمراً مهماً.

ومشروع قانون إصلاح الدستور هو واحد فقط من بين عدد من الخطط التي طورها اليمين المسيحي لإضعاف المحاكم. واقترح عدد كبير منهم في مؤتمر (مواجهة حرب الجهاز القضائي على الدين) إلغاء المحاكم التي تظهر توجهاً ليبرالياً بارزاً، وبخاصة محكمة الدائرة التاسعة، التي أثارت غضب اليمين حين حكمت بأن عبارة (في ظل الرب) الواردة في قسم الولاء، هي عبارة مخالفة للدستور. وفي غضون ذلك، أنشأ أعضاء الكونغرس من القوميين المسيحيين (مجموعة عمل قضائية) شارك في رئاستها توم ديلي؛ بغية استكشاف مزيد من الحلول. وفي كلمة مسجلة موجهة إلى المؤتمر، اعتذر ديلي عن عدم الحضور، وتفويت فرصة وجوده بين المشاركين، مؤكداً أهمية المؤتمر. واتهم ديلي في كلمته الجهاز القضائي بأنه جهاز (خارج عن نطاق السيطرة) وقال: إن «ترويضه سيتطلب إعادة التأكيد على سلطات الكونغرس الدستورية التي يمارسها على المحاكم».

وأضاف بأن: «انفلات القضاء من المساءلة والحساب ليس قضية سياسية؛ لأنها تهدد مبدأ الحكم الذاتي». ثم شرع يعدِّد التدابير التي ينوي الكونغرس اتخاذها. وقال: إن مجلس النواب قد قام فعلاً بإقرار تعديلات تهدف إلى خلخلة

«محكمة الدائرة التاسعة اليسارية التي تنعقد في سان فرانسيسكو، وقلنا لهم: بإمكانكم عقد جلساتكم في جزيرة غوام».

وذهب مايكل شوارتز -كبير معاوني السيناتور توم كوبورن ممثل ولاية أوكلاهوما- إلى أبعد من ذلك حين هاجم مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مستخدماً لغة مقتبسة من منشورات جمعية جون بيرتش. وقال شوارتز: «إن المحكمة العليا هي بحسب تكوينها مؤسسة مناهضة للأغلبية». وأضاف: «وما دامت المحكمة تدعي امتلاك حق تصحيح أوراق الكونغرس، فإنها بذلك تناقض الأساس الجوهري الذي قامت عليه هذه الدولة، وهو أن السيادة للشعب وليس للقضاة. وإلى أن تتم استعادة سيادة الشعب، فإن الادعاء بأننا نملك دستوراً في هذا البلد سيبقى مهزلة سقيمة ومحزنة».

وهذا الادعاء ـ بأن المحاكم لا تملك تخصص الحكم بما يخالف إرادة (الشعب)- هو دعوة للفوضى. فالحماية الدستورية لا تعني شيئاً إذا لم يملك القضاة سلطة تفسير أحكام الدستور وتطبيقها. وإذا كان معنى القانون يتحدد بمشاعر الجماهير، فإن النظام سينهار. وسيصبح كل شيء تحت رحمة خطباء الدهماء الذين يزعمون أنهم يتحدثون باسم (الشعب). وقد تمكن هؤلاء في السابق أن يجمعوا في يدهم من السلطة أضعافاً مضاعفة مما حازه أي قاضٍ في تاريخ أمريكة. وهذا ليس من النهج المحافظ بشيء، بل هو بداية الفاشية.

وستقر عين شوارتز -وكذلك بقية القوميين المسيحيين- برؤية المؤسسات الراسخة في الدولة الأمريكية وقد تفتتت. فهو رجل ثوري -كما يقول هو عن نفسه- وقد حضر الصحافي ماكس بلومنثال المؤتمر مرتدياً ملابس يرتديها في الغالب الشباب المحافظون، وهي البنطال والمعطف. وعندما قابل شوارتز خارج قاعة فندق ماريوت، ظن شوارتز أن بلومنثال هو واحد من المتعاطفين. وقبل أن يتحدث بلومنثال بأي كلمة، تبسم شوارتز وقال: «أنا متطرف ومتشدد حقيقي. لا أريد تأديب القضاة، بل أريد وضعهم على الخازوق»[148].

ويكشف لنا مثل هذا الهياج عن عقلية الدمار ونهاية العالم التي باتت تستحوذ على فكر الحزب الجمهوري. وفي ختام المؤتمر، ألقى ألن كيز -الذي يطمح للرئاسة الأمريكية، ورشح نفسه للرئاسة عن الحزب الجمهوري عدة مرات، ثم ترشح لعضوية مجلس الشيوخ عام 2004 - كلمة أثارت استحسان الحضور حين قال: «أعتقد أن الجهاز القضائي في بلدنا هذه الأيام هو بؤرة الشر، ومن يتصدى للشيطان لا يتعامل معه بحسب الأصول المتبعة، بل يواجهه بأي وسيلة تقتضيها الضرورة».

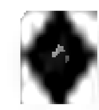
لقد أدى مثل هذا النوع من التفكير إلى إحداث عدد من الانقسامات داخل الحزب الجمهوري في الأعوام القليلة الماضية. وكان يتم تجاهل القوانين والأنظمة التي تقف في طريق اليمين المحافظ أو تحريفها بوصفها من المسائل الشكلية مقارنة بالقوانين الإنجيلية الأسمى مرتبة.

وظهر بجلاء تطويع القانون في قالب الفضيلة في أثناء الحملة التي استهدفت إدانة الرئيس السابق بل كلينتون. وقد كان المحافظون قد عقدوا العزم على إزاحته من منصب الرئاسة الذي وصل إليه عن طريق الانتخابات الديمقراطية قبل أن يسمع أحد بمونيكا لوينسكي*. ثم عادت فوضوية الجناح اليميني وعدم احترامه للقانون إلى الظهور مرة أخرى بعد انتخابات عام 2000 حين منع ناشطون وممثلون عن الحزب الجمهوري عملية إعادة إحصاء الأصوات في مدينة ميامي بالقوة، وذلك عن طريق قيامهم «بأعمال شغب وعربدة برجوازية»[149] كما وصفها -بحق- أحد

* وكما يذكر ديفيد بروك في كتابه بعنوان: (أعمى بسبب اليمين) وهو سرد لمذكراته الشخصية، واعتراف منه بالدور الخاطئ الذي أدّاه في الحملة المناهضة لكلينتون. حيث قال: «لم تحظ فكرة إدانة الرئيس كلينتون إلا على قليل من الاهتمام خارج نطاق دائرتنا. إلا أنها بدأت تكتسب زخماً قوياً قبل نحو عام من تورط كلينتون في فضيحة علاقته الجنسية مع مونيكا لوينسكي: الموظفة التي كانت تقضي مدة تدريب في البيت الأبيض. وبعد الفوز المدوي للرئيس كلينتون بمدة حكم ثانية عام 1996، رفض اليمين السياسي -كعادته- الاعتراف بشرعية الانتخابات. وبعد أن بات جلياً للجميع -باستثناء المخدوعين المتحيزين من أعداء كلينتون- أن تحقيقات لجنة ستار لم تسفر عن أي مخالفة أو جرم يمكن ملاحقته جنائياً فيما يخص قضية وايت ووتر، أو أي من الاتهامات المتقلبة والمتحولة بحق كلينتون، قام اليمين بالضغط على الكونغرس لإزاحة كلينتون عن سدة الحكم».

الصحافيين المحافظين. ثم أعقب ذلك معركة إعادة توزيع الدوائر الانتخابية التي اشتعلت حين وضع توم ديلي مخططاً لإعادة رسم خارطة الدوائر الانتخابية بما يضمن زيادة عدد الأعضاء الجمهوريين في مجلس النواب. «وكان من المقرر أن يتم بحث تعديل تلك الخارطة بعد ثماني سنوات، إلا أن ديلي قال: «أنا زعيم الأغلبية، وأحتاج إلى تأمين مزيد من المقاعد». وعندما لجأ أعضاء المجلس التشريعي في ولاية تكساس إلى الولايات المجاورة لإقناعهم بالتغيب عن الاجتماع؛ كيلا يكتمل النصاب القانوني للتصويت على تلك التعديلات ومنع الجمهوريين من القضاء على بضع دوائر انتخابية من نصيب الديمقراطيين، طلب ديلي من وزارة الأمن القومي مراقبتهم وتتبع تحركاتهم»[150].

وازداد انتقاص عرى القانون في قضية تيري شيافو. وطلب القوميون المسيحيون من جب بوش حاكم ولاية فلوريدا أن يتجاهل قرار المحاكم، وأن يحجز المرأة بالقوة. ومما يثير الفزع في النفس أن حكومته حاولت ذلك. وكما ذكرت صحيفة ميامي هيرالد أنه: « عقب ساعات من إصدار القاضي حكماً بمنع نقل تيري شيافو من المشفى الذي كانت ترقد فيه، تحرك فريق من موظفي الحكومة لحجزها وإعادة وضع أنبوب التغذية في وريدها، إلا أنهم منعوا في اللحظة الأخيرة حين قال لهم أفراد الشرطة المحلية: إنهم سينفذون أمر القاضي». وتابعت الصحيفة القول: إن «المشاركين في هذه المواجهة لاختبار الإرادة، الذين فضلوا عدم الكشف عن أسمائهم، قالوا للصحيفة: إن هذه المواجهة كان من الممكن أن تؤدي إلى أزمة دستورية في الولاية، وإلى مواجهات بين الأجهزة التنفيذية التابعة لحكومة البلدية وتلك التابعة لحكومة الولاية»[151].



هكذا تبدأ الديمقراطية بالانحطاط والتردي: بانهيار في السلطة القانونية، وتأزم داخل الحكومة، وبوجود القادة الذين يستغلّون الفوضى لتعزيز مزيد من النفوذ غير المبرر. فالمجتمع الليبرالي (بالمعنى التقليدي للكلمة) يتطلب وجود سياسيين

لديهم الإرادة والاستعداد لاحترام القانون. وإن لم يوجد مثل هؤلاء القادة، فبوجود مؤسسات تتولى مساءلتهم. ويتطلب كذلك قادة ينصاعون لأحكام القضاء، وبالمقابل: قضاة يتمتعون بحرية إصدار أحكام قد لا تروق للسياسيين، وإلا فسنكون إزاء وضع تكون فيه طبقة من الناس فوق القانون، والطبقة الأخرى تحته.

إن أمريكة ما زالت دولة ديمقراطية ليبرالية، ولكن هذه الصفة آخذة بالتناقص يوماً بعد يوم. وفي الوقت الذي يهاجم فيه القوميون المسيحيون شرعية ممارسة المحاكم تخصص الرقابة على دستورية القوانين، فإن هناك شرائح كاملة من السكان تفقد حماية القانون. وفي ولاية تلو الأخرى، يفقد الشواذ جنسياً الحماية القانونية التي كانوا يتمتعون بها، وإلى جانب غير المسيحيين، فإنهم باتوا يعانون من التمييز العنصري في الوظائف العامة. والسبب في ذلك يعود إلى خطط بوش في تشجيع المبادرات الاجتماعية للمؤسسات الدينية. وكما أوضحت فضيحة كلية سلاح الجو في كولورادو سبرنغ، فإن بعض الجنود كانوا يحاولون تحويل الجيش الأمريكي إلى جيش مسيحي طائفي. وكل هذا يحدث في سياق التفسخ الأوسع للمؤسسات الديمقراطية والحقوق المدنية منذ 11 سبتمبر. وأبرز رموز هذا التفسخ الديمقراطي يتمثل بمعتقل غوانتانامو بي، حيث أعلنت الحكومة الأمريكية أنها غير ملزمة بأي قانون خارجي ألبتة. وفي هذا الجو المحموم والمتقلب تحولت الأمور التي كان يعد حدوثها في أمريكة من قبيل المستحيل، إلى شيء ممكن، وتناقصت الحريات التي نشأنا عليها وكنا نعدها من المسلمات تناقصاً يثير الفزع.

وكما يقول أستاذ التاريخ في جامعة كولومبيا الدكتور روبرت أو باكستون: «إننا نعلم عن طريق تتبع آثارها، أن تفشي الفاشية في بلد ما لا يتطلب قيام (مظاهرة) استعراضية مذهلة في عاصمة ذلك البلد، بل يكفي -على ما يبدو- صدور قرارات تغض الطرف عن معاملة «أعداء الأمة» معاملة غير قانونية». وأول مراحل تشكل الفاشية الأمريكية سيكون بالتخلي عن التعددية، والتوجه بخطى ثابتة نحو رموز الوطنية المتمثلة بالعَلَم والدين. وسيبدو الأمر طبيعياً لدرجة لا تثير حفيظة معظم

الناس. «لا يوجد صليب معقوف في الفاشية الأمريكية، ولكن نجوم وخطوط (أو نجوم وقضبان) وصلبان مسيحية»[152].

فإذا كان ظهور الفاشية يتم ببطء وخفاء، فكيف يمكن ملاحظتها؟ كتب باكستون مجيباً عن هذا السؤال: «يمكننا عن طريق ما نعرفه عن دورة حياة الفاشية، أن نلحظ بعض علامات الخطر المنذرة بالسوء في حالات التأزم السياسي في مواجهة الأزمات، وقيام العناصر المحافظة في الحكم والمهددة بالخطر بالبحث عن حلفاء أقوى وأشد، واستعدادهم لتخطي الأصول والإجراءات القانونية المتبعة وتجاهل حكم القانون، واستغلالهم المشاعر الفوغائية القومية أو العرقية لكسب دعم الجماهير.... وأقرب ما يكون الفاشيون من السلطة حين يبدأ المحافظون باستعارة وسائلهم وتكتيكاتهم، وباللجوء إلى عواطفهم المحركة للجماهير، ومحاولة استمالة الفاشيين إلى صفهم»[153].

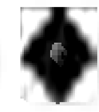
ولو وضعنا كلمة (ديني) بدل كلمة (عرقي) لكان باكستون يصف أمريكا في عام 2005. لم يكن باكستون يتحدث عن كيفية التعرف على النظام الفاشي، بل كان يقول لنا كيف نتعرف على حركة ناشئة، وعلى الظروف السياسية التي تساعدها على النمو، قبل أن يفوت الأوان لفعل أي شيء حيالها.



المنفى في أرض يسوع

«لا يقـدم التاريـخ -بحسـب اعتقادي- أي سـابقة لشـعب قاده الكهنـة ورجال الديـن، ونعـم بحكومة مدنية حـرة. وهو ما يكشـف عن أحط درجـات الجهل لدى تلك الشـعوب، والذي لا يتوانى القادة المدنيون ورجال الدين عن اسـتغلاله لتحقيق مآربهم الخاصة».

توماس جفرسون



في كل مـرة أتحـدث فيهـا مع أصـدقائي والأشـخاص الذيـن أعرفهم عـن القوة المتناميـة لليمـين الإنجيلي، يتكرر طرح هذا السـؤال: ما الذي يمكننـا فعله؟. وعادة ما أرد عليهم -وعلى سـبيل المزاح- قائلة :هيئوا حقيبة السفر، واحتفظوا بجواز سفر سـاري المفعول. ولا أقصـد هذا الكلام على حقيقته طبعاً، إلا أن مشاعر الخوف التي تعكسـها هـذه الإجابة حقيقية وأصـيلة. فهناك فارق كبير بـين أن نكون تحت حكومة تحتقر الحريات المدنية، وقد شـهدت أمريكة مثل هـذا النوع من الحكومات من قبل، وبـين أن نكون إزاء حركة شـعبية عارمـة ـ هي أكبر وأقوى حركة شـعبية في البلاد - تقف وتعلن معارضـتها لحقوق بقية المواطنين. إن الدسـتور الأمريكي يضـمن حماية الأقليات، ولكن هذه الحماية ليست مطلقة، ومع وجود غالبية متعاطفة أو غير مبالية، فإن باستطاعة مجموعة صغيرة جيدة التنظيم أن تلتفّ على هذه الضمانات.

إن أخطر ما في الحالة الراهنة للبلاد، من وجهة نظر معارضـي اليمين الإنجيلي، هو أن غالبية الشعب الأمريكي تؤمن وتصدق -بتحمس شديد- أموراً هي في حقيقتها غير صحيحة -، بأن العراق كان وراء هجمات 11 سبتمبر، على سبيل المثال. أما أن بل كلينتون كان أكثر إسرافاً في الإنفاق العام من جورج بوش. أو أن العالم وجد قبل بضعة

آلاف من السنين. هذا أخطر ما في الأمر. وهم (أي معارضي اليمين الإنجيلي) في حيرة بشأن أفضل السبل للنفاذ إلى عقول هؤلاء المواطنين، وكيفية وضع الرسالة أو الشعار أو الإطار على نحو مناسب يمكّنهم من تبصير الناس بالظروف الخطرة التي تعاني منها أمريكا اليوم. والشيء المفقود في هذا كله ليس الحقيقة وحسب، بل مجموع الآلية الاجتماعية التي يتم بواسطتها التمييز بين الحق والباطل. إن إضعاف القومية المسيحية يتطلب العودة إلى (التنوير)، وإعادة بناء ثقافة تقوم على العقلانية. ومما يؤسف له أن جماهير غفيرة من الشعب الأمريكي لم تعد ترى في قيم التنوير شيئاً مقنعاً. ولم يعد بإمكان السياسة العقلانية أن تعِد بتحقيق الإصلاح الوطني الذي يصبو إليه معظم الناس على ما يبدو.

ولست على يقين من أننا سنتجاوز تلك العقبة. وليس أمام الذين لا يريدون العيش في البلد الذي يسعى القوميون المسيحيون إلى إقامته من خيار سوى المقاومة والمواجهة. ولدي بعض المقترحات عن الأساليب التي يحسن اتباعها. غير أنني فَزِعة مما يجري في أمريكا اليوم، ولا أرغب في أن يكون الإلهام والتشجيع على حساب الصراحة.

لقد برهنت في الفصول السابقة أن الحركة القومية المسيحية تحتوي على عناصر شمولية استبدادية. وأود أن أوضح ـ مع ذلك ـ أنني لست أدعي أن الولايات المتحدة على وشك الخضوع لحكم ديني لاهوتي استبدادي. ومع الضمور التدريجي الذي حل بديمقراطيتنا، وتلاشي بعض حقوقنا المدنية، إلا أن حياة معظم الناس -بمن فيهم أشد المعارضين للأجندة القومية المسيحية- ستبقى طبيعية في المستقبل المنظور. ولذلك، قد لا يسهل على الذين يقدرون المجتمع العلماني إدراك الخطر القادم من القومية المسيحية وتفهمه. فحالهم أشبه ما يكون بحال الضفدعة الموجودة في وعاء ماء موضوع على نار هادئة، بحيث ترتفع درجة حرارة الماء ببطء، ولا تشعر الضفدعة باللحظة التي سيبدأ فيها الماء بالغليان ويقضي عليها.

ومع أننا لا نزال بعيدين عن نقطة الغليان، إلا أن الخطر لن يتلاشى دون ضغط من الحركات المعارضة، والتنظيم للدفاع عن التعددية وعن المساواة الدينية، واحترام

العقل والحرية الفردية. ولو استمرت الاتجاهات السائدة اليوم، فسوف نشهد تزايداً في الانقسام والشحناء في العمل السياسي. ويرجع ذلك -في جزء منه- إلى تراجع القوى المسيحية المعتدلة في الوقت الذي يزداد فيه انتشار الحركة القومية المسيحية والتيار العلماني. وتفيد دراسة مسحية شاملة أعدها مركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك عن محددات الهوية الدينية في أمريكا، أن نسبة الأمريكيين الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم مسيحيون قد تناقصوا في السنوات الأخيرة، من 86 % عام 1990، إلى 77 % عام 2001. ووجدت الدراسة أن الزيادة المطلقة والزيادة في النسبة المئوية ظهرت ضمن فئة الذين لا ينتمون إلى أي دين أو معتقد. إذ ازدادت نسبتهم بمعدل ضعفين من 14,3 مليون شخص عام 1990، أي بنسبة 8 % من السكان، ليصلوا إلى 29,4 مليون شخص عام 2001، أي بنسبة 14 % من السكان. أما أكبر المستفيدين من زيادة الانتماء الديني في الولايات المتحدة فهم ثلاثة: فئة المسيحيين الإنجيليين، وفئة الذين يصفون أنفسهم بالمسيحيين غير المنتمين إلى طائفة معينة، وكذلك فئة الذين لا يعتقدون بأي دين على سبيل التحديد. (أما نسب اليهود، والمسلمين، والهندوس، والبوذيين، وأتباع الديانات الأخرى، فبقيت تمثل أقليات لا تتجاوز نسبتها 4 % من مجموع السكان).

وهذا الوضع هو وصفة للاستقطاب. إن الانقسام الديني في أمريكا لا ينحصر في نطاق المتدينين وغير المتدينين، بل هو بين من يريدون الاستمرار في مجتمع علماني تعددي والمحافظة عليه، وبين الذين يعارضون ذلك. ويُخشى أن تؤدي زيادة نسبة غير المسيحيين وحضورهم إلى مضاعفة حدّة الغضب والخوف لدى أولئك الذين يحاولون -بائسين- إعادة البلاد إلى الجذور المسيحية الخرافية. وكما تذكر المؤرخة الدينية كيرين آرمسترونغ، فإن الأصولية تعمل ضمن علاقة تبادلية تعاضدية مع العلمانية: فكلما ازداد إقصاء الأصولية عن المجتمع، ازدادت تطرفاً[154]. وفي الوقت الذي تتضاعف فيه حدّة النزعة القومية المسيحية وعنفها، فإن العلمانيين والأقليات الدينية الأخرى سوف تتحرك لمعارضتها، وهو ما سيزيد من حدة العداوة والشحناء. ويتوقع -نتيجة لذلك- أن نشهد انكماشاً في الأرضية المشتركة بين المعسكرين. وسوف

ينظر كل طرف إلى الطرف الآخر عبر الفجوة الفاصلة بينهما، بمزيد من الازدراء وعدم الفهم.

وأتوقع أن تتفاقم الأمور إلى الأسوأ، على الأقل في المستقبل القريب. وبقدوم عام 2005 وانقضائه، استمتع كثير من الليبراليين بمشهد انهيار الحزب الجمهوري وتراجعه. غير أن انتكاسة الحزب الجمهوري -وإن تسببت في إحباط طموحات القوميين المسيحيين وتطلعاتهم بعيدة المدى- إلا أنها عززت أيضاً من اعتماد ذلك الحزب على قاعدته الانتخابية. وهو ما تبدى بشكل واضح عندما اضطر جورج بوش إلى العدول عن ترشيح هاريت مايرز لمنصب قاضٍ في المحكمة العليا، وترشيح صاموئيل أليتو الأكثر معارضة للإجهاض، بديلاً عنه. وفي الوقت نفسه، ثمة عدد كبير من الجمهوريين الذين أثقلت كاهلهم الحرب العراقية التي تتزايد معارضتها يوماً بعد يوم، وأصبحوا يرون في قضايا الحرب الثقافية أملهم الوحيد في نقض مكتسبات الحزب الديمقراطي.

ومن المرجح أن نشهد في الأشهر والسنوات القادمة مزيداً من انتقاص الحقوق المدنية التي تحققت للمرأة، والأقليات الدينية الأخرى، التي جاءت بعد نضال كبير على مدى العقود الماضية. ومع تعيين بوش لاثنين من قضاة المحكمة العليا، فإن من المتوقع أن تشهد حقوق الإجهاض مزيداً من التضييق، ولو قدّر للرئيس بوش أن يعيّن قاضياً ثالثاً فإن ذلك سيعني نهاية حق المرأة الأمريكية في الإجهاض الذي تقرر في قضية رو ضد ويد. ويمكننا أن نتوقع مزيداً من الجهود لمنع الأزواج ذوي الميول الجنسية المثلية من اللوطيين والسحاقيات من تبني الأبناء، وحضانة الأطفال، وستزيد المحاولات الرامية إلى طرد المعلمين الشواذ من وظائفهم. ويقوم القادة الإنجيليون بتشجيع أتباعهم على تعقب أمارات الشذوذ الجنسي المبكرة لدى أبنائهم، وهو ما سيشجع زيادة أعداد اللوطيين المراهقين الذين سيخضعون لجلسات علاج نفسي إصلاحي بهدف تقويمهم وإعادتهم إلى الطبيعة السوية. (وتحث منظمة التركيز على الأسرة أولياء الأمور على ضرورة طلب المساعدة لأبنائهم الصغار، حتى الذين هم في سن الخامسة من عمرهم، إذا ظهرت عليهم «ميول نحو البكاء بسهولة، والعزوف عن

الرياضة، أو عدم الرغبة في الانخراط في الأنشطة الكثيرة التي يستمتع بها بقية الأطفال»[155].

وما لم تنقض مبادرات بوش لدعم المؤسسات الدينية العاملة في النشاط الاجتماعي، فإن الأقليات من الديانات الأخرى سيلقون مزيداً من التمييز العنصري في البرامج التي تمولها الدولة. وستزداد حدة التمييز في بعض المناطق أكثر من غيرها - مع أن آن لوون اكتشفت أن الناس في أي مكان سيتأثرون بذلك. وفي الوقت نفسه، سيتعلم الذين يسعون إلى المساعدة الحكومية في علاج الإدمان على المخدرات، أو التدريب المهني، أو المساعدة الطارئة في المأكل والمأوى، أن يتوقعوا درجة من محاولات تغيير دينهم.

وبعد كل ما شاهدته بأم عيني في أثناء البحث والإعداد لإخراج هذا الكتاب، فإنني بت مقتنعة أن رمزية القوميين المسيحيين وأيديولوجيتهم ستزداد حضوراً في الحياة العامة. وستزداد حمى الحرب على نظرية النشوء والارتقاء، وسيكون هناك حملات بهدف تدريس تاريخ القوميين المسيحيين في المدارس العامة. وهناك مساق دراسي من وضعته وتطويرته مجموعة يمينية متشددة تدعى المجلس الوطني للمناهج الدراسية الإنجيلية في المدارس العامة، وهذا المساق يدرس فعلاً في أكثر من 300 مدرسة في 36 ولاية[156]. وتأسس هذا المجلس عام 1993 على يد إليزابيت ريدينور- وهي عضو في مجلس السياسة الوطنية ـ وتضم اللجنة الاستشارية لذلك المجلس ديفيد بارتون، وجيمس كيندي، وهاورد فيليبس. ويهدف المساق إلى دراسة الكتاب المقدس من منظور أدبي وتاريخي، وهو أمر مسموح به بموجب مادة التعديل الأول للدستور، غير أنه في حقيقة الأمر يدرس أدباً إنجيلياً، ونظرة تاريخية تصحيحية على طراز أعمال بارتون.

وسوف يواصل القوميون المسيحيون تحديهم للجامعات الأمريكية. وقد أقر مجلس النواب في ولاية فلوريدا عام 2005 قانوناً يسمى قانون الحريات الأكاديمية الأساسية بهدف محاربة (الاستبداد اليساري) الذي يمارسه (الأساتذة المستبدون). وفي حال إقرار هذا القانون، فإنه سيعطي الطلاب الحق في مقاضاة أساتذتهم إذا مورس

ضدهم تحيز يساري. ووصف دنس بالسكي الذي اقترح مشروع القانون -في حديثه لصحيفة سارسوتا هيرالد تريبيون- المعاملة السيئة التي لقيها في الجامعة، وتقول الصحيفة: «تذكر عضو المجلس التشريعي أول يوم له في درس الأنثروبولوجية في جامعة فلوريدا ستيت عندما قال أستاذه: إن التطور حقيقة علمية، ولا وجود للحلقة المفقودة. ولا أريد أن أسمع أي شيء عن التصميم الذكي. وإذا كان ذلك لا يروق لأحد هنا، فليخرج من القاعة». ونقل عن بالسكي قوله: «إن اليساريين الذين يحملون هذه الأفكار لم يستولوا على جامعاتنا، بل تخلى عنها أصحاب الأغلبية والاتجاه السائد؛ خوفاً من أن يتهموا بالتعصب الديني»(155).

لم يحظ مشروع قانون الحريات الأكاديمية الأساسية بالنجاح في فلوريدا، إلا أن محاولات تمرير قوانين مشابهة -تستهدف الأساتذة الذين يعتقد اليمين المحافظ أنهم لا يدينون بالقدر اللازم من الوطنية- ما زالت مستمرة في جميع الولايات. كما نجحت جهود أخرى تهدف إلى إلزام الكليات والمعاهد الحكومية بتمويل الجمعيات الطلابية الإنجيلية من حصيلة الرسوم التي يدفعها الطلبة، واستثناء تلك الجمعيات من تطبيق الأحكام التي تمنع التمييز ضد الشواذ جنسياً من الطلبة.

إن تأثير القومية المسيحية في المدارس الحكومية، وفي المعاهد والجامعات، وفي المحاكم، وفي المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية، وفي عيادات الأطباء، سوف تشوه الحياة الأمريكية، وتحولها إلى حياة مريرة، وعدوانية، ومقسمة. ولا يزال الطريق طويلاً بين هذه الصورة المشوهة من الديمقراطية، وبين الثيوقراطية الحقيقية. وسيتطلب الأمر حدوث أزمات مروعة لتفتيت ما تبقى من الإجماع الشعبي الأمريكي قبل أن تصبح الفاشية الدينية أمراً محتملاً. وهذا يعني أنه لا يوجد داعٍ لأن يشعر الليبراليون والعلمانيون بالهستيريا تجاه هذه الظاهرة. ولكنه -مع ذلك- لا يعني بحال من الأحوال الخنوع والاستسلام. إن عملية التحول إلى تلك الحالة غير المتصورة سيأخذ وقتاً طويلاً، أي أن أمامنا متسعاً من الوقت لعكس هذا التوجه.

ما زالت الحركة القومية المسيحية ـ بكل ما تحويه من نزعة شمولية، ومعاداة للعقل والتحرر، ونظرتها التآمرية، وادعائها أنها تملك نظرية عظمى شاملة للتاريخ

والسياسة - تواجه القيود المفروضة عليها من قبل الدستور، والمحاكم، والملتزمين بالنهج الديمقراطي. (وفي بعض الأحيان الحزب الديمقراطي). كما أنها مقيدة بالرأسمالية. وهناك عدد كبير من الشركات السعيدة برؤية حلفائها السياسيين يسخّرون غضب أفراد اليمين المسيحي وعواطفهم لمصلحتها، غير أن صناعة الثقافة تعارض الرقابة الحكومية. كما أن الخوف من الشواذ جنسياً ليس في مصلحة العمل؛ لأن كثيراً من الشركات ترغب في توظيف الموظفين المؤهلين من هؤلاء الشواذ، وترغب كذلك في تسويق منتجاتها للمستهلكين من هذه الشريحة السكانية. كما أن الشركات المتخصصة في تقنية العلوم الحياتية لن تقوم بتوظيف أشخاص يفتقرون إلى فهم عميق للتطور. لذلك، فإن الضغوط الاقتصادية ستعمل ضد اكتساح المؤمنين (بالخلق) لجزء كبير من المدارس الحكومية.

سيناريو أسوأ الاحتمالات

سيتطلب الأمر حدوث كارثة وطنية، أو سلسلة من تلك الكوارث، قبل أن تنهار كل هذه الحصون، ويتمكن القوميون المسيحيون فعلاً من (استعادة البلاد)، على حد تعبير مايكل فيريس. لقد وجدت الحركات الاستبدادية البدائية منذ القدم، وما زالت موجودة في معظم الدول الغربية، إلا أنها كانت دائماً حركات هامشية. وربما نجحت من وقت لآخر في التحرك نحو التيار العام، إلا أنها لا تلبث أن تعود إلى الهامش، كما حدث في أمريكا، ولكن ذلك لا يعني أنهم على وشك تحقيق فوز مؤزر(158). ولم تستطع الحركات الشمولية على مدى التاريخ -أن تستحوذ على الحكم، إلا حين تعجز السلطة القائمة عن التعامل مع التحديات الصعبة والمأساوية- مثل الانهيار الاقتصادي، أو العجز عن تحقيق الأمن، أو الهزيمة العسكرية، وبعد أن يفقد الشعب -نتيجة ذلك- ثقته بشرعية النظام القائم(159).

واحتمال حدوث مثل هذه الكوارث في أمريكا أمر وارد. وقد كان في الفوضى التي أعقبت إعصار كاترينا ومضات مخيفة تدل على مدى سرعة انهيار النظام. كما أدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر إلى تآكل جزء كبير من دستورية الحكومة: ولا يوجد ما يضمن قدرة الديمقراطية الأمريكية على البقاء في حالة حدوث هجوم

وحشي مشابه*. ولو نجح الإرهابيون في توجيه ضربة أخرى، فإن من المؤكد أن نشهد فرض مزيد من القيود على حرية المعارضة الليبرالية في التعبير عن رأيها مصحوباً بتزايد في حدة النزعة العدوانية لدى التيار اليميني بشقيه الديني والعلماني. وفي المرة السابقة، قام أنصار اليمين في أثناء تظاهراتهم بحرق أقراص مدمجة «(هدامة) لفرق غنائية مثل فرقة ديكسي تشيكس (فتيات الديكسي): ولا أحد يعلم ماذا سيحرقون في المستقبل. وليس من العسير تصور ردة فعل ميليشيات القوميين المسيحيين -الذين يؤمنون بعقيدة نهاية العالم، والملحمة التي تسبق عودة المسيح- على تعرض البلاد لهجوم جديد. ومهما تكن ردة الفعل تلك، فإنهم على الأقل سيجدون دعماً كبيراً من بعض فئات الحزب الجمهوري.

ويمكن أن يحدث انهيار النظام على نحو خفيّ. إذ حذر عدد كبير من الخبراء من أن المديونية الأمريكية لا يمكن تحملها على المدى البعيد، وأننا على أعتاب أزمة اقتصادية تلوح في الأفق. وكتب بول فوكلر، الرئيس السابق لمجلس الاحتياط الفدرالي، مقالة في صحيفة واشنطن بوست في إبريل من عام 2005، بعنوان: (اقتصاد يقف على صفيح من الثلج) جاء فيها: «إن ثمة توجهات مثيرة للقلق تقبع تحت سطح الاقتصاد الأمريكي: اختلال كبير في التوازن، مخاطر كبيرة، أو سمها ما شئت. فهذه الأوضاع مجتمعة تبدو لي على درجة عالية من الخطورة والتعقيد لم يسبق أن شاهدت مثلها في حياتي، وقد مر علي الكثير. وأكثر ما يقلقني في هذه القضية هو ضعف الإرادة أو القدرة على فعل شيء تجاهها». وبعد عدة شهور، نشرت مجلة أتلانتك منثلي تقريراً أبرزته على صفحة الغلاف بقلم جيمس فالوز بعنوان: (العد التنازلي للانهيار الاقتصادي). وقد صيغ التقرير على شكل مذكرة مقدمة لمرشح للرئاسة الأمريكية لعام 2016 يعاين فيه الدمار الاقتصادي الذي حل بالولايات المتحدة، وجاء فيه: «وفي الختام، يبدو أن النهاية البشعة جلية، ولا مفر منها. وقد وضع علماء الاقتصاد

* صرح الجنرال تومي فرانكس -آمر القيادة المركزية للقوات الأمريكية سابقاً- لمجلة سيغار أوفيشاندو في ديسمبر 2003، بأنه: في حالة وقوع حادث ضخم مدمر في مكان ما في العالم الغربي، فإن الأمريكيين سيفقدون ثقتهم بالدستور، وستسود النزعة العسكرية في البلاد، مؤذنة ببداية تفسخ أركان دستورنا الحالي».

الترتيب الزمني لتتابع المسببات والنتائج لهذا (الهبوط الاقتصادي الحاد)، وجاءت الأحداث مطابقة تلك التوقعات.

ولو قدّر لهذا الهبوط الاقتصادي الحاد أن يحدث نتيجة لصدمة في قطاع النفط، أو لانهيار قطاع الإسكان، أو لهبوط حاد في قيمة الدولار، أو بسبب أي أزمة أخرى — فإن معدلات الفائدة ستشهد ارتفاعاً حاداً مما سينتج عنه عجز قطاع كبير من السكان عن الوفاء بالتزاماتهم المالية، وأهمها أقساط قروض الإسكان ذات المعدلات العائمة، وأقساط ديون بطاقات الاعتماد. وقد يخسر كثير من الأمريكان معظم ممتلكاتهم بما في ذلك منازلهم. وقد يدفع الغضب المتولد عن ذلك إلى إلهاب مشاعر اليمين؛ نظراً لما يتمتع به من بنية تحتية أيديولوجية في معظم أرجاء البلاد. فالأوضاع الاقتصادية السيئة هي مرتع الكراهية؛ كما يعبر عن ذلك بنجامين فريدمان أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد بقوله: «لقد شهد التاريخ الأمريكي عدة حقب زمنية كان لتراجع الدخل الفردي فيها مدداً طويلة أثر في تقويض تسامح الأمة وتهديد حريات المواطنين»[160].

ولقد برزت إبان الكساد الاقتصادي العظيم في الولايات المتحدة حركة فاشية مسيحية صغيرة ـ لكنها فاعلة ـ بزعامة الأب تشارلز كوفلين الذي كان يتخذ من مدينة ديترويت مركزاً لبث برامجه الإذاعية. وكان كوفلين، -الذي يعدّ من أوائل الشخصيات الإعلامية المشهورة عبر أثير المذياع- قد بدأ نشاطه السياسي بصفته واحداً من مؤازري الرئيس فرانكلين ديلينو روزفلت، إلا أن نضاله السياسي الشعبي تحول نحو اليمين بزاوية حادة في منتصف الثلاثينيات إلى أن استحال في النهاية إلى عداوة مسعورة للسامية. وقام عام 1938 بتنظيم أكثر من ألف عنصر من أتباعه في ميليشيا أطلق عليها اسم الجبهة المسيحية، وقامت تلك الميليشيات بعدد من الهجمات على مصالح تجارية يهودية، كما خططت للقيام بعدد من الاغتيالات السياسية[161].

وفي العقود اللاحقة، مهدت أزمة المزارع في الوسط الغربي من البلاد -في الثمانينيات من القرن الماضي- السبيل لترعرع الميليشيات المعروفة باسم (بوسي كوميتاتس)

وهي شبكة من الميليشيات المتأثرة بالهوية المسيحية، وتفرعت عنها حركة الميليشيا التي ظهرت في عهد الرئيس كلينتون. وكان من نتائج الأزمة الزراعية ارتفاع أسعار فوائد القروض، وتراجع أسعار المنتجات، فأتت على المزارعين الصغار الذين غرقوا في القروض التي استدانوها؛ بغية التوسع في مشاريعهم الزراعية، حين كانت معدلات الفائدة متدنية. وخسرت عشرات الآلاف من أسر صغار المزارعين منازلها، وأدى نزع ملكية البيوت والمزارع من هذه الأسر إلى فتح مجال واسع أمام الحركات اليمينية المتطرفة للتنظيم، وزيادة نشاطها وعزو المسؤولية عما حدث إلى اليهود الجشعين أرباب المصارف، الذين استغلوا هذه الطبقة الكادحة والفقيرة من الشعب الأمريكي. وبحلول منتصف الثمانينيات، استجمع لدى ميليشيات بوسي كوميتاتس زهاء 15 ألف عنصر فاعل وأضعاف هذا العدد من المؤيدين والمتعاطفين؛ وأظهر استطلاع للرأي أن أكثر من ربع الذين استطلعت آراؤهم من سكان المناطق الزراعية حمّلت (أرباب المصارف العالمية من اليهود) المسؤولية عن أوضاع المزارعين المزرية[162].

خرجت حركة الميليشيا -التي كانت ناشطة في عدة ولايات في أثناء منتصف التسعينيات- من رحم شبكة بوسي كوميتاتس. ويتألف فكر مناصري ومنظري حركة الميليشيا عادة من مزيج متفجر من نظريات المؤامرة، وتأمين البقاء، وكراهية الحكومة الفدرالية، إضافة إلى الهوية المسيحية؛ وكانت الحركة جزءاً من طبقة وضيعة من السكان تتسم بالعنف وجنون الارتياب، وخرج منها إرهابيون منهم تيموثي ماكفيه الذي فجر المبنى الفدرالي في مدينة أوكلاهوما، وكذلك تيري نيكلز واريك رودولف الذي قام بعملية تفجير في أثناء الألعاب الأولمبية التي أقيمت في ولاية جورجيا. ومع نهاية العقد الأخير من القرن الماضي، تلاشت الميليشيا وذهبت شذر مذر. أما عقيدتها الوطنية الدينية المتطرفة فقد جنحت إلى التيار العام بدلاً من أن تتوارى إلى نطاق العمل السري.

وهناك أشخاص مثل هاورد فيليبس ينتظرون بفارغ الصبر حدوث فاجعة وطنية تمهد الطريق أمام تطبيق أفكار اليمين المتطرف على أرض الواقع. وأعلن فيليبس في خطاب ألقاه عام 1998 أمام مجلس السياسة الوطنية قائلاً: «...أصدقائي، لقد حان

الوقت للخروج من سفينة التيتانك السياسية، التي طالما اتخذتها الحركة المحافظة مركبها الوحيد لخوض غمار السياسة ... إن مهمتنا الآن هي أن نبني بدلاً من ذلك سفينتنا الخاصة بنا؛ لكي نكون جاهزين لإنقاذ، ومن ثم تجديد أمتنا وثقافتنا حين يرسل (الرب) أمواج الطوفان».

وقد بدأ البناء فعلاً. إذ صدر عن منظمة مكافحة التشهير تقرير عام 2004 يشير إلى أن نشاط الميليشيا عاد إلى الصعود: وهناك مجموعة في تكساس تصف نفسها بأنها: (مجموعة من المواطنين المهتمين بشؤون بلدهم، ويشعرون بضرورة الاستعداد لمواجهة انهيار اقتصادي محتمل بسبب الإرهاب في الخارج أو داخل الولايات المتحدة، أو بسبب ضعف القيادة في بلدنا. لقد فقدنا كثيراً من الحقوق التي وهبنا إياها الرب، وإننا لنرى بوادر سوء الطالع تلوح في الأفق)(163).

ومن شأن كارثة عسكرية تتعرض لها البلاد أن تزيد من مشاعر السخط هذه، ويبدو من قبيل المؤكد أن الحرب الأمريكية في العراق -وحتى كتابة هذه السطور- ستفضي إلى نهاية غير محمودة العواقب، وسيكون الضحايا الحقيقيون للفشل الأمريكي في العراق هم العراقيون أنفسهم، إلا أن كثيراً من الأمريكان سيشعرون بالمرارة والهزيمة، وسيتعاطفون مع لغة خطاب الغدر والطعن من الخلف التي بات يروج لها اليمين لتفسير الأخطاء، التي لحقت بمغامرات بوش في الخارج. لقد كانت الهزيمة في الحرب العالمية الأولى هي العامل الذي مهد لظهور الفاشية واستحكامها في ألمانيا. إذ دخلت ألمانيا الحرب وكان يسودها جو محموم من مشاعر النصر والعزة الإمبريالية، ثم ما لبثت أن غشيتها صدمة عميقة بسبب هزيمتها العسكرية وفقدان مكانتها العالمية. وفي ظل رفض الألمان المحافظين مواجهة حقيقة الهزيمة العسكرية التي منيت بها جيوشهم في ساحة المعركة، فإنهم لجؤوا إلى الترويج للأسطورة القائلة: إن الجيش الألماني طعن من الخلف على يد الخونة المدنيين وبخاصة اليهود. وقد أفضى ذلك إلى حدوث مصادمات عنيفة ضد التحرريين، وإلى نمو سريع للحركات التي تعد باستعادة مجد الحضارة الألمانية، ومواجهة الفساد الذي بات يعصف بالمدن الألمانية.

إن أمريكة، بالطبع، لن تتلاشى عن الوجود بسبب الحرب في العراق كما حدث لألمانية في الحرب العالمية الأولى، كما أنها لن تخسر شيئاً من أراضيها أو تتحمل عقوبات تثقل كاهلها كما حدث في معاهدة فيرساي. ومع ذلك، فإن هزيمة مذلة في العراق سينتج عنها موجات من المنجهية الوطنية داخل أمريكة. وقد يأمل بعض الليبراليين أن ينشأ رفض شعبي عارم للسياسات العدوانية كتلك التي ينتهجها بوش في الشرق الأوسط، إلا أن هذه التوقعات بعيدة الاحتمال -من وجهة نظري-لأن معظم الشبكات الاجتماعية القائمة الآن -التي يمر عبرها غضب الجماهير موجهة إلى الجهة الأخرى. وقد بدأ المحافظون فعلاً بمحاولة تفسير الكابوس العراقي بأنه نتيجة لخيانة الليبراليين. وبحسب أسطورة الطعن من الخلف الجديدة، فإن الصحافة الخائنة التي تسعى إلى المداهنة، تقوم بنقل صورة مشوهة عما يحدث على أرض الواقع في العراق بهدف إضعاف إصرار الشعب الأمريكي ومعنوياته. وفي إبريل من عام 2005، وهو الشهر الذي شهد تصعيداً في أعمال العنف في العراق - ، كتب ديفيد ليمبو مؤلف كتاب الاضطهاد: كيف يشن الليبراليون حرباً على المسيحية، يقول: «ليس بوسع المرء إلا أن يستنتج أن الإعلام لا يريد ترويج الأخبار السارّة في العراق؟ ولكن لماذا؟ من الواضح أنهم يطمسون الأخبار الجيدة: لأن هذه الأخبار تعزز من موقف الرئيس بوش الذي يمثل خطراً يهددهم، وتضعهم في قفص الاتهام إلى جانب رفاقهم الليبراليين»(164).

لو قدر لأفكار ليمبو أن تكتسب زخماً، لشاهدنا تصعيداً في وتيرة الهجوم على الصحافة، التي ما فتئ اليمين يحاربها باستمرار: لأنها تعمل - في نظرهم - على إضعاف التلاحم الأمريكي، وتسعى إلى إرضاء أعداء الأمة. كما يمكننا توقع تصعيد في الهجوم على أساتذة الجامعات الذين (ليس لديهم انتماء لأمريكة)، كما يمكن أن نشاهد عودة لظهور مشاعر العداء للسامية لدى الأصوليين المسيحيين، الذين سيضعون اللوم على المحافظين الجدد اليهود لتوريط البلد في الحرب من البداية. وفي مثل هذه الأجواء، فإن القومية المسيحية قد تتحول إلى قوة حقيقية وفاعلة

تدفع باتجاه إقامة حكم لاهوتي استبدادي شمولي، بدلاً من أن تكون مجرد حركة تردد خطاباً ذا أصداء استبدادية.

تصحيح مسار المركب

قد يحالف الحظ أمريكة في تجنب وقوع المصيبة، والخروج من مشكلاتها التي تحيط بها. وفي تلك الحال، فإن القومية المسيحية ستبقى قوة تتمتع بتأثير متنام وفاعل على السياسات الأمريكية، بالرغم من أن هذا التوسع سيكون متدرجاً بين كرّ وفر.

ويقف كل من النظام الانتخابي والتوزيع السكاني في البلاد في صف الحركة. وثمة تحيّز عنصري ضد الحضر وسكان المدن متجذر في أصل نظامنا الديمقراطي، وتظهر آثاره في زيادة نسبة تمثيل الولايات الريفية الصغيرة الأكثر ميلاً إلى النزعة المحافظة. ولأن لكل ولاية عضوين في مجلس الشيوخ، فإن الولايات السبع عشرة الأقل سكاناً في البلاد التي يقطنها 7 % من سكان الولايات المتحدة، يسيطرون على أكثر من ثلث مجلس الشيوخ في الكونغرس(165). وتظهر زيادة نسبة تمثيل الولايات المحافظة كذلك في هيئة الناخبين التي تختار الرئيس الأمريكي. وبحسب ما يذكره ستيفن هيل من مركز التصويت والديمقراطية، فإن مجموع سكان ولايات مونتانا، ووايومنغ، ونيفادا، ونورث داكوتا، وساوث داكوتا، وكالورادو، ونبراسكا، وكانزاس وأوكلاهوما، وأريزونا، وآلاسكا، يساوي مجموع سكان ولايتي نيويورك وماسيتشيوستس، إلا أن أعضاء هيئة الانتخاب الذين يمثلون المجموعة الأولى من الولايات، يزيدون بفارق تسعة أعضاء عن ممثلي المجموعة الثانية مع تساوي عدد السكان في المجموعتين. (ولها كذلك خمسة أضعاف أصوات المجموعة الثانية في مجلس الشيوخ)(166). وبذلك تصدق مقولة: إن للمحافظين قيمة أكبر، بمعناها الحرفي.

وفي الوقت نفسه، تنتشر ثقافة الكنائس العملاقة انتشاراً واسعاً، وتعد مناطق الضواحي الجديدة حول المدن الكبيرة -التي ينشط فيها التيار المحافظ- الأسرع نمواً في أمريكة: وفي عام 2004، صوتت 97 مقاطعة من بين المئة مقاطعة الأكثر نمواً في البلاد لمصلحة الحزب الجمهوري(167). وقد كان لحداثة هذه المناطق وافتقارها

إلى الجذور التاريخية والثقافية. وانفصالها عن بعضها بعض أثر في تسهيل نشر الواقع الخيالي للقومية المسيحية: لأن هناك قليلاً مما يتعارض مع هذا الواقع الوهمي ويصطدم به. وحين يكون فضاء الالتقاء العام محصوراً في مراكز التسوق والكنائس العملاقة، فإن نطاق ما يتعرض له الناس من آراء سيكون ضيقاً جداً. أما الذين يتوقون إلى سماع وجهات نظر مختلفة فسيجدونها بسهولة. غير أن الواقع لا يتدخل لفضح أكاذيب الحركة إلا إذا سعى أحد إلى كشفها.

كما أن الحركة التي تمثّل العالم الاجتماعي بأسره لأعضائها تتمتع بقبضة محكمة على هؤلاء الأعضاء يصعب الانعتاق منها. وفي هذا الصدد تقول حنّة أرندت: «إن التفتت الاجتماعي، والنزعة الفردية المتطرفة تسبقان تكوين الحركات الشعبية التي تجذب الأفراد غير المنتظمين في الأحزاب السياسية الذين يرفضون -لأسباب فردية- الاعتراف بالروابط والالتزامات الاجتماعية»[168].

كما أن انتخاب رئيس ديمقراطي عام 2008 -على أهميته في الإبقاء على كثير من الحريات الأساسية- لن يوقف نمو القومية المسيحية، ولن ينقض مكتسباتها، وإن كان سيحوّل طاقات تلك الحركة إلى وجهات جديدة. لقد حقق اليمين المسيحي أعظم إنجازاته في التنظيم إبان حكم الرئيس السابق كلينتون، حين ركز اليمين المسيحي جهوده نحو السياسات المحلية، فتمكن من السيطرة على الدوائر الانتخابية للحزب الجمهوري دائرة تلو أخرى، ومقاطعة تلو مقاطعة. ولأن القوميين المسيحيين باتوا يسيطرون على القاعدة الشعبية للحزب، ونظراً لتمتع الحزب الجمهوري بميزة هيكلية في الكونغرس، فإن اليمين المسيحي سيؤدي دوراً قوياً في الحكومة حتى وإن صوتت غالبية الشعب الأمريكي ضد برامجه. وسيجد أي رئيس جديد ديمقراطي صعوبة في تسيير دفة الحكم، وسوف تتكتل القوى التي لاحقت كلينتون في أثناء حكمه —وهي الآن أقوى من أي وقت مضى— لتكون جاهزة للهجوم قبل أن يؤدي أي رئيس ديمقراطي جديد اليمين الدستوري لممارسة الحكم.

إن حث جمهور الناخبين على الخروج للإدلاء بأصواتهم لن يكون كافياً. ولن تكفي الحماية الدستورية، ولا حتى أسطورة (الاعتدال) التي يقال: إنها متجذرة في الشخصية الأمريكية. إن الذين يرغبون في محاربة اليمين المسيحي سيحتاجون إلى

إستراتيجية متشعبة وطويلة الأمد. وأنا أرى أن تكون على ثلاثة مسارات: إصلاح في قانون الانتخاب، بحيث يعطي المناطق الحضرية نصيبها العادل من التمثيل في الحكومة الفدرالية، وتنظيم شعبي لمساعدة أفراد الأمة في محاربة القومية المسيحية على أرض الواقع، وحملات إعلامية توجيهية لتوعية الناس بالأجندة الحقيقية للحركة.

ولست أتحدث هنا عن التوفيق وجبر الخواطر. ولا شك في أنه سيكون من الأفضل لأمريكا لو خرج منها قائد يمكنه تقدير مطالب ومظالم الطرفين، ويتوصل إلى هدنة ما ليصلح هذا الشرخ الذي بات يثقل كاهل أمريكة من الداخل. إن المخاوف التي يتحدث عنها ويركز عليها اليمين المسيحي -وهي عنصر جذب له من عامة الناس- هي مخاوف حقيقية ـ كالخوف من التفسخ الاجتماعي، وعدم استقرار الأسرة، والتردي الثقافي ـ وينبغي الاعتراف بوجودها، والتعامل معها قدر المستطاع. غير أنه لما كان هدف الحركة هو تدمير المجتمع العلماني وفرض أيديولوجيتها عن طريق القوة السياسية، فإنه يجب محاربتها وليس ملاطفتها واسترضاءها.

وبالمثل، ومع أنني أدعم الكفاح الليبرالي لتحقيق العدالة الاقتصادية ـ المتمثل بأجور عالية، وتأمين صحي شامل، وتعليم بكلفة تكون في متناول الجميع، وتقاعد وظيفي آمن ـ فإنني لا أعتقد أن الرخاء الاقتصادي وحده سيكون مؤثراً في تحييد اليمين المسيحي. إن المصالح الثقافية هي مصالح حقيقية، وكثير منها له تأثير أكبر بكثير من تأثير المصالح المادية. وكما أشارت حنّة أريندت، فإن الحركات الشمولية نجحت دائماً في تفنيد وإرباك المراقبين والمحللين، الذين يحاولون تحليلها من منظور الطبقة الاجتماعية*.

---

* كتبت أريندت تقول: «بالنظر إلى أن التاريخ الأوروبي جميعه تقريباً -وعبر قرون عدة- علّم الشعوب هناك الحكم على كل فعل سياسي بحسب قاعدة: (من هو المستفيد) والحكم على كل الأحداث السياسية بحسب المصالح الخاصة التي تقف خلفها، فإن تلك الشعوب فوجئت بأمر غير مسبوق لم يكن بالإمكان توقعه. ولم تحمل الدعاية الإعلامية الاستبدادية محمل الجد بسبب طبيعتها الغوغائية، بالرغم من أنها كانت تصرح بكل وضوح قبل استيلائها على السلطة بأن الجماهير التي تؤيدها لم تكن تتحرك بدافع المحافظة على الذات».
(Hannah Arendt, The Origins of Totalitarianism (1951; reprint, New York: Harcourt, 1994), p. 348).

إن الأيديولوجيات التي تلبي الاحتياجات العميقة المتعلقة بالوجود هي أيديولوجيات قوية ومؤثرة. والقوميون المسيحيون لديهم واحدة منها، في حين لا يملك منافسوهم أيديولوجية مشابهة. ويوجد لدى الليبرالية المعاصرة عدد من الأفكار والسياسات المقترحة، ولكن وفي ضوء التردي المأساوي الذي لحق بفكرة الحكم الطوباني في القرن العشرين، فإنه يمكن تفهم نفورها من النظريات السياسية الراديكالية الشاملة. فهي تقف موقف الحذر والمتشكك؛ لأن الليبراليين لا يسعون إلى إعادة صنع العالم؛ بل كل ما يطمحون إليه هو أن يحسنوا من أحواله قليلاً. ولأنها تتصف بالحكمة أكثر من الإثارة، فقد كان لليبرالية مدافعون عنيدون، ولكنها لم تحظَ إلا بعدد قليل من الإنجيليين المتحمسين المثيرين للعواطف. وليس من المتوقع أن تتغير هذه الحال في المستقبل القريب؛ لأن الرؤى الكلية المتفائلة لا يمكن أن تتحصل عن طريق طلبها من مراكز الأبحاث كما تطلب توصيات السياسات، مع أن البنية التحتية الفكرية ضرورية في تطويرها. ومثل هذه البنية التحتية ما زالت في طور الإنشاء؛ وهناك مجموعة تطلق على نفسها الائتلاف من أجل الديمقراطية، أعربت عن عزمها تخصيص عدة مئات من ملايين الدولارات لإنشاء (مصانع أفكار ليبرالية) تكون قادرة على منافسة مراكز الفكر المحافظة، بوصفها مؤسسة التراث ومعهد المشروع الأمريكي. وهذه الخطوة تبعث على الأمل، لكنها ستحتاج إلى سنوات؛ كي تؤتي ثمارها.

ويحدو بعض الليبراليين أمل في أن يكون اليسار المسيحي، الذي ظهر حديثاً كفيلاً بالتصدي لليمين المسيحي. ومنذ إعادة انتخاب بوش، بدأ القس الإنجيلي جم ووليس مؤسس جمعية سوجورنرز الموقوفة لأهداف السلام والعدالة الاجتماعية، يلقى الحفاوة والترحيب لدى الديمقراطيين. ويعد ووليس -إلى جانب رجال دين آخرين مثل بوب إدغر، الأمين العام للاتحاد الوطني للكنائس، وسي ويلتون غادي- القس المعمداني الذي يرأس ائتلاف حوار الأديان، صوتاً قوياً ومهماً في مواجهة اليمين. ونشر ووليس قبيل انتخابات عام 2004 بياناً رائعاً وقّعه أكثر من مئتين من رجال الدين وعلماء الأخلاق بعنوان: (إعلان الولاء للمسيح في عالم يسوده العنف)، وهو بيان بليغ يرفض ما تفعله القومية المسيحية باسم الدين المسيحي. وجاء فيه: «إن أيديولوجية الحرب

التي تنبعث من الدوائر العليا في الحكومة الأمريكية قد باتت تطفى على كنائسنا. وانتشرت معها لغة (الإمبراطورية الورعة) على نطاق واسع. وجرى الخلط بين دور الرب، والكنيسة، والأمة حين يتحدث الناس عن (المهمة) الأمريكية، وعن (التكليف الرباني) لأمريكة من أجل «تخليص العالم من الشر».

ويتابع البيان قوله: «إننا نرفض التعاليم الخاطئة القائلة: إن أمريكة هي (أمة مسيحية)، تمثل الفضيلة الوحيدة، في حين يمثل منافسوها مجموعة من الأشرار، ... وفي الوقت الذي نرفض فيه مقولة: إن أمريكة تمثل معظم الشر في العالم، فإننا نرفض كذلك الاعتقاد بأن أمريكة لم ترتكب فعلاً يستوجب الندم أو التوبة. إذ الجميع أخطؤوا وأعوزهم مجد (الرب) (رسالة بولس إلى أهل رومية، الإصحاح الثالث، رقم 23)».

إن صوتووليس ومن شابهه في النهج من رجال الدين، هو صوت بالغ الأهمية، فهو تذكرة للعلمانيين بعدم الخلط بين الدين المتسامي، وبين عقيدة اليمين الانتقامية وتظاهره بالتقوى، وهو كذلك تذكرة للمؤمنين بأن المسيح ليس حكراً على الحزب الجمهوري. ونأمل أن يتمكن ووليس وغيره من القادة في اليسار المتدين من إيجاد قنوات تستوعب نصيباً من حمى التدين الأمريكي، وتصريفها باتجاه تخفيف وطأة الفقر الذي تفاقم بسبب حكم الجمهوريين.

وعلى الرغم من أن الليبراليين المتدينين هم عنصر مهم في أي حركة تأخذ على عاتقها محاربة القومية المسيحية، إلا أنهم ليسوا نداً مكافئاً لليمين المحافظ. إذ ليس من المتوقع أن يقبل المسيحيون التقدميون بتحويل كنائسهم إلى مراكز تابعة لحزب سياسي، كما هي حال كنائس المحافظين، مثل كنيسة وورلد هارفست التي يرعاها القس رود بارسلي، وليس لديهم استعداد لاتباع رجال دين يتلقون الأوامر من عملاء سياسيين في واشنطن. وقد سبق لجم ووليس أن قال: إنه ليس هناك موقف مسيحي من الحيل، التي يلجأ إليها الحزبان في مجلس الشيوخ بهدف تعطيل أو تأخير التصويت على بعض القوانين أو التعيينات. وفي المقابل يقول اليمين المسيحي: إن هناك موقفاً مسيحياً من كل شيء. وهذه الرؤية، وبالرغم من أنها مفلسة من الناحية الروحية، إلا

أنها من الناحية السياسية قوية إلى حد لا يصدق. إذ ليس هناك حافز للمرء أقوى من أن يعتقد أنه ينفذ أوامر (الرب) الصريحة.

الأمريكي العادي

ليس من الضروري أن تكون الحركة المناهضة للقومية المسيحية حركة شمولية، إلا أن عليها أن تكون مستعدة لخوض معارك سياسية شرسة وبشعة. وقد تظهر مثل هذه الحركة مع مرور الوقت وتوافر الدعم اللازم. ولعل من المفارقات أن تنشأ مثل هذه الحركة وسط طائفة من الناس تتعرض اليوم للسخرية والذم؛ لعدم توافقها مع المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه، ولتخلفها عن ركب سكان الضواحي الأكثر ورعاً وتديناً.

فالثقافة الأصولية المضادة التي ترعرعت فيها القومية المسيحية، كانت أساساً نتاج مشاعر استياء عميقة أوجدها وروّج لها نفر يبغضون القيم الليبرالية، ثم تبناها قطاع عريض من المواطنين. وكانت الحركة ملاذاً لأناس شعروا بالغضب والهزيمة، وسعوا إلى إثبات مصداقيتهم وسط ثقافة بدت وكأنها تكيل لهم الإهانات باستمرار. وفي النهاية، استغل بعض الأشخاص الحاذقين هذه الفئة حديثة النشوء من المؤمنين الحانقين، ونجحوا في تحويلها إلى قوة سياسية كبيرة ومؤثرة. إلا أن العقيدة ومشاعر السخط جاءت أولاً. ومنشأ أي حركة شعبية يجب أن ينبثق من هدف أعمق بكثير من مجرد السعي نحو تشكيل حركة وحسب.

ويوجد في أمريكة اليوم مجموعة من الناس تتعرض مُثُلها وقيمها للهجوم والتهكم من قبل القيادة العليا في هذا البلد. ويتمّ تحييدهم ورفضهم؛ لأنهم (ديناصورات) يعيشون في عالم منقطع الصلة (بالشعب) وبالمصير الحتمي الذي تدفع باتجاهه قوى التاريخ. ويُعدّون (وصمة عار) حتى في نظر عدد من قادة الحزب الذي ينتمون إليه، وعادة ما تتجاهلهم وسائل الإعلام. ويتهمهم أشخاص في مراكز عليا في الحكومة بالخيانة.

إنني أتحدث -بلا ريب- عن الليبراليين، ولا سيما الليبراليين العلمانيين المتحضرين سكان المدن. ويتم تهميش وتحقير هؤلاء التقدميين، والمفكرين، الذين يقطنون في

أكثر أجزاء البلاد إبداعاً وحيوية، على يد أولئك الذين يعتقدون أن (أمريكة) عبارة رديفة للمناطق الأكثر تديناً في البلاد. كما أن الطعن والقدح الذي يكيله اليمين على المدن الأولى في هذا البلد، وعلى سكانها هو أمر غير عادي ولافت للنظر، ولا يلقى اهتماماً من وسائل الإعلام. وفي أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 2004 التي خاضها جورج بوش ضد كيري، كان بوش الذي ظهر بمظهر الساعي لأن يبقى رئيساً للبلاد كلها بأطيافها كافة يتلفظ بكلمة (ماسيتشيوستس) وكأنها شيء قبيح، حين قال: «ماذا تتوقعون من عضو في مجلس الشيوخ يمثل ولاية ماسيتشيوستس؟» وذهب رك سانتوروم إلى أبعد من ذلك حين أنحى بالمسؤولية عن «الفساد الثقافي» الذي حل بالمدن بسبب فضائح الاعتداءات الجنسية في الكنيسة الكاثوليكية، فكتب يقول: «ليس من العجيب أن تقع مدينة بوسطن -وهي المركز الأكاديمي والسياسي والثقافي لليبرالية في أمريكة- في مركز تلك العاصفة»[169].

والأنكى من ذلك هو الإعلان الذي وضعه نادي النماء اليميني المحافظ مستهدفاً به النيل من هاورد دين في أثناء حملة الانتخابات الأولية لاختيار مرشح الحزب الديمقراطي، الذي سينافس مرشح الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية العامة. وعرض هذا الإعلان صورة زوجين متقدمين في السن من وسط البلاد، وهما يتذمران من صنف من الأمريكيين الذين يقطنون شمال شرقي وشمال غربي البلاد. ويبدأ الزوج بالقول: «أعتقد أن على هاورد دين أن يأخذ جماعته الذين يحبون رفع الضرائب، وتوسيع الحكومة، وشرب الحليب بالقهوة، وأكل السوشي، واقتناء سيارات الفولفو، وقراءة صحيفة نيويورك تايمز... وتتابع زوجته: «... وثقب أعضاء أجسامهم، وأفلام هوليوود، أن يأخذ كل هؤلاء وخطتهم اليسارية المتطرفة والغريبة ويعود بهم إلى فيرمونت؛ ليبقوا هناك في مكانهم المناسب». والآن، تصوّر لو أن منظمة موف أون الليبرالية عرضت إعلاناً مناهضاً لبوش يصف أتباعه بمحبي اقتناء البنادق، وتقليب صفحات الإنجيل، والسيارات المستهلكة للوقود، والأكل في ماكدونلدز، والتشهير بالشواذ... أن يأخذ هؤلاء وخطتهم اليمينية المتطرفة والغريبة... لو ظهر إعلان كهذا، فلن يتوقف عويل اليمين وشكواهم من

النخبة العلمانية العاتية واحتقارها لما يطلقون عليه: (الأمريكي العادي). ولأن الروح الأمريكية في نظر المحافظين هي خليط من النزعة الإقليمية الريفية الضيقة، وثقة المرء بإيمانه، ومناهضة الفكر والعقلانية، فقد لجؤوا إلى الطعن في وطنية وولاء كل شخص يرى أن تلك الصفات صفات بغيضة ومنفرة، ولا نكاد نجد في الإعلام من يتصدى لهم في ذلك. (وبالمناسبة، كان الإنجيليون المحافظون هم الطائفة الدينية الوحيدة التي صادفتها تبيع القهوة بالحليب في كنائسها).

وبالأخذ في الحسبان كل ما وجه إليهم من احتقار وازدراء، فإنه ليس من المستغرب أن يظهر لدى بعض التقدميين توجهات انفصالية. وفي الأيام الكئيبة التي أعقبت انتخابات عام 2004، وجد بعض الليبراليين بعض العزاء والسلوى في خرائط تظهر كندة، وقد توسعت حدودها لتشمل الولايات الزرقاء تحت لواء ديمقراطيتها الليبرالية، فيما تركت الولايات الحمراء لتشكل (أرض يسوع). وقام آخرون بتوزيع منشورات أخذت من موقع مناهض للولايات الجنوبية، وبعبارات لاذعة تستنكر الغلو في التعصب الوطني السائد في تلك المناطق، وباستخدام العبارات ذاتها التي تعكس العداوة المتعلقة بالفئات التي يتسم بها اليمين، جاء فيها: (خذوا تحقيركم لليبراليين، وتطفلكم على الضرائب الفدرالية، وتلويحكم بعَلَم التحالف، ونفاقكم، ورياءكم الزائف، واجعلوه في مؤخرتكم).

وفي حديثه في برنامج ماكلافلين غروب الذي يبث في عطلة نهاية الأسبوع، وبعد فوز بوش، أشار لورانس أودونل -وهو معاون سابق لأعضاء ديمقراطيين في مجلس الشيوخ- إلى أن الولايات الزرقاء* هي التي تموّل الولايات الحمراء بما تدفعه من ضرائب، وقال: «إن المشكلة الكبرى في هذا البلد الآن -وهي المشكلة التي ستفرز مناقشات حادة على مدى العشرين عاماً القادمة- هي أن المناطق التي تدفع مصاريف الحكومة الفدرالية في هذا البلد يحكمها الأشخاص، الذين لا يدفعون شيئاً للحكومة الفدرالية».

* جرت العادة في التغطية الإعلامية للانتخابات الأمريكية أن تمثل الولايات ذات التوجه الليبرالي، التي تكون من نصيب الحزب الديمقراطي في الانتخابات باللون الأزرق، وتلك التي تصوت لمصلحة الحزب الجمهوري باللون الأحمر.

فسأله توني بلانكلي الذي بدت عليه علامات الدهشة: «هل أفهم من كلامك أنك تدعو إلى حرب أهلية؟» فرد عليه أودونالد: «بإمكانكم الانفصال دون إطلاق رصاصة واحدة».

والانفصال -بالطبع- ليس خياراً وارداً، وحتى وإن كان كذلك، فإنه ليس من المقبول أن يتخلى الليبراليون عن أنصارهم الموجودين في الولايات اليمينية المحافظة، وأن يتركوهم تحت رحمة أمثال روي موور وديفيد بارتون. بل يجب أن نبذل جهداً مضاعفاً للتواصل ومد يد العون لليبراليين، الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها القوميون المسيحيون، إنهم الأشخاص الذين يواجهون المقاومة الأشد.

وثمة حاجة إلى توعية سكان الولايات الزرقاء بالإجحاف الذي لحقهم من النظام الانتخابي القائم؛ لأن هذا النظام يحرمهم من حقهم بالتمثيل العادل في الحكومة، في الوقت الذي يعطي لأكثر المناطق تعصباً في البلاد سلطات لا تتناسب مع حجمها السكاني. ولعل رفع مستوى الوعي الشعبي بهذه القضية -إلى جانب ما يشعر به كثيرون من مواقف عدائية صادرة عن الولايات المحافظة- أن يكون حافزاً لحملة شعبية تطالب بالتمثيل العادل للسكان. ولا ننسى أن ردة الفعل ضد الليبرالية هي التي دفعت اليمين ليصبح أفضل قوة سياسية منظمة في تاريخ السياسية الأمريكية؛ ولعل ردة فعل مشابهة ضد اليمين أن تحرك الليبراليين والمعتدلين.

إن الكفاح ضد حكم القوميين المسيحيين يجب أن يكون -في النهاية- كفاحاً من أجل الإصلاح الانتخابي. ويلزم على الليبراليين أن يسعوا إلى إلغاء نظام التصويت على مرحلتين في الانتخابات الرئاسية، بل وحتى تعديل طريقة تكوين مجلس الشيوخ، وذلك بتقسيم بعض الولايات ذات الحجم السكاني الكبير. (ولعل الشروع بحملة للمطالبة بجعل مدينة نيويورك ولاية بحد ذاتها أن يكون بداية حسنة). وستكون هذه المهمة مهمة عصيبة وشاقة، وبالنظر إلى أن المحافظين اعتادوا إطلاق العنان لإيحاءاتهم الخيالية، بأنهم ضحية اضطهاد النخبة الليبرالية من الولايات الشمالية الشرقية، فسوف يتطلب الأمر وجود حركة كبيرة وكاسحة لنزع السلطة من أيديهم. ولن تظهر مثل هذه الحركة إلا إذا توقف عدد كاف من الليبراليين عن تصديق سخرية اليمين

بهم بأنهم منقطعو الصلة (بالأمريكيين الحقيقيين). والشروع بدلاً من ذلك بالتعبير عن غضبهم من كونهم محكومين من قبل أشخاص رجعيين متزمتين منقطعي الصلة بالأمريكيين الحقيقيين.

والأهم من ذلك هو أن ولايات الوسط ليس لديها أي مستند أخلاقي. ونجد أن الولايات التي تستهوي الناخبين فيها (القيم الأخلاقية) قد سجلت أعلى نسب في الطلاق وحالات الحمل في سن المراهقة. كما أن أعلى معدلات جرائم القتل هي في الولايات الجنوبية. في حين أن أقلها كان في الولايات الشمالية الشرقية[170]. أما أفضل خمس ولايات من حيث أداء المدارس الحكومية -ماسيتشيوستس، وكناكيتكت، وفيرمونت، ونيو جيرسي، ويسكونسن- فهي جميعاً من الولايات الليبرالية التقدمية. أما أسوأ خمس ولايات من حيث أداء المدارس الحكومية -نيو ميكسيكو، ونيفادا، وآريزونا، وميسيسبي، ولويزيانا- فكانت كلها من نصيب بوش في الانتخابات الأخيرة[171].

وما تزال ثقافتنا تتمسك بالخرافة الشعبية التي تؤمن بكياسة ونقاء وسط أمريكة، وذلك بالرغم من كل الأدلة التي تشير إلى نقيض ذلك. وقد عانى الليبراليون من تهمة (النخبوية) التي توجه إليهم، وأن خطابهم لا يعكس سوى قيمهم الشخصية. وإلا فكيف نفسر ندرة النقاش على المستوى السياسي حول التأخر الإقطاعي، والتراجع الأخلاقي الذي ينتج في كل فرصة ينتهزها القوميون المسيحيون لوضع سياساتهم موضع التطبيق؟

إن الإشاعة الكاذبة بأن الحروب الثقافية هي صراع بين (النخب) وبين (الأمريكيين العاديين) هي إشاعة تعطي فكرة خاطئة عن وجود انقسام عميق بين أصناف مختلفة من الأمريكيين العاديين، وكلهم يشعرون بأنهم مهددون من قيم (الطرف الآخر) الغريبة والمحيّرة. ومن الغريب أن الليبراليين بانجرافهم وراء فخ النخبوية بدؤوا يفكرون فعلاً، وكأنهم نخبة منقطعة الصلة بمحيطها. وبدلاً من التأمل في ماهية السياسات التي ستحسن حياتهم، ونوع البلد الذي يعيشون فيه، والأشخاص الذين سيمثلونهم -ومن ثم تقرير كيفية جذب الآخرين لرؤيتهم- ذهب التقدميون يتخبطون

في أفكار ورموز ظنوا أنها ستستميل بعض السذّج من سكان الأرياف في وسط البلاد. وهذه هي عين العجرفة والاستعلاء.

بناء حركة

حين أتحدث عن الليبراليين والتقدميين، فإنني لا أعني بذلك الحزب الديمقراطي، مع أنه يمثل حتى الآن الوسيلة العملية الوحيدة لتحقيق تطلعاتهم. ومن المحتمل جداً أن يضطر الحزب الديمقراطي في المستقبل القريب إلى تقديم تنازلات للمحافظين المتدينين. فمثلاً، يعدّ دعم زواج ذوي الميول الجنسية المثلية من القضايا العادلة والأخلاقية، ومع ذلك، وفي هذا الوقت فإن دعم هذه القضية هو في حكم الانتحار الانتخابي. كما أن خيار الإنجاب من المبادئ الديمقراطية الأساسية، ولكن كان من مصلحة الحزب الديمقراطي أن يساند روبرت كيسي من ولاية بنسيلفينيا -وهو من الديمقراطيين المعارضين للإجهاض- في حملته الانتخابية ضد الجمهوري ريك سانتوروم عام 2006. ومن كان يفضّل أن يرى ديمقراطياً يفوز في الانتخابات، على سماع ترديد المثل الليبرالية في خطاب الإقرار بالهزيمة أمام خصمه الجمهوري المحافظ، فعليه أن يظهر درجة من القبول بالسياسات القائمة على الاعتبارات العملية بدلاً من الاعتبارات الأيديولوجية. ففوز كيسي في واقع الأمر سيساعد في حماية خيار الإنجاب، وذلك بجعل الديمقراطيين أقرب إلى السيطرة على مجلس الشيوخ، وحرمان القوميين المسيحيين من واحد من أقوى حلفائهم في الحكومة. وإن من دواعي الأسى والمرارة لدى الملتزمين بحقوق الإجهاض أن يدعموا مرشحاً نذر نفسه لسلب تلك الحقوق من أصحابها. ولا يسع المرء إلا أن يأمل في أن تتحول تلك المرارة إلى حافز يدفع الناشطين إلى بناء ثقافة تقلل من الحاجة إلى تقديم مثل هذه التنازلات.

وإذا كان هذا يناقض ما دعوت إليه من التأكيد على اعتزاز التقدميين بمبادئهم؛ فلأن الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية تعمل كل منها بطريقة مختلفة. فالأحزاب السياسية تخاطب المعتقدات القائمة التي يؤمن بها الناس. أما الحركات الاجتماعية فتعمل على تغيير تلك المعتقدات. وحين يتوقع الناشطون أن تعمل الأحزاب السياسية

عمل الحركات -ترشيح أشخاص متشددين في التغيير. مثل باري غولدووتر أو جورج ماكغرن- فإن النتيجة ستكون كارثة سياسية. إذاً، يجب على الحركة أن تشكل الثقافة أولاً قبل أن يكون لأي مرشح يحمل قيم تلك الحركة فرصة في الفوز في الانتخابات.

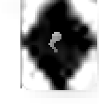
ومن الطرق التي يمكن للتقدميين أن يسلكوها لبناء حركة اجتماعية، والعمل على مناهضة القومية المسيحية في أن واحد هي التركيز على السياسات المحلية. ولا يحتاجون إلى دليل في ذلك سوى النظر إلى الائتلاف المسيحي: إذ لم ينجح الائتلاف المسيحي في تطوير أدواته الانتخابية على المستوى الوطني فعلاً، إلا بعد نجاح بل كلينتون ونفيهم من موقع السلطة في واشنطن. وكتب رالف ريد في ذلك الوقت يقول: «كيف يتسنى للحركة المؤيدة للأسرة أن تتعافى من الانتكاسة التي لحقت بها، وتسترجع نشاطها الذي عهدته في السنوات الأولى من عهد ريغان؟ لقد اختاروا طريق التركيز على السياسات والقضايا المحلية. وبهدوء، بدأ الائتلاف المسيحي بوضع شبكة متينة من الناشطين على المستوى الشعبي المحلي، فقاموا بتنظيم نشاطهم على مستوى الأحياء السكنية، وبرعاية ورشات تدريبية، وتحديد الناخبين المتعاطفين مع قضاياهم، وتوزيع منشورات لتوعية الناخبين»[172].

وطور الائتلاف المسيحي مهارة في صياغة القوانين المحلية والتعديلات التابعة لها؛ لكي تصبح كالإسفين الذي يقسم الآراء في القضايا التي يتناولها ذلك القانون، وحشد قاعدتهم الشعبية، وإرغام الطرف الآخر على الدفاع عن مواقف تبدو متطرفة. فمثلاً، تحظى الحملات الإعلامية الداعية إلى وجوب أخذ موافقة أولياء الأمر على إجراء عمليات إجهاض الفتيات دون سن البلوغ. وتحظى هذه الحملات بتأييد شعبي واسع وتضع الحركة المنادية بالخيار في موقف دفاعي حرج، على حين تقدم لأنصار الحياة خبرة سياسية ثمينة. وقد تمكن جورج بوش حين كان حاكماً لولاية تكساس من أن يجعل من معارضة الديمقراطيين في تكساس للزوم إخبار أولياء الأمر بعملية الإجهاض قضية من القضايا المهمة في حملته الانتخابية. وتمكن في النهاية من سَنّ قانون يلزم إخبار أولياء الأمر بالإجهاض، واستخدم تلك الحادثة في حملته الانتخابية الرئاسية الأولى للتدليل على موقفه المؤيد للحياة دون تخويف النساء المعتدلات[173].

وبإمكان الليبراليين استخدام تلك الإستراتيجية، ويمكنهم العثور على قضايا تظهر وتستغل تطرّف الطرف الآخر. وتمكنهم من تسجيل بعض الانتصارات السياسية، وعلى قدر مساوٍ من الأهمية، تهميش القوميين المسيحيين في نظر المواطنين. ويمكن للتقدميين أن يعملوا على سن قوانين محلية على مستوى البلدية والولاية عن طريق مبادرات الاستفتاء الشعبي متى كان ذلك ممكناً، وقطع التمويل الحكومي عن أي منظمة تمارس التمييز والتفرقة على أساس الدين. ولأن جزءاً كبيراً من تمويل المنظمات الدينية يوزع عن طريق الولايات، فإن من شأن مثل تلك القوانين أن تضع حداً للتحيز الذي تمارسه منظمة جيش الخلاص، وغيرها من الجمعيات الدينية التي تمول من جيوب دافعي الضرائب. (وبالطبع تبقى الجمعيات والمنظمات الدينية حرة في رفض توظيف أتباع الديانات الأخرى - ولكن عليهم أن يفعلوا ذلك من دون أموال الحكومة). وإلى جانب إصلاح فوري لوضع غير عادل، فإن من شأن حملة وطنية لإنهاء التمييز المدعوم من الدولة أن يضع القضية في بؤرة التركيز العام. وفي الوقت الحالي هناك عدد قليل من الناس يدرك ذلك، وبجهود بوش، تستطيع المنظمات الدينية أن تأخذ من أموال الضرائب وترفض صراحة توظيف اليهود، أو الهندوس، أو البوذيين، أو المسلمين وغيرهم. إن هذه القضية تحتاج إلى مزيد من التوعية العامة، وإلى معركة سياسية -أو سلسلة منها- لتحقيق تلك التوعية. ومن شأنها أيضاً أن تجبر القوميين المسيحيين على أن يفسروا لنا لماذا يجب أن يسمح لهم بممارسة التمييز في الأموال العامة. والأفضل من ذلك، أن من شأن تلك الحملة أن تسهم في خلق بنية تحتية على المستوى الشعبي، شبكة من الناس ممن يتمتعون بخبرة سياسية والتزام بالتعددية.

ويمكن للتقدميين أن يعملوا على سن تشريعات تفرض على الصيادلة وجوب صرف أدوية منع الحمل. (مثل هذه التشريعات اقترحت بالفعل في كاليفورنيا، وميزوري، ونيوجيرسي، ونيفادا، ووست فيرجينيا). وإعلانات تأييد هذه التشريعات ستكتب نفسها بنفسها من الناحية العملية. تصوّر أن زوجين يتشاوران مع طبيبهما ويقرران أنه ليس بوسعهما إنجاب مزيد من الأولاد. فيكتب الطبيب لهما وصفة لمنع الحمل، فتأخذ الزوجة تلك الوصفة إلى الصيدلاني، فتعود إلى بيتها ومعها منشورات

دينية. ويمكن للحملة أن تستخدم أحد أنجع الشعارات التي ابتكرها أنصار حقوق الإجهاض: (من الذي يقرر - أنت أم هم؟).



وإلى جانب الجهود لتغيير الخريطة الانتخابية على المستويين المحلي والوطني، فإن على الليبراليين أن يعملوا على إيجاد منظمات جديدة مسخرة للتدخل في المعارك الثقافية المحلية. وعلى مدى الأعوام السابقة، قام عدد من الجماعات التي أنجزت أعمالاً مهمة ضد اليمين المسيحي عن طريق الضغط، والتحدي القانوني، والبحث العلمي المعارض، من أهمها على الإطلاق الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، ومنظمة الطريقة الأمريكية، والاتحاد الأمريكي للفصل بين الكنيسة والدولة، والمركز القانوني للفقراء في الجنوب. وما كان ينقصنا هو وجود منظمة شعبية على المستوى الوطني يمكنها دعم، الذين يقاومون اليمين المسيحي في مجتمعاتهم المحلية.

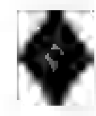
ويوجد لدى المحافظين أعداد كبيرة من العملاء السياسيين الذين يقدمون الدعم للأشخاص، الذين يعملون في وضع مناهج تدرس القول بالخلق في مدارسهم، أو إصدار قوانين مناهضة للشواذ في مدنهم وولاياتهم. وبحسب ما يذكر جف براون - عضو مجلس مدرسة دوفر في ولاية بنسيلفينيا؛ الذي استقال من عضوية المجلس بعد أن صوّت رفاقه في المجلس على إقرار تدريس التصميم الذكي- فإن بل بكنفهام -رئيس لجنة المناهج- حين أعلن أول مرة عن حملته ضد داروين، كان يتفاخر بأن جماعات ومنظمات في طول البلاد وعرضها اتصلت به لتقدم دعمها ومؤازرتها له. وقال براون: «حين يقوم أي شخص بإطلاق عبارة غبية مثل: (كتاب الأحياء هذا ممزوج بالداروينية)، فإن هناك -على ما يبدو- شبكة كاملة، تنشط إلى العمل والحركة فوراً. وقد كان المحامون من خارج الولاية والعملاء السياسيون هم الذين نبهوا بكنفهام وقدموا له النصيحة باستخدام عبارة: (التصميم الذكي) بديلاً عن عبارة الخلق.

لم يخفَ أحد لمساعدة براون وزوجته. ولما بدأ بكنفهام بالحديث عن التصميم الذكي، كان ذلك مفاجأة لبراون وزوجته كيسي - إذ لم يكونا على دراية بتلك

العبارة ومدلولاتها. تصوّر لو كانت هناك منظمة تتخصص بتقديم الدعم للأشخاص الذين يجدون أنفسهم قد انجرفوا إلى خوض الحروب الثقافية، فسيكون بوسع تلك المنظمة أن تتصل بأسرة براون: لترشدهم إلى مراحل تقدم النزاع حول النشوء والارتقاء، وتزودهم بآخر المعلومات عن التصميم الذكي، من أين جاءت هذه النظرية وكيف تدحض؟

وبإمكان مثل هذه المنظمة أن تكون حلقة وصل بين الأشخاص الذين يواجهون تحديات مشابهة في مدنهم وبلداتهم، فيناقشون عبرها أي الإستراتيجيات وأي الحجج تعمل وأيها لا تعمل. ويمكنها أن تقدم تدريبات على أصول الحملات الإعلامية للمبتدئين في النشاط السياسي، والذين يرغبون في خوض انتخابات مجالس المدرسة أو البلدية، وأن ترعى جولات خطابية يتحدث فيها الأشخاص الذين مروا بتجارب عملية في تحدي اليمين المسيحي. فمثلاً، أبدت كيسي براون استعدادها لإشراك الآخرين في تجربتها، وقالت: «إنني أريد أن أخرج إلى الناس وأقول لهم: هذا ما حدث لنا، وهذا ما ستحتاجون إلى فعله إن تعرضتم لموقف مشابه... لعلنا بذلك أن نساعد مجتمعات أخرى».

إن المنظمة التي نفتقر إليها هي المنظمة التي يمكنها مساعدة الناس في كسب ود جيرانهم، وليس التغلب عليهم في المحكمة. ويقول جيف براون: «إننا إن لم نتمكن من كسب القاعدة الشعبية، فسوف نخسر ثانية.... علينا أن نصل إلى القاعدة الشعبية. إنها المكان الذي ينشط فيه هؤلاء الناس -أي القوميين المسيحيين- في تجنيد أتباعهم».



يصعب على المرء أن يعثر -في الوقت الراهن- على موقع إلكتروني يقدم النصيحة للأشخاص الذين يواجهون تحديات القوميين المسيحيين في مدارسهم. إن الافتقار إلى مثل هذه البنية التحتية المساندة في خوض الصراعات السياسية المحلية يعود -في جزء منه- إلى اعتماد الليبراليين على المحاكم لحماية حقوق الأقليات. ومنذ قضية براون ضد مجلس التعليم عام 1954، يمّم اليسار وجهه نحو المحكمة العليا لحماية الحريات

المدنية في وجه الأغلبية المعادية. وفي كل مرة يقرر مجلس مدرسة ما تدريس الخلق في المناهج الدراسية. كان رد الليبراليين التلقائي هو رفع دعوى قضائية في المحكمة.

في حين لجأ اليمين إلى القاعدة الشعبية والسياسات المحلية. بدلاً من طرق باب المحكمة الفدرالية العليا؛ نظراً إلى عدم وجود حلفاء له فيها. جانباً بذلك ثمار الصراع ضد قرارات الأغلبية في المحكمة. ونشأ عن ذلك حلقة مفرغة: ففي كل مرة تتدخل فيها المحكمة لحماية مجموعة لا تتمتع بشعبية واسعة. يجني اليمين مزيداً من الدعم الشعبي.

وليس من الإنصاف إدانة أي شخص يسعى إلى المحكمة الفدرالية العليا؛ طلباً لإحقاق حقه، سواء أكان من الأفارقة الأمريكيين، أم من غيرهم. فهؤلاء جميعاً هم على حق حين يختارون عدم جعل حقوقهم المدنية محلاً للاستفتاءات الشعبية. وبصرف النظر عن وجاهة الاعتماد على المحاكم من عدمه. فإن هذا الخيار لم يعد قائماً. فمعظم المحاكم اليوم بات يحتلها قضاة يعارضون كثيراً من الحقوق التي يثمنها الليبراليون. بدءاً من الحق بخصوصية ممارسة الجنس الرضائي، إلى الحق بتعليم عام خالٍ من تلقين العقيدة الدينية. وهذه خسارة فادحة. ولكن باستطاعة التقدميين أن يعيدوا الكرة عن طريق التركيز على السياسات المحلية.

ولقد أمكن الإطاحة بتدريس (التصميم الذكي) في النهاية عن طريق السياسات المحلية في مدينة دوفر. وفي الثامن من نوفمبر من عام 2005، وبعد فراغ أطراف النزاع من إبراز حججهم، وقبل أن يصدر القاضي حكمه في القضية. تمكن الناخبون في مدينة دوفر وبفارق قليل في الأصوات، من الإطاحة بأعضاء مجلس المدرسة الثمانية الذين انتهت مدة عضويتهم، ووضع مكانهم أعضاء جدد يؤيدون النشوء والارتقاء. وكان من بين الناجحين براين ريهم. الذي كان هو وزوجته كريستي ضمن الفريق المدعي في القضية. (كان براين فيما يبدو من الناجحين حتى كتابة هذه السطور؛ نظراً لقيام منافسه بالطعن في نتائج الانتخابات، مدعياً وجود خلل فني في آلات التصويت).

وكان هذا النصر الانتخابي زجراً حاسماً لليمين بقدر ما يسع المرء أن يتخيل.

لم يـأتِ فوز المجلس الجديد في الوقت المناسـب لإعاقة القضـية التـي تنظر فيها المحكمة. كما أنه لا يعني أن سكان دوفر قد تخلصوا من شكوكهم تجاه داروين. ويميل معظم المراقبين إلى عزو نتائج تلك الانتخابات إلى مشاعر الخجل التي عمت المدينة، حين أصبحت محلاً للسخرية والتهكم على المستوى العالمي بسبب تلك القضية المثيرة للجدل؛ بل والأهم من ذلك هو الشـعور المتراكم بالغضب من مصاريف القضية. وقد ذكر لي براون أن (بعض الناس يحملون صوتهم الانتخابي في جيب قميصهم القريب من قلبهم، ولكن معظمهم يحملونه في جيوب سراويلهم إلى جانب محفظة نقودهم). ومـع ذلك، فإن نتائج الانتخابـات قد غيّرت من ديناميكية السياسـة المحلية على نحو كامل، مما جعل التصـميم الذكي عديم النفع -مؤقتاً- بوصـفها هراوة شعبية. وبعد أربعـة أيام مـن تلك الانتخابات، تحول ريك سـانتوروم عن موقفـه القديم تجاه هذه القضية، مصرحاً لصحيفة محلية بأن التصميم الذكي لا مكان له في صفوف الدراسة قائلاً: «إن العلم يأخذك إلى حيث يأخذك»[174].

في شـهر ديسـمبر من عام 2005، أصـدر جون جونز قاضـي المحكمة البدائية الفدرالية ـ وهو من القضـاة الذين اختارهم بوش لهذا المنصـب ـ حكماً نقض فيه سياسة التصـميم الذكي التي اعتمدها مجلس المدرسـة السابق. وجاء في حيثيات الحكم الذي استغرق 193 صفحة ما نصه: «من المؤكد أن نظرية داروين في النشوء والارتقاء ما تزال ناقصـة، غير أن عجز نظرية علمية ما عن تقديم تفسير للنقاط كافة فيها، يجب ألا يستخدم ذريعة في دفع فرضيات دينية بديلة غير مجربة وزجها في غرف تدريس العلوم، أو في تحوير وتشـويه المسـائل والقضـايا العلمية الثابتة». ويتابع القاضـي جونز في حكمه قائلاً: «إن الإجحاف قد طال مواطني مدينة دوفر على يد أعضـاء المجلس السابق، الذين صوتوا لمصـلحة قرار يقضي باتباع سياسة التصـميم الذكي في المناهج الدراسـية. وإن من عجيب المفارقة أن كثيراً من هؤلاء الأعضـاء الذين كانوا يروجـون لمعتقداتهم الدينية في الملأ بـكل ثبات وكبرياء، لم يتوانوا عن الكذب مراراً وتكراراً في سـبيل تغطيـة آثارهم وتورية الهدف الحقيقي وراء سياسة التصميم الذكي».

وكان مثل هذا القرار، في الظروف العادية، يلاقي بإدانة مدوية بعدّه هجوماً نخبوياً على إرادة الشعب. ولأن إرادة الشعب تبدو الآن في صف القاضي، فقد كان رد اليمين المسيحي صامتاً. ولم يستأنف مجلس التعليم الجديد في المدينة الحكم الذي أصدره جونز، ولذلك لم يكن هناك داعٍ للتحرك نحو المرحلة الثانية من المعركة القانونية. وفي محاولة لإبعاد نفسه عن تلك القاضية، أعلن سانتوروم -الذي بدت عليه آثار الهزيمة- استقالته من المجلس الاستشاري لمكتب توماس موري للمحاماة. وأعلن إعلاميون محنكون نعي التصميم الذكي.

كان ذلك النعي متسرعاً وسابقاً لأوانه. فبعد أيام قلائل من تبديل دوفر أعضاء مجلس التعليم فيها، أقرت ولاية كانزاس معايير جديدة في تدريس العلوم تنتقد النشوء والارتقاء. ثم بعد أقل من أسبوعين من صدور حكم جونز الذي جاء فيه، أن التصميم الذكي ليس له مكان في صفوف الدراسة، قدمت دائرة التعليم في مقاطعة إل تيجون في ولاية كاليفورنيا التصميم الذكي على أنه مادة اختيارية في مادة الفلسفة. وجاء في وصف ذلك المساق ما نصه: «يعاين هذا المساق بنظرة قريبة فاحصة نظرية النشوء والارتقاء، ثم يناقش الجوانب العلمية، والبيولوجية، والإنجيلية التي تبين أن فلسفة داروين لا تقف على قاعدة صلبة». وفي وصفه (فلسفة التصميم) سيناقش المساق التصميم الذكي بعدّه رداً بديلاً عن النشوء والارتقاء ... وسوف تقدم الأدلة المادية والكيميائية التي توضح أن عمر الأرض هو بالآلاف وليس بالبلايين من السنين».

سارعت منظمة اتحاد الأمريكيين من أجل الفصل بين الكنيسة والدولة بالانضمام إلى بعض أولياء أمور الطلبة في المقاطعة في الدعوى، التي أقاموها ضد هذا التوجه، فتراجعت دائرة التعليم مبدية موافقتها على عدم طرح هذا المساق مرة أخرى. وفي أثناء ذلك، اكتسبت المبادرات المناهضة للنشوء والارتقاء زخماً قوياً في ولايات أوكلاهوما، ويوتاه، وميزوري، ويمكننا توقع المزيد: نظراً لصلابة وعناد الحركة المناهضة للداروينية. ولو قدر لهذه المبادرات النجاح، فسوف تفتح المجال لمزيد من المواجهات القضائية، مما يعني أن المعركة التي حدثت في دوفر سوف تتكرر في كثير من مدن البلاد. ولا يتوقع أن يكون كل القضاة الذين ينظرون في تلك القضايا على

درجة من الوعي والاستثارة التي أظهرها القاضي جونز. لذلك، فإن من المحتمل أن تصدر أحكام من بعض المحاكم تؤيد وتحمي تدريس التصميم الذكي في المدارس الحكومية. ومع استمرار الصراع، يتحتم على المدافعين عن العلم والعقل أن يتعلموا من التجربة التي حدثت في بنسيلفينيا، وأن يحاولوا القضاء على أنصار التصميم الذكي في الانتخابات المحلية، وكذلك في قاعة المحكمة؛ لإخماد جانب الجاذبية الغوغائية في هذه القضية.

إن محاربة القومية المسيحية عن طريق الحملات المحلية يتطلب أكثر من مجرد اتباع أسلوب دفاعي. وثمة طرق عديدة يمكن للناشطين الليبراليين أن يدفعوا بواسطتها إلى الأمام القضايا التي تهمهم، على نحو مجزأ في السياسات الانتخابية في الولايات، التي تبدي تعاطفاً تجاه هذه القضايا. والنجاح الذي يتحقق بهذه الطريقة هو نجاح جزئي ولكنه أكثر استقراراً وصلابة؛ لأن هذا النجاح لا يتعرض لهجوم غوغائي على القضاة غير المنتخبين. وفي إبريل من عام 2005، أصبحت ولاية كناكيتكت ثالث ولاية في الاتحاد الأمريكي تقدم معظم فوائد ومزايا الزواج التقليدي للأزواج المثليين عن طريق الاعتراف القانوني بعلاقات الشراكة المحلية. وعلى خلاف ما حدث في ماسيتشيوستس وفيرمونت، لم تشهد كناكيتكت ضجة إعلامية على المستوى الوطني؛ لأن التغيير صدر عن المشرع وحمل توقيع حاكم الولاية الذي ينتمي للحزب الجمهوري. ولا يوجد سبب يمنع الناس في الولايات الليبرالية من المواجهة؛ بغية وضع قوانين مشابهة. إن مما يثير البهجة أن نرى مزيداً من المعارك التي تشن في سبيل العدالة الاجتماعية، وقد تحقق فيها النصر بمساعدة الشعب، وليس بالرغم عنه.

ولن يتسنى للديمقراطيين أن يحققوا شيئاً إيجابياً يذكر على المستوى الوطني، ما دام الجمهوريون يسيطرون على الكونغرس والبيت الأبيض؛ وفي أحسن الأحوال، سيكون باستطاعتهم تلطيف بعض فظائع اليمين المتشدد. وهذا مهم، ولكنه موهن للعزيمة. ولكن يمكن لليبراليين أن يحققوا بضع انتصارات صغيرة، وضرورية لدرء الخيبة واليأس عن طريق خوض مساجلات محلية مؤكدة النصر. ويمكنهم بناء

الشبكات، وتعلم كيفية حسن الأداء في السياسات الانتخابية، والعمل على تحويل مدنهم وولاياتهم إلى مجتمعات تعكس قيمهم، حتى وإن كانت بقية البلاد لا تشاطرهم هذه القيم.



أما على صعيد المبادرات المحلية، فسيحتاج معارضو القومية المسيحية إلى إستراتيجية إعلامية جديدة. ويدرك كثير من الناس هذا المطلب. وقد وضعت وكالة فينتون للإعلام، وهي الوكالة التي تتولى العلاقات العامة للحملة التي أطلقتها منظمة موف أون بعنوان: (حملة الدفاع عن الدستور)، وتقوم هذه المبادرة على توظيف جهود شعبية محلية على غرار عمل منظمة موف أون نفسها؛ بغية رفع مستوى الوعي الشعبي باليمين المسيحي. ونظراً لأنها تتمتع بوجود 3,5 مليون عضو على استعداد للتحرك والتبرع بالمال، وكتابة الرسائل، والضغط على الساسة في سبيل القضايا التقدمية، فإن منظمة موف أون هي أقرب المنظمات الليبرالية شبهاً بالائتلاف المسيحي. إلا أنها تركز نشاطها على قضايا العدالة الاقتصادية، والسياسة الخارجية والبيئة بدلاً عن القضايا الاجتماعية الخلافية. وتهدف حملة الدفاع عن الدستور إلى بناء شبكة شبيهة للتصدي للقومية المسيحية في أي مكان تظهر فيه، بما في ذلك هجومها على نظرية النشوء والارتقاء، وعلى حقوق اللوطيين، وعلى خيار الإنجاب، وعلى مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة.

وينصب معظم العمل المطلوب من المخططين الإعلاميين على توعية الناس. وفي كل مرة يظهر فيها ديفيد بارتون في وسائل الإعلام فيما يخص الحزب الجمهوري، فإن على الليبراليين لفت الأنظار إلى ارتباطه بمنظمات العنصريين البيض. ويلزم تثقيف الشعب الأمريكي بفحوى مذهب التجديد المسيحي؛ لكي يقرروا إن كانوا سيقبلون أن يكون ممثلوهم على علاقة مع أشخاص يسعون إلى إقامة حكم ديني في البلاد. إنهم بحاجة إلى إدراك أن الحزب الجمهوري أصبح الحصن المنيع لرجال يعارضون التعليم الحكومي؛ لأنهم يعتقدون أن مهمة المرأة هي القيام بتدريس الأولاد في المنزل بنفسها. (ولقد وصف ريك سانتوروم في كتاب له بعنوان: (يحتاج الأمر إلى أسرة).

وصـف المدارس الحكومية بأنها أمر (شـاذ) وتوقع أن يزدهر التدريس في المنزل على أنـه (أحـد الخيارات الحيوية من بين خيارات عدة سـتكون متاحة لنا. بعد أن نقضـي على السيطرة المتعسفة للدولة على قطاع التعليم: لكي تزهر براعم الورود التي يرعاها الآباء)[175].

وحين يتعلق الأمر بصراع العلاقات العامة ضد القومية المسيحية، فإنه لا شيء أكثر خداعاً من المعارك المتعلقة بالرموز الدينية التي تعرض في الأماكن العامة. فالخلاف حول وضع شمارات عيد الميلاد في الحدائق العامة، أو تلك المتعلقة بترانيم عيد الميلاد التـي تؤديهـا الفرق الفنيـة في المدارس، هي في حقيقتها خلافات حـول أي جانب من جوانب المادة الأولى من تعديل الدستور سوف يسود - هل هو الجانب الخاص بحماية حرية التعبير، أم جانب حظر مأسسـة الدين في الدولة - وبشـكل عام، فإنني أعتقد أن مـن الأفضـل أن نخطئ في جانب حريـة التعبير. وكما هي حـال معظم النزاعات المتعلقة بالمادة الأولى من تعديل الدسـتور، فإن الحل لمسألة التعبير عن الرأي - (وفي هذه الحالة إبراز الرموز الدينية بوصـفه شكلاً من أشكال حرية التعبير) التي تجعل كثيراً من الأقليات الدينية تشعر بالاستثناء أو الإقصاء والاستبعاد - هو تشجيع المزيد مـن التعبير عن الرمـوز الدينية اليهودية، والبوذية، والهندوسـية: احتفالاً بالتعددية الروحية الأمريكية.

غير أن الأمر يزداد تعقيداً حين يتعلق الأمر بعرض الرموز الدينية بطريقة تشابه ما قام به موور، حين وضع نصباً ضخماً من الرخام نقشت عليه الوصايا العشر داخل مبنـى المحكمة، وهو خلط بين القانون المـدني والإنجيل. والهدف من هذا العرض هو التعبير عن سـيادة الدين، والسـماح لهذا النوع من التعبير يقـوي ادعاءات القوميين المسيحيين بالحكم اللاهوتي. ويكمن الفرق بين الحالين في التمييز الدقيق بين الصور التي تقول: إن أكثرية الأمريكين يدينون بالديانة المسـيحية، وبين الصور التي تعلن أن أمريكة أمة مسـيحية. ولا يوجد في هذه القضـية خطوط مرتبة، وليست هناك طريقة لإفراغ السـموم من هذه القضـايا دون الاستسـلام التام للطرف الآخر. إلا أن هناك خطوة واضـحة يجب على أنصار الحريات المدنية أن يخطوها، وهي أن يتخذوا موقفاً أقـوى في الدفاع عـن حقوق الإنجيليـين في التعبير عن الرأي، حين يتـم التعدي على

هـذه الحقـوق بغير وجـه. وعلى الرغم من أن نسـبة حدوث ذلك هـي أقل بكثير مما يدعيه القوميون المسيحيون، فقد حدث في بعض المناسبات قليلة العدد أن تعسف بعض المسؤولين في بعض القضايا، التي تهدف إلى حماية مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة، إلى درجة إسكات الصوت الديني المحمي بنص المادة الأولى من تعديل الدستور. (وفي حادثـة وقعت عـام 2005 ولقيت تغطية إعلامية مكثفة في أوسـاط اليمين المسـيحي، رفض مدير مدرسـة في ولاية تينسـي السماح لطالب يبلغ من العمر عشر سنوات عقد حلقة لدراسة الإنجيل في أثناء مدة الاستراحة)[176]. ويجب مقاومة مثل هذا الخرق لحرية التعبير لسـببين، الأول مبدئي: لأن المسـيحيين يتمتعون بحقوق التعبير نفسـها عـن الـرأي التي يتمتع بها الآخرون، والثاني سياسـي: لأن مثل هذا التعدي يتولد عنه ردود فعل مضادة تضر في النهاية بمبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة.

ويطبـق الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية هذه السياسـة، وإن كنا لا نسـمع كثيراً عنها: لأن العلمانيين يفتقرون إلى مثل الأجهزة الدعائية التي يملكها اليمين المسيحي. خذ على سـبيل المثال، الأسـطورة المدينيـة التي روج لها جيري فالويل وهي: (قضيـة حلوى الطلاب البغيضـة). وقد وصـف فالويل هذا العدوان العلماني في مقالة نشرها عـام 2003 بقولـه: «عوقـب سـبعة من الطلبة في مدرسـة ويسـتفيلد الثانويـة بولاية ماسيتشيوسـتس بالفصـل المؤقت، لسـبب وحيد هو قيامهم بتوزيـع قطع من الحلوى المسـبوكة على شـكل عكازة بابا نويل، وتحتوي على رسـائل دينية... والحقيقة هي أن هـؤلاء الطلبة يملكـون الحق في التعبير عـن رأيهم قولاً وكتابة خـارج أوقات الدرس. نعـم، لهؤلاء الطـلاب كامل الحق في التحدث في القضـايا الدينيـة تماماً كحقهم في التحدث في القضايا العلمانية - وبغض النظر عما يروج له الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية»[177].

والحقيقة هي أن الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية خاطب المحكمة بمريضة دافع فيها عن الطلبة استند فيها إلى أن الطلاب، كما كتب محامي الاتحاد (يملكون الحق في التعبـير عن آرائهم، الدينية وغيرها، ونشـرها بين زملائهم الآخرين في المدرسـة في أوقات فراغهم، قبل الحصـص الدراسية وبعدها، وفي الفطير، أو في غيره). ومع

ذلك، انتشرت الأخبار في الأوساط الإعلامية اليمينية عن الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، وعن خططه الشيطانية للنيل من الحلوى المسيحية.

ويحتاج الليبراليون إلى إقامة قنواتهم الإعلامية لدحض مثل هذا التشويه للحقائق، مع التركيز في الوقت نفسه على دعم حرية كل شخص في التعبير عن رأيه. ولن يؤدي ذلك إلى استمالة قلوب القوميين المسيحيين الملتزمين، إلا أنه قد يحصن بعض المتعاطفين معهم من الدعاية القائلة: إن التقدميين يسعون إلى القضاء على الدين والعقيدة، وهو ما سيعوّق جهود اليمين المسيحي في وضع كل خلاف سياسي في إطار الحرب على المسيح. وسيتمثل التحدي، (أخيراً) في إعادة الاعتبار للحقيقة. وإذا نجح التقدميون في تحقيق ذلك، فلربما أمكن إنقاذ أمريكة.



التضامـن

من الوسـائل التي يمكننا بواسـطتها فهم الحقد الذي يمزق العالم اليوم، هي أن ننظر إلى هذا الصـراع بعدّه حرباً بين الشرق والغرب، بين النصرانية ودار الإسلام. غير أن هذه النظرة تغفل الحرب الأهلية التي تحدث داخل هذين المعسـكرين، وتغفل كذلـك التحـالفـات الروحيـة والجغرافية التـي تـتـقـاطع بين هذين المعسـكرين. وفي الوقـت الـذي يبدو فيه التطـرف الديني متصـاعداً في كل مـكان، فإنني ألاحظ صـراعاً من نـوع آخـر. هذا الصراع هو بين الحداثة، والإنسـانوية، والعقل، والتقدم مـن جانب، في مقابـل الأصـولية، والقبلية، والتشـدد الديني، والتجهيـل في الجانب الآخر. أي أن الليبراليين في العالم يخوضـون حرباً ضـد الاستبداد الديني بكل صوره وأطيافه.

وفي صـيف عـام 2005، أجريت مقابلة صـحافية مـع الكاتبـة الإيرانية ماجرين سـاترابي، وهي روائية تصويرية، لها روايتان عنوانهما بريسبوليس، وبريسبوليس 2، سردت فيهما مذكرات سنوات صباها التي شهدت فيها إيران أحداث الثورة الإيرانية وإقامة الحكم الديني في البلاد. ونظراً لكونها من أسـرة متمدنة وناشـطة سياسـياً، فقد اسـتطاعت سـاترابي أن تصف وصفاً دقيقاً مشـاعر الذهول المروّع من استيلاء رجال الدين المفتتنين بالجنس والموت، على الحكم في إيران. لقد كنت أخال أن يظهر للأمريكين شـبح مماثل من الذعر بعد اسـتحكام الأمر لليمين المسيحي، وترددت في عقد مقارنة بين ملالي إيران المسـتبدين، وبين القوميين المسيحيين في أمريكا؛ لأنني لم أشأ أن أقلل من شأن وحجم المعاناة الأكبر والأشد في إيران. غير أن ساترابي ليس لديهـا تحفظ مشـابه، إذ قالت لي عبر الهاتف من باريس: «إنهم جميعاً سـواء!» قبل أن تشـرع توجّه نداءً إلى التضـامن والتعاضد في صـفوف أعداء الأصـوليـة جميعاً.

وقالت: «نحن العلمانيين، ليس لدينا وطن. نحن، معاشر الشعوب العلمانية التي تصبو إلى الحرية، علينا أن نتحد جميعاً. علينا أن نعمل على المستوى الدولي؛ لأن المتعصبين من جميع الأديان يعملون على المستوى الدولي».

وهم كذلك حقاً. فالتحالف بين المسيحيين الصهاينة، وبين غلاة المتطرفين من المستوطنين الإسرائيليين معروف ومشهور. أما الجانب الآخر الأقل شهرة فهو الطريقة التي أوجد بها الإنجيليون الأمريكيون قاعدة مشتركة مع الإسلاميين في الأمم المتحدة لمعارضة اتفاق دولي بشأن حماية حقوق المرأة والطفل. وفي ظل حكم جورج بوش، أصبحت الوفود الأمريكية إلى مؤتمرات الأمم المتحدة تبدو، وكأنها اختيرت من بين المشاركين في مؤتمر استمادة أمريكة للمسيح. فالوفد الذي اختير لتمثيل البلاد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة عن الطفل ضم كلاً من جانيس كروز من منظمة النساء المهتمات بأمريكة، وبول بونيسيلي، وهو مستشار سابق للفاتيكان. وعمل الاثنان بالتنسيق مع مندوبين ووفود من دول إسلامية استبدادية؛ بغية شطب أي إشارة إلى (خدمات الصحة الإنجابية) في الإعلان، الذي صدر عن اجتماع القمة. وفي هذا الخصوص نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريراً في صفحتها الرئيسة بعنوان: (التكتل الإسلامي واليمين المسيحي يتعاونان للضغط على الأمم المتحدة). وذكرت الصحيفة أن المسؤولين الأمريكيين والمسؤولين الإيرانيين، كانوا يتشاورون في أوقات الاستراحة لتنسيق الجهود والاتفاق على الإستراتيجية. (وفي عام 2005 عيّن بونيسلي لرئاسة الوكالة الأمريكية الدولية لتنمية الديمقراطية والبرامج الحكومية).

وبحسب ما جاء في تقرير واشنطن بوست، فإن الشراكة مع الدول الإسلامية المحافظة (أوجدت فرصة سانحة للحكومة الأمريكية لإثبات أنها تشترك مع الإسلام في كثير من القيم الاجتماعية). ونقلت عن مسؤول حكومي قوله: «لقد حاولنا الإشارة إلى أن ثمة أرضية مشتركة بيننا وبين كثير من الدول الإسلامية في هذه القضايا الاجتماعية»[178].

إن أكثر شيء يبغضه الأصوليون الإسلاميون في الغرب - الانفتاح الجنسي، والفنون، والفرص التي يوفرها المجتمع الغربي لأفراده للانعتاق من قيود الأسرة والدين، وقدرة الفرد على إعادة تشكيل حياته كما يشاء - هذه الصفات هي الصفات عينها التي يبغضها القوميون المسيحيون. ومن ثمّ -وبمفارقة غريبة وعجيبة- نكون قد عدنا من حيث بدأنا: لنرى المدافعين عن القومية الأمريكية يتحدثون بلغة المتطرفين المعادين لأمريكا. وقد أفصحت جانيس كروز عن هذه الرابطة بكل وضوح في اجتماع آخر للأمم المتحدة عقد في مارس من عام 2005.

وجاء ذلك الاجتماع لمتابعة القرارات والتوصيات التي انبثقت عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين. ووفر هذا الاجتماع فرصة أخرى لحكومة بوش لملء الوفد الأمريكي بأشخاص مثل جانيت بارشال، التي تعمل في البث الإذاعي المسيحي (وبالمناسبة، جانيت بارشال هي التي قدمت الفيلم الوثائقي الإطرائي الذي أنتجه ديفيد بالسيفر بعنوان جورج دبليو بوش: الإيمان والعقيدة في البيت الأبيض). لم تكن كروز ضمن الوفد الرسمي هذه المرة، إلا أنها وفي نهاية المؤتمر، تحدثت في مبنى الأمم المتحدة الخاص بمنظمات المجتمع المدني، عن (الكارثة المطبقة) التي حلت بالمرأة بسبب (مساواة المرأة) و(التحرر الجنسي). وعبر شرائح العرض الغربية التي استخدمتها، عقدت كروز مقارنة بين «حركة مساواة المرأة» وبين (الشيوعية) وذلك بوضع صور وأقوال لماو زيدوغ (السلطة كلها تأتي من البندقية) وجوزيف ستالين (موت شخص واحد مصيبة، أما موت مليون فهو مجرد رقم) وآخر من بتي فريدان (أيتها النساء، إن كل ما ستخسرنه هو مكنستكن الكهربائية). ثم جاءت الذروة - شريحة تعرض صور أكوام الجثث المتراكمة في معسكر اعتقال نازي، وتبعتها صورة جنين يمد يده عبر شرط في رحم امرأة.

كان الحضور خليطاً من الإنجيليين الأمريكيين، والكاثوليك من أمريكة اللاتينية، والمسلمين من الشرق الأوسط وآسية. وأوضحت كروز في حديثها إلى هذا الجمع -بكل وضوح- أن حظر الإجهاض يعني الانتقاص من حرية المرأة واستقلالها. وتساءلت: «ما

هو الهدف من وراء هذا الطاعون المسمى بالإجهاض، هذا القتل الجماعي للأبرياء؟. هل هو لتسهيل السعي نحو الشهوات والملذات؟ أهو لتحرير المرأة؟ تحريرها من ماذا؟ لكي تتمكن المرأة من الانغماس في الشهوات الجنسية دون تحمل تبعات الأمومة؟ لا. إن مجازر الإجهاض لا علاقة لها بالمتعة، بل هي متعلقة أشد العلاقة بتبعات الأمومة. إن المتطرفات في حركة مساواة المرأة يرين في الإجهاض السلاح الأقوى في معركتهن للانفلات من سيطرة الرجل. فالقضية هي قضية سلطة، أي امتلاك سلطة الأمر. وحين يكون الإجهاض خياراً متاحاً للمرأة، فإنها تستطيع التخلص من الحمل. فالإجهاض يعطيها القوة التي تمكنها من التخلص من ولادة طفل يعود للرجل، طفل ترتبط به طيلة حياته، ويربطها كذلك بأبيه».

لقد أدهشتني هذه الاستغاثة الأبوية السافرة؛ لأن القوميين المسيحيين حين يخاطبون الجمهور الأمريكي يستخدمون لغة خطاب تحاكي تمكين المرأة. والشيء الذي صدمني أكثر هو تعليقات كروز على الأسئلة التي طرحت في نهاية حديثها. إذ وقفت امرأة تركية ترتدي الحجاب، وأعلنت أن الثقافة الأمريكية والثقافة الشيوعية هما (شيء واحد). لأن كلتا الثقافتين هما من القوى الاستعمارية التي تحارب المثل التقليدية. وبكل غرابة، وافقتها كروز على تلك التصريحات.

وقالت كروز: «أعتقد أنك أصبت حين ذكرت أن حركة مساواة المرأة في العصر الحديث هي وجه خفي من وجوه الاستعمار... إنني أشعر بنفاد الصبر أحياناً من مواقف دعاة مساواة المرأة في أمريكة اليوم؛ لأنني أشاهد أن أكثر تركيزهن على تصدير الثقافة الغربية الفاسدة إلى دول العالم الثالث». لم يكن بوسع فرانتز فانون -ولا حتى أسامة بن لادن- أن يأتي بعبارة أبلغ مما قالت. ثم صفق الحضور.

هذا هو ما نقف تجاهه. فنحن في مواجهة قوميين مسيحيين يقدسون رؤية تواقة إلى أمريكة، ولكنهم يبغضون أمريكة بواقعها الحالي، تحررها، وفسادها، وافتقارها الذي يبعث على الجنون إلى القيم المطلقة.

كتب سلمان رشدي عقب هجمات 11 سبتمبر منتقداً بشدة بعض اليساريين، الذين ساقوا الأعذار للهجمات الإرهابية على أنها تَفَجُّر مؤسف، ويمكن تفهمه لمشاعر غضب العالم الثالث على أمريكة، قائلاً: «إن ما يسعى إليه الأصوليون هو أكثر من تدمير بنايتين... إن هؤلاء الناس يعادون -على سبيل المثال لا الحصر- حرية التعبير، والنظام السياسي متعدد الأحزاب، وحق التصويت لكل البالغين، وإخضاع الحكومة للمساءلة، واليهود، وحقوق المرأة، والتعددية، وفصل الدين عن الدولة، والتنورة القصيرة، والرقص، وحلق اللحية، ونظرية النشوء والارتقاء، والجنس»[179]. وليس لدى القوميين المسيحيين أي مشكلة في حلق اللحى، وفيما عدا ذلك، فإن وصف سلمان رشدي للأصوليين المسلمين ينطبق على القوميين المسيحيين.

إن من الخبل أن نحارب الاستبداد الديني في الخارج في الوقت، الذي نسمح فيه له بالاستحكام في الداخل. إن هذه الحرب الوحشية والطاحنة التي تدور رحاها بين القيم العصرية وقيم العصور الوسطى قد نشرت الفوضى، والخوف، والبؤس، في مختلف أرجاء الأرض الفقيرة. وسيكون العالم في حال أسوأ من حاله الراهنة، لو كان الصراع بين مذاهب أصولية متنازعة. إن الجانب الأمريكي يجب أن يكون الطرف الذي يقف مع الحرية والتنوير.

- ميشيل غولدبيرغ

يناير 2006



الهوامش

المقدمة: الاستيلاء على الأرض

1 Michael Farris, The Joshua Generation (Nashville: Broadman & Holman, 2005), pp. 11 -12.

2 The National Center for Education Statistics in the U.S. Department of Education estimated there were 1.1 million students being home- schooled in 2003, a 29 percent increase from 1999. The National Home Education Research Institute claims that 1.7 million to 2.1 million children were homeschooled during the 2002 -2003 academic year.

3 David Kirkpatrick, «College for the Homeschooled Is Shaping Leaders for the Right» The New York Times, March 7, 2004.

4 John Green, for the Pew Forum on Religion and Public Life, American Religious Landscapes and Political Attitudes, September 9, 2004.

5 In 2005, the Associated Baptist Press reported on a growing nationwide divide between those Christians who want to «re-establish Christendom» and those who «refuse to wrap the cross in the flag» See Ken Camp, « <Nationalism> New Culture Split for Churches, Says Prof» July 26, 2005.

6 Kimberly H. Conger and John C. Green, «Spreading Out and Digging In; Christian Conservatives and State Republican Parties» Campaigns and Elections, February 2002.

7 Quoted in Daniel Levitas, The Terrorist Next Door (New York: Thomas Dunne Books/St. Martin's, 2002), p. 27.

8 Sara Diamond, Roads to Dominion: Right-Wing Movements and Political Power in the United States (New York: Guilford Press, 1995), p. 209.

9 David Kirkpatrick, «Club of the Most Powerful Gathers in Strictest Privacy? The New York Times, August 28, 2004.

10 Diamond, Roads to Dominion, pp. 221 -25; Sara Diamond, Spiritual Warfare: The Politics of the Christian Right (Boston: South End Press, 1989), pp. 16 -17; Scott Anderson and John Lee Anderson, Inside the League (New York: Dodd, Mead, 1986), pp. 179 -80.

11 Michael Lind, «Rev. Robertson>s Grand International Conspiracy Theory» New York Review of Books, February 2, 1995.

12 The Collected Works of Pat Robertson (New York: Inspirational Press, 1994), pp. 256 -57; Pat Robertson, The New World Order (Nashville: Word Publishing, 1995), p. 257; Lind, «Rev. Robertson's Grand International Conspiracy Theory?»

13 Garry Wills, Under God: Religion and American Politics (New York: Simon and Schuster, 1990), p. 174.

14 Frederick Clarkson, Eternal Hostility (Monroe, Me.: Common Courage Press, 1997), p. 110.

15 Ibid. p. 122.

16 Balsiger is another veteran of the Christian right,s Cold War campaigns. During the 1980s, he organized the RAMBO Coalition, which supported right-wing guerillas in southern Africa. See Diamond, Roads to Dominion, p. 223.

17 «Intolerance Complaints Bubble over at Air Force Academy? Associated Press, May 12, 2005.

18 Hannah Arendt, The Origins of Totalitarianism (1951; reprint, New York: Harcourt, 1994), p. 353.

الفصل الأول: هذه أمة مسيحية

19 Ex parte H.FL, 830 So.2d 21 (2002).

20 Matt Labash, «God and Man in Alabama? The Weekly Standard, March 2, 1998.

21 Dahleen Glanton, «Crusading for a Christian Nation; Groups Across the Country Are Defying the Courts and Invoking Patriotism as They Fight for Displays of the Ten Commandments and School Prayer,» Chicago Tribune, December 10, 2001; Americans United for Separation of Church and State, «Take Back Our Land, Alabama's Judge Moore Urges Christian Rally» January 2002.

22 The Glenmary Research Center,s study «Religious Congregations and Membership: 2000» found that during the 1990s, the fastest-growing denominations were the Mormons (19.3 percent), the

conservative, evangelical Christian Churches and Churches of Christ (18.6 percent), and the Pentecostal Assemblies of God (18.5 percent). The steepest declines were registered by the liberal Presbyterian Church (U.S.A.) (11.6 percent) and the United Church of Christ (14.8 percent). See Laurie Goodstein, «Conservative Churches Grew Fastest in 1990s, Report Says» The New York Times, September 18, 2002.

23 Rick Scarborough, In Defense of . . . Mixing Church and State (Houston: Vision America, 1999), p. 9.

24 Thomas Frank, What's the Matter with Kansas? (New York: Metropolitan Books/Henry Holt, 2004), p. 6.

25 Isaac Kramnick and R. Laurence Moore, The Godless Constitution (New York: W. W. Norton, 1996), p. 143.

26 James G. Lakely, «President Outlines Role of His Faith» Washington Times, January 12, 2005.

27 David Frum, The Right Man (New York Random House, 2003), pp. 3 -4.

28 Fritz Stern, The Politics of Cultural Despair: A Study in the Rise of the Germanic Ideology (Berkeley: University of California Press, 1989), p. xx.

29 Roger Griffin, The Nature of Fascism (New York: Routledge, 2003), p. 38.

30 Quoted in a 1994 Anti-Defamation League report, «The Religious Right: The Assault on Tolerance and Pluralism in America: p. 121.

31 William Edgar, «The Passing of R.J. Rushdoony» First Things, August/September 200113.

32 Francis Schaeffer, A Christian Manifesto (Westchester, Ill.: Crossway Books, 1981), p. 18.

33 Ibid. p. 121.

34 Ibid. p. 131

35 Tim LaHaye, Battle for the Mind (Old Tappan, N.J.: Fleming H. Revell, 1980), p. 9.

36 Alan Cooperman, «DeLay Criticized for <Only Christianity> Remarks,» The Washington Post, April 20,2002.

37 George Grant, The Changing of the Guard (Ft. Worth: Dominion Press, 1987), pp. 50 -51.

38 D. James Kennedy, Character and Destiny: A Nation in Search of Its Soul (Grand Rapids, Mich.: Zondervan, 1995), p. 59.

39 Ibid., pp. 56 -57.

40 Anti-Defamation League, «The Religious Right,» pp. 55 -56.

41 Rob Boston, «Naked Power Grab,» Church & State Magazine, November 2004.

الفصل الثاني: بروتوكولات حكماء سان فرانسيسكو:

التسخير السياسي للخوف من ذوي الميول الجنسية المثلية

42 «Alabama Bill Targets Gay Authors» CBS Evening News, April 27,2005.

43 «Tenn. County Officials Seek to Ban Gays» Associated Press, March 17, 2004.

44 Alan Sears and Craig Osten, The Homosexual Agenda (Nashville: Broadman & Holman, 2003) p. 10.

45 Richard J. Evans, The Coming of the Third Reich (New York: Penguin, 2005), p. 376.

46 Sears and Osten, The Homosexual Agenda, p. 14.

47 Scott Lively and Kevin Abrams, The Pink Swastika (Sacramento: Veritas Aeterna Press, 2002), p. 13.

48 Marvin Olasky, «We the People» World Magazine, November 13,2004.

49 Luisa Kroll, «Megachurches, Megabusiness» Forbes, September 17,2003; William C. Symonds, «Earthly Empires: How Evangelical Churches Are Borrowing from the Business Playbook» Business Week, May 23,2005.

50 Symonds, «Earthly Empires!»

51 Susan Page, «Shaping Politics from the Pulpits» USA Today, August 2 2005.

52 Walter Shapiro, «Ohio Churches Hope Marriage Ban Prods Voters to Polls,» USA Today, September 26, 2004.

53 «Heartbroken» The Economist, August 15, 2002.

54 Pam Belluck, «To Avoid Divorce, Move to Massachusetts» The New York Times, November 14, 2004.

55 Richard Hofstadter, The Paranoid Style in American Politics and the, Essays (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996), p. 31

56 Tim LaHaye and Jerry Jenkins, The Remnant (Wheaton, Ill.: Tyndale House, 2002), p. 318.

57 Max Blumenthal, «Justice Sunday Preachers: The Nation online, April 26, 2005.

58 Bronwyn Turner, «Undoing Racism Task Force Calls for Reconciliation During Evening to Honor Black Leaders» Lufkin [Tex.] Daily News April 17, 2004

59 Walter Shapiro, «Presidential Election May Have Hinged on One Issue: Issue 1» USA Today, November 4, 2004

60 LaHaye and Jenkins, The Remnant, p. 323.

61 Hanns Oberlindober, Eth Vaterland, das alien gehort! Briefe an Zeitgenossen aus zwolf Kampfiahren (Munich: Zentralverlag der NSDAP, 1940), pp. 152 -67; translation by Randall Bytwerk, posted at the German Propaganda Archive at Calvin College, http://www.calvin.edu/aca demic/cas/gpa/oberlindoberl .htm

الفصل الثالث: رب المختبر

التصميم الذكي والحرب على التنوير

62 Kitzmiller et al. v. Dover Area School District, complaint, p. 13; Joseph Maldonado, «Dover Schools Still Debating Biology Text» York [Pa.] Daily Record, June 9, 2004.

63 Neela Banerjee, «Christian Conservatives Turn to Statehouses,» The New York Times, December 13, 2004.

64 Jonathan Wells, «Darwinism: Why I Went for a Second Ph.D» posted at http://www.tparents.org/library/unification/talks/wells/DARWIN.htm. See also Peter Slevin, «In Kansas, a Sharp Debate on Evolution,» The Washington Post, May 6,2005.

65 Phillip Johnson, The Wedge of Truth (Downers Grove, Ill.: InterVarsity Press, 2000), pp. 157 -58. Phillip Johnson, The Wedge of Truth (Downers Grove, Ill.: InterVarsity Press, 2000), pp. 157 -58.

66 Ibid., p. 158.

67 Hannah Arendt, The Origins of Totalitarianism (1951; reprint, New York: Harcourt, 1994), p. 350.

68 Rick Santorum,«Illiberal Education in Ohio Schools» Washington Times, March 14,2002

69 Percival Davis and Dean H. Kenyon, Of Pandas and People (Richardson, Tex.: Foundation for Thought and Ethics, 1989), p. 14.

70 Kitzmiller v. Dover transcript, October 27,2005.

71 Joseph Maldonado, « 'Intelligent Design' Voted In» York Daily Record, October 19,2004.

72 Ronald Numbers, The Creationists (Berkeley: University of California Press, 1992), p. 44.

73 Edward J. Larson, Summer for the Gods: The Scopes Trial and America's Continuing Debate over Science and Religion (New York: Basic Books, 1997), pp. 231 -33.

74 Anna Badkhen, «Anti-evolution Teachings Gain Foothold in U.S. Schools,» San Francisco Chronicle, November 30,2004.

الفصل الرابع: الأرباح السهلة والوفيرة للمؤسسات الدينية

75 See transcript of Bush,s speech, «President Highlights Faith-Based Initiative at Leadership Conference,» on the White House Web site, http:// www.whitehouse.govinewskeleases/2005/03/ 4-20050301.html.

76 Amy Sullivan, «Faith Without Works,» Washington Monthly, October 2004.

77 Alan Cooperman, «An Infusion of Religious Funds in Fla. Prisons» The Washington Post, April 25,2004.

78 Marvin Olasky, Renewing American Compassion (New York: Free Press, 1996), p. 26.

79 Marvin Olasky, The Tragedy of American Compassion (Washington, D.C.: Regnery Gateway, 1992) p. 230

80 Marvin Olasky, «God and Sinner Reconciled» World Magazine, December 14, 1996

81 David Grann, «Where W. Got Compassion» The New York Times Magazine, September 12, 1999

82 Olasky, Tragedy of American Compassion, p. 220.

83 Grann, «Where W. Got Compassion?»

84 David C. Hammack, review of The Tragedy of American Compassion, by Marvin Olasky, Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, Spring 1996; abridged version published online by H-State, February 1996.

85 Molly Ivins and Lou Dubose, Bushwhacked (New York: Random House, 2003), pp. 215 -18.

86 Subcommittee of International Organizations of the House Committee on International Relations, Investigation of Korean American Relations, 95th Cong., 2d sess., October 31, 1978. Full speech available online at http : //www.tp arents.org/Moon -Talks/sunmyungmo o n73/ SM730517. htm.

87 Marc Fisher and Jeff Leen, «A Church in Flux Is Flush with Cash? The Washington Post, November 23, 1997.

88 Ibid.

89 Hamil R. Harris, «Moon Tries to Connect with Black Pastors». The Washington Post, April 21, 2001.

90 John Gorenfeld, «Bad Moon on the Rise» Salon.com, September 24, 2003.

91 Don Lattin, «Moonies Knee-Deep in Faith-Based Funds» San Francisco Chronicle, October 3, 2004.

92 Laura Meckler, «U.S. Gave $1 Billion in Faith-Based Funds» Associated Press, January 3, 2005.

93 Ron Suskind, «Why Are These Men Laughing?» Esquire, January 2003.

94 Ibid.

95 Ernest Herndon, «A Light in Louisiana,» Charisma, October 23, 2003.

96 Sullivan, «Faith Without Works»

97 Richard B. Schmitt, «Justice Unit Puts Its Focus On Faith; Los Angeles Times, March 7, 2005.

98 Dana Milbank, «Charity Cites Bush Help in Fight Against Hiring Gays» The Washington Post, July 10, 2001

99 Daniel J. Wakin, «Charity Reopens Bible, and Questions Follow» The New York Times, February 2, 2004.

الفصل الخامس: الإيدز ليس هو العدو:

الخطيئة، والفداء، وصناعة الحفاظ على العذرية

100 Frederick Clarkson, Eternal Hostility (Monroe, Me: Common Courage Press, 1997), p. 37

101 Christina Larson, «Pork for Prudes» Washington Monthly, September 2002.

102 The 30 percent figure comes from a 2004 poll commissioned by National Public Radio, the Kaiser Family Foundation, and Harvard,s Kennedy School of Government.

103 Hannah Bruckner and Peter Bearman, «After the Promise: The STD Consequences of Adolescent Virginity Pledges» Journal of Adolescent Health 36 (2005), pp. 271 -78.

104 Laura Beil, «Abstinence Programs: Lessons in Futility?» Dallas Morning News, January 29, 2005

105 Janice M. Irvine, Talk About Sex: The Battles over Sex Education in the United States (Berkeley: University of California Press, 2004) p. 51.

106 Laura P., as told to Teresa Theophano, «Anti-choice <Crisis Pregnancy Centers>: A Personal Account,» PlannedParenthood. org, June 23, 2005.

107 Sexuality Information and Education Council of the United States (SIECUS), Texas state profile

108 Joneen Krauth, WAIT Training Manual (Greenwood Village, Colo.: WAIT Training, 2004), p. 295.

109 Deborah D. Cole and Maureen G. Duran, Sex and Character (Richardson, Tex.: Foundation for Thought and Ethics, 1998), p. 24.

110 Krauth, WAIT Training Manual, pp. 275 -76, 291.

111 ACLU of Massachusetts v. Leavitt, complaint, p. 12.

112 Cole and Duran, Sex and Character, p. 80.

113 James R. Coughlin, Facing Reality Student Manual (Golf, Ill.: Project Reality, 1998), p. 11.

114 Bruce Cook, Choosing the Best Student Manual (Atlanta: Choosing the Best Publishing, 1993), p. 25

115 Damien Cave, «Panic in the Sheets: Abstinence Crusaders Are Exploiting Fears of a Mysterious Virus to Scare Teens Away from Having Sex,» Salon.com, October 8, 2002.

116 Debora MacKenzie, «Will Cancer Vaccine Get to All Women?» New Scientist, April 18, 2005

117 Rob Stein, «Cervical Cancer Vaccine Gets Injected with a Social Issue» The Washington Post, October 31, 2005.

118 Ayelish McGarvey, «Dr. Hager,s Family Values» The Nation, May 30, 2005

119 «FDA Official Quits over Morning After Decision» Associated Press, August 31, 2005.

120 Quoted in Marc Kaufman «Memo May Have Swayed Plan B Ruling» The Washington Post, May 12, 2005.

121 Hannah Arendt, The Origins of Totalitarianism (1951; reprint, New York: Harcourt, 1994), p. 371.

الفصل السادس: لا إنسان، لا مشكلة

الحرب على المحاكم

122 «Moralists at the Pharmacy» The New York Times. April 3, 2005.

123 Liz Austin, «Firings in Morning-After Pill Flap» Associated Press, February 12, 2004.

124 «Pharmacy Refusals 101» fact sheet, National Women.s Law Center.

125 Rob Stein, «Pharmacists, Rights at Front of New Debate» The Washington Post, March 28, 2005.

126 «Sen. Rick Santorum>s Comments on Homosexuality in an AP Interview» Associated Press, April 22, 2003.

127 R. J. Rushdoony, «Christian Reconstructionism as a Movement» The Journal of Christian Reconstruction, Fall 1996, p. 21.

128 Dana Milbank, «And the Verdict on Justice Kennedy Is: Guilty» The Washington Post, April 9, 2005

129 Dan Smoot, Judicial Oligarchy (pamphlet reprinted from the John Birch Society magazine, The Review of the News, April 26, 1972).

130 Frederick Clarkson, Eternal Hostility (Monroe, Me.: Common Courage Press, 1997), p. 86

131 Jean Hardisty, Mobilizing Resentment (Boston: Beacon Press, 1999), pp. 1078-; Rob Boston, «If Best-Selling End-Times Author Tim LaHaye Has His Way, Church-State Separation Will Be Left Behind; Church & State Magazine, February 2002

132 Russ Bellant, The Coors Connection (Cambridge, Mass: Political Research Associates, 1991), pp. 45 -46

133 Chip Berlet and Matthew Lyons, Right-Wing Populism in America (New York: Guilford Press, 2000), p. 178.

134 Tim LaHaye and David Noebel, Mind Siege (Nashville: Word Publishing, 2001).

135 Hubert Kregeloh, There Goes Christmas?! (Belmont, Mass.: American Opinion), May 1959

136 John Gibson, The War on Christmas: How the Liberal Plot to Ban the Sacred Christian Holiday Is Worse Than You Thought (New York: Sentinel, 2005), p. 160.

137 Sara Diamond, Roads to Dominion: Right-Wing Movements and Political Power in the United States (New York: Guilford Press, 1995), p. 57.

138 Rick Perlstein, Before the Storm (New York: Hill and Wang, 2002), p. 322.

139 Richard T. Cooper, «General Casts War in Religious Terms; Los Angeles Times, October 16, 2003; Andrea Shalal-Esa, «U.S. General Violated Rules with «Satan» Speeches» Reuters, August 18, 2004; «The Holy Warrior:» 60 Minutes, September 15, 2004

140 William D. Graves, «The Case for Curbing the Federal Courts; The Journal of Christian Reconstruction, Fall 1996, pp. 168 -69.

141 Ralph Reed, Active Faith (New York: Free Press, 1996), p. 261.

142 Sara Diamond, Not by Politics Alone: The Enduring Influence of the Christian Right (New York: The Guilford Press, 2000), p. 107.

143 R. J. Rushdoony, The Institutes of Biblical Law (Nutley, N.J: The Craig Press, 1973), pp. 725, 425.

144 Bob Moser, «Our Terrible Swift Sword» Southern Poverty Law Center Intelligence Report, Fall 2003

145 John Nickerson, «Red Mass Breakfast Visited by Filibuster Controversy; Stamford Advocate, April 25, 2005.

146 «Frist: Schiavo Case Won,t Affect Dispute over Judges» Associated Press, April 5, 2005

147 Leon Holmes and Susan Holmes, «Gender Neutral Language: Destroying an Essential Element of Our Faith» Arkansas Catholic, April 12, 1997.

148 Max Blumenthal, «In Contempt of Courts» The Nation online, April 11, 2005.

149 Paul Gigot, «Miami Heat: A Burgher Rebellion in Dade County» The Wall Street Journal, November 24, 2000.

150. Lou Dubose and Jan Reid, The Hammer (New York: PublicAffairs, 2004), pp 210 -13; Adam Cohen, «For Partisan Gain, Republicans Decide Rules Were Meant to Be Broken» The New York Times, May 27, 2003.

151 Carol Marbin Miller, «Police <Showdown> over Schiavo Averted,» Miami Herald, March 26, 2005.

152Robert 0. Paxton, The Anatomy of Fascism (New York: Vintage, 2005), pp. 202, 220.

153 Ibid. p. 205.

النتيجة: المنفى في أرض يسوع

154 Karen Armstrong, The Battle for God: A History of Fundamentalism (New York: Ballantine, 2001), p. 178

155 «Helping Boys Become Men, and Girls Become Women,» on the Focus on the Family Web site.

156 Figures taken from the National Council on Bible Curriculum,s Web site.

157 Joe Follick, «Lawmakers Tangle over <Free Inquiry> Law for Universities» Sarasota Herald-Tribune, March 23, 2005.

158 Roger Griffin, The Nature of Fascism (New York: Routledge, 2003), p. 61: «Even the progression to the columns of large-circulation newspapers and well-attended public meetings represents a quantum leap for the diffusion of fascism which is still far removed from nation-wide mass rallies, extensive paramilitary violence and the 'seizure' of state power».

159 Ibid., pp. 196, 210 -11. «Fascism» Griffin writes on p. 211, «can only break out of its marginalized position as part of the <lunatic> right if it operates in a secularizing and pluralistic society struck by crisis. It will stand a chance of carrying out a successful revolution in a liberal democracy caught in a particularly delicate stage of

its evolution: nature enough institutionally to preclude the threat of a direct military or monarchal coup, yet too immature to be able to rely on a substantial consensus in the general population that [classical] liberal political procedures and the values which underpin them are the sole valid basis for a healthy society».

160 Benjamin M. Friedman, «Meltdown: A Case Study» The Atlantic Monthly, July/August 2005

161 Alan Brinkley, Voices of Protest: Huey Long, Father Coughlin, and the Great Depression (New York; Vintage, 1982), pp. 266 - 67. «In January of 1940 an FBI raid on a New York branch of the Front uncovered a cache of weapons?» wrote Brinkley. J. Edgar Hoover claimed that the members had planned to 'eliminate' Jews and Communists and 'knock off about a dozen Congressmen?

162 Daniel Levitas, The Terrorist Next Door (New York: Thomas Dunne Books/St. Martin's, 2002), pp. 9, 253.

163 Quoted in Anti-Defamation League, «The Quiet Retooling of the Militia Movement» September 7, 2004.

164 David Limbaugh, «Old Media on Iraq: Good News Not Newsworthy» WorldNetDaily, April 12, 2005.

165 Francis E. Lee and Bruce I. Oppenheimer, Sizing Up the Senate: The Unequal Consequences of Equal Representation (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 2.

166 Steven Hill, Fixing Elections: The Failure of America,s Winner Take All Politics (New York: Routledge, 2002), p. 8.

167 Jonathan Mahler, «The Soul of the New Exurb» The New York Times Magazine, March 27, 2005.

168 Hannah Arendt, The Origins of Totalitarianism (1951; reprint, New York: Harcourt, 1994), pp. 316 -17

169 Rick Santorum, «Fishers of Men» Catholic Online, July 12, 2002.

170 James Alan Fox and Marianne W. Zawitz, «Homicide Trends in the United States» U.S. Department of Justice Bureau of Justice Statistics, September 28, 2004

171 Morgan Quinto Press 2004 -2005 Education State Rankings, available at http://www.morganquitno. com/edrank04.htm

172 Ralph Reed, Active Faith (New York: Free Press, 1996), p. 7.

173 William Saletan, Bearing Right: How Conservatives Won the Abortion War (Berkeley: University of California Press, 2003), pp. 249 -51.

174 Bill Vidonic, «Santorum: Don,t put intelligent design in classroom» Beaver County Times er Allegheny Times, November 13, 2005

175 Rick Santorum, It Takes a Family (Wilmington, Del.: ISI Books, 2005), pp. 386 -87.

176 «Let Bible Study Be Allowed at Recess, Suit Says» Associated Press, June 4, 2005. For the conservative reaction, see «Intolerance in the Bible Belt» Washington Times, June 8, 2005.

177 Jerry Falwell, «The Case of the Offensive Candy Canes» WorldNetDaily, January 11, 2003.

الخاتمة: التضامن

178 Colum Lynch, «Islamic Bloc, Christian Right Team Up to Lobby U.N» The Washington Post, June 17, 2002

179 Salman Rushdie, «Fighting the Forces of Invisibility» The Washington Post, October 2, 2001.

